الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

تخصص: تسيير عمومي

أطروحة مقدّمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التسيير

بعنوان:

أثر السياسة الاجتماعية على عجز الميزانية العامة في الجزائر

من إعداد الطالبة:

جلولي صفية

تحت إشراف:

أ.د بوقناديل محمد

أعضاء لجنـــة المناقشـــــة:

أ.د بومدين حسين	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	رئيسا
أ.د بوقناديل محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	مشرف
د. قديد ياقوت	أستاذة محاضرة "أ"	جامعة عين تموشنت	مشرفة مساعدة
أ.د بن عزة محمد	أستاذ التعليم العالي	المركز الجامعي مغنية	ممتحنا
د.بن صاولة صراح	أستاذة محاضرة "أ"	جامعة تلمسان	ممتحنا
د.جليل زين العابدين	أستاذ محاضر "أ"	جامعة وهران 2	ممتحنا

السنة الجامعية : 2024-2023

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر

الحمد لله رب العالمين الذي أعانني على انجاز هذا العمل والصلاة والسلام على سيدنا محمد المبعوث رحمة للعالمين وعلى صحبه أجمعين.

عملا بقوله صلى الله عليه وسلم: " من لا يشكر الناس لا يشكر الله"

أتقدم بالشكر والتقدير إلى الأستاذ المشرف **بوقناديل محمد** الذي لم يبخل عليا بإرشاداته وحرصه الدائم لإتمام هذا العمل في أحسن الظروف.

كما أتقدم بالشكر الجزيل والامتنان إلى الأستاذة المشرفة المساعدة **قديد ياقوت** على توجيهاتها القيمة وجزاك الله كل خير.

كما لا يفوتني أن أشكر كل الأساتذة الذين ساعدوني خلال فترة البحث، بمعلومات، نصيحة، توجيه، أو حتى بكلمة طيبة على رأسهم الأستاذ الكريم **لعيسوف سمير** والأستاذ الفاضل **بن معمر عبد الباسط**.

كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى الأساتذة أعضاء لجنة على قبولهم المناقشة هذه الأطروحة.

الاهداء

أهدي مجهوداتي إلى من أودع الله في قلبها الرحمة وتحت قدميها الجنة " أمي"

الغالية أطال الله في عمرها ومدها بالصحة والعافية.

إلى من غاب عن الأنظار وبقي اسمه محفور في قلبي "أبي" رحمه الله،

وإلى كافة أفراد عائلتي.

إلى كل من له معزة في قلبي وعلمني حرف وأرشدني إلى الصواب في هذه الحياة.

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
كلمة شكر	ب
الاهداء	ج
فهرس المحتويات	هـ-ك
قائمة الجداول	م
قائمة الاشكال	س-ع
قائمة الملاحق	ص
المختصرات	ر
مقدمة عامة	6-2
الفصل الأول: الاطار النظري حول السياسة الاجتماعية و عجز الميزانية العامة	76-08
مقدمة الفصل الأول	8
I. الاطار النظري حول السياسة الاجتماعية	9
I.1. ماهية السياسة الاجتماعية	9
I. 1.1. تطور التاريخي لمفهوم السياسة الاجتماعية	11-9
I.1.2. مفهوم السياسة الاجتماعية	15-11
I.1.3. مقاربة النظرية لسياسة الاجتماعية	16
I.1.3.1. النظرية التمثيلية	16
I.1.3.2. النظرية التفسيرية	17
I.1.3.3. النظرية المعيارية	17
I.1.4. خصائص السياسة الاجتماعية	19-18
I.2. أهمية و أهداف السياسة الاجتماعية	19
I.2.1. أهمية السياسة الاجتماعية	19
I.2.2. أهداف السياسة الاجتماعية	20
I.2.3. وظائف السياسة الاجتماعية	21-20

3.I. عناصر و مبررات السياسة الاجتماعية	21
1.3.I. عناصر السياسة الاجتماعية	22-21
2.3.I. مبررات السياسة الاجتماعية	23-22
3.3.I. معوقات السياسة الاجتماعية	26-23
4.I. صنع السياسة الاجتماعية	26
1.4.I. مداخل ونماذج صنع السياسة الاجتماعية	27
1.1.4.I. مداخل صنع السياسة الاجتماعية	27
2.1.4.I. نماذج صنع السياسة الاجتماعية	30-27
2.4.I. فواعل صنع السياسة الاجتماعية	30
1.2.4.I. الفواعل الرسمية	30
2.2.4.I الفواعل غير الرسمية	31-30
3.4.I. مراحل صنع السياسة الاجتماعية	33-31
II. الاطار النظري حول الميزانية العامة	34
1.II. ماهية الميزانية العامة	34
1.1.II. مفهوم الميزانية العامة و نشأتها	34
1.1.1.II. مفهوم الميزانية العامة	37-34
2.1.1.II. نشأة الميزانية العامة	37
2.1.II. خصائص الميزانية العامة	38-37
3.1.II. أهمية و أهداف الميزانية العامة	38
1.3.1.II. أهمية الميزانية العامة	39-38
2.3.1.II. أهداف الميزانية العامة	40-39
4.1.II. مبادئ الأساسية للميزانية العامة	41-40
2.II. هيكل الميزانية العامة	42
1.2.II. النفقات العامة	42

1.1.2.II. مفهوم النفقة العامة	42
2.1.2II. قواعد النفقات العامة	44-42
3.1.2.II. تقسيمات النفقات العامة	47-44
4.1.2.II. الآثار الاقتصادية لنفقات العامة	52-48
2.2.II. الإيرادات العامة	53
1.2.2.II. تطور مفهوم الإيرادات العامة	53
2.2.2.II. مفهوم الإيرادات العامة	53
3.2.2.II. تقسيمات الإيرادات العامة	55-54
3.II. دورة الميزانية العامة	60-56
4.II. الميزانية العامة وسيلة لتوازن المالي ، الاقتصادي و الاجتماعي	60
1.4.II. الميزانية العامة وسيلة لتوازن المالي	60
2.4.II. الميزانية العامة وسيلة لتوازن الاقتصادي	61
3.4II. الميزانية العامة وسيلة لتوازن الاجتماعي	62
III. عجز الميزانية العامة	63
1.III. ماهية عجز الميزانية العامة	63
1.1.III. مفهوم عجز الميزانية العامة	64-63
2.1.III. أنواع عجز الميزانية العامة	66-64
3.1.III. عجز الميزانية العامة عبر المذاهب الاقتصادية	66
1.3.1.III. عند الفكر الكلاسيكي	66
2.3.1.III. عند الفكر الكينزي	67-66
3.3.1.III. عند الفكر الإسلامي	68-67
4.3.1.III. عند الفكر النيوكلاسيكي	68
1.4.III. النظريات المفسرة لعجز الميزانية العامة	68
1.1.4.III. النظرية العجز المقصود	68

III.1.4.2.النظرية الميزانية الدورية	68
III.1.4.3. النظرية الاستقرار التلقائي	69
III.2. الأسباب و آثار الناجمة عن عجز الميزانية العامة	69
III.2.1. أسباب العجز الميزانية العامة	71-69
III.2.2.آثار الناجمة عن عجز الميزانية العامة	71
III.2.2.1. الآثار السلبية لعجز الميزانية العامة	72
III.2.2.2. الآثار الإيجابية لعجز الميزانية العامة	73
III.3. طرق تمويل عجز الميزانية العامة	73
III.3.1. التمويل الخارجي	74
III.3.2. التمويل المحلي	75-74
خاتمة الفصل الأول	76
الفصل الثاني : الدراسات السابقة	**120-78**
مقدمة الفصل الثاني	78
I. الدراسات العربية	79
I.1. الاطروحات	91-79
I.2. مقالات العلمية	106-91
II .الدراسات الأجنبية	115-107
III. أوجه التشابه و الاختلاف بين الدراسات السابقة	116
IV. الفجوة العلمية التي تعالجها الدراسة الحالية	117-116
خاتمة الفصل الثاني	118
الفصل الثالث: تحليل و قياس أثر السياسة الاجتماعية على عجز الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (1993-2022).	**189-119**
مقدمة الفصل الثالث	120
I. تحليل السياسة الاجتماعية في الجزائر	121

1.I. واقع السياسة الاجتماعية ضمن مخصصات التحويلات الاجتماعية	124-121
1.1.I. دعم السكن	129-124
2.1.I. دعم العائلي	138-130
3.1.I. دعم المعاشات المتقاعدين	138
4.1.I. دعم الصحة	138
5.1.I. دعم المجاهدين	139
6.1.I. دعم المعوزين ذوي الاحتياجات الخاصة و أصحاب المداخيل الضعيفة	139
2.I. تحليل تطور مخصصات التحويلات الاجتماعية ضمن الميزانية العامة للدولة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1993إلى 2022	146-140
II. تحليل عجز الميزانية العامة في الجزائر	147
1.II. تحليل تطور عجز الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1993إلى 2022	148-147
2.II. تحليل أسباب تزايد عجز الميزانية العامة في الجزائر	150-148
III. تحليل واقع العلاقة بين السياسة الاجتماعية ضمن مخصصات التحويلات الاجتماعية و عجز الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1993إلى 2022	151
1.III. تطور مخصصات التحويلات الاجتماعية باعتبارها نسبة ضمن نفقات التسيير في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1993إلى 2022	151
2.III. تطور مخصصات التحويلات الاجتماعية باعتبارها نسبة ضمن عجز الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1993إلى 2022	154-152
IV. التحليل القياسي لأثر السياسة الاجتماعية ضمن مخصصات التحويلات الاجتماعية على عجز الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من1993إلى 2022	155
1.IV. الاطار النظري لنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL)	155
1.1.IV. تعريف بالنموذج و صياغته	157-155
2.1.IV. مراحل صياغة نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL)	158-157
1.2.1.IV. استقرار السلاسل الزمنية	158
أ. اختبار ديكي –فولر البسيط (Dickey –Fuller)	160-159

ب. اختبار ديكي –فولر الموسع (Augmented Dickey –Fuller)	162-160
ت. اختبار فليبس و بيرون (Philips and prron)	163-162
2.2.1.IV. اختبارات التكامل المشترك	164-163
أ. اختبار انجل –غرانجر (Engel &Granger)	164
ب. اختبار جوهانس –جليوس (Johancen &Julisus)	165-164
3.2.1.IV. اختبارات التكامل المشترك باستعمال منهج (ARDL)	168-165
4.2.1.IV. تحليل و مناقشة نتائج الدراسة	168
2.IV. التعريف بمتغيرات و نموذج الدراسة	169
1.2.IV. تعريف ووصف بمتغيرات الدراسة	169
1.1.2.IV. تعريف بمتغيرات الدراسة	169
2.1.2.IV. وصف متغيرات الدراسة في الجزائر خلال الفترة (1993-2022)	174-169
2.2.IV. صياغة نموذج الدراسة	174
1.2.2.IV. النموذج القياسي	175-174
2.2.2.IV. البيانات المستخدمة في تقدير النموذج	175
3.2.2.IV. الطريقة المستخدمة في تقدير النموذج	176-175
4.2.2.IV. تقدير النموذج القياسي باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL)	176
أ. اختبار استقرارية السلاسل الزمنية	179-176
ب. اختبار فترات الإبطاء الزمني المثلى لنموذج	179
ت. تقدير العلاقة في المدى الطويل	181-180
ث. تقدير نموذج تصحيح الخطأ	182-181
5.2.2.IV. اختبار استقرار النموذج (Stabilité test)	183-182
6.2.2.IV. اختبارات تشخيص النموذج	184-183
أ. اختبار عدم ثبات التباين حد الخطأ	185

ب. اختبار الكشف عن الارتباط الذاتي بين الأخطاء	186-185
ت. اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية	188-187
7.2.2.IV. عرض النتائج و تفسيرها	190-188
خاتمة الفصل الثالث	191
الخاتمة العامة	197-193
قائمة المراجع	215-199
الملاحق	234-217

قائمة الجداول

رقم	عنوان الجدول	الصفحة
(03-01)	تعريف بالمتغيرات المستخدمة في الدراسة	169
(03-02)	اختبار استقرارية السلاسل الزمنية PHILLIP-PERRON	177
(03-03)	اختبار السلاسل الزمنية Dickey-Fuller Augmented	178
(03-04)	اختبار منهج الحدود لاختبار التكامل المشترك	180
(03-05)	مقدرات المعلمات في المدى الطويل	181
(03-06)	نتائج تقديرات نموذج تصحيح الخطأ لنموذج ARDL	182
(03-07)	نتائج اختبار ARCH	185
(03-08)	نتائج اختبار Breusch-Godfrey Serial Corrélation LM	186

قائمة الأشكال

رقم	عنوان الشكل	الصفحة
(01-01)	مضامين السياسة الاجتماعية	14
(02-01)	مراحل صنع السياسة الاجتماعية	33
(03-01)	مبادئ الميزانية العامة	41
(04-01)	تقسيمات النفقات العامة	48
(05-01)	مخطط توضحي لعلاقة أثر المضاعف و المعجل	52
(06-01)	تقسيمات الإيرادات العامة	56
(07-01)	دورة الميزانية العامة	60
(08-01)	مصادر تمويل عجز الميزانية العامة	75
(01-03)	هيكل التحويلات الاجتماعية في الجزائر	124
(02-03)	تطور مخصصات دعم السكن لمختلف الصيغ في الجزائر خلال الفترة 2000-2020	128
(03-03)	نسبة تطور مخصصات دعم السكن لمختلف الصيغ في الجزائر خلال الفترة 2000-2020	129
(04-03)	نسبة مخصصات التحويلات الاجتماعية الممنوحة لقطاعات التعليم لسنة 2015	133
(05-03)	نسبة مجموع التحويلات الاجتماعية بالنسبة لمجموع النفقات الجارية لقطاعات التعليم لسنة 2015	134
(06-03)	نسب الانفاق الاستهلاكي على نفقات التعليم و الأدوات المدرسية حسب شرائح المستفيدين لسنة 2011	135
(07-03)	نسب الانفاق الاستهلاكي على المواد الغذائية الواسعة الاستهلاك حسب شرائح المستفيدين لسنة 2011	136
(08-03)	الأعمدة البيانية تمثل تطور مخصصات التحويلات الاجتماعية ضمن الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 1993-1999	140
(09-03)	نسبة مخصصات التحويلات الاجتماعية حسب القطاعات خلال الفترة 1993-1999	141
(10-03)	الأعمدة البيانية تمثل تطور مخصصات التحويلات الاجتماعية ضمن الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2022	142

(03-11)	نسبة مخصصات التحويلات الاجتماعية حسب القطاعات خلال الفترة: 2000-2022	143
(03-12)	تطور عجز الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة: 1993-2022	147
(03-13)	تطور مخصصات التحويلات الاجتماعية في الجزائر باعتبارها ضمن نفقات التسيير خلال الفترة 1993-2022	151
(03-14)	تطور مخصصات التحويلات الاجتماعية في الجزائر باعتبارها نسبة من عجز الميزانية العامة خلال الفترة 1993-2022	152
(03-15)	مراحل تطبيق منهجية ARDL	158
(03-16)	تطور عجز الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 1993-2022	170
(03-17)	تطور مجموع التحويلات الاجتماعية في الجزائر خلال الفترة 1993-2022	171
(03-18)	تطور أسعار البترول في الجزائر خلال الفترة 1993-2022	172
(03-19)	تطور الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة 1993-2022	173
(03-20)	تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 1993-2022	174
(03-21)	نتائج فترات اختبارات الابطاء المثلى	179
(03-22)	اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة و المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة	184
(03-23)	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية	187

قائمة الملاحق

رقم	العنوان	الصفحة
01	تطور مخصصات دعم السكن لمختلف الصيغ في الجزائر خلال الفترة 2000-2020	218-217
02	مخصصات التحويلات الاجتماعية الممنوحة لقطاعات التعليم لسنة 2015	219
03	حجم استهلاك الأفراد للسلع المدعمة حسب فئات المجتمع	220
04	تطور هيكل التحويلات الاجتماعية في الجزائر للفترة 1993-2022	221
05	تطور هيكل التحويلات الاجتماعية في الجزائر للفترة 1993-2022	224-222
06	تطور مخصصات التحويلات الاجتماعية باعتبارها نسبة من عجز الميزانية العامة و نسبة من النفقات التسيير في الجزائر للفترة 1993-2022	227-225
07	تطور كل من عجز الميزانية العامة ، الإيرادات العامة ، الناتج الداخلي الخام و أسعار البترول في الجزائر خلال الفترة 1993-2022	230-228
08	نتائج استقرارية السلاسل الزمنية Phillip-perron	231
09	نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية Dickey-Fuller Augmented	232
10	تقدير العلاقة التوازنية طويلة الأجل	233
11	تقدير نموذج تصحيح الخطأ و العلاقة قصيرة الأجل لنموذج (ARDL)	234

قائمة المختصرات

قائمة المختصرات	
البنك الدولي	BM
السكن الترقوي المدعم	LPA
السكن العمومي الايجاري	HR
السكن الريفي	ONS
ديوان الوطني للإحصائيات	ONS
منظمة الدول المصدرة للنفط	OPEC
طريقة المربعات الصغرى	OLS
المديرية العامة للتقدير و السياسات	DGPP
نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع	ARDL
الدخل الأدنى الوطني المضمون	SNMG
منح العائلية	ISF

مقدمة عامة

مقدّمة عامة

تعتبر السياسة الاجتماعية ذات أهمية كبيرة ومحور اهتمام أي دولة باعتبارها عنصرا أساسيا لاستقرار المجتمع، كون المجتمع القاعدة الأساسية لبناء مناهج علمية للخدمات الاجتماعية. إذا هي مشروع اجتماعي يستهدف التطوير والتنمية الذي يظهر من خلاله قدرة الدّولة على تلبية حاجيات الأفراد وبالتالي تحقيق التوازن الاجتماعي.

منذ تزايد دور الدّولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية تزايدت معها وثيرة سياستها الاجتماعية التي تولي لها الدّولة أهمية كبيرة باعتبارها العنصر الأساسي للاستقرار، وتعزيز العدالة وتحسين حياة المواطنين وعلى مر العقود شهدت الدولة تطور من دولة محايدة تقتصر وظائفها على وظائف محددة مثل العدل، الأمن، الدبلوماسية وعادة مبادرات خيرية من قبل المؤسسات الدينية. ومع ظهور الثورة الصناعية وتبني تشريعات لحماية العمال وتحسين ظروفهم، ليتزايد الوعي بأهمية الرعاية الاجتماعية بدأ الحكومات تتبنى سياسات أكثر شمولا مثل التأمين الصحي، التقاعد .... إلخ في ظل تزايد التحديات الناجمة عن الحروب والوضعيات الاقتصادية المزرية مما أدى بالدول إلى التدخل لتحسين الظروف الاقتصادية، المالية والاجتماعية. لتتضح لنا أن السياسة الاجتماعية بدئت من نمط تدخل محدود إلى نهج أكثر شمولا وتعمقا، وبتالي تستجيب لكافة التحديات الاقتصادية والاجتماعية لتستهدف كل الفئات من المحرومة، كبار السن، وذوي الاحتياجات الخاصة .... إلخ.

في الجزائر ولمدّة عقود شكل السخاء المالي لدعم القطاعات الاجتماعية السمة البارزة في تسيير دولة اجتماعية منذ الاستقلال، فالحكومة تعتمد على نظام الدّعم بما فيها التحويلات الاجتماعية مما يترجم هذا النظام دورها الاجتماعي الذي يهدف إلى تحسين الظروف المعيشية للأفراد، مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق العام مقارنة بحجم الإيرادات العامة ويتمّ تمويلها من الريع البترولي نتيجة إخفاق الدّولة في تنويع مصادرها من أجل تمويل الاقتصاد الوطني، الدولة ترصد مبالغ ضخمة في الميزانية العامة لهذا الغرض مما تساهم هذه الأخيرة في احتواء التوترات الاجتماعية وترقية رأس المال البشري.

شهدت العديد من الدّول في العالم اليوم تطوّرا وتنوعا في اقتصادها، من أجل تحقيق التنمية في ظل الأوضاع غير المستقرة، وهذا وفقا لسياسات التنمية والبرامج مسطرة والتي تقوم على أساس الاستغلال الأمثل لكافة الموارد المتاحة في مختلف القطاعات سواء كانت الصحة، الإسكان، الضمان الاجتماعي...إلخ. فالسياسة الاجتماعية هي الأخرى تكون ضمن هذه السياسات العامة المسطّرة والتي لها أهمية في تحقيق المردودية ضمن الأهداف الموضوعة مسبقا، من أجل تحسين الظروف وبالتالي تحقيق الاستقرار من خلال إشباع حاجاتهم

ورغباتهم، ومن هنا يمكن القول إن السياسة الاجتماعية هي عصب الحياة بالنسبة للدولة. فالميزة التي تحققها السياسة الاجتماعية هي ربط مخططات العمومية انطلاقا من قاعدة سلامة القرارات المتخذة وفقا لحتمية النمو، الاستمرار والبقاء لضمان كرامة الإنسان وتحقيق الأمن الاجتماعي، ومزيد من العدالة بين أفراد المجتمع.

عرفت الجزائر ولا زالت تعاني عجز في الميزانية العامة وهذا راجع لعدم استقرار أسعار البترول، كون أنها تعتمد في مواردها على الجباية البترولية بنسبة كبيرة من مجموع الإيرادات العامة. كما عرف اقتصادها عدة انتقالات من الاقتصاد الاشتراكي الموجه نحو اقتصاد ليبرالي، الذي يقوم على أساس مبادئ الاقتصاد السوق، ومن الآثار المترتب عند ارتفاع الأسعار في بداية التسعينات من القرن الماضي ولقد أدّى هذا الارتفاع إلى حدوث تأثير سلبي على مستوى المعيشي لأفراد المجتمع وبخصوص أصحاب المداخيل الضعيفة والمحدودة. تعدّ الميزانية العامة تنظيم المالي بين النفقات والإيرادات العامة لدولة لفترة زمنية معينة غالبا ما تكون سنة، وتتضمن النفقات العامة مخصصات الدّعم ضمن تدخلات العمومية وهدف منها الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين فهو دعم مباشر وصريح مما يشكّل عبء على الدّولة. إلاّ أنّها تواجه صعوبات مالية بسبب محدودية إيراداتها العامة وهو يثقل كاهل الميزانية العامة أدى ذلك إلى تحقيق مستويات متواضعة من الرفاهية الاجتماعية. مما يشكل عجز الميزانية العامة والتي تعدّ من المسائل والقضايا الجوهرية التي أثارت اهتمام الباحثين، ومن الإشكاليات الاقتصادية المستعصية في معظم دول العالم التي كثر حولها الجدل وتفاقمت بشأنها الآراء.

وعلى هذا الأساس يأتي طرح إشكالية هذه الدّراسة مصاغا كالآتي:

ما هي مميزات السياسة الاجتماعية وما مدى تأثيرها على عجز الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 1993-2022؟

وللتمكن من الإحاطة بجوانب هذه الإشكالية تم تفرع مجموعة من الأسئلة الفرعية والتي يمكن صياغتها كما يلي:

- ما المقصود بالسياسة الاجتماعية؟ وما هي أهمّ النظريات المفسر لها؟
- ما هي مبررات السياسة الاجتماعية؟ وما هي أهم مراحل صنعها؟
- ماذا نعني بعجز الميزانية العامة؟ وما هي أهمّ النظريات المفسر له؟
- ما هي العلاقة التي تربط السياسة الاجتماعية ضمن مخصصات التحويلات الاجتماعية وعجز الميزانية العامة في الجزائر؟

الفرضيات:

للإجابة على الإشكالية المطروحة تمّ وضع الفرضيات التالية:

- مخصصات التحويلات الاجتماعية المطبقة بالشكل الحالي في الجزائر تتميز بالشمولية ويترتب عنها زيادة الكلفة الاقتصادية وتحقق العدالة الاجتماعية.
- توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين السياسة الاجتماعية ضمن مخصصات التحويلات الاجتماعية وعجز الميزانية العامة في الجزائر خلال فترة الدراسة.

أهمية الدراسة:

تستمدّ الدراسة أهميتها من المكانة الحيوية التي تحتلها السياسة الاجتماعية ضمن مخصصات التحويلات الاجتماعية في الميزانية العامة من خلال مخصصات الدّعم لكل من: الصحة، التعليم، السكن، الرعاية الاجتماعية وغيرها. ومن الجانب النظري يتّضح من تدخل الدّولة في الحياة الاجتماعية، غير أنّ تطوّر الاقتصادي انعكس على تطوّر علم المالية من علم يهدف إلى تأمين تغطية نفقات العامة لتحقيق أهدافها الاقتصادية والسياسة الاجتماعية.

إنّ السياسة الاجتماعية تؤثر على توازن الميزانية، كون الدّولة ليست هدفها الوحيد بحدّ ذاتها بل هي وسيلة وأداة لتفاعلها مع الحالة الاقتصادية للبلاد، وتكمن أهمية هذه الدراسة في محاولة إظهار مدى استجابة السياسة الاجتماعية في فترة ما بعد الإصلاحات التي شهدها الاقتصاد الجزائري، خاصة بعد تبنيه نظام اقتصاد السوق، تتجلى كذلك أهمية هذه الدراسة في اختبار نوع الأثر الذي تحدثه السياسة الاجتماعية ضمن مخصصات التحويلات الاجتماعية على عجز الميزانية العامة.

أهداف الدراسة:

من خلال هذه الدراسة تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف لعلّ أهمّها محاولة قياس أثر السياسة الاجتماعية وعلاقته بالعجز الميزانية العامة، وإبراز أهمية السياسة الاجتماعية كمؤشر عام يعكس الوضعية الاجتماعية والاقتصادية، كما تهدف الدراسة في النهاية إلى اقتراح أهم التوصيات المناسبة لتحسين فعالية السياسة الاجتماعية في الجزائر على ضوء النتائج المتحصل عليها.

هذا البحث نسعى من خلاله تحقيق جملة من الأهداف تتمثل في:

- تقديم الإطار النظري لسياسة الاجتماعية مع التركيز على أهمّ عناصرها ومبرراتها، وأهمّ مقاربات النظرية والنماذج صنعها.
- الإلمام بأكبر قدر ممكن بالدراسات التي اختبرت أثر السياسة الاجتماعية على عجز الميزانية العامة.

- اختبار أثر السياسة الاجتماعية ضمن مخصصاتها الموجهة لتحويلات الاجتماعية على عجز الميزانية العامة في الجزائر.
- مناقشة سياسة الاجتماعية ضمن مخصصاتها لتحويلات الاجتماعية في الجزائر.

حدود الدراسة:

حدود الدراسة تتمثل في:

- الإطار المكاني: الدراسة تم إجراءها على مستوى اقتصاد الجزائر.
- الإطار الزماني: الدراسة تضمنت بيانات سنوية تغطي الفترة الممتدة من 1993إلى 2022.

منهجية الدراسة:

من أجل الإجابة على الإشكالية السالفة الذكر وللإمام الشاملة بالموضوع، والوصول إلى أهم الاستنتاجات التي تمنح لنا فرصة تحقق من صحة الفرضيات، هذه الدراسة استخدمت المنهج الوصفي في الجانب النظري قصد التطرق إلى مفهوم السياسة الاجتماعية، أهمّ العوامل المحددة لها، وأهمّ النظريات والنماذج صنعها مراحلها، وأيضا التطرق إلى مفهوم عجز الميزانية العامة، وأهمّ النظريات المفسر له، وكذلك التطرّق إلى مختلف الدراسات السابقة التي عالجت هذا الموضوع أو من إحدى جوانب. في الجانب التطبيقي تمّ الاستخدام كل من المنهج التحليلي والقياسي، وتمثلت أدوات التحليل في الطرق الكمية باعتماد أسلوب من أساليب الاقتصاد القياسي والمتمثل في نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) لاختبار أثر السياسة الاجتماعية ضمن مخصصات التحويلات الاجتماعية على عجز الميزانية العامة في الجزائر خلال فترة الدراسة.

مرجعية الدراسة:

تم الاستناد في الدراسة الحالية بكثرة على المقالات العلمية المحكمة الوطنية منها والدولية، ومجموعة من الرسائل الجامعية (ماجستير–دكتوراه)، والتي مكنتنا من إجراء هذه الدراسة.

تقسيم الدراسة:

للإلمام بجوانب الدراسة وتحقيق الأهداف المرجوة فقد قسمنا الدراسة إلى فصول ثلاثة موزعة على النحو التالي:

يتضمن **الفصل الأول**: الإطار النظري للدراسة مقسما إلى ثلاثة أجزاء، حيث يتناول الجزء الأول مفاهيم حول السياسة الاجتماعية بما فيها تطوّر التاريخي لها، أهمّ النظريات المفسر لها ونماذج ومراحل صنعها، أما الجزء الثاني فيتضمن الجوانب النظرية حول الميزانية العامة، بالتطرق إلى نظرة العامة حول الميزانية العامة من خلال مفاهيم،

خصائص، أهمية، أهداف، مبادئها، هيكلها، مصادر الإيرادات ومختلف التقسيمات النفقات العامة. أما الجزء الثالث فقد تم تطرق فيه إلى مفاهيم حول عجز الميزانية العامة، أهمّ النظريات المفسرة له، مع الاطلاع على أسباب وآثار عجز الميزانية العامة.

خصص في **الفصل الثاني** للدراسات السابقة الأجنبية والعربية التي عالج فيها الباحثين أثر السياسة الاجتماعية على عجز الميزانية العامة، وقد تم تقسيمه إلى ثلاثة أجزاء، في الجزء الأول خصص الدراسات التي تطرقت إلى موضوع الدراسة، أما الجزء الثاني فقد خصّ لأوجه التشابه والاختلاف، وأما القسم الأخير فقد خصّ لتحديد الفجوة العلمية التي تعالجها الدراسة الحالية.

وأخيرا **الفصل الثالث**: فيتضمن دراسة تحليلية قياسية لقياس أثر السياسة الاجتماعية على عجز الميزانية العامة، وينقسم إلى أربعة أجزاء، تم التعرض في الجزء الأول إلى الجانب التحليلي لتطور السياسة الاجتماعية ضمن هيكل مخصصات التحويلات الاجتماعية وتطوّر عجز الميزانية العامة في الجزائر خلال فترة الدراسة.

الجزء الثاني فتم التطرق إلى واقع العلاقة بين السياسة الاجتماعية ضمن مخصصات التحويلات الاجتماعية وعجز الميزانية العامة في الجزائر، باعتبارها نسبة من نفقات التسيير ونسبة من عجز الميزانية العامة خلال فترة الدراسة.

أما الجزء الثالث خصّ الإطار النظري لنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع، تعريفه، مميزاته، بالإضافة إلى خطوات تقديره. أما في الجزء الأخير من الفصل الثالث فقد تمّ فيه التركيز على اختبار أثر مخصصات التحويلات الاجتماعية ضمن السياسة الاجتماعية على عجز الميزانية العامة في الجزائر خلال فترة الدراسة والممتدة من 1993إلى 2022، بالإضافة إلى تحليل النتائج المتوصل إليها.

الفصل الأول:
الإطار النظري حول السياسة الاجتماعية وعجز الميزانية العامة.

مقدّمة الفصل الأول:

السياسة الاجتماعية من المحاور الرئيسية التي تهتمّ بها أي دولة، كونها ترتبط بصفة مباشرة باستقرار وحماية الاجتماعية. إذا هي الوسيلة الوحيدة لفهم المشاكل الاجتماعية التي تؤثر على الحياة والعمل على فهم وحد منها من خلال المجهودات المبذولة ضمن البرامج الهادفة لإعادة توزيع التوازن الاجتماعي وتحقيق العدالة. هذه التدخلات تترتب عنها تزايد في الإنفاق العام ضمن الميزانية العامة لدولة مما يشكل عجزا، وهذا العجز في الميزانية العامة يعدّ من المشاكل الاقتصادية التي تحير رجال الاقتصاد، السياسة وصانعي القرار على غرار الهيئات الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدّولي.

خلال هذا الفصل، سيعرض الإطار النظري لسياسة الاجتماعية وعجز الميزانية العامة من خلال توضيح المفاهيم المختلفة لسياسة الاجتماعية ومختلف النظريات والنماذج، وتطرق إلى الميزانية العامة بمختلف مفاهيمها ومراحل إعدادها، تعريف لمعنى العجز في الميزانية العامة وتعدد أنواع العجز ومصادره والآثار المترتب عنه.

I . الإطار النظري لسياسة الاجتماعية :

I .1. ماهية السياسة الاجتماعية :

تعدّ السياسة الاجتماعية إحدى أهمّ مخرجات الجهاز الحكومي الهادفة إلى مواجهة كافة المشاكل الاجتماعية التي يتعرض لها أفراد المجتمع، ومحاولة مواجهتها بتوظيف كافة الوسائل والإمكانيات والتوصل إلى الحلول الملائمة من أجل خلق التوازن وتحقيق الاستقرار، ومن ثم تحسين الظروف الاجتماعية للمجتمعات كافة.

I .1.1. تطوّر التاريخي لمفهوم السياسة الاجتماعية :

أخذت السياسة الاجتماعية سمات وأشكال معينة عبر الزمن:

- في المجتمع المصري القديم (**الفراعنة**) تمحورت صورة الرعاية الاجتماعية كرعاية الفقراء، المزارعين، الحرفيين، حماية الجنود ومساعدة كل من الشباب والمسنين عبر لجان منظمة، إذ يتمّ تسجيلهم بضبط تعدادهم وتخصيص لهم الأموال اللازمة[1]. هذه المساعدات لا يستفيد منها العبيد برغم أنهم الدعائم الأساسية لبناء حضارة الفراعنة.
- أما عند سكان **أثينا** (**الإغريق**) أن الرعاية الاجتماعية تعطى للملوك المدينة من خلال اقتصار التعليم على الأسر الشرفاء والنبلاء دون أفراد المجتمع ككل. كما استفادت عائلات الجنود والعائدين من الحروب الذين يعيشون العجز، الفقر، والحرمان من مساعدات تتضمن المأكل، الملبس، والمشرب. [2]
- عند **الرومان** ظهرت عندهم مؤسسات خيرية وإسعاف معطوبي الحروب مع توفير الطعام والملبس لفقراء الإمبراطورية، حيث نظموا قوانين وتنظيمات التي تحكمهم وتضمن حقا لجميع أفراد المجتمع لمنع لتعسّف والظلم، وتطوّر التنظيم الروماني في التطور حتى وصل إلى القضاء على العبودية ومنع قتل الآباء لأبنائهم. [3] وعليه الرومان هم أول من وضعوا قوانين تقضي حماية الأفراد المجتمع من العبودية والتملك. [4]
- **ظهور الإسلام** الذي جاء شاملا في كل الجوانب لا سيما أعطى للأفراد مكانة مرهونة بالكتاب والسنة لتحقيق حياة كريمة يسودها الأمن والأمان من خلال حماية الطبقة المستضعفة، فالإدارة الإسلامية لا تنحصر بين الحاكم والحكام وإنّما تشمل كافة الأفراد ككل.[5]

---

[1] – أحمد إبراهيم حمزة، السياسة الاجتماعية، دار المسيرة، عمان، 2015، ص34.

[2] – أحمد إبراهيم حمزة، مرجع سبق ذكره ، ص35.

[3] – أحمد إبراهيم حمزة، مرجع سبق ذكره ، ص36.

[4] – حسن عثمان و مصطفى أبو زيد فهمي ، الإدارة العامة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر ،2003 ، ص55.

[5] – البنك الإسلامي للتنمية، الإدارة في الإسلام، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدّ، 2002، ص155.

فالإسلام جاء بأحكامه وتشريعاته، وكان النبي **صلى الله عليه وسلم** حاملا للدعوة الإسلامية ونشرها وفقا لعدل والتكافل الاجتماعي، فالصدقة والزكاة تؤديان من طرف الأغنياء وتعطى للفقراء والمستضعفين بعدل للحفاظ على الاستقرار والأمن الاجتماعي أي لصالح الأهداف الاجتماعية بدرجة الأولى. إذا المجتمع الإسلامي هو مجتمع متحاب، متضامن هدفه الأسمى مساعدة الأفراد دون تميز استنادا لأحكام التشريعية[1]. وعليه الزكاة صورة من صور السياسة الاجتماعية التي أعطت لها ميزة العدالة والمسؤولية التشاركية بين جميع أفراد المجتمع.

إذا مفهوم السياسة الاجتماعية في البداية لم يتلقى قبولا، فقد كان مجرد فكرة واسعة تهتمّ بالضعفاء والمعوزين[2]. وقد ظهر هذا المفهوم في القرن 19م مع ظهور الثروة الصناعية ونشأة المجتمع الرأسمالي، حيث كان المصطلح في ذلك الوقت هو مسألة الاجتماعية، كذلك يشير إلى المشكلات الاجتماعية وردت عن حركة التصنيع، وكان الهدف من وراءها الوصول إلى حلول للمشاكل القائمة، وصولا إلى تحقيق نوع من الاستقرار ونتيجة للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، وللتطوّرات التي شهدها المجتمع الرأسمالي خلال القرن 20م، ألزمت الحكومات باختلاف مشاريعها الإيديولوجية على اعتماد سياسات وإجراءات لتنظيم عالم العمل والصحة والتعليم، وإثر الحرب العالمية الثانية ظهر اهتمام متزايد للدّولة في المجالات الاجتماعية، وهكذا بدأ ظهور ما يعرف بالسياسة الاجتماعية[3]. أي بعد إقرار وثيقة الحقوق الإنسانية سنة 1984 وما تضمنته من مواد تضمن حقوق كل فرد في المجتمع من أجل تحسين مستوى المعيشي. [4]

فالسياسية الاجتماعية التي تتبناها الدّولة ترتكز على عدّة متغيرات ومعطيات مادية وبشرية والمتواجدة داخل كل مجتمع، والتي يستطيع ضمان بناء أجهزتها والإشراف عليها وتحقيق ديمومتها، فتصبح السياسة الاجتماعية أكثر تأثيرا وحيوية أثناء الأزمات والمشكلات والتحديات التي يشهدها المجتمع للوصول إلى الاستقرار والازدهار والرفاهية. [5]

---

[1] – محمد علي الهاشمي، شخصية المسلم، مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر، الرياض، 2004، ص234.

[2] – العربي مليكة، السياسات الاجتماعية ونوعية الحياة في الجزائر(مقاربة كمية)، أطروحة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص: اقتصاد وتسيير عمومي، جامعة مصطفى إسطنبولي، معسكر، الجزائر، 2015-2016، ص19.

[3] – تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي، المؤتمر العربي في دورته 18، القاهرة، مصر ، 06-13 مارس 1990.

[4] – عبد المحي محمد صالح، الرعاية الاجتماعية: قضاياها وتطورها، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، مصر ، 2003، ص17.

[5] – درية السيد حافظ، السياسة الاجتماعية ومتغيرات المجتمع المعاصر، كلية الآداب، جامعة طنطا، دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر ، 2007، ص87.

عموما إن مصطلح السياسة الاجتماعية بدرجة يصعب فيها الوصول إلى مفهوم متفق عليه هذه التعددية أدت إلى غموض المفهوم واختلاطه ببعض المفاهيم والمصطلحات، كالسياسة العامة، الإدارة الاجتماعية، الخدمة الاجتماعية، الرعاية الاجتماعية.

لقد حافظت العلوم الاجتماعية عبر تاريخها على علاقات غامضة مع السياسة الاجتماعية، فعندما بدأ مصطلح العلوم الاجتماعية في الاستعمال في منتصف القرن التاسع عشر. فإن المنظمات الأولى التي ظهرت لتعزيز هذه العلوم لم تتواجد في الجامعات وإنّما في القطاع العمومي فهي لم تقم بجمع الجامعيين فقط وإنّما مست الأشخاص النشيطين في مجال السياسة، الديانات ورجال الأعمال، فالهدف الأول لهذه الجمعيات كان يتمثل في تعزيز الإصلاحات أو على الأقلّ تعزيز السياسات الاجتماعية التي اعتبروها الأنسب للقضاء على المشاكل الاجتماعية والتي كانت أغلبها مرتبطة بالمراكز الحضرية والقطاع الصناعي الذي تطوّر مؤخّراً في الاقتصاد. وقد اعتبر هذا الإصدار المؤسسي الأوّل للعلوم الاجتماعية بالأساس وظيفة بالنسبة للدّول المتميزة بطابع صناعي عال جدا وهي المملكة المتحدة. فرنسا والولايات المتحدة ثم ظهرت بعدها في كل من ألمانيا وإيطاليا.

I .2.1. مفهوم السياسة الاجتماعية :

تعددت مفاهيم حول السياسة الاجتماعية وتنوعت كل حسب توجهاته، إيديولوجيات وانتماءاته كما يلي:

تعرف من **منظور التكامل** على أنّها: "المكون الأساسي ضمن مكونات السياسة العامة في المجتمع، في العرف السياسي تمارس باستخدام الآليات المتآلف عليها ، ومن بين أهدافها تحقيق قدر متزايد من العدالة الاجتماعية من خلال توفير الخدمات المتنوعة والمتكاملة لأفراد المجتمع ككل، وتقدم بالخصوص إلى الفئات الأكثر احتياجا ، وهي بذلك تعمل على تشكيل المجتمع ككل".[1]

يعرّفها De Laubier Patrick على أنها: "مجموع المقاييس المأخوذة على المستوى وطن ما رؤية في تحسين أو تغيير شروط الحياة المادية والثقافية...إلخ، أخذ بعين الاعتبار الإمكانيات الاقتصادية والسياسية لبلد ما في وقت معين".[2]

يعرفها Alvin Finkel على أنّها: "مجموعة من القرارات الغير السوقية، العامة والخاصة التي تحدد توزيع الثروة على الأفراد ،الأسر ومدى توافر الخدمات الإنسانية لجميع أفراد المجتمع".[1]

---

[1] – طلعت مصطفى السروجي، السياسة الاجتماعية في إطار المتغيرات العالمية الجديدة، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر ، 2004، ص19-20.

[2]- De Laubier Patrick, La politique social dans les sociétés industrielles 1800 a nos jours. Economica, France, 1984, p62.

يعرفها ريتشار تتمس على أنّها: "خطة حكومية لمحاولة دراسة موقف وتقدير المستقبل وتحديد الاتجاهات والتحكم في المواقف معينة من أجل تحقيق رفاهية المجتمع وأنّ اتجاهات الرعاية الاجتماعية تحدد وفقا لدستور مكتوب".

يعرفها دانيت جل على أنها: "القوانين والممارسات التي تقوم بها الحكومة وتؤثر عن طريق في العلاقات الاجتماعية بين الأفراد ومجتمعاتهم".[2]

عرفها باركر على أنها: "تتضمن البرامج الحكومية وخطط في التعليم، الصحة ورعاية المنحرفين والإصلاح الاجتماعي والرعاية الاجتماعية وتتضمن أيضا المشاكل الاجتماعية الناجمة عن تغيرات المجتمعية".

عرفها مارشال الذي له نفس توجه **ريتشار** على أنها: "سياسة حكومية تتضمن مجموعة البرامج، والنظم الموجهة لمساعدات العامة والتأمينات الاجتماعية وخدمات الضمان الاجتماعي والإسكان...إلخ.

أما **الفريد خان** يقول على أن: "السياسة الاجتماعية هي خطة جاهزة".[3]

ووصفها **المركز مالكوم وينر للسياسة الاجتماعية في جامعة هارفارد** على أنها: "سياسة عامة تطبق في عدة مجالات أهمها : الرعاية الصحية ،الخدمات الإنسانية ،العدالة الجنائية ، الظلم وأخيرا العمالة".[4]

يعرفها أحمد أحمد كمال على أنها: " مجموعة القرارات الصادرة عن السلطات المختصة في المجتمع لتحقيق أهدافه الاجتماعية العامة، هذه القرارات توضح في مجالات الرعاية الاجتماعية، الاتجاهات الملزمة وأسلوب العمل وأهدافه في حدود إيديولوجية المجتمع. تنفيذ هذه السياسة يتم برسم خطة أو أكثر ،تحوي عددا من البرامج ومجموعة من المشروعات الاجتماعية المترابطة المتكاملة".[5]

يعرفها رشيد زرواتي على أنها: "إحدى برامج الدولة حيث تتخذ في مجالات المجتمع سياسة معينة، حيث كلما كانت السياسة الاقتصادية نجد السياسة الاجتماعية ومهمتها وضع خطة وبرامج لخدمة الناحية الاجتماعية في المجتمع .وبالتالي فالسياسة الاجتماعية تهدف إلى رعاية الاجتماعية ويتمّ هذا الهدف عن طريق وسيلة هي لتحقيق ذلك ألا وهي الخدمة الاجتماعية".[6]

---

(1)- Alvin Finkel, wilfrid laurier, social policy and practice in Canada ahastory, University press, Canada, 2006, p 03.

(2) – طلعت مصطفى السروجي، مرجع سابق، ص12.

(3) – طلعت مصطفى السروجي، مرجع سابق، ص10.

(4) – بودير إيمان ومختاري فيصل، المؤشرات الاجتماعية لتقييم السياسات الاجتماعية في الجزائر: مؤشر التعليم، المجلة الجزائرية للاقتصاد و الادارة ، المجلد 8، العدد 2، 30 جوان 2017، ص47.

(5) – أحمد أحمد كمال، السياسة الاجتماعية، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، مصر ، 1970، ص25.

(6) – زرواتي رشيد، مدخل للخدمات الاجتماعية ، مطبعة هومة، الجزائر، 2000، ص150.

عرفها ماهر أبو المعاطي على أنها:" القواعد والاتجاهات العامة التي تنتج كمحصلة لتفاعل القوى الاجتماعية في المجتمع، من أجل تحقيق أهداف استراتيجية بعيدة المدى متضمنة مجالات، خطط وبرامج الرعاية الاجتماعية. فهي أسلوب العمل لتحقيق الأهداف انطلاقا من الواقع المتاح على ضوء إيديولوجية المجتمع وصولا إلى معدّل مقبول من الرفاهية لأفراد المجتمع".[1]

عرفها د. عبد العزيز مختار على أنها: "محصلة التفكير المنظم الذي يستند على أيديولوجيا المجتمع، ويسعى من خلالها إلى تحديد الأهداف الاستراتيجية طويلة الأجل، مع توضيح مجالات خدمات، برامج ومشروعات الرعاية الاجتماعية. و يحدد هذا التفكير المنظم والاتجاهات العامة التي تحكم جهود التخطيط لخدمات وبرامج ومشروعات الرعاية".[2]

عرفها خلاف الشاذلي على أنها : " خطة حكومية نتيجة محاولات تم القيام بها لدراسة الموقف وتقدير المستقبل، و التي تحديد الأهداف من خلال مواجهة مشكلات معينة وذلك بغرض تحقيق الرفاهية في المجتمع".[3]

عرفتها (زريوح سامية) على أن: "السياسة الاجتماعية تظهر الوظيفة للدّولة ومهمتها الأساسية في إحداث التجديد والتغيير للأحسن وبالتالي خلق برامج اجتماعية معاصرة على حسب الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التي يعيشها المجتمع وهذه البرامج ترتبط أساسا بمجالين أساسيين هما كل من مجال الرعاية الاجتماعية ومجال التنمية الاجتماعية، إذ يمكن إبراز مفهوم السياسة الاجتماعية من خلال الشكل رقم الموضح أدناه الذي يوضح أن السياسة الاجتماعية هي جملة من البرامج، الخطط، المشاريع والقرارات التي تصدرها الدّولة بخصوص المجال الاجتماعي إذا هي جزء من السياسة العامة في المجتمع".[4]

---

[1] – محمد طه بدوي، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1986، ص74.

[2] – عبد العزيز مختار ورياض حمزاوي، التخطيط الاجتماعي من وجهة نظر الخدمة الاجتماعية، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1984، ص221.

[3] – حسين أنور جمعة و عبد العبود محمد عبد الرسول، السياسات الاجتماعية: الأسس النظرية والقضايا المعاصرة، الطبعة الأولى، دار التيسير للطباعة، ألمانيا، 2008، ص20.

[4] – زريوح سامية، مضامين السياسة الاجتماعية، مجلة التراث، المجلد الأول ، الجزء الثاني، العدد 29، ديسمبر 2018، ص470-471.

الشكل رقم (01-01): مضامين السياسة الاجتماعية

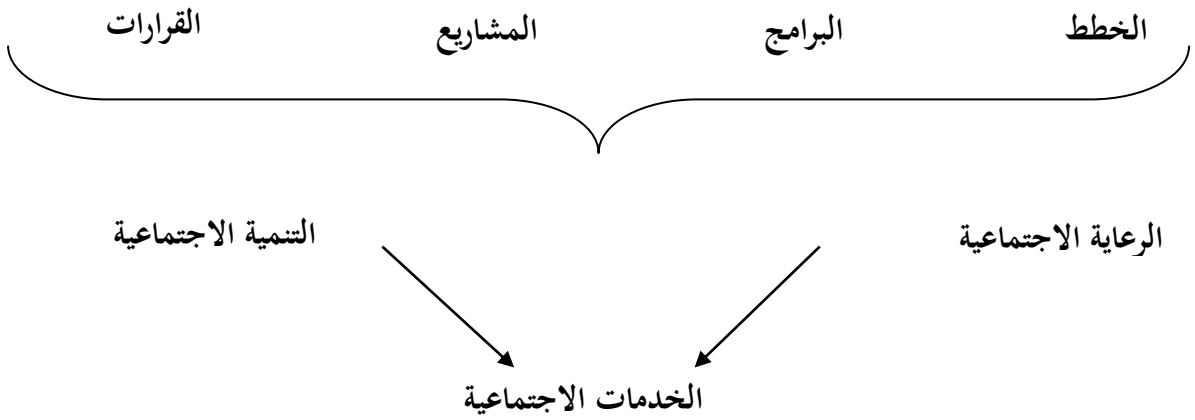

المصدر: زربوح سامية، مضامين السياسة الاجتماعية، مجلة التراث، المجلد الأول الجزء الثاني، العدد 29، ديسمبر، 2018، ص471.

كما تعرف أيضا على أنها: "القواعد والاتجاهات العامة التي تنتج كمحصلة للتفكير المنظم وتفاعل القوى الاجتماعية في المجتمع ،لتحقيق أهداف استراتيجية بعيدة المدى في ضوء أيديولوجية المجتمع على أساس من الواقع المتاح وصولا إلى معدّل مرغوب فيه من الرفاهية لأفراد المجتمع".[1]

كما تعرف على أنها: " تشمل القوانين و القرارات ضمن تشريع حكومي يؤثر على الرعاية الاجتماعية ".[2]

كما تعرف أيضا على أنها: " الإطار العام الذي يتبناه المجتمع لتحقيق الرعاية الاجتماعية لمختلف فئاته، وتصدر التشريعات والقوانين جراء تقييم المؤسسات التي تحقق أهدافها تلك السياسة".[3]

كما تعرف أيضا على أنها: "الأفعال والتشريعات التي تقوم بها الحكومة من أجل تحسين رفاهية سكان المجتمع".[4]

---

[1] – مصطفى عبد العظيم القرماوي، السياسة الاجتماعية وإدارة المؤسسات، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، مصر ، 2005، ص13.

[2] – محمد أحمد بيومي، علم الاجتماع وقضايا السياسة الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1999، ص13.

[3] – عبد الحليم رضا عبد العال، السياسة الاجتماعية أيديولوجية وتطبيقات عالمية ومحلية، دار الثقافة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر ، 1999،ص ص17-18.

[4] – عبد العزيز عبد الله مختار، السياسات الرعاية الاجتماعية وارتباطها ببرامج الإصلاح الاقتصادي الهيكلي، جامعة حلوان كلية الخدمات الاجتماعية، المؤتمر العلمي السابع خلال أيام 7-9 ديسمبر 1993، ص20.

كما عرفها آخرون على أنها:" إطار التطبيقي متضمن المبادئ متعلق بتحليل استجابات المجتمع للحاجات الاجتماعية ، و التي تركز على هذه الخصائص المتعلقة بالسياسة ،المجتمع ، الحكومة والطرق من أجل إشباع تلك الحاجات".[1]

كما عرفت على أنها: "مجموعة من المبادئ والقواعد تصاغ وتنفذ من طرف السلطة التنفيذية بهدف تحقيق رفاهية الفرد من خلال تقديم الخدمات الرعاية الصحية والتعليم والإسكان وغيرها".[2]

هناك ما عرّفها على أنّها: "محصّلة التفكير المنظم الذي يستمدّ من أيديولوجية المجتمع ويسعى إلى تحديد الأهداف الاستراتيجية طويلة الأجل، ويوضح مجالات خدمات وبرامج ومشروعات الرعاية الاجتماعية ويوضح جهود التخطيط لخدمات ومشروعات الرعاية الاجتماعية".[3]

كما يعتقد **توماس إليوت Tomas Eliot** على أن: "السياسة الاجتماعية هي اتجاهات منظمة ومحددة الأسلوب الواجب العمل فيه من أجل تحقيق الأهداف المخططة وفقا لمجالات موضح مسبقا".[4]

من خلال ما تم استعراضه يتّضح لنا أنّ السياسة الاجتماعية هي:

- ✓ مجموعة القرارات والخطط الصادرة عن الدّولة.
- ✓ مجالات السياسة الاجتماعية محدودة وتقتصر على الرعاية الاجتماعية.
- ✓ خطتها واضحة وشاملة تتعلق بتحقيق رفاهية أفراد المجتمع.
- ✓ عمليات سياسية من أجل اتخاذ القرارات والمعتمدة من طرف تدخّل الدّولة.
- ✓ تعاون الجهود بين الحكومة وأفراد المجتمع في وضع برامج الرعاية الاجتماعية، فهي بذلك عملية تشاركية يستفيد منها الجميع سواء الدّولة والمواطنين.

---

(1) - Ronald Dear, Social welfare policy, Encyclopedia of social work, vol 3, New 28, York N.A.S.W, 1995.

(2) – نجار مليكة، "تقييم السياسات الاجتماعية في قطاع الصحة والتعليم: دراسة قياسية باستعمال بيانات البانال"، اطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2021، ص09.

(3) - Karem K.Kirst-Ashman , Introduction to social work and social welfare-critical thinking perspective, Op, cit, 2007 , p179.

(4) – أحمد كمال، صلاح القوال، الخدمة الاجتماعية والميثاق، مكتبة القاهرة، مصر ، 1963، ص114.

I.3.1. مقاربة النظرية لسياسة الاجتماعية: [1]

السياسة الاجتماعية في قراراتها تتأثر بالنظريات بحكم أن العلماء الاجتماع استطاعوا فهم أيديولوجية القائمة عليها السياسة الاجتماعية، كما ساهمت في تفسير وشرح الأسباب ظهور هذه السياسة، مما أدّى إلى بروز العديد من النظريات أهمها:

I .1.3.1. النظرية التمثيلية :

تعرف هذه النظرية بالتصنيف والأنماط أو النماذج لتوصل إلى فهم الأحسن لمناهج السياسة الاجتماعية المختلفة، والتي تهدف إلى تخفيض ظواهرها المعقدة إلى فئات متعددة من أجل السيطرة عليها.

أول من قام بوضع نماذج السياسة الاجتماعية كان الباحث (Welensky and lebeaux)سنة 1965 لنموذج المؤسسي المتبقي، وتضمن هذا النموذج إلى تقسيم السياسة الاجتماعية إلى فئتين كما يلي:

الفئة الأولى أطلق عليها اسم النموذج المتبقي وتكون السياسة الاجتماعية محدودة وضعيفة وتستعمل لتكملة الأسر والسوق والقطاع الدّعم أي التطوعي في حالة عدم قدرة المؤسسات على تلبية الحاجيات الهامة الاجتماعية.

الفئة الثانية أطلق عليها اسم النموذج المؤسسي ويتضمن من السياسة الاجتماعية والتي لها دور أساسي في توفير الخدمات الاجتماعية التي لها دور أساسي في توفير الخدمات الاجتماعية التي لها طابع واسع النطاق من أجل تعزيز التغطية الشاملة لأفراد المجتمع. غير أن في سنة 1974 من طرف Titmuss تم توسيع نموذج من خلال زيادة نموذج ثلاث أطلق عليه اسم النموذج تحقيق الأداء الصناعي ويرى هذا النموذج أن هناك ارتباط بين السياسة الاجتماعية والاقتصادية وتوفر من خلاله كافة خدمات الرعاية الاجتماعية على أساس أداء العمل والإنتاجية، أمّا نموذج Lebeaux and Welenskyمن خلال هذا النموذج تم تصنيف السياسة الاجتماعية إلى منهجين أساسيين في الولاية المتحدة الأمريكية، كما استخدم Titmuss نموذج هذا السياسة الاجتماعية سائدة في مختلف الدّول. غير أنه تمّ تطوير نماذج مختلفة لها ومن بين النماذج الأكثر انتشار هو في سنة 1990 ل-Esping endersen، غير أن النموذج ل Welensky an lebeaux and titmuss and esping-endersen تشير إلى البلدان الصناعية، غير أنه كانت محاولات هي الأخرى سعت إلى بناء نماذج البلدان النامية في الجنوب. (2)

---

[1] – نجار مليكة، مرجع سابق، ص ص18-28.

[2] - Anthonyhall and james medgley, social policy for development, sage publication, london, thousand okas, new delhi, 2004, p25.

I .2.3.1. النظرية التفسيرية :

هذه النظرية اعتمدت في مضمونها الإجابة على مجموعة من التساؤلات تخصّ طبيعة السياسة الاجتماعية، وكذا وظائف المنوطة بها داخل أفراد المجتمع وتطورها. هذا المنهج جاء بكثير من المعارف التي أعطت إجابة على أهم الأسئلة المتعددة، مثال ذلك مختلف المناهج النظرية استعملت لتفصيل أسباب حدوث الحكومات دول العالم لتوسيع البرامج الاجتماعية خلال الفترة المحددة بالقرن العشرين. غير أنّ في سنة 1997 كشف Midgley بعض النظريات التي أعطت تأكيد على دور التصنيع الذي يمنح لدول تحفيز هام من أجل توسيع نطاق ومجال أحكام الخاصة بالرعاية الاجتماعية، كما هناك آخرون بأن جماعات المصالح لها دور رئيسي وحيوي في توسيع تعزيز دائرة السياسة الاجتماعية على غرار آخرون يرون أي نتيجة إرادة الحكومات تحسين الأوضاع الاجتماعية وتحقيق الرفاهية لأفراد وهذا أعطى توسيع لسياسة الاجتماعية. وأكد آخرون أن السياسة الاجتماعية اعتمدت من طرف الحكومات لكبح الاضطرابات السياسية وبالتالي تحكم في استقرار النظام، ومع هذا لم تعطي هذه النظرية بثمارها الإيجابية ومازالت تتسم بخلافات حادّة لسياسة الاجتماعية.

I .3.3.1. النظرية المعيارية :

النظرية المعيارية تستخدم لتحديد قيمة السياسة الاجتماعية من حيث الأهداف والقيم، فهي ترتبط ارتباطا وثيقا بالأيديولوجية السياسية، وعليه النظرية المعيارية لا تتعلق فقط بالإيديولوجيات السياسية بل سيكون الناس على يسار ويمين السياسة الاجتماعية بمختلف الجهتين على غرار الجهات النظر الدينية المختلفة.

مع المعتقدات الناس فإن المجتمع قائم على مبادئ السوق الحرّة، إذ تتخذ مواقف مختلفة جدّا من السياسة الاجتماعية المعيارية. النظرية المعيارية لها دور حيوي في مجال السياسة الاجتماعية فهي تؤثر على قراراتها لأحزاب السياسية والحكومات والمنظمات الغير الحكومية والحركات الاجتماعية الشعبية والهيئات الدولية الرسمية.

في السابق يعتقد العديد من الخبراء على أن السياسة الاجتماعية فني بحث معنية بالجوانب العملية لحل المشاكل الاجتماعية من أجل تلبية الحاجيات الاجتماعية، هؤلاء الخبراء يعتقدون أن السياسة الاجتماعية يجب أن تتجاوز الخلافات الإيديولوجية وتسمى بالتوافق الرعاية الاجتماعية خلال الفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وتم اتفاق جميع الفئات بمختلف المعتقداتهم ضمن الأحزاب السياسية على أن الحكومة يجب أن تكون لها مسؤولية اتجاه الرعاية الاجتماعية مختلفة (الصحة، التعليم، الإسكان، والأمن .....وغيرها). أمّا من خلال الفترة الممتدّة بين السبعينات والثمانينات انتشر اعتقاد بحجيج اليمن السياسي الذي صرح على أن النفقات الاجتماعية التي

تسبب الركود الاقتصادي وتضاعفت حيوية الاقتصادية لبلدان الصناعية وتم ظهور طبقة ضخمة من الحكومة، مع ازدياد بحجم كبير نسبة الأفراد المتحصلين على فوائد الاجتماعية وهم لا يعملون.

غير أن في الفترة الممتدّة بين 1993 إلى 1995 ظهر نهج آخر لتفسير دور النظرية المعيارية في السياسة الاجتماعية عند Medghey للاستراتيجيات الرئيسية لتنمية الاجتماعية، وأخذ بعين الاعتبار في تحليله إلى ما يطلق عليه بالأيديولوجية المهيمنة الثلاثة في التقاليد عند الفكر الاجتماعي والسياسي وتتمثل في "الفرد، الجماعية والشعوبية"، فهي ترتكز على دور الدّولة، السوق، المجتمعات المحلية في التنمية الاجتماعية.

فالإيديولوجية التي أثار إليها Medghey أعطت أساس معياري من حيث توفير كثير للتنمية الاجتماعية، برامج المختلفة، كذا السياسات، والتنمية المستدامة من خلال تعزيز المشاريع الصغيرة وتخطيط التنمية مركزية ومشاركة مجتمعية كل هذه التوجيهات الرئيسية وبالرغم من وجود تعقيدات في بعض الأحيان فإنّها تتضمن جميع التوجيهات والتقاليد الأيديولوجية الثلاثة المختلفة من أجل بناء كتلة واحدة تستخدم لبناء النظم المعيارية التي تتميز بالتعقيد وإلهام باستخدام التنمية الاجتماعية الخاصة. [1]

I .4.1. خصائص السياسة الاجتماعية :

من خلال ما سبق سرده ضمن تعاريف السياسة الاجتماعية أنها تتضمن عدّة خصائص نذكر منها ما يلي: [2]

- ✓ السياسة الاجتماعية ما هي إلا جزءا ضمن السياسة العامة للحكومة التي تعتبر أعلى سلطة في الدّولة.
- ✓ السياسة الاجتماعية عملية اتخاذ القرارات من بين البدائل المتاحة في المجتمع وتتعلق هذه القرارات بتحديد الأهداف التي يسعى المجتمع للوصول إليها خلال فترة زمنية محددة.
- ✓ ترتبط عملية السياسة الاجتماعية بإيديولوجية المجتمع والاتجاهات السائدة فيه.
- ✓ السياسة الاجتماعية مرتبطة بالثقافة المجتمع السائدة والتي تصل مباشرة بالدين الذين يؤمن به هذا المجتمع، تطبق الرعاية الاجتماعية بحسب طبيعة المجالات المختلفة في أي مجتمع من المجتمعات لتحديد السياسة الاجتماعية وتحدد طبيعة الفئات التي تتعامل معها هذه البرامج، مستويات السياسة الاجتماعية عديدة فقد تكون معبرة عنها ضمن سياسة جهاز، أو فئة اتجاه جهاز المتعاملين معها، أو قد تكون سياسة قطاع من

---

[1] – العوفي حكيمة، السياسات الاجتماعية، الإعانات والنمو الاقتصادي في الجزائر: محاولة تقييم ، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة مصطفى اسطنبولي، معسكر، 2016، ص31.

[2] – أحمد شفيق السكري وآخرون، التخطيط الاجتماعي والسياسة الاجتماعية، المطبعة جامعة طنطا، مصر، 2004،ص ص347-348.

قطاعات الرعاية الاجتماعية، كما يمكن أن تكون على المستوى الوطني متمثلة في سياسة الجهاز الحكومي تجاه برامج الرعاية الاجتماعية المقدمة للمواطنين.

في وضع السياسة الاجتماعية تعتمد على استخدامه للأساليب العلمية في أي مستوى من مستويات السابقة ، والسياسة الاجتماعية تعتبر صياغة لمجتمع من المجتمعات عملية مشتركة بين القطاعات الحكومية بأجهزتها الفنية المتخصصة وبين جمهور المواطنين باعتبارهم المستفيدين من برامج الخدمات التي تتضمنها السياسة الاجتماعية، لابدّ وأن تقوم السياسة الاجتماعية لأي مجتمع على الحاجات الاجتماعية للغالبية العظمى من أفراد المجتمع، يعتبر واضعي السياسة الاجتماعية على المستوى العام هم من يشغلون أعلى المناصب الرسمية في الجهاز الحكومي وهم مفوضون من الحكومة للقيام بصياغة السياسة المتعلقة بالقطاع الذي يريدونه.

I .2. أهمية وأهداف السياسة الاجتماعية :

I .1.2. أهمية السياسة الاجتماعية :

أهمية السياسة الاجتماعية تترتب عنها مجموعة من النقاط التالية: [1]

- تساعد على ترقية المجتمع وضمان الاستقرار الاجتماعي فيه، من خلال التخفيف من حدّة التوترات الاجتماعية.
- ترشيد صانع السياسة العامة عن حقيقة المطالب الاجتماعية وتوجهات ورغبات الأفراد في المجتمع، بمعنى أنّها تعكس درجة مضمون الطلب الاجتماعي العام وفق معطيات كمية وبيانات إحصائية يمكن قياسها.
- إنّها سياسة عمل حكومي منظم ومخطط يجنب صانعها الوقوع في الخطأ أثناء اعتماد المشاريع والبرامج التنموية الاجتماعية، وهي في هذا الإطار ذات أبعاد إنمائية في نقاط التالية:

1. تسعى الحكومة إلى تحديد مسؤوليات ومؤسسات الحكام وإعداد البرامج اللازمة دون الوقوع في مشاكل الاجتماعية التي تمسّ استقرار الاجتماعي والأمن المجتمع.

2. يتحتّم على صانع السياسة العامة أن يعتمد سياسات الاجتماعية في ظروف زمنية يكون المجتمع في حالة الاستقرار الاجتماعي أو في ظروف الأزمات الاجتماعية أو تخصّ القطاعات الخدمات التي لها علاقة بأفراد المجتمع كالسكن، الصحة، التعليم، التشغيل.

---

[1] – منى عويس وعبلة الأفندي، التخطيط الاجتماعي والسياسة الاجتماعية بين النظرية والتطبيق، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 2005، ص150.

I .2.2. أهداف السياسة الاجتماعية :

يمكن إبراز أهم أهداف السياسة الاجتماعية فيما يلي: [1]

- ✓ أطلق عليها فيما بعد الجماعات الهامشية كالأطفال المهملين وكبار السنّ والمعوزين، والذين لا مؤوى لهم ويدخل في إطار هذه الوظيفة دعم الخدمات الصحية والتعليمية لهم وتوفير المأوى ورفع مستوى الخدمات العامة الأخرى التي يحتاجونها.
- ✓ قصد تنمية الموارد البشرية وإدماجها في عملية التنمية عن طريق تحقيق المساواة والعدالة في توزيع الموارد والخدمات بين الأفراد والأسر، وهذا عن طريق الارتقاء بمستواه وتحقيق مصالحه والمشاركة الفعالة في بناء الإنسان.
- ✓ تحسين نوعية الحياة والارتقاء بالمستوى المعيشي للأفراد عبر تقديم الخدمات الاجتماعية، الصحة، التعليمية والجهود الضرورية الأخرى.
- ✓ تدعيم الشعور بالانتماء والتضامن الاجتماعي والمواطنة، لأنّ تلبية الحاجات الأساسية للجميع يقلّص من هوة الفوارق الاجتماعية بين أفراد الشعب الواحد.
- ✓ الربط ما بين السياسة الاجتماعية والتنمية، لأن تنمية المجتمع تنمية شاملة يقتضي التعاون بين أجهزة التخطيط للرعاية الاجتماعية وأجهزة التخطيط للتنمية.
- ✓ دمج مبادئ المساواة الاجتماعية مع حقوق الإنسان، من خلال بناء مجتمعات تسودها العدالة والاستقرار وتتوفر لديها مقومات الاستدامة.

I .3.2. وظائف السياسة الاجتماعية :

تتضمن السياسة الاجتماعية عدة وظائف التي تحقق الرعاية والتنمية في المجتمع ،ويمكن ابرازها كالتالي: [2]

1/ الوظيفة التنموية :

تتضمن هذه الوظيفة على دعم الأسر وضمان تقوية واعداد الافراد بإعطائهم مكانة متميزة في التنمية، فهي بذلك تقوم بدور واقع نحو المشاركة والتكيف مع التغيرات الاقتصادية، الاجتماعية، والسياسية. تتجه هذه الوظيفة نحو الابعاد الاجتماعية والثقافية لرفع مستواها لدى الافراد المجتمع.

2/ الوظيفة الوقائية :

---

[1] – طلعت مصطفى السروجي وآخرون، السياسة الاجتماعية، دار الفكر، عمان، الأردن ، 2015، ص27.

[2] – طلعت مصطفى السروجي وآخرون، مرجع سابق، ص29.

تتجه هذه الوظيفة نحو الفئات التي تتأثر سلبا في المستقبل المتطوّر من عملية التنمية، مما يصاحبها من تصنيع، تحضير، هجر وتغير قيمي. أي أنها تعمل على مواجهة بصفة مباشرة الوقوع في تداعيات سلبية للتعامل معها مسبقا وليس قبل وقوعها.

3/ الوظيفة العلاجية :

تتجه هذه الوظيفة بصفة خاصة إلى بعض الفئات المحرومة، والتي تعرف فيما بعد بالجماعات الهامشية كالأطفال المهملين، المسنين، المعوزين، المهمشين، والذين لا مؤوى لهم. يدخل هذا في إطار وظيفة دعم الخدمات الصحية، التعليمية، والحماية الاجتماعية عن طريق توفير المأوى ورفع مستوى الخدمات العامة الأخرى التي يحتاجونها.

4/ الوظيفة الاندماجية :

هذه الوظيفة من وجهة نظر المنظمة الدولية للأمم المتحدة اعتبرتها نقلة أساسية في سياسة الرفاهية، والتي تتطلب إعادة توجيه الموارد، البرامج والأشخاص، بحيث يتحقق الدّمج والتكامل لجميع قطاعات المجتمع في التنمية القومية الشاملة.

I .3. عناصر ومبررات السياسة الاجتماعية :

I .1.3. عناصر السياسة الاجتماعية :

السياسة الاجتماعية ترتكز على عناصر أساسية الأربعة وهي:[1]

1- الأيديولوجية السائدة في المجتمع :

المقصود بها مجموعة المتضمنة الأفكار، المعتقدات الدينية، الخلقية، لسياسية التي تمثل في مجموعها ما يعرف بالتراث الثقافي والحضاري لأفراد المجتمع. إذا هي بذلك تعتبر الفلسفة المحددة والموجهة لأفراد المجتمع بكافة فئاته، قطاعاته، أجهزته، تنظيماته الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية من ناحية السلوك.

2- الأهداف الاستراتيجية البعيدة :

تمثّل النتائج والغايات المراد الوصول إليها ويتم تحقيقها على المدى البعيد، والهدف منها هو رفع معدّل الرفاهية بين كل من جميع خدمات، برامج ومشروعات التنمية الاجتماعية من أجل تحقيق أهداف استراتيجية محددة.

- السياسة الاجتماعية تحقق نوعا من التوازن، التكامل بين المستويات: القومي والإقليمي والمحلّي بمقارنة بالخطط، برامج ومشروعات التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

[1] –سهام القبندي ، السياسة الاجتماعية والممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية، المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2013، ص ص07-11.

- بواسطة السياسة الاجتماعية يتحقق أعلى مستويات التعاون بين كافة أجهزة التخطيط للرعاية الاجتماعية والتخطيط لتنمية المجتمع الشاملة، والتي تعمل هذه الأجهزة المتعددة فيضمن إطار السياسة الاجتماعية.
- بواسطة السياسة الاجتماعية يمكن تحقيق استثمار الأمثل الممكن عن طريق الإمكانيات والموارد البشرية والمادية والتنظيمية المتاحة في المجتمع، أو التي يمكن توفرها أو يكون من المطلوب توفرها أو تنميتها.
- السياسات الاجتماعية تمكن من إشباع أقصى قدر ممكن من احتياجات أفراد المجتمع، من خلال حل أكبر عدد ممكن من مشكلاتهم والعراقيل. أي عن طريق السياسة الاجتماعية يمكن تحقيق وتسجيل معدّلات أحسن لرفاهية الاجتماعية للأفراد.
- السياسات الاجتماعية عن طريقها يمكن تحقيق النمو التوازن لكافة قطاعات النشاط الاجتماعي، الاقتصادي، الثقافي والمادي لجميع أفراد المجتمع.
- السياسات الاجتماعية توضع ليمكن من تحقيق النمو المستمر ومتواصل، ومن ثم دفع المجتمع نحو طريق التقدّم المستمرّ من الناحية اجتماعية والناحية الاقتصادية، وهذا على أساس التخطيط العلمي السليم.

3- مجالات العمل وقطاعات النشاط :

يقصد بمجالات العمل والقطاعات النشاط على أنها تلك المجالات والمحددة ضمن البرامج ومشروعات التنمية الاجتماعية، الاقتصادية وفئات أفراد المجتمع الذين تستهدفهم تلك البرامج والمشروعات. والتي تحددها الأجهزة التي يتمّ من خلالها العمل على تخطيط وتنفيذ برامج ومشروعات التنمية.

4- الاتجاهات العامة :

الاتجاهات العامة بدورها تنقسم إلى ثلاثة أقسام وهي كتالي : [1]

- **الاتجاهات غير ملزمة:** مثل ذلك اتجاه الدّولة إلى توفير دار حضانة مناسبة، وتوفير أفضل أساليب الرعاية المتكاملة لكلّ طفل.
- **اتجاهات شبه ملزمة:** مثل ذلك اتجاهات الدولة إلى توفير مسكن مناسب وصحي لكل عائلة في المجتمع.
- **اتجاهات ملزمة:** مثل ذلك اتجاه الدّولة أن توفر لكل فرد من أفراد المجتمع على فرصة كاملة للتعليم المجاني وفق احتياجاته وهو ما يناسب مع قدرته وميوله واستعداداته.

[1] – قاسم رفعت محمد وآخرون، الرعاية الاجتماعية في الخدمة الاجتماعية، دار النشر والتوزيع الكتاب الجامعي، حلوان ، مصر، 2005، ص37.

وبهذا فإن أي سياسة اجتماعية تنبع من عمق المجتمع، وهي نتيجة نوعية وخصوصيات المشاكل التي تعاني منها الأفراد. رفاهية المجتمع تقتصر على مدى وضع الدولة لتوازناتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية أي حاجيات الأفراد تتزايد باستمرار وهي مرتبطة بوظيفة الدولة الاجتماعية والذي ينعكس ذلك على سياستها الاجتماعية. [1]

I .2.3. مبررات السياسة الاجتماعية :

تبرر دوافع تبني عليها السياسة الاجتماعية في مختلف المقاربات النظرية، يمكن تلخيصها إلى خمس مجموعات رئيسية:

أ. مبررات إنسانية:

فالسياسة الاجتماعية غالبا ما تنبعث من دوافع إنسانية، بحيث تجد تبريرها في محاولة تحقيق الرفاهية المجتمعية عونا للإنسان ولتوفير حاجياته. وفي هذه الحالة فالسياسة الاجتماعية مرتبطة أساسا بحقوق الإنسان الأساسية في توفير متطلبات العيش الكريم. فالدافع الإنساني يبقى عنصرا مهما في معادلة السياسة الاجتماعية خاصة في المجتمعات الغربية.

ب. مبررات دينية:

فمختلف الشرائع الدينية السماوية وغير السماوية تنظر إلى المساعدة الاجتماعية، أو بلغت الشريعة الإحسان للأفراد ضمن المجتمع على أنه عمل أخلاقي يجب تحفيزه بل أحيانا واجب ديني يجب تطبيقه.

ج. مبررات الديمقراطية:

فهناك رأي يربط بين تطوّر السياسات الاجتماعية وتطور الديمقراطية السياسية، فهذه الأخيرة هي التي منحت فرصا لمختلف فئات المجتمع ضمن منظمات المجتمع المدني المختلفة لإسماع صوتها والمطالبة بحقوقها.

د. مبررات عملية:

في المجتمعات الصناعية ينظر للسياسات الاجتماعية من زاوية عملية نفعية، أي أن نتائج اقتصادية مفيدة فضلا عن نتائجها الاجتماعية. فالدولة التي تتسم بحجم حماية اجتماعية أكبر قد تكون أغنى وأقلّ فقرا خاصة إذا ما أخذنا بمعيار الرفاه وليس الثروة لتحديد مفهوم الغنى.

هـ. مبررات سياسية:

[1] – زريوح سامية، مرجع سابق، ص473.

تتجه الدّراسة المعاصرة نحو تأكيد أن دوافع السياسة الاجتماعية وخاصة في الدّول الأقلّ تصنيفا في مؤشر الديمقراطية، وبالأساس دوافع سياسية تستهدف تجنّب الاضطرابات الاجتماعية التي تظهر في المجتمعات. يتفاقم خطرها على النظام السياسي وتشير التجارب في مثل هذه الدّول إلى أن النظام الحاكم تعمل على الأخذ بتدابير تقديم المساعدة الاجتماعية أو التوسع فيها في أوقات الاضطرابات الاجتماعية، تعود لتقلصها عندما يعود الاستقرار. [1]

I .3.3. معوقات السياسة الاجتماعية :

السياسة الاجتماعية تواجه عدّة صعوبات التي تحدّ دون الوصول إلى سياسة ملائمة وفقا لاحتياجات الأفراد المجتمع أو عدم توفير على الإمكانات المادية والبشرية ومن بين التحدّيات التي تواجهها نذكر منها:

1. الاعتماد في وضع السياسة على نماذج مستوردة :

من بين معوقات التي تؤثر على وضع السياسة الاجتماعية هو الاعتماد على نماذج المستوردة، بحكم هذه النماذج تستمدّ إلى واقع تاريخي والثقافي باختلاف الدّول، فوضع السياسة الاجتماعية يتطلّب فهم واقع وظروف، إمكانيات ومشكلات تلك الدّول بالتنسيق مع واقع التاريخي لها سواء الظروف التي عاشتها الدّول مما تقضي برامج متكاملة في إطار السياسة الاجتماعية والتي تسعى إلى تغيير إلى الأحسن.

هذا التغيير يعطي للحياة أفضل لابد أن تكون من عمق المجتمع بحدّ ذاته، ومنه تقبل أفراد هذا التغيير ومشاركتهم في البرامج التي تتضمنها السياسة الاجتماعية. إن تحليل السياسة المبنية على استعارة نماذج مستوردة تعطي للدّول النامية تدارك بعض الأمور كتناسب الثقافة المحلية، وواقع وظروف المعيشية لأفراد المجتمع. [2]

2. نقص البيانات اللازمة لصنع السياسة الاجتماعية :

إن عدم توفر على البيانات دقيقة وموضوعية عن الأجهزة الإحصائية المسؤولة وعدم توفر المتخصصين على هذه الأجهزة اللازمة لرسم السياسة الاجتماعية من أجل تقييمها لتعرف على نتائجها.

3. نقص مصادر تمويل برامج السياسة الاجتماعية :

لتنفيذ البرامج لابدّ من توفير التمويل والذي يعتبر عاملا مهما في حالة نقص في مصادر التمويل يؤدّي إلى عدم تحقيق أهدافها المرجوة التي وضعت من شأنها، وهذا التمويل يتمّ إدراجه ضمن الميزانية العامة للدّولة

---

[1] – مسعود البلي، واقع السياسات الاجتماعية في الجزائر ومدى ارتباطها بالتنمية المستدامة، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص السياسات العامة و الحكومات المقارنة، جامعة باتنة، الجزائر ، 2010، ص34.

[2] – ماهر أبو المعاطي علي، السياسة الاجتماعية، زهراء الشرق، الطبعة الأولى ، القاهرة، مصر، 2003، ص435.

لتمويل مختلف الخدمات التي تندرج ضمن السياسة حسب كل مشروع إلى جانب مختلف مصادر الدّعم كالتبرعات، الهبات، أموال الوقف...إلخ.

4. المشاكل السكانية والخصائص الديموغرافية :

برجوع إلى الفترة الزمنية الممتدة من عام 1850 إلى غاية الآن نجد أن الكثافة السكانية في تزايد بنسبة 300%أي ما يعادل ثلاثة أضعاف العدد المسجّل خلال سنة 1850 وهذا على الرغم من الأوضاع لا سيما الحروب، المجاعات، الأمراض في كافة أنحاء العالم وتنظيم النسل في أوروبا وأمريكا. [1]

السياسة الاجتماعية تتأثر بالمشاكل السكانية ومن أهمّها نجد:

- ❖ زيادة أعباء الدّولة بسبب ارتفاع الدّعم وانخفاض مستوى الدّخل.
- ❖ مواجهة احتياجات المجتمع تحول نشاط اقتصادي إلى نشاط استهلاكي.
- ❖ ارتفاع نسبة البطالة، أزمة السكن وانتشار الأمية وسوء التغذية.
- ❖ تراجع في توفير البرامج والخدمات.
- ❖ تزايد نسبة كل من البطالة، الأمية، الخدمات الصحية، التعليم وأزمات بسبب عدم وصول الدّولة إلى تحقيق سياسة الاجتماعية. [2]

5. غياب التنسيق بين مجالات السياسة الاجتماعية :

السياسة الاجتماعية ترتبط بمجالات الخدمات مثل الصحة، السكن، العمل وعدم تكامل بين المجالات السالفة الذكر، وعلى أسسها التعليم والتوظيف بسبب عدم وجود تنسيق محكم في وضع الأهداف البرامج ضمن الخطط التي تسعى لتحقيق السياسة الاجتماعية، وهذا ما نجد أنها تبني أهداف غير واقعية لا تتلاءم مع المشروعات التنمية الشاملة.

6. ضعف دور المؤسسات غير الحكومية في القيام بمسؤوليتها اتجاه السياسة الاجتماعية :

من بين تحديات التي تواجهها السياسة الاجتماعية هو ضعف دور المؤسسات غير الحكومية أي المؤسسات المجتمع المدني في القيام بمسؤوليات السياسة الاجتماعية.

يرجع ضعف الهيئات غير الحكومية إلى ما يلي:

---

[1] – متوكل ابن عباس محمد مهلهل، مبادئ الاقتصاد، الطبعة الأولى، دار المريخ، الرياض، 2000، ص69.

[2] – ماهر أبو المعاطي علي، مرجع سابق، ص426.

- غياب التنسيق بين الهيئات الغير الحكومية والهيئات الحكومية، وعدم تحديد دور لكلّ منها في التكامل مع الأدوار الأخرى في تنفيذ البرامج ضمن مخطط تحقيق أهداف السياسة الاجتماعية.
- ضعف التمويل المالي ضمن المؤسسات غير الحكومية، حيث تعتمد هذه الأخيرة في الكثير من الأحيان على الإعانات الدولة مما يقلل من مدى مساهمتها في تحمّل مسؤوليات اتجاه توفير الحاجيات العامة.
- يقتصر نشاط كثير من الجمعيات الأهلية على ممارسة نشاطها في مجال واحد من المجالات العديدة، التي تتضمن السياسة الاجتماعية وهذا ما يعطل تحقيق السياسة الاجتماعية من ناحية أهدافها.
- الجمعيات الأهلية تفتقر لتخصصات التي تشكل عائق أمام القيام بدورها في إطار عمليات السياسة الاجتماعية، لا سيما وضع أو التنفيذ أو تقويم التي تحتاج إليه من أجل توفير كافة الموارد البشرية المؤهلة لقيام بتلك المسؤوليات.
- الجمعيات الغير الحكومية تواجه قيود من الناحية التشريعات القانونية التي تفرضها الدّولة عليها، مما يشكّل عائق في القيام بدورها في الحرية لتحقيق أهداف السياسة الاجتماعية في المجتمع.

7. ضعف الأجهزة المسؤولة عن السياسة الاجتماعية :

إن الأجهزة المسؤولة عن السياسة الاجتماعية تتميز بالضعف بسبب عدم وجود قنوات اتصال سليمة من أجل توفير سهولة التعامل بينها لوضع وتنفيذ ومتابعة السياسة الاجتماعية في إطار علمي بتعاون جميع الأجهزة. ضعف أداء الأجهزة المسؤولة عن تخطيط ووضع البرامج والمشاريع ضمن السياسة الاجتماعية وتتحدد وسائل التنفيذ، المتابعة وتقييم من خلال التنسيق فيما بينها سواء كان هذا بين الوزارات أو داخل وزارة واحدة التي تضع الخطط في إطار السياسة.

يعود سبب عدم وجود مرونة كافية في تطبيق السياسة لوجود جمود اللوائح الإدارية والتنظيمات وهذا لا يتماشى مع الواقع المعاش ومتطلبات المتعددة والمتزايدة لتوفيرها، وعدم تحديد المهام لكلّ جهاز من الأجهزة المسؤولة عن السياسة الاجتماعية في أي مرحلة من مراحل والتدخل بين تلك الاختصاصات، مما يؤدّي إلى ازدواجية المهام التي تقوم بها أكثر من جهاز وعدم قيام بمهام أخرى. مما يؤثر سلبا على تحقيق أهداف السياسة الاجتماعية. [1]

غير تحديات التي تواجه السياسة الاجتماعية ضمن مخصصاتها من التحويلات الاجتماعية والتعويضات تشكّل عائق لدول في حالة وضعيتها المالية، أي تكون عاجزة عن تطوير النمو الاقتصادي الذي يتوجب عليها

[1] – ماهر أبو المعاطي علي، مرجع سابق، ص ص 442 و445-446.

زيادة في تشغيل وزيادة العمال ينتج عنها اشتراكات التي من خلالها يتمّ تمويل هذه التعويضات خصوصا في المجتمع يتميز بشيخوخة، مما يتطلب لدول اللجوء إلى سياسة ترشيد النفقات لرفع معدّلات الضريبة على فئة العاملة. هذا ما ينزعج منه أفراد المجتمع ككلّ على الرغم من إيجابياتها نحو إعادة توزيع الدّول بين الأجيال والأزمنة. مما ينتج عنها اتساع دائرة الفقر والتهميش ينبثق عنها انتشار واسع لمحتاجين والمعوزين التي يتطلب على الدّول التكفّل بهم ضمن سياسة الاجتماعية فيما يخص تخصيص موارد لهم، مما يجعل بالدّول في دائرة مفرغة دون تحقيق العدالة الاجتماعية التي كان سببها توزيع الحاجيات والخدمات بدون كفاءة تبقى مطروحة. في الفترات الأخيرة ظهرت إشكالية ترشيد الإنفاق العام الموجهة للمجالات الاجتماعية والتي عبر عنها مدير الشرق الأوسط وآسيا الوسطى على أن الإعانات تقدم فقط لدول الربيع العربي التي تلتزم بشروط، من بينها سياسة الإنفاق العام تكون لها هدف خفض العجز الميزانية العامة عن طريق ترشيد الإنفاق الموجهة للمجالات الاجتماعية. فهو بذاته تحدّي على عملية التنموية الملائمة. [1]

I .4. صنع السياسة الاجتماعية :

السياسة الاجتماعية لقيت اهتمام الباحثين والقائمين عليها من خلال تصميم وتخطيط برامجها ومتخذي قراراتها بمختلف دول العالم، مما أفرزت مجموعة من الأسس التي بنيت على أساسها صنع السياسة الاجتماعية.

I .1.4. مداخل ونماذج صنع السياسة الاجتماعية :

I. 1.1.4. مداخل صنع السياسة الاجتماعية: [2]

مداخل صنع السياسة الاجتماعية تتعدد والتي تعتمدها الدول بالاستناد إلى الإيديولوجيات ويشكل النظم السياسية مع تأثيرات الظروف المختلفة الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية حدد مارتن راين **Martin Rein** وظائف وأهداف السياسة الاجتماعية وفقا للمداخل التالية:

1. مدخل المساندة :

السياسة الاجتماعية تتواجد ضمن مجموعة من النظم الاقتصادية والسياسية وغيرها، فهو يعمل كنظام مساندة من أجل تحقيق الاستقرار في حالة اضطراب.

2. مدخل المساعدة :

[1] – علي عبد القادر، العدالة الاجتماعية وسياسات الإنفاق العام في دول الثورات العربية، عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد الثالث، العدد 09، 2014، ص14.

[2] – عمر بن سليمان، أثر الإنفاق العام على السياسات الاجتماعية – دراسة حالة السياسة الصحية في الجزائر–، أطروحة الدكتوراه ،تخصص سياسة العامة، المدرسة العليا للعلوم السياسية، الجزائر، 2019، ص ص44-45.

السياسة الاجتماعية تهدف إلى منح المساعدات لفئات المعوزين والضعفاء ومحدودي الدّخل مع توفير الحاجيات، والخدمات الضرورية الأساسية على أساس العدالة الاجتماعية من أجل تحقيق الاستقرار العام داخل المجتمع.

3. مدخل الاعتماد المتبادل :

السياسة الاجتماعية توضع من أجل تحقيق خدمات متبادلة بين السياسة الاجتماعية ومختلف السياسات الأخرى، إذ السياسة الاجتماعية تعالج الآثار السلبية لسياسة الاقتصادية وعليه المصدر الرئيسي لتمويل السياسة الاجتماعية هي الموارد الاقتصادية.

I. 2.1.4. نماذج صنع السياسة الاجتماعية: [1]

صنع السياسة الاجتماعية هي عملية ديناميكية وفقا لخطط مستمرة من أجل تحديد المشاكل وتحليلها، وعليه صياغة الأهداف التي تسعى إليها لا سيما تحقيق الاستقرار والعدالة الاجتماعية لأفراد المجتمع، وعليه اتخاذ القرارات اللازمة وتقييم النتائج المتوصل إليها، كما تتأثر في صنع السياسة الاجتماعية بالظروف المحيطة بها سواء كانت سياسة اقتصادية واجتماعية. ولقد تعددت مراحل صنع السياسة الاجتماعية كما يلي:

أولا: نموذج نيل جلبرت وهاري سبكت (Neil giletier & Harry spectre):

النموذج يرتكز على المراحل أهمها ما يلي:

1. **مرحلة تحديد المشكلة** : في هذه المرحلة تظهر ردّة فعل لمختلف الشرائح الاجتماعية، السياسية والمؤسسة.

2. **مرحلة التحليل** : وتكون هذه المرحلة على أساس المرحلة السابقة ألا وهي مرحلة تحديد المشكلة بحيث يتمّ التركيز على تحديد أسباب المشكلة من خلال جمع البيانات والمعطيات عنها، وكذا المتأثرين بها لا سيما تاريخ ظهورها وتطورها وكيفية قياسها.

3. **مرحلة جذب الفئات المستهدفة** : من خلال المعطيات والبيانات المتحصل عليها باستخدام وسائل الإعلام يتمّ تحديد الفئة ومن ثم تزويدهم بالمعلومات اللازمة من أجل توعيتهم.

4. **مرحلة صياغة أهداف السياسية** : هذه الصياغة ما هي إلا ثمرة مناقشات واقتراحات من خلال الاجتماعات.

5. **مرحلة الشرعية والمساندة العامة** : أي شرعية القرارات المتخذة ومساندة ودعم المستهدفين.

[1] – طلعت السروجي، مرجع سابق، ص ص215-216.

6. **مرحلة تخطيط وتصميم البرامج** : في هذه المرحلة يتم ترجمة الأهداف إلى إجراءات وتحدد فيه أساليب التنفيذ والمؤسسات وكذا التمويل اللازم.

7. **مرحلة التنفيذ** : في هذه المرحلة يتمّ توضيح سياسة العمل وعائداته من خلال البرامج.

8.**مرحلة التقدير والتقويم** : هي مرحلة التغذية العكسية من خلال أساليب التنفيذ وتقدير المسبق لتأثير هذه السياسة.

ثانيا: نموذج آلن والكر (Alan Walker):

ركز في هذا النموذج على صنع السياسة الاجتماعية إلى ثلاث مراحل أساسية وهي كما يلي:

1. وضع السياسة الاجتماعية.
2. تنفيذ السياسة الاجتماعية.
3. تقويم السياسة الاجتماعية.

كما تتضمن كذلك مراحل المقارنة والاختيار بين البدائل من أجل اتخاذ القرار وهذا لصالح المجتمع وهذا عن طريق تحديد المسار المطلوب لتنفيذ وتقويم السياسة.

ثالثا: نموذج كليف الكوك (Gilff Alcuck):

في هذا النموذج ركز على ما أسماه دائرة السياسة (Policy cycle)وتتضمن أربعة المراحل أساسية وهي:

1. تحديد المشكلة.
2. صياغة السياسة.
3. تنفيذ وتطبيق السياسة.
4. تقويم و تقدير السياسة.

جمع ويليام بريجمان (William Boueggeman) نماذج رسم السياسة مصنفا إياها وفقا لطرف الصادر عنه السياسة أي تقرير وضع السياسة.

تتعدد نماذج صنع السياسة الاجتماعية مع تعدد الظروف السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية لأفراد المجتمع وقد صنف إلى ثلاث أنواع أهمها: [1]

[1] – قدور مدقن، دور المنظمات الدّولية في عملية رسم السياسات الاجتماعية بالدّول المغاربية – دراسة قطاع الضمان الاجتماعي في الجزائر كنموذج–، مذكرة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدّولية، قسم الدراسات الدّولية، تخصص دراسات مغاربية، جامعة الجزائر 3، 2013، ص ص23-24.

أ. النموذج العقلاني العلمي:

يعتمد هذا النوع من النماذج في بعض المجتمعات التي تأخذ في صياغة سياسة العامة على ضمان الموضوعية من خلال أخذ بعين الاعتبار المشاكل السائدة وكيفية معالجتها، في هذا النموذج يتوفر على مراكز بحوث عملية تسمح بدراسات المشاكل الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية، كما يجب دراسة تفصيل المجتمع وقيمة من أجل وضع سياسات بديلة ومعرفة النتائج المتوصل إليها قبل اختيار البدائل. وليتم اختيار البدائل لابد من توفر هيكلة تنظيمية لنماذج القادرة على إعطاء معطيات ومعلومات مضبوطة حول خصوصيات المجتمع.

ب. النموذج تحكم الصفوة:

باعتبار أن هناك غياب آليات الديمقراطية التي تحكم انتخاب الحكام ومحاسبتهم ومساءلتهم، فإن اختيار القرارات تكون صفوة هي التي تسود على جميع من الأعلى إلى الأسفل بمشاركة الشعبية غير هذا النموذج في الدّول النامية يعطي لدولة الحاكمة قوية مما يقلل التركيز على السياسات الاجتماعية وتكون لها تجارب أقلّ مع قضايا الأخرى أقل شأن العام.

ت. النماذج توازن المصالح:

هذا النموذج يعتمد على مجموعة المصالح المنظمة التي تؤثر في قرارات الحكومة من خلال جمع مجموعة المطالب، وقد يحثّ أن تواجه تعارض في مطالبها مما ينتج عنها صراعا بينهم مما يتطلب مراعاة الموازنة بين كافة المطالب والتي تتأثر عادة بقوة جهة على أخرى.

جماعات المصالح تتشكل من أفراد المجتمع وتنظيماته المدنية غير الحكومية وتتفاوت قدرات هذه المنظمات على تأثير في السياسات العامة تبعا لطبيعة النظام السياسي وضغوطات المنظمات الدولية، كما تستطيع التوصل إليه أي تباين في النماذج من حيث مستويات النضج والتقدم يعود بالدرجة الأولى إلى تباين واختلاف النظام السياسي السائد، إذ يختلف رسم السياسات في النظم الديمقراطية عن رسمها في النظام التقليدي، وما هو معرف أن النظريات تنطلق مبادئها وفرضيتها من ممارسات في الوسط ذاته.

I. 2.4. فواعل صنع السياسة الاجتماعية: [1]

لصنع السياسة الاجتماعية تتعدد فيه الأطراف المشاركة في صنعها باختلاف مستواهم وموقعهم وعلى هذا الأساس هناك نوعين من الفاعلين هما:

[1] – خليل زغدي، دور الدولة في تفعيل السياسة الاجتماعية: دراسة مقارنة في البناء المؤسساتي بين الجزائر والأردن بعد عام 2014، أطروحة الدكتوراه في العلوم السياسية، تخصص السياسات العامة والخدمة العمومية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 2020، ص ص49-51.

I .1.2.4. الفواعل الرسمية :

السياسة الاجتماعية هي محصّلة أفكار، برامج، اقتراحات، خبرات ومعارف الناتجة عن تنوع القوى المشاركة في صنع هذه السياسة، وتختلف باختلاف مستويات تأثيرها وفقا لدور المراد منها لتأديته فهناك نوع الرسمي وآخر غير الرسمي وهي:

- ✓ **الأجهزة التشريعية، التنفيذية والقضائية للدولة:** التي لها صلاحيات صنع القرار المجتمعي، والذي يكون في إطار تشاركي يتضمن الصعيدين الوطني والمحلي من أجل تحقيق التنمية الشاملة.
- ✓ **التنفيذيون:** هم الذين يقومون بتنفيذ الخطط من المشاريع والبرامج مجتمعية كالأخصائيين الاجتماعيين وموظفين وزارة الشؤون الاجتماعية، إنهم وسطاء بين المشرعين والمنفذين.

I .2.2.4. الفواعل غير الرسمية :

القطاع الخاص: هذا القطاع له دور يتمثل في تأثير على السياسة الاجتماعية من أجل الوصول إلى تحقيق أهداف التنمية عن طريق زيادة الأرباح التي تزيد من حصيلة الدّولة المالية لا سيما مداخيل الجباية والضرائب، زيادة على ذلك توفير لسوق الشغل اليد العاملة لضمان تقليص نسبة البطالة وتوسيع النشاط من خلال المشاركة في اتخاذ القرارات والسياسات. أمّا في المجال البيئي تعطي الدّولة مسؤولية الاجتماعية وتكون وفقا لمعايير العالمية (ISO)في مجال تطوير الصناعات وحماية البيئية.

المجتمع المدني: أحد الآليات التي يعتبر تراكم الرأس المال الاجتماعي وبالتالي تعمل حصانة المجتمع الدائمة.

الخبراء السياسة والباحثون: الخبراء والباحثون يقومون بالدراسات والبحوث حول المشاكل الاجتماعية من خلال العمل تحصيل المعلومات اللازمة لصنع السياسة الاجتماعية واقتراح البدائل الأحسن لها وشرحها لصانعي السياسة وبالتالي وضع سياسة على أساس الظروف الحالية للمجتمع.

المستشارون: هم الذين يقومون بتقديم النصائح في وضع السياسة الاجتماعية على مستوى مرحلة الوصول إلى اتخاذ القرارات المتعلقة بوضعها.

جماعات الضغط والمصلحة: هي القوى المجتمعة تدافع لصالح جهة معنية ومثال على ذلك على سبيل الحصر كالجمعيات النسوية التي تدافع وتناضل بتحسين ظروف ووضع المرأة، التنظيمات النقابية التي تنادي بتحقيق

مصالح أعضائها، وكون جماعات الضغط لها تأثير مباشر على مستوى صناع القرارات في المجتمع فهي لها دور هاما أساسي لإعطاء سياسة الاجتماعية متكاملة ورشيدة. [1]

I. 3.4. مراحل صنع السياسة الاجتماعية: [2]

لصنع السياسة الاجتماعية تمرّ بعدّة مراحل وهي:

1) مرحلة وضع السياسة الاجتماعية :

هذه المرحلة يتمّ تحديد حاجيات المجتمع ودراستها واختيار الأحسن لتلبية حاجيات المجتمع من أجل الوصول إلى سياسة مناسبة تتضمن أهمّ الأهداف المجتمع وتوجيهاته في ضمان الرعاية الاجتماعية. ووضع السياسة الاجتماعية هي إحدى أهم مراحل صنعها وهي مرتبطة ارتباط وثيق ومباشر بصناع القرار وترتكز على صياغة أو إعادة صياغة الأهداف.

وهذه العملية تمرّ بعدّة مراحل أهمّها:

أ. الاعتبار الأيديولوجية العامة في المجتمع أحد العوامل المؤثرة في وضع برامج الرعاية الاجتماعية وتوسيعها، ومدى توسعها من حيث زيادة الإنفاق عليها من طرف أفراد المجتمع.

ب. الدّولة تقوم على الأجهزة التنفيذية المركزية التي تقترح أهداف العامة لسياسة، لا سيما تحديد خطواتها الرئيسية، والتي تتضمن طرق المناقشة العامة من وسائل الإعلام، التنظيمات الحزبية، النقابية والشعبية.

ت. تحديد نتائج المناقشة واستنتاج مقترحات مع إجراء التعديلات اللازمة على مشروع السياسة يكون على مستوى الجهاز مكلف بالمتابعة.

ث. السياسة الاجتماعية كمشروع يعرض على الأجهزة التشريعية من أجل إجراء التعديلات اللازمة عليه وإقراره.

ج. القوانين المنفذة لسياسة الاجتماعية تقوم بإصدارها الجهات المختصّة.

وعليه فكرة السياسة الاجتماعية تنبثق من المستوى المعيشي لأفراد المجتمع، حيث الأفراد لديهم حاجيات وقضايا ضرورية من خلال عرض الإعلامي لها وتصبح محلّ اهتمام أكبر وعليه هناك جهات رسمية تهتمّ بهذه القضايا والحاجات.

---

[1] – أحمد إبراهيم حمزة، السياسة الاجتماعية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2014، ص114

[2] – طلعت مصطفى السروجي، مرجع سابق ، ص ص64-67.

2) مرحلة تحقيق السياسة الاجتماعية :

هذه المرحلة توضع السياسة الاجتماعية في نطاق الممارسة من خلال ترجمة الحلول المثلى لإجراءات عملية، غير أن هذه الترجمة تتمّ من طرف المنظمات والجهات معينة وتحتاج لتعاون جميع أفراد المجتمع وبالتالي تتمّ وفقا لمسؤولية جماعة مشتركة. هذه السياسة تترجم إلى خطط وتقوم الأجهزة التنفيذية بتحويلها إلى خدمات لأفراد المجتمع، وهذه الخدمات تكون مؤدة إما من طرف منظمات قائمة أو منظمات جديدة حديثة النشأة إذ لا يمكن تنفيذها إلاّ بواسطة المنظمات القائمة.

وبالتعاون بين الحكومة ومؤسسات المجتمع يتمّ تحقيق سياسة الرعاية الاجتماعية فهي مسؤولية جماعية يساهم فيها كافة أفراد المجتمع مع تدخّل الحكومي ووضع برامج التي تتناسب مع الواقع المعاش. هذه المرحلة تتضمن أربع مراحل تنفيذية بعد تحويل السياسة إلى خطط وهي كما يلي:

1. **مرحلة تنظيم التنفيذ** : تحديد كل من المسؤوليات و مهام التنفيذية والموارد واستخدامها ومعدلات الأداء المطلوبة.
2. **مرحلة التنفيذ والمتابعة** : يتمّ فيها قياس أداء المسؤوليات التي سبق تحديدها ومتابعة الأداء للكشف عن العراقيل والصعوبات مع تصحيح الانحرافات في مسار العمل فيها.
3. **مرحلة التقويم** : يتمّ فيها تقويم مدى نجاعة تحقيق العمل مقارنة بالنتائج المستهدفة وهو تقويم مرحلي.
4. **مرحلة التغذية العكسية** : لوضع المعلومات التي تمّ توصل إليها من تقويم المرحلي لتنفيذ صانعي القرار لإجراء التعديل اللازم.

3) مرحلة تقويم السياسة الاجتماعية (تقويم الشامل) : هذه المرحلة تعتمد على تقويم المستمر لكافة مراحل صنع السياسة الاجتماعية بداية من مرحلة وضع وتستمرّ إلى غاية تقويم النهائي ،يتضمّن هذا التقويم النتائج لاستنتاج مدى نجاعة الخطط الموضوعة مقارنة بتحقيق الأهداف وهذه النتائج تكون من الأسباب التي تقوم عليه الاقتراحات الجديدة لسياسة الاجتماعية الجديدة.

وعليه لتقويم السياسة الاجتماعية هناك عدة أنواع، وهي ترتبط بمكونات صنع السياسة الاجتماعية المختلفة وهي: المدخلات، العملية التحويلية، النتائج، وهذه الأنواع من التقويم نذكر منها ما يلي:

1. **تقويم المدخلات** : ويقوم هذا التقويم على تركيز في الموارد الكمية والنوعية المتاحة لقيام السياسة.
2. **تقويم العملية** : يقوم هذا النوع من التقويم على عملية صنع قرار ويهتمّ بكيفية التي صنعت بها القرار.

3. **تقويم النتائج** : يقوم بمقارنة النتائج بالأهداف السياسة لتعرف على المتغيرات التي كانت سبب دون تحقيق هذه السياسة.

4. **تقويم السياسة الشاملة** : هذا التقويم يتضمن على جميع مكونات السياسة من المدخلات، العملية التحويلية ونتائج.

الشكل رقم (01-02): مراحل صنع السياسة الاجتماعية.

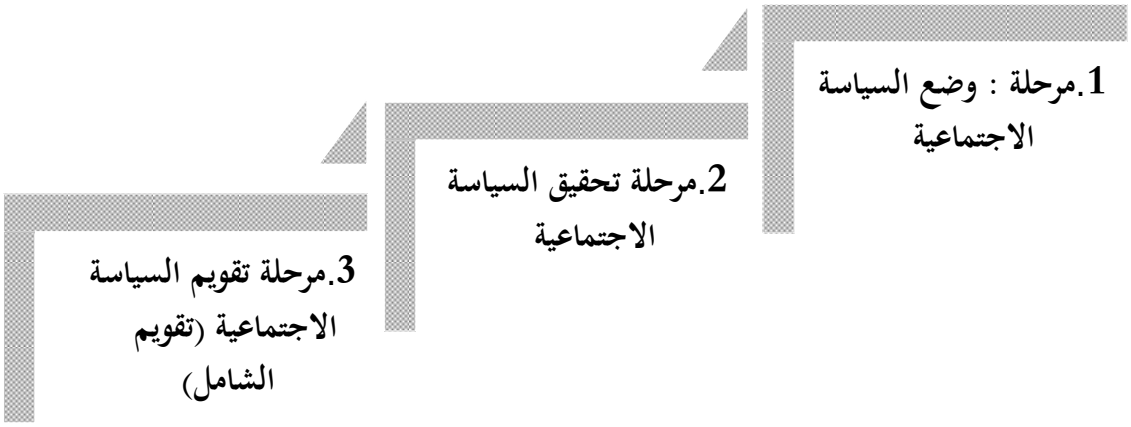

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على المعطيات الواردة أعلاه.

II . الإطار النظري حول الميزانية العامة.

II .1. ماهية الميزانية العامة :

عند دراسة المالية العامة نجد من بين أهمّ محاور التي تتضمنها هي الميزانية العامة، نظرا لمكانتها من حيث تأثيرها في النشاط الاقتصادي للدّولة وهي بذلك توجهه لتطبيق خطط وأهداف الاقتصادية والاجتماعية.

II .1.1. مفهوم الميزانية العامة ونشأتها :

II .1.1.1. مفهوم الميزانية العامة :

تعددت مفاهيم حول الميزانية العامة سواء من تشريعات أو المنظمات الدولية أو من جانب كتب المفكرين الاقتصاديين ونقتصر على ما يلي:

- ✓ تعتبر الميزانية العامة لدولة على أنها: "وثيقة تتضمن تقدير النفقات الضرورية لإشباع الحاجات العامّة والإيرادات اللازمة لتغطية هذه النفقات عن فترة مقبلة، عادة ما تكون سنة مصادق عليها من طرف البرلمان".[1]
- ✓ كما تعرف الميزانية العامة بأنها: "بيان شامل ضمن المالية العامة، يظهر إلى كافة الإيرادات المقدّرة والسقف الإجمالي المتوقع للنفقات والعجز أو الفائض والدين، إذا تعتبر بمثابة ترجمة مالية لمجموعة الخطط والبرامج، من خلال ترتيب الأولويات التي تضعها الدّولة للسير عليها في عام مقبل".[2]
- ✓ تعرف أيضا على أنّها: "وثيقة تندرج ضمن قالب مالي قوامه الأهداف والأرقام، فالأهداف فتعبر عن عزم الدّولة القيام به من مشاريع وبرامج خلال فترة زمنية محددة، والأرقام فتعبر عن عزم الدّولة من إنفاق على الأهداف وما تتوقع تحصيله من مختلف مصادر الإيرادات خلال فترة زمنية تحدد عادة بسنة".[3]
- ✓ كما عرفت على أنها: "وثيقة قانونية التي تتضمن مصادقة من طرف السلطة التشريعية في الدّولة، برصد وتقدير كلّ من النفقات اللازمة لتغطية كافة الحاجيات والإيرادات الواجب الحصول عليها خلال فترة زمنية معينة تقاس عادة بسنة واحدة".[4]

---

[1] – محرزي محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، طبعة 5، الجزائر،2012، ص315.

[2] – البلوشي أحمد إبراهيم وفراح أحمد جاسم، دور السلطة التشريعية في تحليل واعتماد الميزانية العامة للدولة بمملكة البحرين، سلسلة كتيبات برلمانية، معهد البحرين للتنمية والسياسة، البحرين، 2017، ص10.

[3] – مصطفى الفار، الإدارة المالية العامة، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص120.

[4] – نسرين محمد الكوفي عرفة، دراسة تقييمية لسياسات الدّعم السلمي في ليبيا واستبداله بالدّعم النقدي، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، جامعة الزاوية، ليبيا 2021، ص84.

إلاّ أنّها تعرف من عدة جوانب على أنّها: "من **الجانب الإداري** تعرف على أنها مجموعة القواعد الإدارية التي تنظم العلاقة والصلاحيات بين المستويات المختلفة لإدارة السلطة التنفيذية، أما **الجانب المحاسبي** فتعرف بأنّها جداول الأرقام التي تتعلّق بالاعتمادات المقدر إنفاقها والإيرادات المتوقع تحصيلها، **الجانب القانوني** فهي أداة تمكن السلطة التشريعية من فرض رقابتها على السلطة التنفيذية. وعليه تعرف قانونيا على أنها الصيغة التشريعية التي تقدر بموجبها أعباء وواردات الدولة، ويرخص بها البرلمان في قانون الموازنة الذي يعبر عن أهداف الاقتصادية والمالية للحكومة".[1]

دليل المحاسبة الحكومية للأمم المتحدة عرف الميزانية العامة على أنها: " عملية سنوية ترتكز على التخطيط ،التنسيق ورقابة استعمال الموارد لتحقيق الأغراض المطلوبة بكفاءة".[2]

حسب القانون الفرنسي فقد عرفها على أنها: "مجموعة الحسابات التي تبين لمدة سنة مدنية جميع موارد وأعباء الدّولة".

حسب القانون المصري فقد عرفها على أنها: "البرنامج المالي معبر عن السنة مالية مقبلة، من أجل تحقيق أهداف محددة وفقا لمضمون الخطة العامة للتنمية الاقتصادية ،الاجتماعية وفقا لسياسة العامة للدولة".[3]

حسب القانون المالي السوري عرفها على أنها: " تنفيذ الخطة الاقتصادية ضمن الخطة المالية الأساسية السنوية ،من أجل تحقق أهدافها ويتّفق مع بيانها العام والتفصيلي".[4]

أما نظام البريطاني عرفها على أنها: "الإيرادات المنتظرة في السنة القادمة والمصروفات التي تتحمّلها هذه الإيرادات".

عرفت على أنها: "الوثيقة تتضمن نفقات وإيرادات الدولة عن مدّة مقدرة بسنة يتم إعدادها من طرف الحكومة، وتنفذ بعد إجازتها من قبل السلطة التشريعية".[5]

تعرف أيضا على أنها : " بيان تقديري لما ترخص بها الحكومة إنفاقه وما تقدير جبايته من المال خلال فترة معينة".[6]

---

[1] – اللجاني سعد بن حمدان، الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدّة، المملكة العربية السعودية، 1998، ص26.

[2] – فهمي محمود شكري، الموازنة العامة ماضيها حاضرها مستقبلها، المؤسسة الجامعية للدراسات والتوزيع، الطبعة 1 ، لبنان، 1990، ص28.

[3] – سعيد عبد العزيز عثمان، المالية العامة: مدخل تحليلي معاصر، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008، ص571.

[4] – عبد الباسط علي جاسم الزبيدي، المالية العامة والموازنة العامة للدّولة والرقابة على تنفيذها، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية ، مصر ،2015، ص145.

[5] – غازي عناية، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار البيارق، عمان، ط1، 1998، ص207.

[6] – المرسي السيد حجازي، مبادئ الاقتصاد العام، الكتاب الثاني، الدار الجامعية، بدون بلد نشر، 2000، ص103.

عرفها القانون على أنها: "بيان الإيرادات والنفقات العامة خلال الدورة المالية".[1]

عرفها القانون رقم 84-17المتعلق بقوانين المالية : " الميزانية العامة تتشكل من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة ،محددة سنويا بموجب قانون المالية والموزعة وفقا لأحكام تشريعية وتنظيمية المعمول بها".[2]

أما قانون رقم 90-21 المتعلق بقانون المحاسبة العمومية على أنها: "وثيقة التي تقدّر للسنة المدنية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار ومنها نفقات التجهيز العمومي ونفقات برأسمال وترخص بها".[3]

وبرجوع إلى مضامين المالية العامة نجد أنّ الميزانية العامة ينظر لها على أنّها وثيقة تتضمن كلمات وأرقام، وتوضع النفقات التي تكون مبنية على أساس تقديرات وتنبؤات لسياسات وخطط وأهداف مراد تحقيقها. [4]

أما نظرية توازن الميزانية العامة للدّولة: فهي تضمن التوازن التعادل بين النفقات والإيرادات، دون عدم وجود عجز، فائض، عند التقليديين نظرية التوازن مقدسة أي السلطة التنفيذية لا جوز إحداث أي زيادة أو عجز في الخطّة المالية ويجب أن تكون متوازنة ضمن وثيقة. غير أن الميزانية التي تظهر الواقع الفعلي للإيرادات ونفقات السنة المنصرمة يجب أن تكون متوازنة هي الأخرى، بغض النظر عن الظروف الاقتصادية التي تمرّ بها البلاد المعنية.

من أجل تحقيق التوازن يجب أن يتوفر عنصرين هما: [5]

- **العنصر الأول:** عدم وجود فائض في الموازنة العامة وهو العنصر قليل الحدوث في حالات الازدهار الاقتصادي.
- **العنصر الثاني:** عدم وجود عجز في الميزانية العامة.

من خلال ما سبق التطرق إليه من مفاهيم حول الميزانية العامة تتضح أن هذه الأخيرة تتضمن مجموعة من الأركان أهمّها: [6]

---

[1] – خالد شحادة الخطيب وأحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر، الطبعة 3، 2007، ص270.

[2] – قانون رقم 84-17 المؤرخ في 07 جويلية 1984 المتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 28، الصادرة بتاريخ 10 جويلية 1984.

[3] – قانون رقم 90-21 المؤرخ في 15 أوت 1990 المتعلق بالمحاسبة العمومية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 35، الصادرة بتاريخ 15 أوت 1990.

[4] – باخويا دريس، المالية العامة، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2018، ص ص 180-181.

[5] – مسعود دراوسي، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1999-2004، أطروحة الدكتوراه ، كلية علوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006، ص142.

[6] – محمد الصغير باعلي ويسرى أبو العلا، المالية العامة، دار العلوم، عنابة، الجزائر، 2003، ص86.

- الميزانية العامة تتضمن على تقديرات لكلّ من جانب نفقات العامّة وجانب الإيرادات العامة، فهي بذلك بيان تفصيلي لكافة النفقات العامة المراد صرفها مقابل كافة الإيرادات العامة الواجب تحصيلها لتغطية نفقاتها.
- الميزانية العامة هي وثيقة مالية يتمّ إعدادها وتحضيرها من طرف السلطة التنفيذية، وترخصها لتنفيذ السلطة التشريعية بموجب القانون المعمول به.
- الميزانية العامة تتميز بمدّة تنفيذ خلال سنة وحدة وهذا ما يعطيها تميز عن الحساب الختامي.

II.2.1.1. نشأة الميزانية العامة: [1]

نشأة الميزانية العامة بظهور مفهوم الدولة فبعدما كانت مندمجة ضمن المالية الخاصة، أي عملية الإنفاق ليس هناك فرق بين العام وخاص على غرار الإيرادات العامة التي كانت تحصل من كافة أفراد المجتمع على اختلاف مستوياتهم المعيشية وطبيعة مهنهم وأعمالهم على لواء سلطة الحاكم أو الملك في ظل العصور القديمة، فلملك كان له سلطة فرض الضرائب والرسوم حسب احتياجاته وهذا راجع لانعدام الضوابط التشريعية التي تحكم سلطة الملك.

غير أنّه ظهور فكرة الميزانية بظهور الدّولة الحديثة والتي تبنت ضرورة اعتماد الإيرادات والنفقات من طرف ممثلي الشعب أي السلطة التشريعية. والجمعية الوطنية الفرنسية أقرت ضرورة وجود السند القانوني لفرض الضريبة.

II .2.1. خصائص الميزانية العامة :

من خلال التعاريف السالفة الذكر يمكن استنتاج أهمّ خصائص الميزانية والمتمثلة في:

- **نظرة توقعية مستقبلية:** هي توقعات السلطة التنفيذية لما تحتاجه أو ما ستحصله من مبالغ خلال مدّة زمنية محددة تقدّر عادة بسنة واحدة ضمن خطة، فهي تعكس أهدافها المسطّرة وفقا لبرامج عمل الدولة في الفترة المقبلة على مختلف المستويات منها: السياسية، الاقتصادية والاجتماعية. [2]
- **تتطلب ترخيص من السلطة التشريعية:** هي التي لها صلاحيات الموافقة على توقعات الحكومة على النفقات العامة والإيرادات العامة عن سنة مقبلة، وبالتالي لا تستطيع الحكومة شروع في تنفيذ الميزانية من خلال دفع النفقات وتحصيل الإيرادات دون إجازة مسبقة من طرف السلطة التشريعية. [3]

---

[1] – محمد حسين الوادي وزكريا أحمد عزام، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2007، ص ص 104-103.

[2] – محرزي محمد عباس، مرجع سابق، ص317.

[3] – محرزي محمد عباس، مرجع سابق، ص318.

الميزانية وثيقة تمكن الدّولة من تحقيق أهداف المجتمع:

الميزانية العامة هي وثيقة تتضمن خطط وبرامج عمل التي ترغب الدّولة تنفيذها في سنة، أي هي ليست برامج ما تم تحقيقه وإنما هي مشاريع مع قابلية التغيير الجزئي أو الكلي من أجل الوصول إلى تحقيق الأهداف المجتمع الموضوعة مسبقا. [1]

II .3.1. أهمية وأهداف الميزانية العامة :

II .1.3.1.أهمية الميزانية العامة :

أهمية الميزانية العامة تتمثل في العديد من الجوانب السياسية، الاقتصادية والاجتماعية نذكر منها:

- **الأهمية الاقتصادية:**

تظهر أهمية الميزانية العامة باتساع تدخل الدّولة في النشاط الاقتصادي، ففي الفكر الاقتصادي الحديث على عكس ما جاء به الفكر الاقتصادي التقليدي التي تمّ التخلّي عنها بسبب الظروف ما بين الحربين الأولى والثانية. أصبحت الميزانية العامة دور فعال في تحقيق التوازن الاقتصادي من خلال استخدام السياسة الانفاق، وبالتالي جعل سياسة الإنفاق والسياسة الضريبية دورا هاما في مواجهة التضخم والركود الاقتصادي.

في حالة الكساد تتدخّل الدّولة على زيادة الطلب بزيادة النفقات وتخفيض الضرائب لرفع القدرة الشرائية لدى الأفراد مما يؤدّي إلى زيادة الطلب والطلب الحكومي، وبالتالي اقتصاد الدّولة يخرج من حالة الكساد وينتقل إلى الانتعاش الاقتصادي. في حالة التضخم يكون الطلب أكثر من العرض في هذه الحالة تقوم الدّولة بتقليص النفقات وزيادة في معدّلات الضرائب بهدف معالجة التضخم وامتصاص زيادة القوة الشرائية في السوق فينخفض الطلب بجانبيه الخاص والعام، مما يؤدّي إلى تخفيض الارتفاع في الأسعار. [2]

- **الأهمية السياسية:**

تكمن في كونها تمارس تأثير على طبيعة النظام السياسي بصفة حقيقية، لا سيما على استقراره حيث توجد علاقة وثيقة بين الميزانية والبرلمان، فقد ظهرت الميزانية أحيانا كعامل لدعم البرلمان وأحيانا أخرى كعامل لاندثاره. [3].

---

[1] – حسين الصغير، دروس في المالية العامة والمحاسبة العمومية، دار المحمدية، الجزائر، 1996، ص24.

[2] – محمد الطّاقة وهدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، دار الميسرة للنشر و التوزيع ، طبعة 2 ، 2010، عمان ، الأردن ، ص ص-172 171.

[3] – حكيمة حليمي ونوال باهي، عجز الموازنة العامة في الجزائر وخيارات التمويل بعد الأزمة البترولية للفترة(2001-2017)، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد 03، العدد 01، 2018،ص39.

- **الأهمية الاجتماعية:**

تظهر الأهمية الاجتماعية للميزانية العامة في تأثيرها على إعادة توزيع الثروة والدّخل بين مختلف طبقات المجتمع، فهي إحدى الأهداف ذات الطابع اجتماعي المراد تحقيقها وهذا بتحمّل الميزانية العامة للدّولة ضمن آليات حيث تكشف السياسة الضريبية في تقليل الفوارق الطبقية بين مختلف أفراد المجتمع الواحد عن طريق الضرائب التصاعدية وتحقيق العدالة الاجتماعية. [1] كما تفرض الضرائب على المواد الكحولية للحدّ من آفات الاجتماعية الضارة بها.

- **الأهمية المالية:**

الميزانية العامة تتضمن أرقام تمثل المركز المالي لدولة من خلال تفصيل كافة مصادر تمويلها أي الإيرادات العامة خلال السنة المالية، إلى جانب مجموع النفقات العامة المراد صرفها. لمعرفة توازن الميزانية أو بعدمه يمكن مقارنة النفقات العامة بالإيرادات العامة، وبالتالي تشكّل الأداة الرئيسية لتخطيط المالي للدولة. [2]

II .2.3.1. أهداف الميزانية العامة :

تقوم الميزانية العامة على عدّة أهداف يمكن حصرها فيما يلي:

1. الأهداف الإدارية : مقصود بها تحقق الميزانية العامة الأهداف في مساهمة تأكيد الحصول على الموارد واستخدامها بطريقة فعالة لتحقيق السياسة الكبرى لأهداف.

2. الأهداف الاقتصادية : يعتمد في هذا الهدف الميزانية العامة بعد تدخّل الدّولة في الحياة الاقتصادية، من خلال تنفيذ السياسات المالية لها وتعمل على تحقيق التوازن الاقتصادي. وعليه تسعى إلى استخدام الدّولة لمواردها في استثمارات ذات طابع الإنتاجي مما تزيد منها الدّخل الوطني وبالتالي تحقيق الرفاهية الاقتصادية لأفراد المجتمع. [3]

3. الأهداف التخطيطية : يعتمد هذا المبدأ على أن الميزانية العامة للدّولة، ما هي إلاّ أداة من أدوات التخطيط من أجل الوصول إلى تحقيق مجموعة من الأهداف ومن بينها تحسين وعقلنة عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بتوزيع الإمكانيات المتاحة.

---

[1] – مكاوي هجيرة وبوبكر محمد، أثر عجز الموازنة العامة على سعر الصرف في الجزائر: دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL خلال الفترة (2003-2018) ،مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 01، العدد 05، 2020، ص ص71-88.

[2] – عبد الباسط علي جاسم الزبيدي، مرجع سابق، ص153.

[3] – محمد زيدان و غالمي زهيرة، تفعيل دور الوقف في دعم الموازنة للدولة مع الإشارة في دور الأوقاف في الجزائر، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، المجلد 07، العدد 02، 2016، ص136.

4. **الأهداف الرقابية** : تبرز دور الميزانية العامة في بنودها من خلال هذه الأهداف، والتي ماتزال تطبق إلى الحد الآن في العديد من دول العالم ، إذا هي أقدم أنواع الميزانية التي تعتبر من الميزانيات الأكثر انتشار واستمرارية ، حيث تعطي الميزانية العامة مراقبة المالية لدولة ومن ثمّ تعطي للمسؤولين مراقبة إنفاق الأموال العامة. [1]

II .4.1. مبادئ الأساسية لميزانية العامة :

لضمان الميزانية العامة وسيرورتها لأي دولة هناك مجموعة من المبادئ والتي يمكن تفصيلها كما يلي:

II .1.4.1. مبدأ السنوية الميزانية العامة :

يعتمد هذا المبدأ على أن الحكومة تقوم بإعداد ميزانية لسنة القادمة، وتعرضها على السلطة التشريعية من أجل الإجازة والتي تكون لسنة واحدة لا غير.

II .2.4.1. مبدأ وحدة الميزانية العامة :

يتضمن هذا المبدأ على أن يتمّ إدراج في وثيقة واحة كافة الإيرادات العامة والنفقات العامة، مما يساعد السلطة التشريعية على مراقبة كل من بنود النفقات والإيرادات في آن واحد. مما يتسنى كشف الاختلالات والاختلاسات في الإطار الخارجي للميزانية من خلال إعداد وثيقة واحد أي شكلي ومن ثم محاسبة عليها. [2]

II .3.4.1. مبدأ شمولية الميزانية العامة :

ويطلق عليه أيضا بمبدأ عمومية الميزانية العامة والتي تتضمن فيها كافة التقديرات للنفقات والإيرادات العامة دون مقاصة وبالتالي يعتبر مضمون الداخلي لمبدأ الوحدة ميزانية العامة.

وهذا المبدأ يقوم على أسس التالية: [3]

- عدم المقاصة بين الإيرادات والنفقات.
- إدراج كافة الإيرادات والنفقات في وثيقة واحدة.
- عدم تخصيص ضمن هذه الوثيقة إيرادات لتغطية نفقات معينة.

---

[1] – عياد زينة، عجز الميزانية العامة للدولة وسبل علاجها :دراسة تطبيقية لحالة الجزائر خلال الفترة 2000-2017، أطروحة الدكتوراه في العلوم التجارية، تخصص مالية المؤسسة، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر 2020، ص ص 6-7.

[2] – محمد طاقة وهدى العزاوي، مرجع سابق ،ص179.

[3] – أومعمر أبو بكر نسيم، الدور الرقابي للبرلمان على ميزانية الدولة، مذكرة الماجستير في الحقوق، تخصص القانون الدستوري، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2015، ص24.

II .4.4.1. مبدأ عدم تخصيص الميزانية العامة :

ينصّ هذا المبدأ على عدم تخصيص نوع من الإيراد معين لإنفاق نفس النوع من النفقات، ويرجع أسباب ذلك إلى أن تحديد الحاجيات العامة لأفراد المجتمع من أجل إشباعها وتوجيه الإيرادات جميعها بدون تخصيص طبقا لأولويات الحاجيات العامة. غير أنه تحدث ظروف استثنائية تفرض على الدّولة الخروج من هذا المبدأ لمواجهة الظروف. [1]

II .5.4.1. مبدأ توازن الميزانية العامة :

يقصد بهذا المبدأ على أنه تساوي كافة الإيرادات العامة مع النفقات العامة، غير أنه له تطور بتطور الدّولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية. فتوازن الميزانية العامة في ظل المدرسة التقليدية التي تعتمد على توازن جميع النفقات العامة مع جميع الإيرادات العامة بشكل منتظم ودوري دون أخذ بعين الاعتبار متغيرات الاقتصادية والاجتماعية. [2]

الشكل رقم (01-03): مبادئ الميزانية لعامة

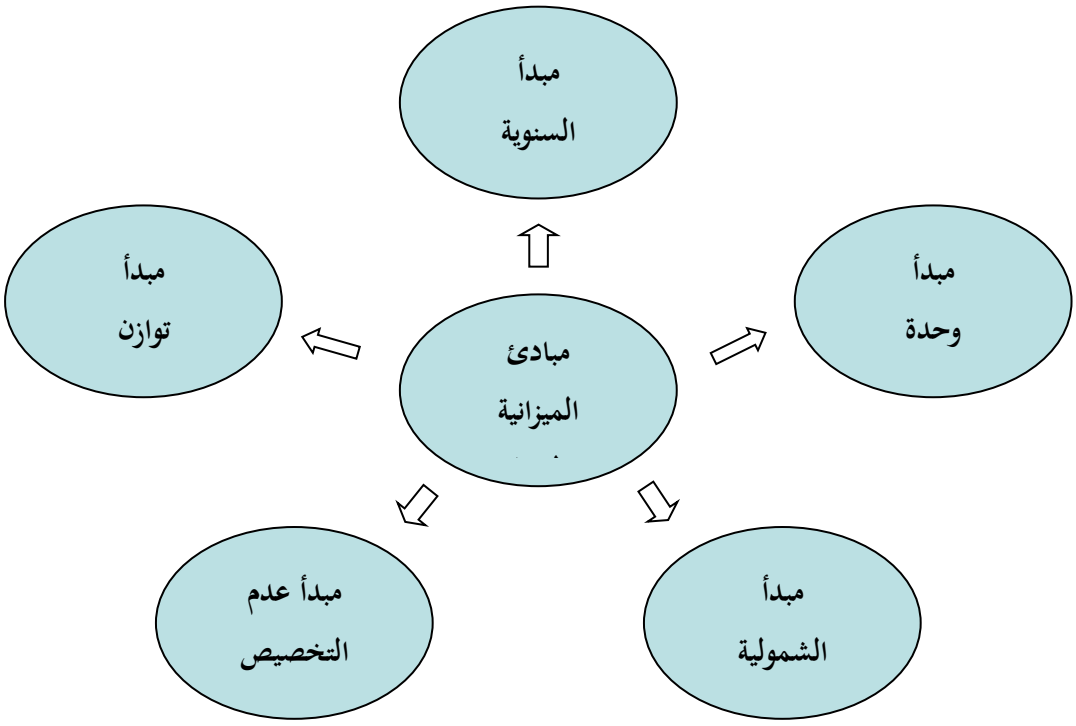

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على المعطيات الواردة أعلاه.

[1] – حسين مصطفى حسين، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، عنابة، الجزائر، 2006، ص79.

[2] – محمد طاقة وهدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، مرجع سابق ، ص ص 181-182.

II .2. هيكل الميزانية العامة :

1.2II. النفقات العامة :

تلجأ الدّولة إلى تلبية حاجيات العامة الضرورية لمجتمع من خلال تحديد الأولي والمسبق لنفقاتها من أجل البحث على حصول للإيرادات الأزمة لتغطية هذه النفقات. إذا حجم الإنفاق العام يجسد مدى فعالية برامج الدّولة الموضوعة لتلبية حاجيات أفراد المجتمع. في وقت الراهن أعطي أهمية كبيرة بالنفقات العامة بسبب ازدياد دور تدخّل الدولة في الحياة الاقتصادية.

1.1.2II. مفهوم النفقة العامة :

من أهمّ المفاهيم المتداولة لنفقة العامة نجد:

تعرف على أنها: " صرف إحدى الهيئات والإدارات العامة مبلغا معينا لغرض تغطية إحدى الحاجة العامة".

تعرف أيضا على أنها: " مبلغ مالي يقوم بإنفاقه شخص الذي يتمتع بالمعنوية عام بهدف تحقيق نفع العام".

كما تعرف: "هي كم قابل للتقويم النقدي يأمر بإنفاقه شخص من أشخاص القانون العام وذلك بإشباع لحاجة العامة".[1]

وتعرف على أنها: "مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص العام، قصد تحقيق المنفعة العامة".[2]

وعرفت على أنها: "مبالغ نقدية أقرتها السلطة التشريعية، ليقوم الشخص العام بإنفاقها في تلبية الحاجيات العامة قصد تحقيق الأهداف الدولة من الناحية الاجتماعية والناحية الاقتصادية ".[3]

2.1.2II. قواعد النفقات العامة :

من خلال مفاهيم السابقة والموضحة لنفقات العامة نستخلص أن هذه الأخيرة تتضمن عناصر أساسية أهمّها:

- **النفقة العامة مبلغ مالي**: الدولة تقوم بالإنفاق لتسيير المرافق العمومي لا سيما الحصول الحاجيات الضرورية من السلع والخدمات التي يحتاجها، حيث تعتمد على صيغة الدّفع نقدي والتي لها أهمية من حيث سهولة وبساطة التعامل والتداول.

---

[1] – لحسن دردوري، سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة: دراسة مقارنة الجزائر – تونس، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014، ص40.

[2] – حامد عبد الحميد دراز، مبادئ المالية العامة، دار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1988، ص398.

[3] – علي خليل وسليمان أحمد اللوزي، المالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص08.

والشكل النقدي للنفقة جاء نتيجة تحوّل من الاقتصاد العيني إلى الاقتصاد النقدي، وتتم المعاملات إذا بواسطة النقود.

الشكل النقدي لنفقة العامة من أهمية صورها لأسباب رئيسية أهمّها:

1. تحقيق مبدأ الرقابة بكافة أشكالها على النفقات العامة من خلال استخدام النقود في عملية الإنفاق مما يعطي سهولة عملا بما جاء به النظام المالي الحديث، وفقا لقواعد والضوابط التي تحقق المنفعة العامة لجميع أفراد المجتمع. من عراقيل الكبيرة التي تواجه الرقابة على الانفاق العام العيني نتيجة صعوبة تقييم هذا النوع من النفقة.

2. النفقة العامة في شكل العيني يؤدي إلى عدم تحقيق مبدأ المساواة والعدالة بين أفراد المجتمع من حيث نسبة الاستفادة لا سيما توزيع الأعباء والتكاليف العامة بين الأفراد.

3. النفقة العامة في الشكل العيني له العديد من المشاكل التنظيمية، فهو يؤدّي إلى عدم تحديد بصفة دقيقة الفئة المستهدفة. [1]

- **النفقة العامة تدفع من طرف شخص عام:**

النفقة العامة لاعتبارها تصدر عن الهيئة العمومية التي تتميز بالشخصية المعنوية وذمة المالية المستقلة، ويقصد بالشخص العام: الدولة والهيئات المحلية كالولاية والبلدية، وبالتالي النفقات الصادرة عن الأشخاص الطبيعيين لتحقيق المنفعة العامة لا يمكن اعتبارها نفقة عامة. وعليه فإن المبالغ المالية التي تقوم الدّولة بصرفها بموجب ممارسة نشاط عمومي وتفرض بواسطة سلطتها تعتبر هذه الأموال على أنّها نفقة عمومية.

- **النفقة العامة تهدف لإشباع الحاجيات العامة:**

النفقة العامة الغرض منها تحقيق إشباع الحاجات العامة وبالتالي تحقيق النفع العام، ويرجع مبدأ العدالة والمساواة بين مختلف أفراد المجتمع في تحمّل أعباء العامة وفي الانتفاع بالنفقات العامة. فصرف النفقات العامة وجهتها تحقيق المنافع العامة دون مخالفة لمبدأ المساواة والعدالة، ومثال النفقات العامة نجد الإنفاق على القضاء، الدّفاع، التعليم والصحة. ونجد أن فكرة المنفعة العامة أثارت العديد من الجدل بين مختلف كتب المالية العامة، فهناك معايير لقياس المنفعة العامة نجد منها ما يلي:

المعيار الأول: هو تساوي بين التضحية الحدية التي يتحمّلها أفراد المجتمع لتمويل النفقات العامة مع المنفعة الحدية.

المعيار الثاني: هو تساوي المنفعة الحدية لجميع أفراد المجتمع من النفقات العامة في أوجه استخدامها المختلفة.

[1] – باخويا دريس، مرجع سابق، ص21.

المعيار الثالث: هو أن يتمّ توزيع النفقات العامة بحيث يحقق أكبر قدر ممكن من الدّخل القومي الحقيقي.

من خلال ما تم التطرق إليه من معايير السالفة الذكر يتّضح لنا أن اختلاف بين الدول حسب الاقتصاد يأدي الى اختلاف فكرة النفقة العامة.

3.1.2II. تقسيمات النفقات العامة :

وتتنوع التقسيمات النفقات حسب النظري وعملية إلى:

أولا: تقسيمات النفقات العامة حسب المعيار النظري:

يعتمد هذا المعيار في تقسيم النفقات العامة إلى الآثار الاقتصادية المترتبة عنها، وأهم تقسيماته نجد:

1. تقسيم النفقات العامة حسب الطابع التكراري :

النفقات العادية: تعتبر هذه النوع من النفقات بطابعها المتكرر أي تتكرر بصفة منتظمة ودورية ضمن الميزانية العامة للدّولة خلال نفس الفترة والمقدّرة بسنة ومثال ذلك نفقات الإجبارية المتمثل في أجور الموظفين ونفقات الصيانة ...إلخ، معنى التكرار هو تكرار طبيعة النفقة ليس في مقدار والحجم وإنّما نوعها في الميزانية من سنة إلى أخرى.

النفقات غير العادية: هذا النوع من النفقات يتميز بطابع لا متكرر ضمن الميزانية العامة للدّولة، غير أن الحاجة الاستثنائية تدعو لذلك ومثال ذلك النفقات الموجهة للحالات الاستثنائية غير متوقعة لوقوع كوارث الطبيعية كالزلازل والفيضانات والأوبئة وغيرها. [1]

2. تقسيم النفقات العامة حسب الغرض :

النفقات الإدارية: تتعلق هذا النوع من النفقات بتسيير المرافق العمومية اللازمة لقيام الدّولة بوظائفها الرئيسية وتشمل رواتب والأجور الموظفين في الإدارات الحكومية والمخصصات المالية اللازمة للجهاز الإداري من أجل إعداده وتدريبه وحفاظ على الأمن العام الداخلي. [2]

النفقات الاجتماعية: هي نفقات العامة وتخصّ تحقيق الأهداف الاجتماعية للدولة، وتتمثل في تلبية الحاجات العامة من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية لأفراد المجتمع، مثال ذلك الإعانات التي تمنح للأسر المعوزة وذوي المداخيل المحدودة، إعانات دعم الصحة، دعم التعليم وضمان الاجتماعي. [3]

---

[1] – باخويا دريس، مرجع سابق ، ص32.

[2] – سوزي عدلي ناشد، المالية العامة: النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة، منشورات الحلبية الحقوقية، الطبعة ا1، بيروت، 2006، ص37.

[3] – السيد عبد المولى، المالية العامة: دراسة للاقتصاد العام المصري، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر ، 1993، ص37.

النفقات الاقتصادية: ما هي إلاّ نفقات العامة مخصصة لتحقيق الأهداف الاقتصادية من أجل زيادة الإنتاج الوطني، يطلق على هذا النوع من النفقات بالنفقات الاستثمارية بحيث تشمل المصاريف المتعلقة بالمشروعات الصناعية والكهربائية، الري، الصرف الصحي، والنقل ....إلخ.[1]

النفقات العسكرية: هذا النوع من النفقات العامة مخصص لمصاريف تسيير مرافق الدّفاع وتتمثل في رواتب وأجور وإعداد ودعم وتجهيز القوات المسلحة، هذه النفقات تختلف برامج التسليح في أوقات السلم والحروب. [2]

النفقات المالية: تشمل هذا النوع ما تقوم بإنفاقه الدّولة في بداية نشاطها المالي، تتضمن على الوجه الخصوص كل نفقات الدين العام وفوائده، الأوراق المالية والسندات المالية الأخرى. [3]

3. تقسيم النفقات العامة حسب طبيعتها :

النفقات الحقيقية: تتحصل الدّولة مقابل هذه النفقات على سلع وخدمات ورؤوس الأموال كالأجور، أسعار السلع، الخدمات والتوريدات وبالتالي فهي ما إلا ثمن لعملية شراء سلع التي تقوم بها الدّولة.

كما تعرف على أنّها: تلك النفقات التي تقوم بها الدّولة من أجل حصولها على سلع أو خدمات أو رؤوس أموال إنتاجية، إذ تعتبر ضرورية لها من أجل القيام بوظائف التقليدية كالأمن، العدل والدفاع. أما دورها في النشاط الاقتصادي ضمن الدّولة الحديثة هي كافة مشترياتها من سلع وخدمات لازمة لإعداد وتجهيز الجيوش لتوفير الأمن الداخلي، بالإضافة إلى إقامة البنية التحتية من مختلف المشاريع التي تضم الطرق، الخدمات الصرف الصحي، تشييد المدارس والجامعات، المستشفيات، نفقات الحقيقية الحكومية تتضمن ما يلي:

النفقات الجارية: تعرف بنفقات الاستهلاكية وما هي إلا مشتريات الحكومة من سلع والخدمات الضرورية لتسيير مختلف مصالحها وتتضمن كل من رواتب وأجور العمال بالقطاع العمومي، مصاريف الصيانة، مصاريف الوقود، مصاريف الاستئجار المباني...إلخ. تمثل نسبة النفقات التحويلية من إجمالي النفقات الحكومية نسبة الأكبر. [4]

النفقات الإنتاجية: تهدف هذا النوع من النفقات إلى توسيع الطاقة الإنتاجية وبالتالي تكوين رأسمال يتميز بالثبات من خلال العمل على وضع مشاريع البنى التحتية، والتي تعطي إضافة لرأسمال للمجتمع بما فيها الأراضي، المباني، المعدات ووسائل النقل...إلخ، زيادة على هذا كل النفقات المخصصة للبحث والتطوير. [1]

---

[1] – يلس شاوش بشير، المالية العامة: المبادئ العامة وتطبيقاتها في القانون الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، المطبعة الجهوية بوهران، الجزائر، 2008، ص19.

[2] – باخويا دريس، مرجع سابق ، ص29.

[3] – محرزي محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة السادسة، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 2015، ص71.

[4] – حسن العمر، مبادئ المالية العامة، الطبعة الأولى، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الكويت، 2002، ص97.

النفقات التحويلية: هي نفقات لا تحصل عليه الدّولة مقابل فهي بذلك تقوم الدّولة بتحويل جزء من المداخيل الوطنية بين الطبقات الاجتماعية، إذ تحتلّ هذا النوع من النفقات في الوقت الحالي أهمية كبيرة نتيجة زيادة في حجم الإعانات الاجتماعية. [2]

وتنقسم من حيث أهدافها إلى ثلاث أنواع:

أ. نفقات تحويلية اقتصادية: تهدف الدّولة من خلال هذه النفقات التحويلية الاقتصادية إلى تحقيق التوازن الاقتصادي، ومثال ذلك الإعانات المخصصة لفائدة المنشآت الإنتاجية من أجل المتابعة في الإنتاج بسبب أهمية منتوجاتها على المستوى الاقتصاد القومي، والإعانات الممنوحة من طرف الدّولة للحفاظ على الاستقرار أسعار وضمان مستوى معين من الدّخل المنتجين.

ب. نفقات تحويلية اجتماعية: هدف من هذه النفقات هو تحقيق التوازن الاجتماعي من خلال تحسين المستوى المعيشي لأفراد المجتمع، مثال ذلك منحة البطالة، التأمينات الاجتماعية التي تمنحها الدّولة لفئات معينة كالعجز، الشيخوخة، المرض. كذلك الدعم المقدّم لبعض المنشآت من أجل خفض أسعار منتجاتها من السلع الأساسية والضرورية اللازمة لكافة أفراد المجتمع.

ت. نفقات تحويلية مالية: هي نفقات التي تتضمن معالجة فوائد الدين العام والقروض.

4. تقسيم النفقات حسب نطاق سريانها :

حيث يعتمد هذا المبدأ في التقسيم على شمولية النفقات العامة والتي ينقسم:

النفقات المركزية: هي نفقات التي تندرج ضمن الميزانية العامة للدولة، وتتولى السلطات المركزية بإنفاقها. يحكم هذه النفقات موجهة لكافة أفراد المجتمع الدولة.

النفقات الإقليمية: هي تلك النفقات المحلية والتي تقوم الهيئات المحلية كالبلديات والولايات والتي يتمّ إدراجها ضمن ميزانياتها، فهي تكون موجهة بالدرجة الأولى لفئة معينة داخل الإقليم. [3]

ثانيا: تقسيمات العملية لنفقات العامة: [4]

هذا النوع من النفقات العامة تنقسم وفقا لمعايير التالية:

---

[1] – سعيد عبد العزيز عثمان، المالية العامة: مدخل تحليلي معاصر، دار الجامعية، لبنان، 2008، ص471.

[2] – سعيد عبد العزيز عثمان، مرجع سبق ذكره، ص471.

[3] – علي زغدود، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص26.

[4] – بوفنغور خديجة، تقييم بدائل عجز الميزانية العامة للدولة: دراسة تحليلية مقارنة، أطروحة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف، ميلة، الجزائر، 2021، ص24.

1.النفقات العامة حسب التقسيم الإداري : هذا التقسيم يعتمد على الجهة التي تقوم بعملية الإنفاق وتخصّ الإدارات العمومية، الوزارات والتي يندرج من تقسيم النفقات العامة على أساس وزارية وفق لهيكل التنظيمي.

يتميز هذا النوع بتحديد المسؤوليات المسبق للإنفاق الفعلي لكل وحدة من الوحدات الإدارية المختلفة، مما يسهل المنافسة على السلطات التشريعية كل وحدة على حدى من حيث إنفاق المخصص وبالتالي تسهيل عملية الرقابة وتم اتخاذ القرارات اللازمة لتحديد هذه النفقات العامة.

2. النفقات العامة حسب التقسيم الوظيفي : هذا التقسيم تقوم به الدّولة على أساس الموضوع أو الوظيفة أو الهدف الذي يقوم من أجله النفقات العامة على سبيل المثال الخدمات الصحية، التعليم، الأمن والدّفاع. وعليه هذا النوع من التقسيم حديث نسبيا ويتماشى مع الفكر المعاصر والذي يظهر لنا الوظائف الدولة والتي تتضمن عدّة قطاعات تندرج ضمن كل قطاع مخصصات من النفقات العامة وعليه كل مجموعة تبرز أداء وظيفي لدولة وهي متعددة نذكر منها: الأمن، العدل، الدفاع، التعليم، الصحة.... إلخ. وهذا التقسيم يعطي لنا مجموعات متجانسة بحيث كل مجموعة لها وظيفة معينة، غير أن نفقات العامة تتميز بخصوصياتها وهي موجهة لجانب الحكومي وفقا لتصنيفها وتبويبها ومثل ذلك النفقات الموجهة لمجلس النواب، نفقات السيادية والتي تخصّ نفقات رئاسة الجمهورية.

3. النفقات العامة حسب التقسيم الاقتصادي : هي نفقات الدّولة التي تهدف من خلالها تحقيق الأهداف الاقتصادية، غير أنّ النفقات الاستثمارية لها خدمة عمومية كالنقل، المواصلات، محطات توليد الطاقة...إلخ. وهي تعدّ خدمات أساسية لتزويد الاقتصاد القومي، وتعدّ أحد أهمّ النفقات من حيث أهمية لتسيير الدّول النامية والتي تعتمد عليها في بناء مشاريع البنية التحتية.

الشكل رقم (01-04): تقسيمات النفقات العامة:

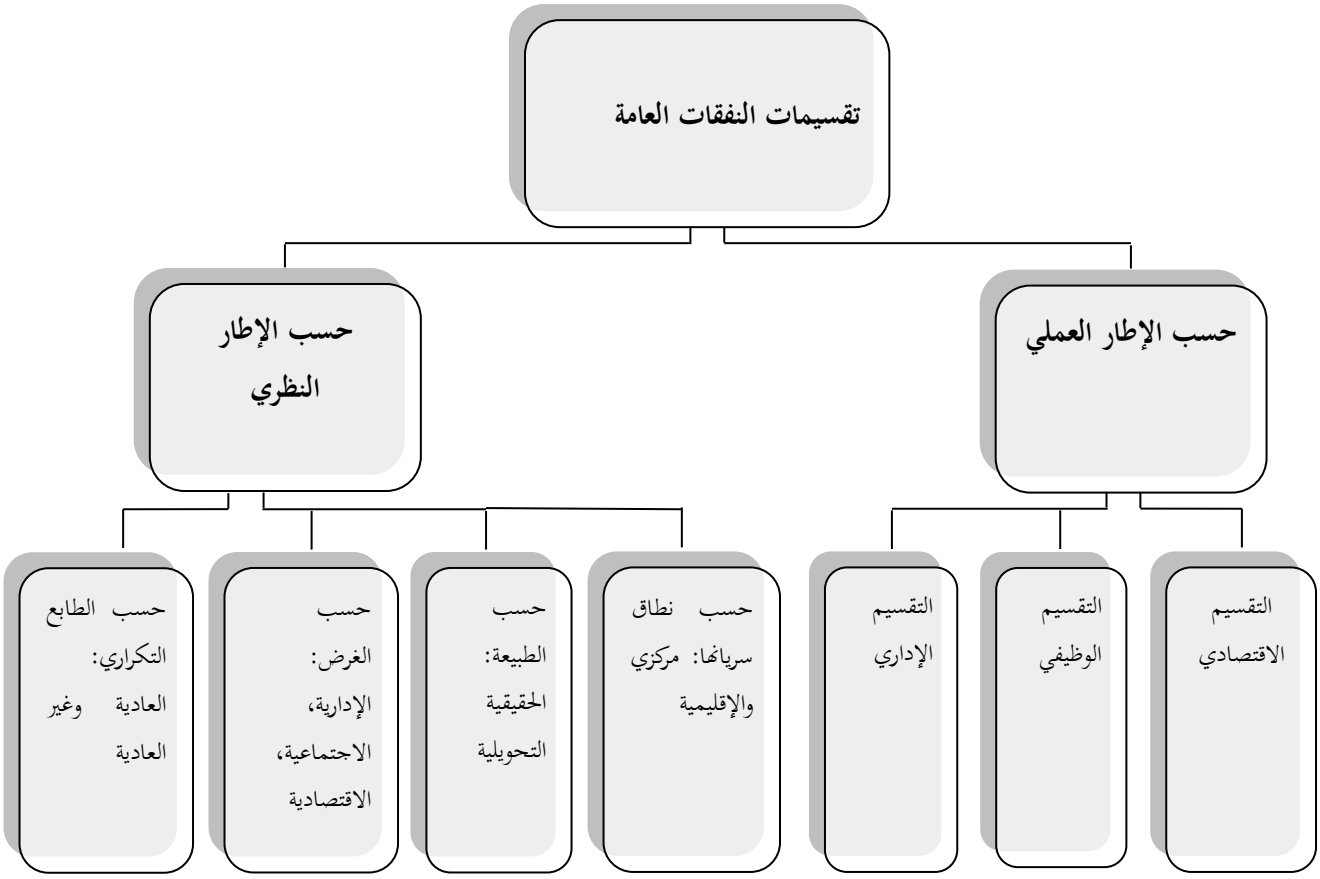

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على المعطيات الواردة أعلاه.

4.1.2II الآثار الاقتصادية لنفقات العامة :

من بين أهم أدوات التي تستخدمها الدولة لتأثير على النشاط الاقتصادي وتلبية الحاجيات العامة وهذا التأثير يكون على الإنتاج الوطني، الاستهلاك، الادخار، الاستثمار وتوزيع الدّخل الوطني، وقد يكون هذا التأثير إما مباشر على النفقات العامة أو غير مباشرة ونذكر منها:

أولا: الآثار الاقتصادية المباشرة للنفقات العامة:

هذه الآثار تتسبب فيها النفقات العامة والتي تكون بصورة فورية، وتترتب على كل من:

1) تأثير الإنفاق العام في الإنتاج الوطني : باعتبار أن الطلب الكلي يتضمن الجزء الرئيسي وهو النفقات العامة، وهذه الأخيرة لها تأثير على التشغيل وحج الإنتاج بسبب تزايد تدخلات الدولة في الحياة الاقتصادية في

الدول المتقدمة ترى أن أثر النفقات العامة مرتبطة بالإنتاج كون تأثير الطلب مرهون بمرونة الجهاز الإنتاجي والمستوى المعيشي بضرورة، في حين الدول النامية مرتبط بدرجة النمو.

على غرار رفع القدرة الإنتاجية يتأثر بالنفقات العامة والذي يعطينا زيادة الناتج الوطني والدّخل الوطني، وعلى سبيل المثال نجد أن النفقات الاستثمارية إلى زيادة في رأس المال الوطني وبالتالي يؤدي إلى زيادة في القدرة الإنتاجية للبلاد.

2) تأثير الإنفاق العام على الاستهلاك الوطني والادخار الوطني : النفقات العامة تساهم في زيادة الاستهلاك الوطني بسبب زيادة مصروفات الدّولة من السلع والخدمات اللازمة لقيام بواجباتها وتوزيع مداخيلها على أفراد المجتمع كالإعانات والأجور...إلخ. والمداخيل المحصلة الجزء الكبير منها يوجّه للاستهلاك، وبالتالي زيادة في الادخار بسبب زيادة الادخار نتيجة ارتفاع دخل الفرد وهذا يؤدي بنا إلى القول إن الدّخل يقسم بين الاستهلاك والادخار.

3) تأثير الإنفاق العام على توزيع الدّخل الوطني : إن النفقات الموجهة لمشاريع والخدمات التي تستفيد منها الطبقة المستضعفة وتعود تمويل هذه النفقات من الضرائب المحددة ومفروضة على الطبقة الأغنياء والميسورة الحال، غير أن الدعم الموجه لبعض السلع الواسعة الاستهلاك بصفة مجانية بطريقة غير مباشرة تقوم على إعادة توزيع الدخل لفائدة الفئات ذو المداخيل المحدودة. [1]

ثانيا: الآثار الاقتصادية الغير المباشر على النفقات العامة:

تحدث النفقات العامة آثار اقتصادية غير مباشرة في الاستهلاك الوطني وهو ما يعرف ب "الأثر المضاعف"، كما تأثر في الإنتاج الوطني وهو ما يعرف ب: "الأثر المعجل".

1) أثر المضاعف :

في التحليل الاقتصادي يقصد بالأثر المضاعف على أنه: المعامل العددي الذي يحدد زيادة في الدّخل الوطني، نتيجة زيادة الإنفاق العام مما يؤدّي بذلك إلى تأثير زائد على الاستهلاك. [2]

في النظرية الاقتصادية أول من أدرجة فكرة المضاعف هو (**كاهن**)، الذي حاول من خلاله قياس العلاقة الكمية بين زيادة كل من الاستثمار والتشغيل. وعليه فمفهوم المضاعف عند (كاهن) هو مفهوم التشغيل.

---

[1] – بوشنب موسى، نحو تنسيق السياسات الاقتصادية الكلية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي: حالة الجزائر(2000-2014) ،أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر ، 2015، ص97.

[2] – عبد الهادي النجار، مبادئ الاقتصاد المالي، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1988، ص122.

على غرار ما استخدمه (**كينز**) فكرة المضاعف لتبيان أثر الاستثمار من الدّخل القومي أي العلاقة بين تزايد كل من الاستثمار والدّخل القومي وتحدد قيمته كما يلي:

$$\text{معامل العددي للمضاعف} = \frac{\text{تغير في الدخل القومي}}{\text{تغير في الاستثمار}}$$

وعليه فكرة الأساسية للمضاعف هي الإنفاق معين لاستثمار الذي يؤدّي بدوره إلى زيادة الدّخل القومي والعكس صحيح، غير أن مفهوم الإنفاق الاستثمار هو الاستثمار المستقلّ ويتحدّد هذا الأخير وفقا لخطط طويلة الأجل مع أخذ بالحسبان معايير متعددة وهي مختلفة اختلاف تام عن المعايير التي تقوم عليها الإنفاق الاستثمار الخاص، غير أن الميل الحدي للاستهلاك يرتبط ارتباط مع المضاعف وعكس صحيح وفقا ما يلي:

$$\text{المعامل العددي للمضاعف} = \frac{1}{1 - \text{الميل الحدي للاستهلاك}}$$

الميل الحدي للاستهلاك مضاف له الميل الحدي للادّخار يعطي واحد صحيحا، فإن المضاعف يساوي هنا إلى مقلوب الميل الحدي للادخار. [1]

ولتوسيع فكرة المضاعف فإن النفقات العامة تتزايد وتجزأ إلى جزأين الأول موجه إلى الأجور والمرتبات، الأرباح أو ربع على الأفراد غير الأفراد يقومون بتخصيص جزء من هذه المداخيل لإنفاق على الاستهلاك التي تؤدّي إلى خلق مداخيل جديدة لفئات أخرى، والتي تنقسم بين الاستهلاك والادخار والباقي يتمّ ادخاره. والنفقات الموجهة للادخار يتمّ استغلالها للاستثمار وعليه تتمّ عملية التوزيع فهي بذلك حلقة مغلقة بين الإنتاج، المداخيل، الاستهلاك والإنتاج. [2]

2) أثر المعجل :

الاقتصادي الفرنسي "ألبارت أفتالين" سنة 1909 هو أول من أدخل فكرة المعجل ، غير أن الاقتصادي الأمريكي "جون موريس كلارك" أعطى مفهوم كامل لمعجل.

فإن فكرة المعجل: "ترتبط بالاستثمار المشتقّ أو التابع، وهو الاستثمار الذي يكون استجابة لزيادة الطلب على السلع الاستهلاكية".[3]

---

[1] – عادل فليح العلي، المالية الدولة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص ص169-170.

[2] – باخويا دريس، مرجع سابق ، ص ص58-59

[3] – حسن محمد القاضي، الإدارة المالية العامة، الطبعة الأولى، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص84.

المعجل ما هو إلا أثر الناتج عن التغيير في الاستهلاك على الاستثمار، ويتمّ حساب قيمته بقسمة التغير في الاستثمار على التغير في الاستهلاك والصيغة التالية:

$$A = \frac{\Delta I}{\Delta C}$$

بحيث:

A: المعجل.

ΔI: التغير في الاستثمار.

ΔC: التغير في الاستهلاك.

وعليه فزيادة في الإنفاق العام تقابله زيادة في طلب الاستهلاكي، مما يؤدّي إلى زيادة الطلب على العوامل الإنتاج من آلات ومعدات التي تتطلب في زيادة إنتاج السلع الأكثر استهلاكا. الأمر الذي يتطلب تحفيز الاستثمارات بوتيرة أسرع، فأثر المعجل يتوقف على زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية. [1]

من خلال ما سبق سرده سابقا تبين أن هناك علاقة تربط بين كل من أثر المعجل و أثر المضاعف وفقا لشكل الموضح أدناه:

[1] – سعيد علي العبيدي، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، دار دجلة، الأردن، 2011، ص101.

الشكل رقم (01-05) مخطط توضيحي لعلاقة أثر المضاعف والمعجل.

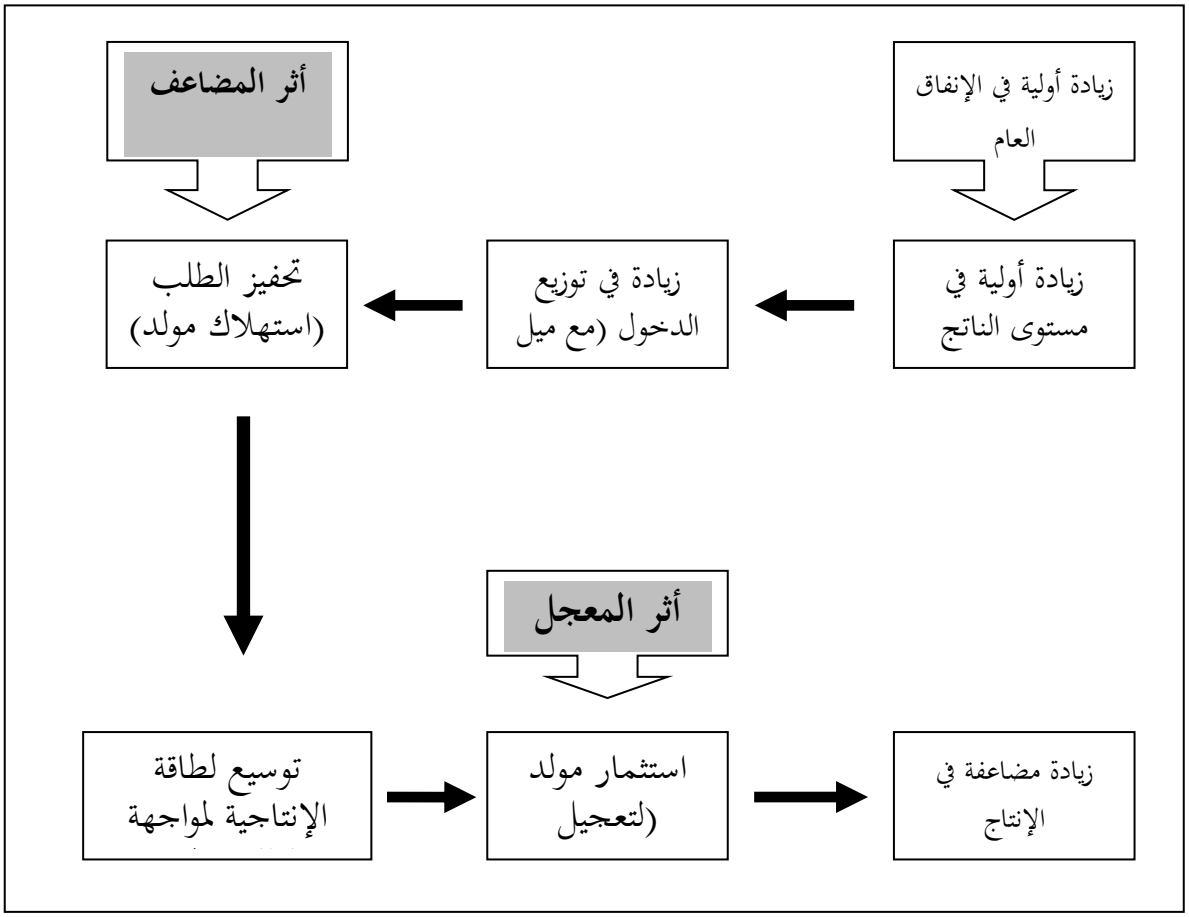

المصدر: نوازد عبد الرحمان الهبتي، ومنجد عبد اللطيف الخشالي، المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص66.

المخطط الموضح أعلاه، يتضح أن توسع في الإنفاق الحكومي خصوصا الموجه للاستثمار يعطي ارتفاع في الدّخل وزيادة في توزيع هذه المداخيل الموجهة لذوي الدّخل الثابت، ومع الميل الحدي للاستهلاك إذا كان مرتفع يحفز الطلب وبالتالي يقوم بتوسيع الطاقة الإنتاجية (أثر المضاعف) نتيجة امتصاص السلع المعروضة. وتعجيل الإنتاج نتيجة توسيع طاقة الإنتاجية (أثر المعجل). غير أنه ما يلاحظ في الدول النامية أن الميل الحدي للاستهلاك مرتفع إلا أن أثر المضاعف لم يحقق أي زيادة في الدّخل، ويعود السبب إلى ضعف الطاقة الإنتاجية وعدم مرونته، مما يعطي عدم ملائمة نموذج كينز لهذه الدول. [1]

[1] – نوازد عبد الرحمان الهيتي، ومنجد عبد اللطيف الخشالي، المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص66-67.

2.2II. الإيرادات العامة :

1.2.2II. تطور مفهوم الإيرادات العامة :

إن تطور مفهوم الإيرادات العامة مرتبط بتطور نظريات الدّولة وكذا تطور وظائف الدّولة وشموليتها، فكانت في عهد التقليديون يعتمدون على مبدأ تحديد الإيرادات العامة قصد تغطية النفقات العامة. غير أنه في الوقت الحالي أصبحت الإيرادات العامة أهداف تندرج ضمن السياسات الأولى فلم تعد تقتصر على تغطية النفقات العامة بل تطورت لتصبح على أنها العامل الأساسي لتوازن الاقتصادي والاجتماعي. ومن هنا أصبحت وظائف الإيرادات العامة حسب حجمها، أنواعها وأغراضها سواء الاقتصادية والاجتماعية، إذا نظرية الإيرادات أداة من أدوات التوجيه الاقتصادي والاجتماعي. [1]

2.2.2II. مفهوم الإيرادات العامة :

الإيرادات العامة: هي أداة مالية تتضمن التحصيلات الدولة المختلفة والتي مصادرها متعددة والهدف منها هو تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي، ولقد تعددت مفاهيمها نذكر منها ما يلي:

- تعرف على أنها: "تحصل الدولة على الموارد الاقتصادية في شكل تدفقات نقدية من أجل تغطية النفقات العامة بهدف إشباع الحاجات العامة، إذا تعتبر جزء هام ومكمل لتمويل الإنفاق العام. في حدود المقدرة المالية القومية تحصل الموارد المالية اللازمة لدّولة من أجل تغطية النفقات العامة أساسا من الدّخل القومي، أو من الخارج عند عدم كفاية هذه الموارد لمواجهة متطلبات الإنفاق العام".[2]
- تعرف على أنّها مجموع المداخيل التي تتحصل عليها الدولة من أجل تغطية مختلف نفقاتها العامة وبالتالي تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي. [3]
- تعرف على أنها :" المصادر الدولة التي تستمدّ منها الأموال اللازمة لتغطية نفقاتها ،تعددت الإيرادات الدولة من أملاكها الخاصة والضرائب والرسوم والقروض والوسائل النقدية".[4]
- تعرف أيضا على أنها: "جمع الموارد سواء كانت النقدية ،العينية ،المنقولة والعقارية التي تودع لدى الخزينة العمومية للدّولة ،وترصد ضمن بنود الإيرادات العامة في الموازنة العامة".[5]

---

[1] – سيد عبد المولى، مرجع سابق ، ص192.

[2] – محمد حسين الوادي وزكريا أحمد العزام، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2008، ص52.

[3] – محرزي محمد عباس، مرجع سابق ، ص139.

[4] – غواصة حسن، المالية العامة، دار النهضة العربية، بيروت، 1978، ص385.

[5] – عنابة غازي، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار البيارق، عمان، طبعة 1، 1998، ص48.

II 3.2.2. تقسيمات الإيرادات العامة :

وبرجوع إلى معظم كتب المالية العامة التي تضمنت تقسيم الإيرادات العامة إلى عدّة أقسام نذكر منها ما يلي:

أولا: حسب معيار سلطة الدّولة في الحصول على الإيرادات العامة:

وحسب هذا المعيار المتعلق بسلطة الدّولة في الحصول على الإيرادات العامة والتي تنقسم بدورها إلى الإيرادات الجبرية والإيرادات غير الجبرية.

1. الإيرادات الجبرية : وهي المداخيل المتحصل عليها الدولة بعد إجبار أفراد المجتمع على دفعها وعلى سبيل المثال نجد الضرائب، القروض الجبرية، الغرامات، والتعويضات.

2. الإيرادات غير الجبرية : وفي هذا النوع من الإيرادات لا تستعمل الدّول سلطتها على أفراد المجتمع، وإنّما هي تحصيلات مقابل سلع أو خدمات مقدّمة من طرف الدّولة وأيضا القروض الاختيارية مع الأفراد.

ثانيا: حسب معيار مصدر الإيرادات العامة: [1]

هذا المعيار من تقسيم الإيرادات العامة من حيث مصدرها فهناك إيرادات أصلية وأخرى مشتقة:

1. الإيرادات الأصلية : هذا النوع من الإيرادات يكون مصدرها ما تملكه الدولة من أموال، أي دون اقتطاعها من أموال الآخرين ومثال ذلك الإيرادات الدومين أي أملاك الدّولة.

2. الإيرادات المشتقة : هذا النوع من الإيرادات تحصل عليها الدّولة نتيجة اقتطاع جزء من ثروات الآخرين لفائدة الدّولة ومثال ذلك الرسوم والضرائب.

ثالثا: حسب معيار التشابه بين الإيرادات العامة والإيرادات الخاصّة:

وفقا لهذا المعيار تنقسم الإيرادات سيادية وأخرى إيرادات اقتصادية:

1. الإيرادات السيادية : ويعرف هذا لنوع من الإيرادات هي الأموال التي تدفع كرها وجبرا للدولة والهيئات العامة.

2.الإيرادات الاقتصادية : هذه الإيرادات تحصل عليها الدّولة دون اللجوء إلى الأفراد المجتمع.

رابعا: حسب معيار دورية الإيرادات:

[1] – مجدي محمد شهاب، الاقتصاد المالي، دار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 1999، ص112.

وفقا لهذا المعيار ميز العديد من الماليين أن هذا النوع يتمّ تقسيم الإيرادات من حيث دورتها وتكرارها المنتظم فتنقسم إلى الإيرادات العادية وأخرى غير عادية: [1]

1. الإيرادات العادية : تعرف بصورة منتظمة و دورية في تحصل الموارد عليها الدولة والهيئات العمومية وتتضمن ما يلي :

الضرائب: تعرف على أنها فريضة مالية يدفعها الفرد جبرا بصورة نهائية إلى الدّولة أو إحدى الهيئات العامة مساهمة منه في التكاليف والأعباء العامة دون أن يعود على ذلك بنفع مقابل دفع الضريبة. [2]

الرسوم: هي مبالغ تحصيلها للدولة من الأفراد مقابل خدمات مقدمة.

أملاك الدّولة أي الدومين: والمقصود بالدومين هي الأموال العقارية والمنقولات التي تملكها الدولة والهيئات العمومية ملكية عامة أو خاصة. [3]

2. الإيرادات غير العادية : هي الإيرادات التي تحصل عليها الدّولة بصور استثنائية غير منتظمة وغير دورية وتتضمن ما يلي :

القروض العامة هي أحد الأدوات السياسة المالية والاقتصادية، وتعرف القروض على أنها: " تحصيل المبالغ عليها الدولة من الغير مع التعهد بردها إليه مرة أخرى عند حلول ميعاد استحقاقها مع دفع فوائد عنها".[4]

خامسا: حسب معيار المنافع:

هذا المعيار يعتمد في تصنيفه للإيرادات العامة من حيث المنفعة العامة والمنفعة الخاصة ويتضمن ما يلي: [5]

1. الإيرادات تحصلها الدّولة وبتحصيل الفرد عليها مقابلها على منفعة خاصة : هذه الإيرادات يعرف عنها أنها مقابل يدفعه الفرد نتيجة استفادته من منتوجات المشروع العام وهي محصورة عند الذي يستفيد من هذه المنتوجات.

2. الإيرادات تحصلها الدّولة ويتحصّل مجموع المواطنين مقابلها على نفع العام : هي المداخيل التي تحصل عليها الدولة مقابل تمويل مختلف السلع والخدمات العامة مثال ذلك : خدمة الأمن، الدفاع...إلخ.

---

[1] – محمود الطنطاوي الباز، أدوات المالية العامة، مطبعة النسر الذهبي، القاهرة، مصر، 1987، ص122.

[2] – محمد بعلي الصغير ويسرى أبو العلاء، المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر ، 2003، ص54.

[3] – محرزي محمد عباس، مرجع سابق، ص115.

[4] – باخويا دريس، مرجع سابق ، ص ص144-145.

[5] – باهر محمد عتلم وسامي السيد، المالية العامة ومبادئ الاقتصاد المالي، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1973، ص301.

3. الإيرادات تحصلها الدولة لقاء مختلط يدور بين النفع العام والنفع الخاص : في هذا النوع يكون النفع العام أكثر من النفع الخاص وسبيل المثال لا الحصر في الرسوم التي تحصل عليها الدّولة مقابل حصول أفراد المجتمع على خدمات خاصة، وعلى الرغم فإن النفع العام يكون أكبر يستفيد منه مجموعة من الأفراد. كما يمكن أن يكون العكس أي النفع الخاص أكثر من النفع العام.

الشكل رقم (01-06): تقسيمات الإيرادات العامة.

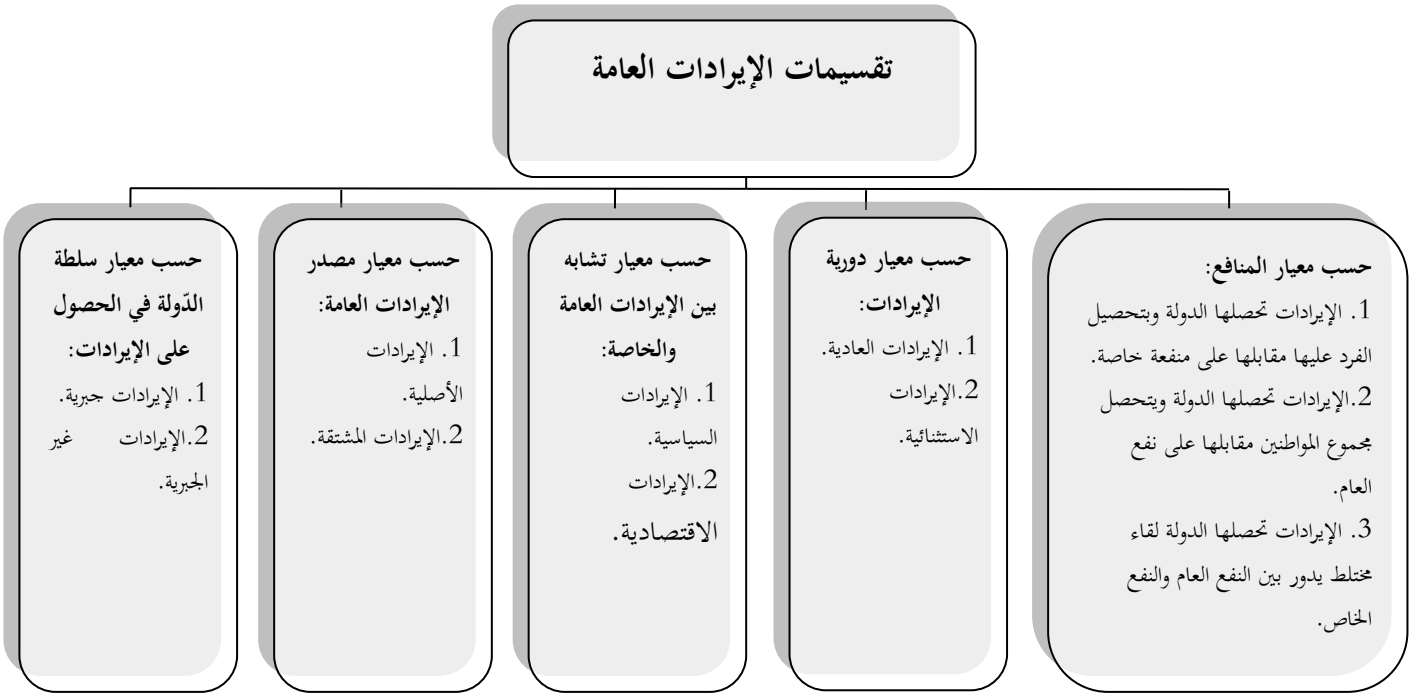

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على المعطيات الواردة أعلاه.

III .3. دورة الميزانية العامة:

الميزانية العامة للدولة لها أهمية من جانب أنها خطة عمل الحكومة في الفترة القادمة، فهي تتضمن كيفية تنفيذ برامجها سواء من تحصيل الإيرادات ودفع النفقات المتوقعة خلال نفس الفترة فهي بذلك وثيقة هامة تضمن أداء عمل الحكومة، غير أن في إعدادها تمرّ بمراحل متتالية تتميز بطابع التكراري خلال كل سنة.

وتمر دورة الميزانية العامة عبر المراحل التالية:

أولا: مرحلة الإعداد والتحضير:

مرحلة الإعداد والتحضير هي المرحلة الأولى في دورة الميزانية العامة من اختصاص السلطة التنفيذية باعتبارها السلطة التي تقوم بإدارة المصالح العامة، والمسؤولة على تلبية الحاجيات العامة للمجتمع وفقا لقدرة المالية

لدولة، وعليه السلطة التنفيذية هي المسؤولة عن تنفيذ الميزانية العامة بعد إعطاء الرخصة من طرف السلطة التشريعية. [1]

الإعداد والتحضير هي جهود الدولة الرامية إلى تنفيذ برنامج النشاط الحكومي خلال سنة واحدة من خلال تقدير كل من النفقات والإيرادات حيث يتمّ تقرير النفقات وما يلزمها من الإيرادات ويتمّ تقدير النفقات العامة بالاعتماد على طريقة المباشرة بكل سهولة وفقا لطلبات أفراد المجتمع،[2] على غرار تقديرات الإيرادات العامة وفقا لتوقعات السنة المالية القادمة. كما هناك طريقة لتقدير الإيرادات والتي تعتبر الطريقة الأولى وتكون السنة ما قبل الأخيرة مع الأخذ بعين الاعتبار كل التوقعات سواء في فرض ضرائب جديدة أو زيادة في أسعار.

أما الطريقة الثانية والتي تكون فيها تقدير الإيرادات على أساس متوسط الإيرادات لسنوات العديدة السابقة مع زيادة نسبة السنوية المحتملة في الدّخل القومي.

أما الطريقة الثالثة يتم تقدير الإيرادات من قبل المسؤولين بصفة مباشرة ولديهم الحرية في الاسترشاد السنوات السابقة لإيراداتها، مع أخذ كل التغيرات المحتملة في الظروف الاجتماعية والاقتصادية. وهذه الطريقة هي الطريقة مفصلة في تقدير الإيرادات العامة لأنها الدراسات الميدانية الحديثة المعتمدة مع الأخذ بعين الاعتبار كل التغيرات في الظروف الاقتصادية المحتمل حصولها. [3]

في هذه المرحلة ما هي إلا التزام الدقيق لتقدير أقصى حدّ حتى لا تقع الحكومة في ظروف غير مدروسة أي تنفيذ غير متوقع مما ينتج عنه آثار سلبية كان بالإمكان تجنبها خلال هذه المرحلة.

ثانيا: مرحلة الاعتماد:

الميزانية العامة التي إعدادها من طرف السلطة التنفيذية ليتم رفع الصيغة النهائية إلى السلطة التشريعية من أجل اتخاذ القرار اعتمادها وبالتالي تحول الميزانية من صيغ مشروع إلى صيغة نهائية قابلة لتنفيذ.

ومن ثم توضع الميزانية على مستوى اللجنة المالية لمناقشتها فهي لها الحق مطالبة بأي وثائق وبيانات لإحصائية واستدعاء المسؤولين لمناقشة لتقديم هذه الأخير تقرير تفصيلي متضمن كافة التوصيات إليها إلى السلطة التشريعية من أجل مناقشة الميزانية العامة عبر ثلاث مراحل وهي:

---

[1] – عبد الباسط علي جاسم الزبيدي، مرجع سابق ، ص125.

[2] – محمد مروان السمان وآخرون، مبادئ التحليل الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار الثقافة، الأردن، 2008، ص302.

[3] – سعيد علي العبيدي، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، دار دجلة، الأردن، 2011، ص210.

في الأول يتم مناقشتها من طرف الحكومة من الجانب الاقتصادي والمالي، ثم يليها مناقشة الميزانية بابا بابا والتصويت عليها، وفي آخر مرحلة هو تصويت على الميزانية العامة بصفة إجمالية ونهائية. [1]

أما حسب كل دستور فإن السلطة التشريعية لها الحق في إعطاء ملاحظات على كافة الأبواب الميزانية العامة ومطالبة بتعديلها وهذا مع وجود موافقة الحكومة على هذه التعديلات، وفي الاتجاهات الحديثة ثم تقليص صلاحيات السلطة التشريعية في مجال تعديل النفقات والإيرادات وعليه الميزانية ما هي إلا بناء متكامل له هدف هو تحقيق سياسة الحكومة في جميع مختلف الميادين سواء سياسية، اجتماعية واقتصادية ويكون لها طابع مشروع متوازن فنيا وماليا وإن أي تعديل فيها يؤدّي إلى الإخلال بالتوازن. [2]

ثالثا: مرحلة التنفيذ

هي بمثابة مرحلة انتقالية للميزانية العامة للدولة من التطبيق النظري إلى التطبيق العملي، وهذا ناتج تحصيل الإيرادات ودفع النفقات خلال السنة المالية عملا بما تمّ الاعتماد عليه وترخيصه، من مهام السلطة التنفيذية بجميع أجهزتها ومصالحها. وآثار هذه العمليات على الاقتصاد القومي ومراقبة توجهاتها نحو الأهداف المخططة حتى تتمكن من تعديل سياسة الإنفاق المتبعة وتحصيل الإيرادات المتوقعة، لتتولى مصالح الضرائب تحصيل الإيرادات الضرائب المقررة من خلال استعمال كافة الوسائل والإمكانيات اللازمة لتطبيق الأمر في الوقت المناسب. [3]

عملية تنفيذ الميزانية تحكمها قواعد وأحكام التي تقيدها والتي تضعها السلطة التنفيذية للاعتماد عليها سواء في عمليات تنفيذ النفقات وصرفها أي تنفيذ الإيرادات وتحصيلها أو تعديل الفرق بينهما، وهذا لضمان الوصول إلى الأهداف المرجوة. وتلي هذه العملية بإعداد ما يسمى بالحساب الختامي للميزانية العامة لتحقيق من تنفيذ الإيرادات والنفقات النهائية والفعلية وتأكد من مدى تقديرات الموضوعة. [4]

رابعا: مرحلة الرقابة:

تعد المرحلة الأخيرة في تنفيذ الميزانية العامة في دورتها وتتضمن تأكيد من تنفيذ الأهداف والخطط المتوقعة وفقا للسياسة التي أقرتها السلطة التنفيذية وترخيصها من طرف السلطة التشريعية. [5]

وهذه الرقابة تعدد أشكالها من عدة جهات نذكر منها ما يلي: [1]

---

[1] – عادل فليح العلي، مرجع سابق ،ص ص547-548.

[2] – سعيد علي العبيدي، مرجع سابق، 1، ص212.

[3] – حامد عبد المجيد درز، مبادئ الاقتصاد العام، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر 2001، ص556.

[4] – حسن خلف فليج، المالية العامة، الطبعة الأولى، عالم الكتاب الحديث، الأردن، 2008، ص ص308-309.

[5] – بوفنغور خديجة، مرجع سابق، ص33.

1. الرقابة الإدارية :

تقوم بهذه الرقابة السلطة التنفيذية من بينهم المدراء، رؤساء، موظفي الدولة على المرؤوسين، موظفي وزارة المالية على الوزارات الأخرى وهي بدورها تتضمن رقابة السابقة على الإجراءات دفع ورقابة لاحقة لدفع لتأكيد من سلامة شرعية التنفيذ وفقا لقوانين والتنظيمات المعمول بها.

2. الرقابة التشريعية :

ما هي إلا رقابة على تنفيذ الميزانية العامة للدولة أي أثناء وبعد انتهاء فترة والمقدرة بسنة مالية، من خلال الاستمرارية في متابعة عمليات التنفيذ لتأكيد من صحة التنفيذ لا سيما جانبي كل من الإيرادات والنفقات بما يتماشى ويتطابق مع ترخيص والاعتماد الميزانية الصادر عن السلطة التشريعية الرقابة الخارجية:

3. الرقابة الخارجية :

تقوم هذه الرقابة من طرف الهيئة المستقلة التابعة لسلطة التنفيذية أو الهيئات التابعة لها، والتي تقوم بعمل فحص ومقارنة الحسابات بالوثائق الحكومة من أجل كشف الأخطاء والمخالفات القانونية والتشريعية وكذا الأخطاء الصادرة عن الجهات المختصة بالتنفيذ أما التشريعية هي التي تقوم بوضع تقرير تفصيلي عن كل الوقائع. وهذا النوع من الرقابة هي رقابة علاجية من حيث طبيعتها وتعرف أيضا بالرقابة الوقائية المستقبلية كونها تضبط الانحرافات والأخطاء التي يتم التوصل إليها والتي لم يكن ضبطها عند تنفيذ الميزانية وتقوم بتداركها في الميزانية العامة اللاحقة.

فهي الأكثر فعالية من حيث مميزاتها كونها صادرة عن الهيئات المستقلة غير تابعة لسلطة التنفيذية، كما تتضمن على إمكانيات وقدرات فنية وخبرات كافية تعطي لها القيام بالأداء الرقابي بكفاءة وفاعلية على غرار العديد من الجهات الرقابية الأخرى.

4. الرقابة المالية :

ما هي إلا نوع من أنواع الرقابة الهادفة إلى ضمان وصول تنفيذ الميزانية العامة بشكل مطابق مع ما تم تخصيصه، من خلال ما تم اعتماده فيها دون إسراف في استخدام الإيرادات الميزانية العامة التي تصرف على النفقات العامة، والذي يكون في إطار القوانين والتنظيمات المعمول بها والإجراءات المالية.

---

(1) – محمد مروان السمان وآخرون، مرجع سابق ، ص ص304-305.

5. الرقابة الاقتصادية :

رقابة حديثة ومرتبطة بتطور المالية العامة في العصر الحديث، فممارسة هذا النوع من الرقابة متوقف على ما تتضمنه الميزانية العامة والتي لها ارتباط وثيق بالجانب الاقتصادي وبخصوص الجانب الإنتاجي منها، من خلال استخدام كافة المؤشرات ومعايير الرقابة الاقتصادية كقياس مدى كفاءة المحققة في قيام الدّولة والنشاط المالي وميزانية العامة بمهامها الاقتصادية.

الشكل رقم (01-07): دورة الميزانية العامة.

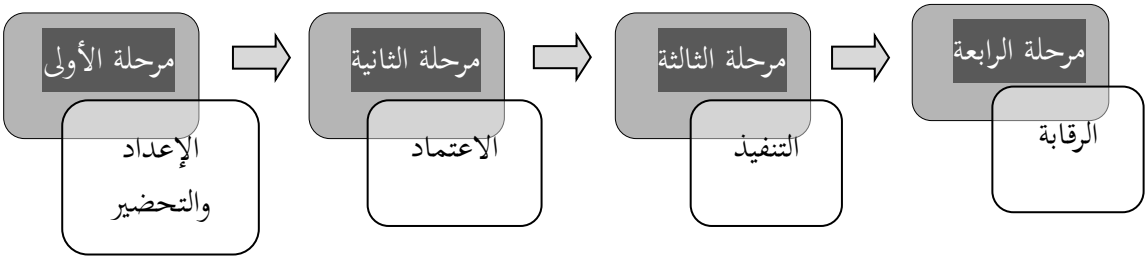

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على المعطيات الواردة أعلاه.

II .4.الميزانية وسيلة لتوازن المالي، الاقتصادي والاجتماعي :

II .1.4.الميزانية وسيلة لتوازن المالي :

عند الفكر التقليدي ينظر إلى التوازن المالي للميزانية العام ما هي إلا تساوي الإيرادات العامة والنفقات العامة خلال السنة المالية، بحيث لا تتضمن الميزانية العامة فائض أو عجز أي الحفاظ على التوازن سواء كان كساد أو ازدهار. ولتحقيق التوازن خلال الحالتين السابقتين الذكر يجب أخذ بعين الاعتبار السياسات الميزانية العامة أي سياسة الإيرادات العامة وسياسة النفقات العامة حسب كل حالة:

أ. **حالة الكساد:** في هذه الوضعية تكون الموارد العامة في حالة انخفاض ويرجع ذلك لتحقيق التوازن الميزانية العامة، تكون وفقا لإحدى السياستين السابقتين:

- ✓ إتّباع سياسة النفقات العامة، بتخفيض النفقات العامة من خلال ترشيد النفقات العامة.
- ✓ إتباع سياسة الإيرادات العامة من خلال فرض ضرائب جديدة أو زيادة في معدلات الضرائب.

بالاعتماد على إحدى السياستين من أجل تحقيق التوازن الميزانية العامة في المدى القصير والمستبعد في المدى البعيد، غير أنه له آثار سلبية على الاقتصاد الوطني من خلال خفض النفقات العامة في حالة الكساد يترتب عنه ارتفاع في معدلات البطالة بسبب تراجع الطلب الكلي وهذا ما يأزم الوضع الاقتصادي في الوقت الذي يحتاج الاقتصاد الوطني رفع في النفقات العامة من أجل تحريك الدورة الاقتصادية وتشجيع الطلب الكلي.

ارتفاع في معدّلات الضرائب لتطبيق سياسة الإيرادات العامة فهي تساهم في تدهور الوضع الاقتصادي بشكل كبير ومباشر، مما يترتب عنه تمديد فترة الكساد بسبب الاقتطاع الضريبي من مداخيل المكلفين بها مما يعرقل الدورة الاقتصادية من خلال حرمان المكلفين من جزء من أموالهم الموجهة للاستهلاك أو الادخار أو الاستثمار. [1]

ب. حالة الازدهار الاقتصادي: يعرف الازدهار الاقتصادي على أنه توفير الموارد المالية العامة مقارنة بالنفقات العامة أي هناك فائض خلال دورة الاقتصادية ولتحقيق التوازن يجب مراعاة ما يلي: [2]

- ✓ زيادة سياسة الإنفاق العامة من خلال منح اعتمادات جديدة أو زيادة في مخصصات النفقات العامة بمقدار زيادة في الإيرادات العامة.
- ✓ نقص في سياسة الإيرادات العامة عن طريق إلغاء جزء منها، من خلال تخفيض في معدّلات الضرائب التي تتحصل عليها خلال الدّورة، لا سيما منح إعفاءات جبائية والتي تكون مقدّرة بزيادة المتوقعة في الموارد العامة نتيجة لبحبوحة المالية.

هذين السياستين وبالرغم من تبني أحدهما لا يساهمان في تحقيق التوازن في الميزانية العامة في المدى الطويل، غير أنّ الزيادة في النفقات العامة تصاحبها زيادة في الطلب الكلي، وبالتالي ارتفاع الدّخل الفردي نتيجة الازدهار. بالإضافة إلى ذلك زيادة في حجم الإنفاق الحكومي مما ترتب عنه ارتفاع في معدّلات التضخّم.

نفس الشيء بالنسبة في حالة انخفاض الإيرادات العامة سواء عن طريق الإعفاء الضريبي لقطاع معين أو فئة معينة في الوقت الفئة المعنية أو بالحاجة للإعفاء والتخصيص لا يستفيد منها، مما يترتب عن هذا أثر الذي ينعكس عنه ارتفاع الأسعار وحدوث التضخّم.

---

[1] – محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، الطبعة السادسة، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2014، ص356.

[2] – محمد شاكر عصفور، مرجع سبق الذكر، ص355.

II .2.4. الميزانية وسيلة لتوازن الاقتصادي :

بعد التطرق إلى الميزانية كوسيلة للتوازن المالي والتي تعتبر من العوامل المؤثر السلبي على الاقتصاد الوطني في المدى الطويل، أي هي الركيزة الرئيسية في التوازن الكلي العام وعليه لا يمكن الفصل بين التوازنين المالي والاقتصادي.

لتحقيق التوازن الاقتصادي في الميزانية العامة لابد من معالجة أهم القضايا الاقتصادية والاجتماعية خصوصا المتعلقة بالجوانب التالية: التشغيل الكامل، التضخّم، الطلب الكلي. وهذا سواء في حالة الكساد أو الازدهار الاقتصادي بعد ما كانت تعمل في إطار تحقيق التوازن المالي.

II.3.4. الميزانية وسيلة لتوازن الاجتماعي: [1]

الميزانية العامة لها دور رئيسي في تحقيق التوازن الاجتماعي سواء كانت في حالة الازدهار الاقتصادي أو حالة كساد، فدور كل من الإيرادات العامة والنفقات العامة تساهم في تقليص التفاوت الاجتماعي أي بين الطبقات الاجتماعية بإتباع سياسة الدّعم الاجتماعي والمتضمن دعم المواد الأساسية، الماء، الغاز.... إلخ، موجهة لفئة محددة من المجتمع ومعروف بالفئة الهشة والتي تعطي دفع لتحقيق التوازن الاجتماعي لدولة. ولتقليل الفوارق الاجتماعية تلجأ الدّولة إلى إعادة توزيع المداخيل بين أفراد المجتمع من خلال تعديل الثروات والمداخيل بينهم ومن ثمّ التوصل إلى مدى تحقيق التوازن الاجتماعي ضمن الميزانية العامة وهو ما يعرف بالنظرية تعادل الدّخول والسير عليها ومثال ذلك:

نظرية تعادل الدخول: تتضمن هذه النظرية إلى إلزامية تحقيق المساواة المطلقة في مداخيل الأفراد بينهم، بتحديد أولا الدّخل المتوسط لفرد الواحد ويكون كمرجع. ليتمّ بعد ذلك توحيده على كافة أفراد المجتمع مقارنة بالدّخل المتوسط بواسطة فرض ضرائب على الطبقة الغنية، التي تعتبر أصحاب المداخيل المرتفعة لامتصاص جزء من فائض لدى هذه الفئة وتحويلها إلى الطبقة الهشة والمعروفة بأصحاب المداخيل المنخفضة مقارنة بالدّخل المتوسط. هذه الآلية تسمح بتحقيق المساواة وهي جدّ معقدة من الناحية العملية (الواقع)، هذا ما يؤدّي بالدّولة إلى اللجوء إلى تبني أنظمة مالية تعمل على الاستعادة من الميزانية العامة والتوصّل إلى نوع من التوازن والمساواة بين مختلف طبقات المجتمع بوضع استراتيجيات ضريبية لزيادة التحصيل الجبائي مما يعطي دفع لتمويل النفقات ذات الطابع الاجتماعي (تدعيم التعليم المجاني، الصحة المجانية، الإعانات الممنوحة لمعوزين...إلخ)، وعليه الميزانية العامة لا

[1] – محمد شاكر عصفور، مرجع سبق ذكره، ص ص 359-360.

تستطيع تحقيق هذا النوع من التوازن أي التوازن الاجتماعي وتخفيض الفوارق الطبقية بين المواطنين في المجتمع الواحد بشكل نهائي وإنما تساعد على تخفيف حدّة التفاوت الاجتماعي.

III . عجز الميزانية العامة :

عجز الميزانية العامة من المشاكل التي أثارت اهتمام الاقتصاديين في مختلف دول العالم، فهو من المحاور التي تؤثّر في نشاط المالي لكلّ دولة بالإضافة لارتباطها المستمرّ بكفاءة الدّولة في مجال تسيير الإدارة المال العام فقد تكون هذه التأثيرات بسبب تقلبات الظروف الاقتصادية التي تؤدّي إلى عدم توازن الميزانية.

1.III .ماهية عجز الميزانية العامة :

يعدّ عجز الميزانية العامة أحد المشاكل الاقتصادية العويصة وأخطارها التي تواجه معظم الدّول سواء كانت متقدمة أو نامية، والتي تكون فيها النفقات العامة أكبر من الإيرادات العامة. فمن بين التساؤلات المطروحة ضمن برامج الإصلاح الاقتصادي في أغلبية الدّول هو الحدّ من استمرارية العجز في الميزانية العامة.

1.1.III . مفهوم العجز الميزانية العامة :

تعددت المفاهيم حول عجز الميزانية العامة نذكر منها:

يعرف عجز الميزانية العامة بأنه: "تراجع الإيرادات العامة للدولة عن تغطية النفقات المقدرة".[1]

يعرف ماريو بليجير على أنه: "الفرق بين إجمالي النفقات والإيرادات الحكومية باستثناء المديونية"[2].

يعرف على أنه: "الرصيد السالب للميزانية العامة للدولة، نتيجة تزايد النفقات العامة تفوق الإيرادات العامة مما تضطرّ الحكومة في هذه الحالة إلى تمويل هذا العجز من خلال الاقتراض، مما يؤدّي إلى تزايد الدين العام".[3]

يعرف على أنه: "الحالة التي تكون في الإيرادات العامة أقلّ من النفقات العامة، وقد يكون نتيجة إرادة عمومية تهدف إلى زيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الإيرادات العامة".[4]

يعرف على أنه:" تلك الوضعية التي يحدث عندها زيادة نفقات العامة عن إيرادات الدولة، غير العجز المالي يقصد به من المطلق هو زيادة الإنفاق على الإيرادات الذاتية للجهة. ويعرف العجز في العادة عند تحضير الميزانية العامة وقبل تنفيذ لذلك فإنّ الدولة تعمل على علاجه في البداية سواء بتخفيض الإنفاق أو زيادة الإيرادات، فإن لم

---

[1] – حسين راتب ويوسف ريان، عجز الموازنة وعلاجه في الفقه الإسلامي، دار النفائس، الأردن، 1999، ص92.

[2] – ماريو بليجير وأروتشيش، كيف يقاس العجز المالي، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، سبتمبر 1992، ص40.

[3] – علي بودلال، العجز الموازني في الجزائر (الأسباب، النتائج والحلول)، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجار، المجلد 3، العدد2، 2018، ص455.

[4] – عبد الصمد سعودي، دور صندوق ضبط الموارد في تمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر 2000-2018، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 6، العدد 2 ،2019، ص79.

تستطيع ذلك أو لم تكن هناك رغبة في تخفيض النفقات أو الزيادة للموارد الذاتية، فإنّ العجز يعالج بالتمويل من الغير".[1]

كما تم التطرّق إلى مفهوم عجز الميزانية من جانبين هما: [2]

الجانب الأول: مفهوم عجز الميزانية من منظور المالي الحسابي، على أنه هو زيادة نفقات على الإيرادات في الميزانية العامة، وتدخل الدّولة شرط في توازن جميع الإيرادات ونفقات.

أما الجانب الثاني: مفهوم عجز الميزانية من منظور الاقتصادي والاجتماعي، على أنه الأثر السلبي المترتب على السياسة المالية المتبعة في تحضير وإعداد الميزانية العامة وتنفيذها.

من خلال ما سبق سرده يتّضح أن جميع المفاهيم التي تناولت عجز الميزانية العامة تنصب في فكرة واحدة وهي أن عجز الميزانية العامة للدولة هو نقص الإيرادات العامة لتغطية النفقات العامة بتعدد أنواعها.

1.2.III . أنواع العجز الميزانية العامة :

لعجز الميزانية العامة لدولة أنواع متعددة نذكر منها:

1. العجز الجاري : يعبر عنه من خلال الفرق بين الإنفاق العام والإيرادات العام الجارية، أي الفرق الإجمالي بين مجموع أنواع الإنفاق والإيرادات لكلّ الدولة والمتضمن فيه الديوان المتراكمة من السنوات السابقة. [3]

ويعرف على أنه صافي احتياجات الدّولة من الموارد التي تكون مصدر تمويلها عن طريق الاقتراض. [4]

2. العجز الأساسي : يرجع هذا المفهوم إلى دفع فوائد الديون المستحقة، لأن هذه الديون في الواقع ما هي إلا عمليات تمت في السابق أي في فترة سابقة كون الفوائد عليها تتعلق بالعمليات الماضية وليست الحالية، ويعرف هذا النوع من العجز على أن العجز بدون فائدة وهو يهدف إلى تعرف على وضعية مديونية الحكومة من حيث تحسين أو تدهور وفقا لسياسة الميزانية الحالية. [5]

فهذا النوع من العجز يقوم باستبعاد فوائد القروض السابقة من أجل تقديم صورة الحالية عن السياسة المالية. [6]

---

[1] – ناصر بوجلال وكمال ديب، التسيير الكمي كآلية لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة :حالة الجزائر ، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 12، العدد 01، 2009، ص247.

[2] – كردودي صبرينة، ترشيد الإنفاق العام ودوره في علاج الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2014، ص17.

[3] – عبد الحميد عبد المطلب، السياسات الاقتصادية على المستوى الاقتصاد القومي، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003، ص77.

[4] – باخويا دريس، مرجع سابق، ص 234.

[5] – حامد عبد المجيد، دراز، ص198.

[6] – باخويا دريس، المالية العامة، مرجع سابق، ص234.

3. العجز التشغيلي : هذا العجز الناجم عن متطلبات اقتراض الحكومة مطروحا منها مقدرا الفوائد المدفوعة على الديون المستحقة عليها، مع الاخذ بعين الاعتبار معدلات التضخم السائد مع مراعاة قيمة الفوائد التي تدفع، مما يتم تعويض الدائنين جراء انخفاض القيمة الحقيقية لديون في حالة ارتفاع المستوى العام للأسعار، وغالبا فوائد التي تدفع في تغطية فارق انخفاض قيمة الحقيقية لديون كافية. [1]

كما يعرف هذا النوع على أنه المصحح لتضخم أي ينتج عجز بسبب ربط فوائد كلّ من الديون المترتبة وأسعار الجارية، من خلال ربط أصحاب الديون تغطية خسائر انخفاض القيمة الحقيقية لديون بسبب تطور قيمة الأسعار. [2]

4. العجز الشامل : يعتبر هذا العجز الذي تعلق بالحكومة المركزية والمجموعات المحلية ومؤسسات القطاع العام، حيث تحتوي القطاع الحكومي على الحكومة المركزية وحكومات الولايات والأقاليم ومشروعات الدّولة. [3]

ويعبر عنه أيضا على أنه الفرق الإجمالي بين النفقات الدّولة النقدية والإيرادات النقدية المتحصل عليها سواء من التحصيلات الضريبية وغير الضريبية مع زيادة المنح وإقصاء فوائد القروض. [4]

5. العجز الهيكلي : هو عجز معدّلات نمو الإيرادات العامة عبر مسايرة والوصول بمعدلات نمو النفقات العامة بشكل دائم أو مؤقت ،كون عجز دائم يستبعد كل من أثر العوامل المؤقتة أو العارضة التي تكون مؤثرة على العجز المالي وكذلك نتيجة التذبذبات في الدّخل المحلي وأسعار الفائدة. [5].

إذ نعتبر هذا النوع من العجز على أنه مصحح لانحرافات المؤقتة لمتغيرات الاقتصادية، فهو يستمرّ وتتحمّل الدّولة عبئه ما لم تتخذ إجراءات للحدّ منه. [6]

كما يمكن تقسيم عجز الميزانية العامة من حيث مدى مساهمة الدّولة إلى نوعين رئيسيين هما:

1. العجز المؤقت : يطلق عليه أيضا بالعجز الموسمي ويحدث نتيجة حدوث أسباب طارئة غير عادية، وتكون استثنائية بسبب سوء تقدير أحد عناصر المكونة للميزانية. وهذا العجز يتلاشى بعلاج الأسباب المؤدية إليه ويمكن تداركه من خلال الميزانية اللاحقة خلال الفترة زمنية قصيرة. [1]

---

[1] – رمزي زكي، الصراع الفكري والاجتماعي حول عجز الموازنة العامة في العالم الثالث، سيناء للنشر، الطبعة الأولى ، القاهرة، مصر ، 1992، ص106.

[2] – فاروق صالح الخطيب، المالية العامة في المملكة العربية السعودية، مكتبة دار جدّة، المملكة العربية السعودية، 2000، ص132.

[3] – عبد المجيد قدري، مدخل إلى السياسات الاقتصادية للكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص207.

[4] – رمزي زكي، مرجع سابق، ص106.

[5] – حامد عبد المجيد دراز، ص200.

[6] – باخويا دريس، المالية العامة، مرجع سابق، ص235.

2. العجز المنظم : يطلق عليه بالعجز المقصود، إذ تعتبر النظرية العجز المقصود أن التوازن في الميزانية العامة هو الأصل. غير أن سياسة تنظيم العجز في الميزانية العامة تعتبر حالة مؤقتة غير دائمة لمعالجة حالة التوازن الاقتصادي، مما يسمح لدولة وضع شروط معينة بزيادة نفقاتها على إيراداتها العامة قد تكون خلال مدّة قصيرة أو طويلة حسب الظروف التي تفرضها وبالتالي يكون هناك عجز مقصود من طرف الدّولة. [2]

3.1.III . عجز الميزانية العامة عبر المذاهب الاقتصادية :

عجز الميزانية العامة يعتبر أحد القضايا التي تحتل اهتمام من جانب المذاهب الاقتصادية بداية من المذهب الكلاسيكي وصولا إلى المذهب الكنيزي، ومن جانب الاقتصاديين وأصحاب السياسة وتوضع كمعيار للعديد من التقييمات الاقتصادية من قبل الدّولة والمؤسسات الاقتصادية الدولية. [3]

1.الفكر الكلاسيكي : تبنى هذا المبدأ التوازن الميزانية العامة للدولة وعدم اللجوء إلى عجز لأسباب التالية :

- اقتراض الحكومة هو سحب من موارد القطاع الخاص للإنفاق على الاستهلاك الحكومي، مما يزيد الطاقة الإنتاجية.
- اقتراض الحكومة يؤدّي إلى عدم القدرة الدولة على تمويل الموازنة العامة مستقبلا، حيث تنتقل أعباء خدمة الدين وسداد أصل القرض في السنوات المقبلة.
- نمو الإنفاق الحكومي يساهم في ضبط على دفع الضرائب لزيادة حصيلة الضرائب.
- وجود عجز مالي يؤدّي إلى تدهور قيمة النقود وزيادة مستويات الأسعار.

2. الفكر الكنيزي: أباح هذا المذهب بعدم التقييد بمبدأ توازن الميزانية العامة و العجز مرغوبا طالما يؤدّي إلى زيادة في مستوى التشغيل والناتج، ويخلص أن الفكر الكينزي يؤمن بفاعلية الموازنة العامة بإمكانية إحداث عجز الميزانية من أجل تحقيق التوازن العام للاقتصاد الوطني. وعلى العموم لقد اتلف الاقتصاديون لنظرية التمويل بالعجز وظهرت ثلاثة اتجاهات:

الاتجاه الأول: هم المؤيدون لنظرية التمويل بالعجز لأنه ذلك يشجع الاستثمار ويساعد على تحقيق التنمية المستدامة أي بين أجيال الحاضر والمستقبل، ويخلق كتلة سلعية تمتصّ الكتلة النقدية.

---

[1] – وليد خالد الشايجي، مدخل إلى المالية العامة الإسلامية، الطبعة الأولى ، دار النفائس، عمان، 2005، ص87.

[2] – جمال لعمارة، أساسيات الموازنة العامة، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2004، ص103.

[3] – دراوسي مسعود، مرجع سابق، ص ص 144-146.

الاتجاه الثاني: هم المعارضون للتمويل بالعجز وتبريرهم هو أن هذا التمويل يؤدّي إلى تضخّم نقدي حاد بسبب ضعف الإنتاجي لهذه البلدان مما يأدي إلى ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك لدى أفرادها.

الاتجاه الثالث: هم المعتدلون في نظريتهم نحو سياسة التمويل بالعجز، ويرون أن التمويل بالعجز يكون ضمن حدود معينة من خلال توجه نحو المشاريع الإنتاجية ذات مردود سريع والهدف منها امتصاص الزيادة عن الكتلة النقدية نتيجة زيادة الإنتاج، والتمويل بالعجز يحول إلى سلع وخدمات منتجة تكافئ الكتلة النقدية الزائدة، كما أنّ نسبة التمويل بالعجز لا تتعدى معدّل زيادة الناتج.

3. الفكر الإسلامي: في هذا الفكر موضوع العجز المالي الحكومي وكيفية تمويله من الأمور التي أجازتها الشريعة بفعل رسول الله صلى الله عليه وسلّم وذكرها باستفاضة كتاب النظم الإسلامية ونكتفي للتدليل على ذلك بشاهدين: [1]

الشاهد الأوّل: فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم في أكثر من مرة بالاقتراض وسداد القرض من الزكاة ومن أدلة ذلك ما رواه البيهقي والحاكم عن عبد الله بن عمرو بن العاص أنّ النبيّ صلى الله عليه وسلّم أمره أن يجهّز جيشا فنفذت الإبل، فأمره أن يقترض على الناقة الشابة الصدقة.

الشاهد الثاني: ما ذكره الماوردي بقوله "فلو اجتمع على بيت المال حقان – وجهان للإنفاق – ضاق عن أحدهما الآخر واتسع للآخر صرف فيما يصير منهما دينا منه أي المصروفات الحتمية، فلو ضاق عن كل واحد منهما جاز لوليّ الأمر إن خاف الفساد أن يقترض على بيت المال ما يصرفه في الديون دون الارتفاق.

4. الفكر النيوكلاسيكي: ظهر هذا المذهب بعد انهيار نظام النقد الدّولي وصاحبها سنة 1971 تخلي الولايات المتحدة الأمريكية عن تحويل الدولار إلى الذهب، مع ظهور أزمة الركود التضخمي وعلى إثر ما سبق سرده جاء المذهب النيو كلاسيكي. وتبنى هذا المذهب أفكار الكلاسيكية من خلال تبني اليد الخفية لآدم سميث وقانون جون باتيس ساي. يتضمن هذا المذهب بتوسع حجم تدخّل الدّولة في النشاط الاقتصادي مما يترتب عنها عجز في الميزانية العامة استنادا بما جاءت به المدرسة النقدية والتي كانت ترى ضرورة مواجهة التضخم عوض تحقيق الاستقرار الاقتصادي والذي يعتبر الهدف الرئيسي مدر لسياسة الاقتصادية إتّباع سياسة نقدية مشدّدة بضخّ كمية النقود دون تجاوز مستوى الناتج المحلّي الإجمالي. كما ندى أصحاب المدرسة النقدية بضرورة تخلّص من عجز الميزانية العامة خصوصا النفقات الموجهة لدعم المواد الاستهلاكية والتعليم والصحة مع التخلّي الدولة عن تدخّلها

[1] – محمّد عبد الحليم عمر، الأدوات المالية الإسلامية للتمويل الحكومي، ورقة مقدّمة إلى ندوة الصناعية المالية الإسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، الإسكندرية، أيام 15-18 أكتوبر 2000، الإسكندرية، ص10.

في النشاط الاقتصادي، وركزت كذلك على ضرورة تخلّي عن الاستثمارات الحكومية وتحويلها لقطاع الخاص لتوجه نحو خوصصة. [1]

III.4.1 . النظريات المفسّرة لعجز الميزانية العامة :

من بين النظريات التي اهتمّت بمستوى حدوث التوازن عن طريق عجز الميزانية العامة نجد:

III.1.4.1 . نظرية العجز المقصود :

هذه النظرية تم تأسيسها من طرف كينز ويليام بيفرج (1879-1963) الهادفة إلى إنعاش الاقتصاد باستعمال العجز الميزانية العامة، وهذا باستخدام طريقة إنجاز الأشغال الكبرى وبالتالي امتصاص نسبة من البطالة وبالتالي محاولة الوصول إلى التشغيل الكامل. [2]

III.2.4.1 . نظرية الميزانية الدورية :

هذه النظرية ظهرت على أساس مبدأ الاقتصاد القاتل، الناتج عن هناك أزمات الاقتصادية والتي لها طابع الدوري في حدوثها أي خلال فترات تتراوح بين 07 إلى 10 سنوات، وتحدث مراحل الازدهار تليها أزمات الاقتصادية وهي بالدّورة جوغلار وهذه النظرية ترتكز على مبدأين هما:

المبدأ الأول: تحدد فترة الميزانية العامة لمدّة سنة، وهي بمثابة هامة لدى السلطات العامة.

المبدأ الثاني: توازن الميزانية العامة وهي تساوي الإيرادات والنفقات وفقا لدورة الاقتصادية.

هذه النظرية ينظر إليها على أن كل ميزانية من ميزانيات الدورة الاقتصادية، وللحفاظ على التوازن التي قد تكون سببها أزمة. أي أن العلاقة الرابطة بين الميزانيات خلال الدّورة أي أن كل ميزانية العامة على حدى، وعليه ضبط سياسة الميزانية العامة ضمن الدورة الاقتصادية بين سياسة الانكماش وسياسة التوسيع. مما يجب على الدّولة رفع من الإيرادات من خلال ترشيد النفقات ومن ثم الحفاظ بالفائض السنوات الأزمات[3].

III.3.4.1 .نظرية الاستقرار التلقائي :

إن تخصيص متزايد لإنفاق على المجالات الحيوية مما يؤثّر بالإيجاب على الاقتصاد والمتمثل في الإنعاش الاقتصادي، وزيادة القدرات الشرائية للأفراد أو السلبي على الاقتصاد من خلال ارتفاع الأسعار وانخفاض القوة الشرائية للنقد. وعليه يجب على الدّولة لاتخاذ السياسات المالية الجديدة قادرة على إقامة التوازن ومن ثمّ يمكن

---

[1] – رمزي زكي، التضخّم المستورد، دار المستقبل العربي، بيروت ، لبنان، 1986، ص ص100-102.

[2] – عبد المجيد قدري، مرجع سابق، ص156.

[3] – عبد الرحيم بلباقي، الجباية وتغطية عجز الميزانية، شهادة الدراسات العليا في المالية، المعهد الوطني للمالية، الجزائر، 1990، ص19.

تجاوز الأزمات الاقتصادية وتندرج آلية الاستقرار التلقائي على ضبط زيادة النفقات العامة أو انخفاضها أو الاعتماد إما على آلية معدلات الضرائب إما بزيادة أو نقصان أو أوعيتها بدلالة الأوضاع الاقتصادية. [1]

2.III . الأسباب وآثار الناجمة عن عجز الميزانية العامة :

1.2.III . أسباب العجز الميزانية العامة :

هناك العديد من العوامل تنحصر في عاملين أساسين هما: [2]

أ–زيادة في الإنفاق العام: تزايد النفقات العامة مع ظهور الدّولة المتدخلة مما أضحت بإبراز الوسائل التي تعتمد عليها الدّولة في تحقيق أهدافها، فزيادة النشاط الدولة في المجال الاقتصادي تزايد معه نمو النفقات العامة، مما أظهر معها مجموعة من العوامل التي تؤدّي هذه الزيادة أبرزها:

– زيادة أعباء الديون العامة المحلية والخارجية : عرفت معظم الدّول النامية في مواجهتها للعجز الكبير التي تعاني منه جراء تزايد حجم الديون وارتفاع خدماتها، فيتم تخصيص نسبة كبيرة ضمن حجم الإنفاق العام لتمويل الديون وفوائدها ، على غرار استغلالها بصفة مباشر في البرامج التنموية. [3]

– الإنفاق العسكري : يحتلّ حجم الإنفاق العسكري المراتب الأولى في الموازنات الحكومية، ولا يقتصر على فترات الحروب أو عدم الاستقرار الداخلي وحتى في أوقات السلم نظرا لما أصبحت تفرضه الساحة الدولية من المتطلبات الحديثة للأمن والدّفاع القومي.

– اتساع نمو العمالة الحكومية :

– الأزمات الاقتصادية : وهي الوضعية التي يمرّ بها الاقتصاد بمرحلة الذي يستدعي من الدّولة الدخل بزيادة الإنفاق العام من أجل دعم الطلب الاستهلاكي مثل الإعانات الموجهة للعاطلين عن العمل والتحويلات الاجتماعية الأخرى أو الطلب الاستثماري عن طريق التمويل بالعجز للدفع بالمشاريع والبرامج التنموية.

– تزايد مخصصات النفقات غير الضرورية :

– زيادة الانفاق العام لكل من الدعم الموجه السلعي والإنتاجي و الاستهلاك : وهو ما يظهر تدخّل الدّولة ضمن مخصصات الدعم الموجه لبعض السلع المحلية وللمستثمرين المحليين.

---

[1] – عبد الرحيم بلباقي، مرجع سابق ، ص ص23-25.

[2] – لحسن دردوري، 2013-2014، مرجع سابق ، ص ص 122–126.

[3] – زكي رمزي، انفجار العجز: علاج عجز الموازنة العامة للدولة في ضوء المنهج الانكماشي والمنهج التنموي، دار الهدى للثقافة والنشر، سوريا ، 2000، ص93.

– سياسة التمويل بالعجز : وهو العجز الذي يتمّ تغطيته سواء عن طرق الاقتراض الحكومي داخليا، أو من طرف دول أجنبية أو باللجوء إلى الإصدار النقدي، وهذا العجز يختلف بين للبلدان من المتقدمة إلى الدول النامية. وعليه في الحالة الدول المتقدمة يمكن استيعاب العجز بسهولة على عكس الحالة الدول النامية قد ينتج عنها عدم قدرتها على دفع الديون في المستقبل. [1]

– التضخم : يعتبر أحد العوامل المؤدية إلى تزايد الإنفاق العام تماشيا مع الارتفاع في الأسعار الحاصل، وللحفاظات على الاستهلاك في نفس النمطية تلجأ الدّولة إلى رفع المخصصات الدعم السلع مما يترتب عنه ارتفاع كلفة الاستثمار العام ، مما ينعكس على الحصيلة الجبائية سلبيا و يتقرر معه غلاء علاوات لأفراد المجتمع ، بإضافة إلى تداعيات تدهور قيمة العملة وآثارها على تزايد مدفوعات أعباء الدين العام.

– سياسات التوظيف في الحكومة والقطاع العام : مما ينتج عنه زيادة حجم نفقات التسيير في الموازنات للبلدان النامية على الخصوص تزايد مستمرا سببه الأساسي تنامي الكتلة الأجرية دون مراعاة العامل الاقتصادي.

إلاّ أنّنا نجد الأوضاع السائد، أن نسبة الإنفاق العام المقبولة لناتج المحلي الخام تتراوح بين (05% – 25%)، وهي ليست بالمرجعية لعدم إمكانية إثبات نسبة إلى حجم الإنفاق العام يتوقف على عدّة عوامل أهمها اختلاف بين الدول. [2]

ب– انخفاض الإيرادات العامة: لا يمكن لعجز الموازنة أن يظهر سبب الارتفاع الكبير في الإنفاق العام ما دام الارتفاع في الإيرادات العامة يكون بنفس النسبة، ولكن يظهر هذا العجز إذا ارتفعت الإيرادات العامة بنسبة تقلّ عن نسبة ارتفاع النفقات العامة، فمن بين أهمّ العوامل لتراجع نمو الموارد العامة نجد:

- ✓ ضعف الجهد الضريبي: من بين المقاييس الرئيسية وضعت من طرف الاقتصاديون لقياس الجهد الضريبي والمعروفة بالطاقة الضريبية، ويقاس الجهد الضريبي في الغالب نسبة للإيرادات إلى الدّخل القومي.

فالدّولة النامية تتميز بانخفاض الحصيلة الجبائية نسبة إلى إجمالي الناتج الوطني بسبب تراجع كل من متوسط دخل الفرد والوعي الضريبي للمكلّفين بها، على غرار اتّساع مجال الاقتصاد الموازي فهو يؤثّر بشكل سلبي على الجهد الضريبي والاقتصادي الوطني ككل.

- ✓ التهرّب الضريبي: هو ظاهرة تعود ظهورها بوجود الضريبة، من بين العوامل المؤدية إلى تراجع أهمية النظام الضريبي ويختلف من دولة إلى أخرى حسب نظام السائد بها، فسرعان ما تزايد التهرّب الضريبي بسبب تطور

[1] – محمود عبد الرازق، الاقتصاد المالي، دار الجامعية ،الطبعة الأولى ، الإسكندرية، مصر ، 2011، ص73.

[2] – عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص179.

السريع لنشاط الاقتصادي الغير الرسمي وهو ما ترتب عنه زيادة في عجز الميزانية العامة بسبب أن الضرائب باعتبارها جزء مهمّ من الإيرادات العامة. مما يتّضح جليا أن التهرب يؤدّي إلى تراجع الإيرادات العامة مما يضطرّ بالدول إلى انتهاج سياسة ميزانية من شأنها خفض في النفقات العامة. [1]

- ✓ كثرة الإعفاءات والمزايا الضريبية: تراجع الإيرادات العامة سببها الأساسي هو كثرة الإعفاءات والمزايا الضريبية مما تؤثر سلبا على الميزانية العامة بصفة عامة، من بين السياسة المطبقة من طرف الدولة لجلب الاستثمار الأجنبي منح الامتيازات عديدة من أهمها منح إعفاءات ضريبية كبيرة مما يؤثّر على الإيرادات العامة نتيجة انتهاج الدّولة لإعفاءات غير مدروسة يؤثر بالضرر لإيرادات السيادية. [2]
- ✓ تدهور الأسعار للمواد الخام على مستوى العالمية: في الدول النامية اعتماد على الموارد الخام مما يسبب عدم استقرار في مواردها المالية، فعدم استقرار أسعار العالمية للمواد الخام بسبب الأزمات الاقتصادية العالمية يؤثر سلبا بشكل مباشر على الموارد المالية لمصدرها، مما يؤدي إلى حدوث عجز على المستوى الميزانية العامة. [3]
- ✓ ظاهرة المتأخرات المالية.

III.2.2. آثار الناجمة عن عجز الميزانية العامة: [4]

إن تزايد عجز الميزانية العامة للدول من سنة إلى أخرى، أصبح يشكل عجز هيكلي على مستوى الميزانية العامة للدولة. وهذا ما يترتب عنه آثار لا سيما على المستوى الاقتصادي كتجميد المشاريع العمومية، أو على المستوى اجتماعي من خلال زيادة الدّعم الاجتماعي وعليه لتمويل العجز الميزانية العامة لدولة والذي يكون بعدّة وسائل غير أن هذا التمويل يترتب عنه أثار ومخلفات كثيرة آثار متعددة قد تكون إيجابية وأخرى سلبية نذكر منها ما يلي:

III.2.2.1. الآثار السلبية لعجز الميزانية العامة:

1. تدهور الحسابات الخارجية :

إنّ التوازن في المستوى المؤشرات الاقتصاد الكلي يفرض التوازن في الاقتصاد الكلي من خلال الميزانية العامة وميزان المدفوعات، وعند حدوث عجز الميزانية العامة يتزامن معه عجز في ميزان المدفوعات في الحساب التجاري وهو ما يسمى بالعجز التوأم. والذي يكون سببها دخول رؤوس الأموال الأجنبية وبفعل معدّلات الفائدة

---

[1] – زكي رمزي، مرجع سابق، ص97.

[2] – عبد المجيد قدي، مرجع سابق ، ص206.

[3] – لحسن دردوري، مرجع سابق، ص126.

[4] – عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص ص213-214.

المرتفعة وعجز الميزانية العامة بدفع سعر الصرف العملة الوطنية إلى التحسين، مما يؤدّي إلى تدهور التنافسية من خلال ارتفاع أسعار المواد المحلية الموجهة لتصدير فيزيد سعرها في السوق الخارجية العالمية مقارنة بالسلع الأجنبية المشابهة لها، وعليه فإن قيمة الصادرات تنخفض ويرتفع حجم الواردات يسبب الإقبال على السلع الأجنبية المستوردة والتي تكون أقل سعر مقارنة بالمحلية وعليه تقل قيمة التنافسية في السوق المحلية للمنتجات المحلية مما يسبب عجز في ميزان المدفوعات.

2. تفاقم ظاهرة التهرب والغش الضريبي :

الزيادة المستمرة لعدّة سنوات لعجز الميزانية العامة للدولة خصوصا في الدول النامية الذي يفرض عليها وبصورة مستمرة زيادة في مصادر الإيرادات العامة لها والتي تكون جباية تقرض ضرائب جديدة أو زيادة في معدّلات الضرائب الحالية، وهذا ما يؤثّر على حجم الاستثمار بسبب الضرائب المرتفعة المفروضة مما يعطي للمكلفين بهذه الضرائب اللجوء إلى التلاعب والغش والتهرب منها.

3. مزاحمة القطاع الخاص :

المزاحمة لها آثار الناجم عن تمويل عجز الميزانية العامة للدولة عن طريق المديونية العمومية، وهذا ما يعتبر عائق في وجه الخواص من أجل الاستدانة بسبب معدّلات الفائدة المرتفعة نتيجة ارتفاع الاحتياجات تمويل الاقتصاد. [1]

وكون عجز الميزانية العامة يعطي إلى سياسة الميزانية لتوسيع في الأنشطة بشكل يعطي للأفراد الحاجة إلى وسائل الدفع الإجراءات معاملاتهم، وبالتالي الضغط على عرض النقود بدفع أسعار الفائدة إلى ارتفاع من أجل تحقيق التوازن في السوق النقد. ويؤثر سلبا على الاستثمار بسبب ارتفاعها ومن ثم يؤدّي إلى تدخل العمومي إلى مزاحمة الاستثمار الخاص [2]

III .2.2.2. الآثار الإيجابية لعجز الميزانية العامة:

إلى جانب الآثار السلبية التي تترتب عن عجز الميزانية العامة لدولة تشمل هذه الأخيرة على آثار الإيجابية تتمثل فيما يلي:

---

[1] – Andreas Georgantopoulos, Anastasios Tsamis, The Macroecomic Effects of Budget Deficits in Greece: AVAR-VECEM Approach, International Research Journal of Finance and Economics, Issue 79, 2011, P156-157.

[2] – محمد أمين قمبور، فعالية الجباية العادية في تمويل عجز الميزانية العامة على ضوء تراجع أسعار النفط في الجزائر: دراسة تحليلية قياسية للفترة 1992-2019، أطروحة الدكتوراه في العلوم التسيير، تخصص إدارة مالية، المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف، ميلة، الجزائر، 2022.ص 36.

1. دعم الاستهلاك الخاص :

في سنة 1998 عرف الاتحاد الأوروبي تطوّر في استهلاك الخواص بنسبة 2.8% مقارنة بسنة 1997 بحيث الخواص لهم دورا هاما في دعم عجلة النمو الاقتصادي. [1]

وعليه فالمؤسسات قامت بتطوير قدراتها الإنتاجية متزايدة وهو ما أعطى لها ارتفاع نفقات الاستثمارات، ارتفاع نفقات العامة يوجهنا نحو السياسات التحويلات التي تساهم في رفع الدّخل المتاح للخواص وبالتالي الحفاظ العام على الاستهلاك.

2. إنعاش الاستثمارات المؤسسات :

من خلال مضاعف لكنز الذي يقضي بمضاعفة الاستثمار وبالتالي أي زيادة في الإنفاق على الاستثمار يؤدّي بضرورة إلى حدوث زيادة مضاعف على الدّخل القومي.

فالإنفاق على الاستثمار يحدث زيادات مستمرّة ومتتالية في الاستهلاك وبالتالي على المستوى التشغيلي، ويرى هو الآخر كينز أن زيادة في الاستثمارات تؤدّي إلى زيادة في الإنتاج، النشاط والعمالة وبالتالي أي إضافي في الاستثمار يرفع بدوره الإنتاج والدخل. [2]

III.3. طرق تمويل عجز الميزانية العامة:

عجز الميزانية العامة يتمّ تمويله بعدّة أشكال نذكر منها ما يلي: [3]

III.3.1. التمويل الخارجي:

يتضمن الإشكال التالية:

1. المنح :

هي تأخذ على شكل نقدي كما تكون في صورة سلع محلية مادية مقابل النقدي التي تستعمل في تغطية العجز.

2. القروض المسيرة أو التفصيلية :

---

[1] – عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص211-212.

[2] – زهير غالمي، تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بين البدائل التقليدية والبدائل الإسلامية: عرض تجارب دولية، أطروحة الدكتوراه في علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، الجزائر، 2017، ص103.

[3] – عبد الرزاق الفارس، الحكومة والفقراء والإنفاق العام، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى ، لبنان، 2001، ص ص 123-124، و133-134.

تمنح من قبل المؤسسات الدولية والدولة من أجل تغطية نفقات التي تخصّ مشروعات محددة ومعدلات أقل ما هو مطروح في السوق وتتميز كونها لها فترتين سماح وسداد طويلتين نسبيا.

3. القروض التجارية الأجنبية :

يمول من طرف البنوك التجارية الأجنبية، وهي من حيث المدى تتميز بالقروض طويلة ومخصصة لأغراض محددة أو عامة.

III.2. التمويل المحلي:

يتضمن الأشكال التالية:

1. الاقتراض من القطاع المصرفي:

مصدر تمويله يكون من جهتين سواء هما:

1/ الاقتراض من البنك المركزي : يمكن أن يتمّ الاقتراض من البنك المركزي بالنسبة الحكومة، ويعرف هذا النوع من الاقتراض بالتمويل المحلي. ويلعب دور هاما في توسيع على مستوى الطلب الكلي، بحيث هذه الطريقة تتميز بكونها تؤدّي إلى زيادة حجم الديون فهي تشبه الضرائب في جانب الآثار التي لا تترتب عنها دفع فوائد. [1]

2/ الاقتراض من البنوك التجارية : هذا الاقتراض المعروف عنه أنه له أثر في الطلب الكلي، فهي مرتبطة بالاحتياط أي في حالة زيادة الاحتياطات لدى البنوك التجارية تقوم الحكومة بالاقتراض عليها عن طريق الحدّ من الائتمان للقطاع الخاص. مما يعطي ضغوطات آنية مما تؤدي إلى تلاشي أثر الزيادة في الإنفاق العام، إذ تلجأ هذه البنوك التجارية إلى البنك المركزي من أجل المساعدة في هذه الحالة تكون أمام نفس حالة حصول الحكومة على قروض من البنك المركزي.

3/ الاقتراض من القطاع غير المصرفي : هذا النوع من الاقتراض له أثر انكماشيا في الطلب الخاص، من بين مميزاته أنه محدود المواد المالية الخاصة في الدّول النامية. إذ يرون بعض الاقتصاديون أن فكرة الاقتراض لها تأثير على المدخرات التي يمكن أن توجه إلى الاستثمار من قبل الخواص وهذا ما يترتب عنها الدّولة الاقتراض على الأفراد بسعر فوائد مرتفعة، مما يخفض من حجم الاستثمار.

---

[1] – بن فراقي منى، فعالية السياسة المالية في ظل عجز الميزانية العامة : دراسة حالة الجزائر (1990-2011)، مذكرة الماجستير، قسم علوم التسيير، تخصص دراسات محاسبية و جبائية، جامعة عمار ثليجي بالأغواط، الجزائر، 2015، ص193.

2. الاقتراض من الخواص:

إذ هذا النوع من الاقتراض له أثر على الانكماش على الطلب الخاص، وهذا ما يترتب عنه انخفاض في الاستثمار وبالتالي ارتفاع كل من سعر الفائدة مع عبء مدفوعات الفوائد، لأنّ من المفروض أن هذه الأموال يمكن أن يستثمرونها أصحابها.

الشكل رقم (01-08): مصادر تمويل عجز الميزانية العامة.

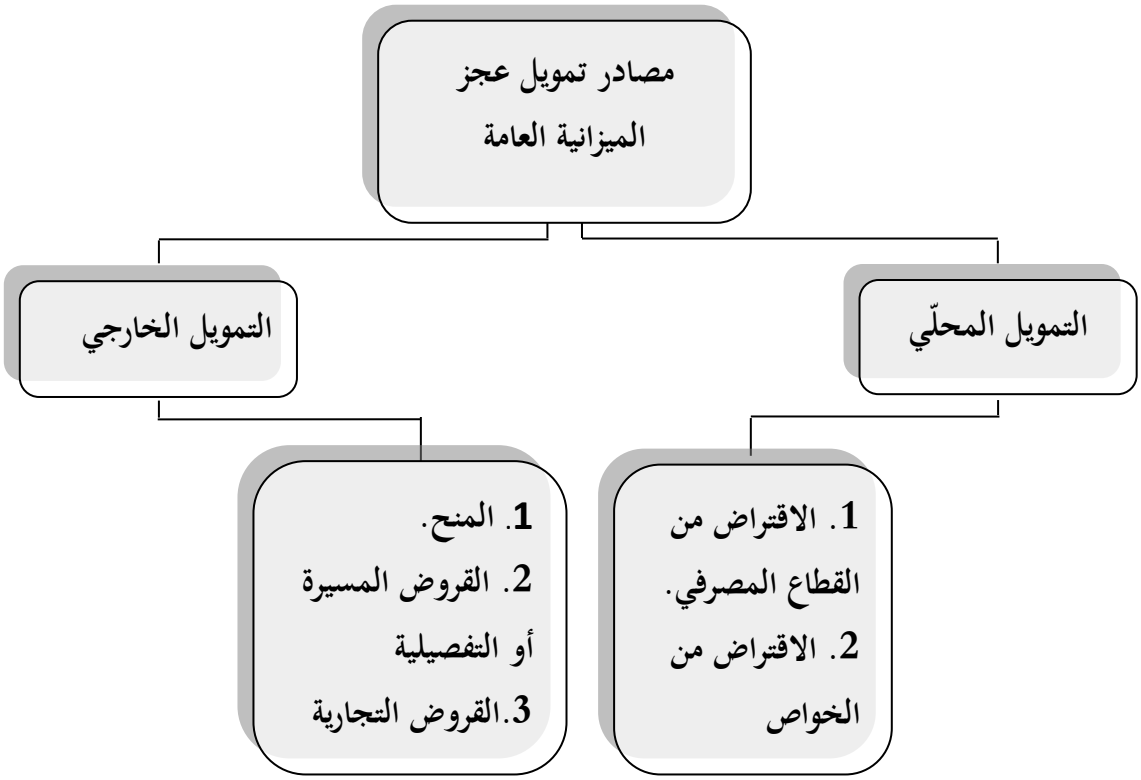

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على المعطيات الواردة أعلاه.

خاتمة الفصل الأول:

من خلال ما تمّ عرضه ضمن هذا الفصل، ومن خلال تطوّر السياسة الاجتماعية عبر التاريخ، وتزايد الاهتمامات بها المدروسة بعناية لضمان أنّها تحقق أهداف الاجتماعية الموجودة،

إلى عجز الميزانية العامة الذي يشير إلى عدم توازن بين الإيرادات والنفقات الحكومية. مما يؤثر على قدراتها على تنفيذ السياسة الاجتماعية، ولتحقيق التوازن المطلوب يجدر أن يعتمد بوضع

الاستراتيجيات متعددة مثل: زيادة الإيرادات، ترشيد النفقات، تعزيز الشفافية والتي تكون وفقا لقرارات السياسية مبنية على المعطيات الواضحة تتماشى مع تحليل الاقتصادي.

الفصل الثاني:
الدراسات السابقة

مقدّمة الفصل:

تعتبر الدراسات السابقة القاعدة الأساسية التي تكون على أساسها الدراسة الجديدة، وبالتالي هي الانطلاقة لهذه الأخيرة ومن أجل إتمام دراستنا والتعرف على أهمية هذا الموضوع حاولنا الاستناد على بعض الدراسات والمراجع التي تخصّ الموضوع من بعيد أو من قريب. فهناك العديد من الدّراسات السابقة التي تناولت لموضوع السياسة الاجتماعية وعجز الميزانية العامة والتي تمّ تطرّق له من زوايا متعددة ومختلفة، هذه الدّراسات جاءت متنوعة بين العربية والأجنبية.

وعليه سوف يتضمن هذا الفصل الدراسات السابقة التي عالجت الموضوع، مع تقديم الجوانب الاتفاق والاختلاف وبيان الفجوة العلمية التي تعالجها الدّراسة الحالية.

تم ترتيب الدّراسات حسب المتغيرات الرئيسية للدراسة وحسب اللغة إلى دراسات عربية وأجنبية، ثم نوضّح الفجوة العلمية من خلال التعرف على اختلاف الدّراسة الحالية والاختلاف بينهما مع إبراز الفجوة العلمية التي جاءت بها الدّراسة الحالية.

I . الدراسات العربية :

I .1 . الأطروحات :

1. دراسة (دندن فتحي حسن): سنة 2023 تحت عنوان : "سياسات الدّعم الحكومي وأثرها على الاقتصاد الجزائري".[1]

2.

تهدف الدراسة إلى تحديد أثر سياسات الدّعم الحكومي على الاقتصاد الجزائري، وللوصول إلى الهدف تمّ الطرّق إلى دور سياسة الدّعم الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعي عبر مؤشرات الاجتماعية والاقتصادية. اعتمدت الدّراسة على المنهج الوصفي في عرض أهمّ الأدبيات الدّعم الحكومي والفكر الاقتصادي المفسّر له، واستخدمت المنهج التحليلي من خلال إسقاط الدّراسة على دور سياسة الدّعم الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالجزائر، مع تحليل كفاءتها الاقتصادية والاجتماعية وأثرها على النموّ الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2022.

توصّلت الدّراسة إلى أن سياسة الدّعم الحكومي ساهمت في تحسين المجالات الاجتماعية مثل التعليم، الصّحة، السّكن، والمرافق العمومية والحماية الاجتماعية. كان لها انعكاسات سلبية على بعض مؤشرات الاقتصادية حيث تسببت في عجز الموازنة العامة للدّولة وميزان المدفوعات وفقدان ادّخار الحكومي وانخفاض كفاءتها الاقتصادية والاجتماعية نتيجة انخفاض كفاءتها الاستهلاكية والإنتاجية والتخصيصية والسعرية بالإضافة إلى عدم تحقيقها العدالة الاجتماعية. وكان أثر سياسات الدّعم الحكومي على النموّ الاقتصاد الجزائري إيجابي فيما يخصّ دعم التعليم، الصّحة، السكن، ودعم المعوزين، وأثر سلبي فيما يخصّ دعم مواد الأساسية ودعم الحصول على المياه والكهرباء والغاز.

3. دراسة (بسيسة بلعباس عزّ الدّين) سنة 2023، تحت عنوان: "ترشيد الإنفاق العام كآلية للحدّ من عجز الميزانية العامة – دراسة حالة الجزائر –".[2]

عالجت الدّراسة إشكالية المتعلقة بدور ترشيد الإنفاق العام للحدّ من عجز الميزانية العامة للدولة، من خلال تسليط الضوء على دراسة حالة الجزائر للفترة 1990-2019. اعتمدت الدّراسة على المنهج الوصفي التحليلي

---

[1] – دندن فتحي، سياسات الدّعم الحكومي وأثرها على الاقتصاد الجزائري، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل الاقتصادي والاستشراف، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2023.

[2] – بسيسة بلعباس عزّ الدّين، ترشيد الإنفاق العام كآلية للحدّ من عجز الميزانية العامة – دراسة حالة الجزائر–، أطروحة الدكتوراه، قسم علوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي ومالي، المركز الجامعي مرسلي عبد الله، تيبازة، الجزائر ، 2023.

لدراسة الجوانب النظرية لعجز الميزانية العامة وترشيد الإنفاق العام، وتحليل مختلف المعطيات الموصول إلى نتائج، كما اعتمدت على المنهج الإحصائي من أجل اختيار قياسي باستخدام الانحدار الخطي البسيط لدور ترشيد الإنفاق العامة في الحدّ من عجز الميزانية العامة في الجزائر.

توصّلت الدّراسة إلى أنّ الميزانية العامة في الجزائر تعرف عجز مستمرّ نتيجة لعدم مواكبة الإيرادات العامة على تغطية الزيادة في النفقات العامة، حيث لجأت الجزائر إلى المؤسسات المالية الدولية من أجل تجاوز الاختلالات الاقتصادية عموما وعجز الميزانية العامة خصوصا، حيث شملت مجموعة من الإصلاحات وتمت المباشرة في هذه الإصلاحات ابتداء من 1989 إلى 1998، مع الألفية الثالثة شهدت أسعار النفط ارتفاعا محسوسا حيث انتهجت الجزائر سياسة إنفاق توسعية لتمويل برامجها التنموية. في منتصف سنة 2014 انهيار أسعار البترول أدت إلى تفاقم عجز الميزانية العامة وقد اتخذت الجزائر مجموعة من التدابير لترشيد نفقاتها منذ سنة 2016 مما أسهم في تخفيف هذا العجز.

4. دراسة (نجار مليكة) سنة 2021، تحت عنوان: " تقييم السياسات الاجتماعية في قطاعي الصحة والتعليم: دراسة قياسية باستعمال بيانات البانال".[1]

حاولت الدراسة إلى تقييم السياسات الاجتماعية في قطاعي الصحة والتعليم في مجموعة من الدول ذات تنمية بشرية مرتفعة، تطرقت الدراسة إلى تحليل نظري لمختلف المقاربات التي تهتم بتقييم السياسات الاجتماعية. وكذا بعض التجارب الدولية باعتماد على دراسة قياسية لمحاولة تحديد أثر المؤشرات الصحية والتعليمة على النمو الاقتصادي خلال الفترة 1995-2015 باستعمال بيانات البانال لعينة مكونة من 30دولة.

توصلت الدراسة بالنموذج الأمثل هو الأثار الثابتة، وأن هناك تأثير إيجابي ومعنوي لمعدل الالتحاق بالتعليم الثانوي. معدل الالتحاق بالتعليم العالي معدل النمو الاقتصادي، وتأثير معنوي وسلبي لمعدل الانفاق على التعليم، معدل الخصوبة، معدل العمر المتوقع للولادة، معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي على معدل النمو الاقتصادي.

[1]- نجار مليكة ، تقييم السياسات الاجتماعية في قطاعي الصحة و التعليم : دراسة قياسية باستعمال بيانات البانال ، أطروحة الدكتوراه ، قسم علوم الاقتصادية ، تخصص العلوم الاقتصادية ، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان ، 2021.

5. دراسة (خليل زغدي) سنة 2020،، تحت عنوان: "دور الدّولة في تفعيل السياسة الاجتماعية: دراسة مقارنة في بناء المؤسساتي بين الجزائر والأردن بين 2014–2024".[1]

حاولت الدّراسة إبراز دور كل من الجزائر والأردن مع أواخر سنة 2014 في تفعيل سياستهما الاجتماعية من خلال اهتمامهما بتطوير عدّة محددات كمبدأ التمويل واستدامته وتمكين العاملين وجودته والتعاون الدّولي في المجال الاجتماعي واستمرارية، وهذا ما يساعد في توفير تكفّل مؤسساتي مناسب للفئات المحرومة، وتحقيق مستوى معيشي أفضل لها. حاولت هذه الدّراسة توضيح طبيعة هذه الجهود المتخذة في كلتا الدّولتين من خلال تتبع على الإجراءات والآليات المتخذة من طرف حكام القرار بهما، وتوضيح الصعوبات المختلفة التي حالت دون تحقيق الأهداف المسطرة لذلك. متخذة في ذلك المناهج الوصفي، التحليلي والمقارنة من خلال جمع المعطيات وتحليلها ومقارنتها بإظهار أوجه التشابه، والاختلاف بين البلدين وتقييم الجهود المبذولة لتحقيق الرفاه والعيش الكريم لفئات المحرومة.

توصلت هذه الدّراسة إلى أنّ هناك تأثيرات كبيرة في الجزائر نتيجة اعتمادها على الإيرادات النفطية، إذ أنّ أي تغيير في سعر النفط ينعكس سلبا على كل النفقات العمومية بما فيها التحويلات المخصصة للسياسة الاجتماعية، أما في الأردن تعتمد على الإيرادات الضريبية الخاصة بالسلع والدّخل والأرباح، مما يؤدّي للميزانية العامة في حرج بسبب عدم قدرتها على تغطية مختلف البرامج الاجتماعي لا سيما المتعلقة بسياسة الرعاية الاجتماعية. غير أنّ هذه الجهود المبذولة لكلّ من الجزائر والأردن مرتبطة بمدى وجود الإدارة الحقيقية الهادفة إلى بلورة سياسات الاجتماعية ذات فعالية تمسّ الفئات الهشة، وتعبر عن الدّور الاجتماعي للدولتين دون تأثر بأي تغيرات دولية قد تمسّ مخصصات إنفاقهما العمومي في المجالات السياسة الاجتماعية.

6. دراسة (حنصال أبو بكر) سنة 2019، تحت عنوان: "سياسة دعم أسعار: أسبابها، آثارها، وانعكاساتها على الوضع الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر – دراسة تحليلية قياسية".[2]

حاولت الدراسة إبراز أثر وانعكاسات سياسة دعم أسعار المطبقة بصفتها الحالية على كل من الوضع الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر، ولأجل هذا تمت على أساس دراسة ميدانية على عينة من الأسر الجزائرية،

---

[1] – خليل زغدي، دور الدّولة في تفعيل السياسة الاجتماعية: دراسة مقارنة في بناء المؤسساتي بين الجزائر والأردن بين 2014-2024 ، أطروحة الدكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 2020.

[2] – حنصال أبو بكر، سياسة دعم أسعار: أسبابها، آثارها وانعكاساتها على الوضع الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر- دراسة تحليلية قياسية- ، أطروحة لدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، دامعة طاهري محمد، بشار، الجزائر، 2020.

تتكون من 495 أسرة، بالإضافة إلى اعتماد على عديد من البيانات من مصادر الدّولية والوطنية التي ساعدتنا على تأكيد أو نفي فرضيات هذه الدّراسة وبالتالي الإجابة على الإشكالية قيد الدّراسة.

توصلت الدراسة إلى أن سياسة دعم الأسعار المطبّقة بصفتها الحالية في الجزائر لا تستجيب إلى المعايير العدالة الاجتماعية ولا الكفاءة الاقتصادية، حيث وجد أنّها تنطوي على تبعيات كبيرة سلبية من أهمّها انحيازها للأغنياء عن الفقراء والتي تتعلّق بدعم أسعار المنتجات الطاقوية، وهذا ما يسبب في ضياع عديد الفرص البديلة على الجزائر والتي يمكن استثمارها لتحسين الأوضاع على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي لها من خلال الاستغلال الأمثل والأكفأ بوضع استثمارات لزيادة لفوائض القيم، ومما يؤدي للرفع من معدلات النمو على المدى الطويل في الجزائر، مما يستوجب عليها وضع الآليات وسبل ممكنة التطبيق وأكثر ملائمة للوصول إلى تحقيق مستوى أكثر من الكفاءة الاقتصادية لهذه السياسة من جهة ، ومن جهة أخرى تحقيق شروط العدالة الاجتماعي بين أفراد المجتمع.

7. دراسة (عمر بن سليمان) سنة 2019، تحت عنوان: "أثر الإنفاق العام على السياسات الاجتماعية – دراسة حالة السياسة الصحية في الجزائر 2001-2017-".[1]

حاولت الدراسة إعادة النظر في حجك الإنفاق العام التي تقوم به الدّولة الجزائرية نتيجة انخفاض مواردها والمرتبطة إلى حدّ كبير بأسعار البترول يطرح بالضرورة إمكانية تأثر وتراجع الدّور الاجتماعي للدولة مقارنة بالدّور الاقتصادي، كون القطاع الاجتماعي أقلّ إنتاجية من القطاع الاقتصادي وهذا ما يبرز لنا فرضية أن تؤثر سياسات الإنفاق العام المتبعة على مختلف مجالات السياسات الاجتماعية. اعتمدت الدّراسة على المنهج التاريخي في تحليل تطوّر التاريخي للنفقات العامة في الجزائر خلال فترة الدّراسة بالتركيز على البرامج الموجهة نحو القطاع الصحة مع معرفة عدم استقرار مستوى نفقات المخصصة لقطاع الصحة، كما تطرقت إلى واقع منظومة الصحة وأهمّ المحطات التاريخية التي تغيرت معها ملامح هذه المنظومة بفعل العمليات الإصلاحية، كما تمّ التعرّف على مضامين التي جاءت بها السياسات الصحية المنتهجة بمقابل التعرف على إمكانيات تطوّرها أو تغييرها أو ثباتها بفعل الزمن. تطرقت الدارسة إلى أثر الإنفاق العام على السياسات الاجتماعي بالتركيز في الجانب التطبيقي حول دراسة حالة السياسات الصحية في الجزائر خلال الفترة 2001-2017، في هذه الفترة عرفت عدم ثبات أسعار المحروقات بين الارتفاع وتدهور.

[1] – عمر بن سليمان، أثر الإنفاق العام على السياسات الاجتماعية – دراسة حالة السياسة الصحية في الجزائر 2001-2017، أطروحة الدكتوراه، تخصص سياسة عامة، العلوم السياسية، المدرسة الوطنية العليا، 2019.

توصلت الدّراسة أن تزايد الإنفاق العام على الصحة في الجزائر كان إحدى الأسباب الرئيسية التي أدّت إلى انتهاج سياسات الصحية مبنية على الاعتبارات معينة أهمّها تحقيق أكبر عائد بمقابل أقلّ تكلفة، وتبين بالرغم من تلك السياسات قد حققت عوائد الاجتماعية كبيرة، إلاّ أنّها من حيث التكلفة قد تطلب تنفيذها نفقات عامة كثيرة غالبا ما تتوجه نحو الارتفاع.

8. دراسة (شباب سيهام) سنة 2019، تحت عنوان "تأثير تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة للدولة: دراسة قياسية للموازنة العامة في الجزائر للفترة (1980–2016)". [1]

تهدف الدراسة إلى محاولة إعطاء تطور لهيكل العلاقات السائدة بين المتغيرات الدارسة، اعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي انطلاقا من جمع البيانات المتعلقة بأسعار النفط وملاحظة الظواهر المرتبطة بها من أجل الربط بينها ومن بين مجموعة من العلاقات الكلية العامة (عجز الموازنة العامة) ومحاولة تفسيرها، والمنهج الإحصائي لقياس تأثير تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة وتحليل العلاقة بينهما وتفسير نتائج الدّراسة القياسية بالاعتماد على طرق القياس الاقتصادي، إذ حاولت اختبار هذه العلاقة عن طريق اختبار التكامل المشترك وبناء نموذج تصححي الخطأ الشعاعي وتحليل تجزئة التباين. وتتمثل هذه المتغيرات فيا يلي:

المتغير التابع المتمثل في عجز الميزانية العامة، المتغيرات المستقلة المتمثل في سعر النفط، رصيد الميزان التجاري، سعر الصرف. توصلت الدراسة التطبيقية إلى وجود تأثيرات ذات دلالة على إحصائية وقياسية وعلاقة طويلة المدى بين المتغير في سعر النفط ورصيد الموازنة العامة.

9. دراسة (العوفي حكيمة) سنة 2015، تحت عنوان: "السياسات الاجتماعية، الإعانات والنمو الاقتصادي في الجزائر: محاولة تقييم" [2].

حاولت الدراسة التطرّق إلى العلاقة بين السياسات الاجتماعية، الإعانات والنمو الاقتصادي في الجزائر، فبعد تناولها إلى الدراسات التجريبية والتطبيقية في الطرح النظري حول هذا الموضوع، والوصول إلى الهدف المرجو من خلال دراسة المتغيرات الخاصة بالجزائر للفترة الممتدة ARDL اعتمدت على دراسة قياسية باستعمال نموذج من 1970 إلى 2015.

---

[1] – شباب سيهام، تأثير تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة للدّولة، دراسة قياسية للموازنة العامة في الجزائر للفترة 1980-2016، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2019.

[2] – العوفي حكيمة، السياسات الاجتماعية، الإعانات والنمو الاقتصادي في الجزائر: محاول تقييم ، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة مصطفى اسطنبولي، معسكر، الجزائر ، 2016.

توصلت الدراسة من خلال النموذج الأوّل لأثر الإنفاق الاجتماعي على الناتج المحلّي الإجمالي إلى التأثير السلبي على المدى الطويل: للإنفاق على التعليم، الإنفاق على التشغيل ومعدّل نموّ النفقات العامة على النموّ الاقتصادي، أما تأثير باقي المتغيرات على النمو الاقتصادي جاء إيجابيا. كالإنفاق على قطاع السكن، الإنفاق على قطاع الصحّة، والدّعم الاجتماعي، كما أن توصلت الدراسة من خلال النموذج الثاني لأثر الإنفاق الاجتماعي على الناتج المحلّي الخام للفرد إلى التأثير السلبي على المدى الطويل للإنفاق على العمل والتعليم وتأثير باقي المتغيرات على الناتج المحلي الخام للفرد جاء إيجابية، كالإنفاق على قطاع السكن، الإنفاق على قطاع الصحة.

10.دراسة (وائل محمود محمد حسين)، سنة 2015 تحت عنوان: "أثر إصلاح منظومة الدّعم على عجز الموازنة العامة للدولة مصر".[1]

حاولت الدراسة التطرّق إلى مفاهيم عجز الموازنة العامة للدّولة وتحليل الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن عجز الموازنة بالإضافة إلى معالجة عجز الموازنة العامة، وكذلك مفاهيم للدعم وأنواعه، وتسليط الضوء على سياسات دعم المواد البترولية وعلاقتها بالموازنة العامة للدولة وآليات إصلاح دعم هذه المواد.

اعتمدت الدراسة على كل من منهج الوصفي في الإطار النظري من حيث مفاهيم وأنواع كل من الدّعم وعجز الموازنة العامة للدولة وأهمّ الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تنتج عن كلّ منهما، والدراسة التطورية التتبعية لبنود الدّعم بالموازنة العامة للدّولة وأثرها على العجز خلال الفترة من العام المالي، والمنهج التحليلي لظواهر الاقتصادية والبيانات التحليلية والإحصاءات المرتبطة بالدراسة.

توصلت الدّراسة إلى الوقوف على أسباب عجز الموازنة مع إبراز العلاقة بين زيادة مخصصات الدّعم وزيادة عجز الموازنة العامة للدّولة، مع إظهار أهمّ المعوقات التي تواجه مصر في عملية إصلاح منظومة الدّعم المواد البترولية وتوضيح الإجراءات المطلوبة لتفادي تلك المعوقات والوصول إلى إصلاح ناجح لدعم المواد البترولية، ومن أبرز هذه الإصلاحات لابدّ من ترشيد أو إلغاء الدّعم يمكن أن يؤثّر إيجابا على عجز الموازنة العامة للدّولة.

[1] – وائل محمود محمد حسين، أثر إصلاح منظومة الدّعم على عجز الموازنة العامة للدّولة مصر"، مذكرة الماجستير، معهد التخطيط القومي، تخصص التخطيط والتنمية، مصر، 2015.

11.دراسة (العربي مليكة) سنة 2015، تحت عنوان: "السياسات الاجتماعية ونوعية الحياة في الجزائر (مقارنة كمية)". [1]

حاولت الدراسة إبراز وتحليل تأثيرات السياسات الاجتماعية على نوعية الحياة في الجزائر وهل ساهمت هذه السياسات في تغيير نوعية حياة الجزائريين، ويتم تحديد مستوى المعيشة ونوعية حياة الجزائريين على العوامل الاقتصادية وعوامل أخرى ذات طابع اجتماعي في الواقع.

اعتمدت الدراسة على الأسلوب الوصفي التحليلي في عرض الإطار النظري للدراسة، كما تم استخدام الأساليب الكمية والقياسية في قياس العلاقة بين المتغيرات، وتتكون عينة الدراسة من 711 فرد من مختلف ولايات الجزائر وتم الاختيار بطريقة عشوائية، وبعد استخدام عدّة طرق إحصائية بعد تقسيم استمارات على أفراد العينة وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- ✓ السياسات الاجتماعية المتبعة في الجزائر ساهمت بشكل كبير في تحسين نوعية الحياة في الجزائر.
- ✓ تحسين المستوى المعيشي بعد من بين الأسباب الرئيسية في تحسين نوعية الحياة في الجزائر.
- ✓ هناك عوامل أخرى ساهمت في تحسين نوعية الحياة وهي الرضا عن الوضع في العمل، الدّخل، إمكانية توفير الاحتياجات الضرورية للعائلة (الطعام، اللباس، مصاريف الكهرباء، والغاز والماء، مصاريف الصحة والتعليم)، الخدمات (الرضا عن جودة التمويل بالكهرباء، الغاز، المياه)، العلاقات الاجتماعية المشاكل في المجتمع. وعليه أن نوعية الحياة الجزائرية تتأثر بعوامل عديدة، منها العوامل الاقتصادية هي جزء فقط من الرضا العام ونوعية الحياة، أما العوامل التفسيرية لنوعية حياة لجزائريين، في دراسة هذه يمكن تصنيفها إلى عدّة فئات مثل الصحة والتعليم والدّخل والحصول على مختلف الخدمات العامة.

12.دراسة (مروة محمد عباس سعد) سنة 2015، تحت عنوان: "العوامل المؤثرة في العجز الموازنة العامة في السودان 1992–2014(نموذج قياسي)". [2]

حاولت الدراسة معالجة مشكلة البحث في وجود عوامل تؤثر على عجز الموازنة العامة في السودان ومعرفة مدى تأثير المتغيرات ذات العلاقات المتداخلة وقياس درجة كل متغير وذلك من خلال بناء نموذج اقتصاد قياسي، كما تمثّلت قروض البحث: هنالك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين عجز الموازنة العامة والتضخّم. هنالك

---

[1] – العربي مليكة، السياسات الاجتماعية ونوعية الحياة في الجزائر (مقارنة كمية) ، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة مصطفى اسطنبولي، معسكر، الجزائر، 2016.

[2] – مروة محمد عباس سعد، العوامل المؤثرة في العجز الموازنة العامة في السودان 1992-2014 (نموذج قياسي)، مذكرة الماجستير في الاقتصاد القياسي، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة العلوم والتكنولوجيا كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، السودان، 2015.

علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين عجز الموازنة العامة والاستدانة من بنك السودان المركزي، هنالك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين عجز الموازنة العامة وسعر الصرف. تتبع الدراسة المنهج الوصفي والتاريخي لسرد البيانات التاريخية للمتغيرات محلّ الدّراسة خلال فترة الدراسة من 1992-2014.

توصلت الدراسة لأهمّ النتائج: زيادة عجز الموازنة العامة خلال فترة الدّراسة من العام 2005، وحتى العام 2011 ثم بدأ بانخفاض، وأظهرت نتائج الاختبار إن الناتج المحلّي الإجمالي له تأثير كبير على عجز الموازنة العامة بمستوى معنوي عالي جداً وتبعاً لذلك إن أي انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي يؤدي إلى عجز في الموازنة العامة، كما أظهرت النتائج عرض النقود له تأثير كبير على عجز الموازنة العامة بمستوى معنوي عالية وبالتالي فإن انخفاض في عرض النقود يؤدّي إلى زيادة عجز في الموازنة العامة، من خلال النتائج تأتي الاستدانة من بنك السودان المركزي في المرتبة الثالثة تأثيراً على عجز الموازنة العامة بمستوى معنوي عالي بمعنى أنه كلما ازدادت الاستدانة من البنك المركزي فإنّ هناك زيادة في عجز الموازنة العامة إلاّ إن إشارة سالبة وذلك ينتج من تذبذب البيانات للمتغيرات من سنة لأخرى، وأوضحت النتائج أن كل من التمويل بالعجز وسعر الصرف والتضخم لهم تأثير على عجز الموازنة العامة إلاّ أنه غير معنوي، ولكن المتغيرات المستقلة مجتمعة تحدث تغيراً معنوياً في عجز الموازنة العامة.

13.دراسة (صبرينة كردودي) سنة 2014، تحت عنوان: "ترشيد الإنفاق العام ودوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي".[1]

عالجت الدراسة موضوع ترشيد الإنفاق العام ودوره في علاج عجز الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي، حيث تعتبر مشكلة العجز المالي الحكومي من المسائل والقضايا الجوهرية التي أثارت اهتمام الباحثين في دول العالم المختلفة أفراد أو مؤسسات، كما أن موضوع ترشيد الإنفاق الحكومي من المواضيع التي لاقت اهتماما كبير في السنوات الأخيرة، وذلك بسبب الانخفاض الحادّ في الإيرادات العامة للدول بسبب حصول عجز كبير في موازانات الدول. زيادة مسؤولياتها وحاجاتها المتزايدة إلى الإنفاق العام لمواجهة الزيادة الطبيعية في عدد السكان والحاجة لتوفير خدمات الصحّة والتعليم ونفقات الدّفاع المتزايدة مما جعل ترشيد الإنفاق العام كضرورة مالية لا مفرّ من تحقيقها.

[1] – صبرينة كردودي، ترشيد الإنفاق العام ودوره في علاج عجز الموازنة للدولة في الاقتصاد الإسلامي، أطروحة الدكتوراه، قسم علوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014.

اعتمدت الدّراسة على المنهج الاستقرائي التاريخي في مدى وجود الموازنة العامة في صدر الدولة الإسلامية، وتناولت المنهج المقارن عند تناول طبيعة وماهية الإنفاق العام في الاقتصاد الإسلامي والمنهج الاستقرائي عند تناول أهمّ الموارد المالية لدولة معاصرة تتبنى المنهج الإسلامي، كما تمّ استخدام المنهج التحليلي لتبيان طبيعة وأسباب عجز الموازنة في معظم الدّول خاصة الدول النامية منها، والمنهج المقارن لدراسة الحلول المقدّمة لعلاج عجز الموازنة العامة في كل من الفكر الاقتصادي المعاصرة. والمنهج الاستقرائي لتوضيح فكر الاقتصادي الإسلامي على علاج عجز الموازنة العامة للدولة من خلال عملية الترشيد في الإنفاق العام.

تم تسليط الضوء في هذه الدّراسة على أهمّ المفاهيم الأساسية المرتبطة بالإنفاق العام في الاقتصاد الإسلامي، وأهمّ الموارد الكافية لتغطية هذا الإنفاق والموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي من خلال التطرّق إلى مفاهيم المتعلقة بالعجز المالي الحكومي، وتقديم أساليب لتمويل العجز المالي لكن من جهة النظر الإسلامية، في الأخير تم تناول فكرة ترشيد الإنفاق العام كسياسة اقتصادية إسلامية من حيث مدى تطابق فكرة ترشيد الإنفاق العام في الاقتصاد الإسلامي مع فكرة ترشيد الإنفاق العام في الاقتصاد المعاصر ومدى إمكانية الاعتماد على ترشيد الإنفاق العام في الاقتصاد الإسلامي كأساس لعلاج متكامل لعجز الموازنة العامة.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من نتائج أهمها:

- إنّ الموازنة ذات الأساس الصفري تفي بالجزء الأكبر من متطلبات ترشيد الإنفاق العام بما يساهم في علاج عجز الموازنة العامة للدولة.
- تتناسب مفاهيم الفقه الإسلامي وأحكامه مع مبادئ وقواعد ترشيد الإنفاق العام في الفكر الإسلامي، خاصة قاعدة إتّباع مبدأ الأولويات ومبدأ تحليل العائد والتكلفة ومبدأ تعظيم دالة المصلحة الاجتماعية، وإصرار الفقهاء المسلمين على إقامة دراسات الجدوى من منظور اجتماعي الشامل لكلّ المشروعات التي يراد الإنفاق عليها من قبل الدّولة.

14.دراسة (بن زوزورة صليحة) سنة 2014، تحت عنوان: "السياسة الاجتماعية للدولة: دراسة حالة السكن الاجتماعي".[1]

حاولت الدّراسة تحقيق أن تجربة السكن الاجتماعي صيغة المجانية شرعية لكنّها أضافت إيجابيات وسط زحمة سلبياتها الناتجة أساسا عن عدم إدراك مفهوم هذا السكن الذي يتأقلم مع الأسرة وتصورها وليست الأسرة

[1] – بن زوزورة صليحة، السياسة الاجتماعية للدولة: دراسة حالة السكن الاجتماعي، مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد الاجتماعي والتنمية الاقتصادية، 2014.

من يتأقلم معه، وضع فالتركيبة المالية للمشروع وعدم التحكّم في الدراسة السوسيو اقتصادية للسكان مما أدّى إلى تناقض في مبادئها تهال سياسة وبين مبادئ الواقع المجالي وغياب الخبرة في إدارة مثل هاته المشاريع بمعرفة عناصر نجاح المشروع والعناصر التي تؤدّي إلى إمكانية فشل هو الاحتياط لها عن طريق دعم إضافي استعجالي، مساعدة تقنية لرفع سلبيات لبناء وتحسين النوعية أدت إلى ترك المشروع يكابد مصيره عبر الزمن مما يؤدّي إلى إمكانية خسارة المجال والسكن واستقرار السكان، فالمواطن الحقّ في الحصول على السكن الملائم الذي يحفظ آدمية وكرامته كمواطن على أرض وطنية بغض النظر عن إمكانياته المادية ومستواه الدّراسي وموقعه الوظيفي وانحداره الاجتماعي وهي مسؤولية تكافلية تقوم بها الدّولة بكلّ مؤسساتها الحكومية وغيرها ومن لا يملك بيتا يؤويه تصان به كرامته يجب أن يعتبر بنظر النظام مواطن (متشرد) تتحمّل الدّولة مسؤولية وضعه لا إنساني وتعمل على حلها. ومنه فإنّ موضوع السكن الاجتماعي في بلادنا رغم الجهود المبذولة لا يزال قائما، وفي الأخير تقديم مجموعة من التوصيات والاقتراحات يمكن أن تساهم في تحسين دور الدولة في تحقيق السكن الاجتماعي لأفرادها.

15.دراسة (لحسن دردوري) سنة 2013 تحت عنوان: "سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة – دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس".[1]

حاولت الدراسة إبراز سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة أكثر قمنا بمقارنة كل جوانب سياسة الميزانية في الدولتين خلال نفس الفترة، سواء ما يخصّ الأطر التي تحكمها أو تأثيرها على الموازنة العامة للدّولة أو طرق تمويل العجز الموازنة العامة وذلك باستخدام أدوات المتنوعة وأن من بين المبررات الأساسية للجوء الجزائر وتونس للإصلاحات الاقتصادية هو استعداد التوازن في الموازنة العامة، فلقد نجحت إلى حدّ بعيد في الوصول لتحقيق التوازنات الكلية عموما والتحسين من أداء سياسة الميزانية خصوصا.

توصلت إلى آليات سياسة الميزانية في الجزائر وتونس تؤثر في رصيد الموازنة العامة ولكن يختلف التأثير في كلتا الدّولتين، وفي الأخير استنتجنا مدى أهمية سياسة الميزانية في علاج العجز الموازني عن طريق انتهاج سياسة ميزانية حكيمة ورشيدة تتماشى والظروف الاقتصادية لكلّ دولة.

[1] – لحسن دردوري، سياسة الميزانية في علاج الموازنة العامة – دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس، أطروحة الدكتوراه، تخصص علوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، الجزائر، 2014.

16.دراسة (نورا الرفاعي محمود عبد الحافظ)، سنة 2010 تحت عنوان: "العلاقة بين نمو الدّعم وتطوّر السياسة المالية والموازنة العامة للدّولة".[1]

أوضح الباحث أن هدف الدراسة هو دراسة نمو الدّعم في مصر تأثيره في الوقت نفسه على مستوى النفقات العامة، حيث أنّ التحويلات العينية والنقدية – أنظمة الدّعم – تعدّ إحدى الآليات التوزيعية للمالية العامة، فإن سياسة الدّعم تهدف إلى تعظيم استفادة الأسر الفقيرة ومحدودي الدّخل ولكنّها في الوقت ذاته تساهم في تزايد الأعباء التي تتحمّلها الحكومة في إطار الموازنة العامة للدّولة مع تزايد مخصصات الدّعم.

توصلت الدراسة إلى عدّة نتائج تتمثّل في أنّه بالرغم من تخصيص الدّولة المبالغ كبيرة لأنظمة الدّعم في مصر لمساندة الأسر الفقيرة ومحدودي الدّخل، إلاّ أنّ هذه الأنظمة لم تحقق حتى الآن نجاحات ملموسة لتحقيق أهدافها، فكفاءتها مخفضة، وفاعليتها في الحدّ من الفقر جاءت محدودة، بالإضافة إلى أنظمة الدّعم في مصر تعتبر مكلفة، حيث توجه إليها نسبة كبيرة نسبيا من إجمالي الإنفاق العام في الموازنة العامة للدولة، كما أشارت النتائج إلى أنه يجب العمل على سدّ الفجوة في السلع الأساسية عن طريق ترشيد الاستهلاك، وليس فقط عن طريق الاستيراد، واتخاذ الإجراءات التشجيعية وبما لا يتعارض مع آليات السوق، وهذا لا ينفي أنه من الضروري استمرار الجهود المبذولة للحدّ من خسائر هيئة السلع التموينية، وكذلك ضرورة الاحتفاظ بمخزون سلعي مناسب ووضع الضوابط التي تكفل ترشيد تكلفة الإنتاج، كما يجب تقييم الآثار الاقتصادية المحتملة لإعادة تسعير المنتجات البترولية المدعومة لضمان عدم زيادة الأعباء على الفقراء ومحدودي. كما أوضحت نتائج الدّراسة أنه على الرّغم من أهمية تطوير سياسة الدّعم الحالية لتحقيق قدر أكبر من التوازن بين اعتبارات العدالة الاجتماعية والكفاءة الاقتصادية وللحدّ من التكلفة المالية للدّعم في الموازنة العامة للدّولة، إلاّ أنه من الضروري الحدّ من احتياج المواطنين للدّعم في الأجلين القصير والمتوسط من خلال وضع وتنفيذ السياسات اللازمة لبناء وتعزيز قدراتهم على اكتساب الدّخل اللازم لتحقيق مستوى معيشة لائق والتمتع بصحّة جيّدة وتحصيل المعرفة، وإتاحة الفرص التي تمكنهم من استخدام هذه القدرات في الإنتاج والإبداع والمشاركة بحرية وفعالية في اتخاذ وتنفيذ القرارات المؤثرة على حياتهم.

[1] – نورا رفاعي محمود عبد الحافظ، العلاقة بين نمو الدّعم وتطوّر السياسة المالية والموازنة العامة للدّولة، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، 2010.

17.دراسة (مسعود البلي) سنة 2009، تحت عنوان: "واقع السياسات الاجتماعية ومدى ارتباطها بالتنمية المستدامة".[1]

حاولت الدراسة بتحليل الواقع معيشة أفراد مجتمع خلال الفترة 1999-2009، ونقد واقتراح الحلول للواقع نتيجة الإصلاحات حيث ركزت على جانب التنموية من خلال ربط بين السياسات الاجتماعية المطبّقة في الجزائر ضمن الفترة الدّراسة ومدى ارتباطها بالتنمية المستدامة. اعتمدت الدّراسة على المنهج الوصفي التحليلي بهدف تقديم صورة وصفية لهذا الواقع من خلال جمع المعطيات والمعلومات الخاصة بالبرامج الوطنية لإجراءات والسياسات، وتحليل الترابط بين تلك السياسات لفهم خلفيتها وأبعادها الاجتماعية. إذ يعتمد هذا المنهج على تحديد أبعاد المشكلة موضوع البحث، كما اعتمدت على المنهج الإحصائي فيما يخصّ نسب وأرقام المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية المحددة زمنيا لإعطاء الوصف الكمي لتطور هذه المؤشرات وتحليلها.

توصلت هذه الدّراسة إلى أنّ السياسات الاجتماعية الفعالة تكون على أساس الإطار العام وفقا لأحكام اللازمة لجمع بين زيادة في الرفاهية العامة، والحدّ من شدّة الفقر، وتبني مبادئ المساواة الاجتماعية، وهذا ما يساعد على بناء مجتمعات عن طريق التخطيط السليم تسودها العدالة والاستقرار، ومحاربة الفساد إلاّ أنّ هناك معوقات تحول دون الوصول إلى تنمية الاجتماعية المستدامة.

18.دراسة (أحمد النعيمي) سنة 2008، تحت عنوان: "الوظيفة الاجتماعية للنفقات في الميزانية العامة – حالة الجزائر خلال الفترة 1963-2007-".[2]

عالجت الدراسة جانب الوظيفة الاجتماعية لنفقات في الميزانية العامة، ومن بين ما خلص إليه الباحث أن السوق يفشل في تحديد التفضيلات المتعلقة بالسلع العامة ما يمكن القول بصعوبة حسم التخصيص الأمثل لهذا النوع من السلع على مستوى السوق، والبديل الذي يتمّ في إطاره عرض هذا النوع من السلع هو الميزانية العامة، لذلك يجب إتباع الأولويات في عرض هذه السلع العامة مما يؤدّي إلى تحقيق الأهداف والغايات التي ترصد من أجلها الأموال العامة.

---

[1] – مسعود البلي، واقع السياسات الاجتماعية ومدى ارتباطها التنمية المستدامة، مذكرة الماجستير في السياسات العامة والحكومات المقارنة، قسم علوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010.

[2] – أحمد النعيمي، الوظيفة الاجتماعية للنفقات في الميزانية العامة – حالة الجزائر للفترة 1963-2007-، أطروحة الدكتوراه، تخصص تسيير، جامعة لجزائر، 2008.

19.دراسة (نصر الدين بدي) سنة 2004، تحت عنوان:" التحويلات الاجتماعية والفعالية الاقتصادية".[1]

حاولت الدراسة التطرق إلى التحويلات الاجتماعية والفعالية الاقتصادية، ومن أهم النتائج المتوصل إليها الباحث في هاته الدراسة هي أن هناك علاقة بين الإعانات الاجتماعية والمتغيرات الاقتصادية، وأن التحويلات الاجتماعية ذات الطابع المجاني فهي تقدم لأفراد المجتمع بدون مقابل. كما أن التحويلات الاجتماعية تشمل جميع أفراد المجتمع وأن الفعالية الاقتصادية تعني تحقيق الرفاهية لجميع أفراد المجتمع.

20.دراسة (أولاد العيد سعد) سنة 2003، تحت عنوان: "دراسة اقتصادية قياسية للعلاقة بين هيكل النفقات العامة والعجز في الموازنة العامة للدولة – حالة الجزائر –".[2]

تناولت الدراسة مختلف الجوانب المتعلقة بالنفقات وعجز الموازنة العامة، حيث ركزت الدراسة على تبيان أن علاج الموازنة العامة لا يكون إلا من خلال ترشيد النفقات العامة، بإسقاط الدّراسة على حالة الجزائر في كل من ثمانينيات وتسعينات القرن العشرين.

توصلت الدّراسة إلى أن نسبة الكبيرة التي تأخذها نفقات التسيير من إجمالي النفقات العامة وكذا تفاقم العجز الموازني خلال الثمانينات لتحديد العلاقة بين تركيبة النفقات العامة والعجز الموازني. كما توصلت لوجود علاقة طردية بين قيمة النفقات الاقتصادية وقيمة العجز الموازني، أي كلما زاد الإنفاق بـ 1% نجم عن ارتفاع في قيمة العجز بـ 47.10% علاقة عكسية بين النفقات ذات الطابع الاجتماعي والثقافي وقيمة العجز الموازني أي ارتفاع بـ1% انخفاض العجز بـ 51.16%.

---

[1]- نصر الدين بدي ، التحويلات الاجتماعية و الفعالية الاقتصادية ، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان ، الجزائر ، 2004.

[2] – أولاد العيد سعد، دراسة اقتصادية قياسية للعلاقة بين هيكل النفقات العامة والعجز في الموازنة المالية للدولة- حالة الجزائر-،مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، 2003.

I .2. مقالات العلمية :

1. دراسة (فطوم حوحو، حمزة طيبي، سهام عيساوي) سنة 2023، تحت عنوان: "مستقبل التحويلات الاجتماعية في الجزائر في ظل تفاقم عجز الموازنة العامة خلال الفترة 2009–2018: محاولة إصلاح سياسة الدّعم الحكومي".[1]

حاولت الدراسة معرفة تأثير عجز الموازنة العامة على سياسة التحويلات الاجتماعية في الجزائر خلال الفترة 2009-2018 والتي شهدت تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، وهذا بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة انعكاس عجز الموازنة العام على الدّعم الحكومي (التحويلات الاجتماعية)، خلصت الدّراسة وبرغم من عجز الموازنة والظروف المالية الصعبة التي يعيشها الاقتصاد الوطني بسبب تراجع المداخيل البترولية لا تزال الجزائر تنتهج سياسة الدعم الاجتماعي المقتطعة من نفقات التسيير وتأثيرها السلبي على الميزانية الدولة، إلاّ أنّ ذلك لم ينعكس إيجابا على الفئات الفقيرة وذوي الدّخول المتدنية بسبب أن الدّعم في الغالب يذهب إلى غير مستحقيه ويستفيد منه الأغنياء أكثر من الفقراء مما يشكّل خلل في العدالة الاجتماعية في المجتمع.

برغم من الصعوبات المالية المترتبة عن تراجع أسعار النفط وانتهاج الحكومة سياسة ترشيد النفقات العامة إلاّ أنّ التحويلات الاجتماعية حافظت على أهميتها رغم تراجع نسبها، مما يتحتّم على الدّولة القيام بإصلاح السياسة الاجتماعية بهدف زيادة فعاليتها وتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية.

2. دراسة (حسنية جواني وسليم العمراوي) سنة 2023، تحت عنوان: "أثر التحويلات الاجتماعية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة ما بين (2000–2020) باستخدام نموذج (ARDL)".[2]

حاولت الدراسة التطرّق إلى التحويلات الاجتماعية في الجزائر باعتبارها جزءا مهما ضمن سياسة الدّعم الحكومي التي تنتهجها، حيث تمثّل أكثر من 20% من نفقات الميزانية وحوالي 9% من الناتج المحلي الإجمالي. تهدف الدّراسة إلى تحليل وقياس أثر التحويلات الاجتماعية على النمو الاقتصادي في الجزائر، خلال الفترة 2000-2020 باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL).

---

[1] – فطوم حوحو وآخرون، مستقبل التحويلات الاجتماعية في الجزائر في ظلّ تفاقم عجز الموازنة العامة خلال الفترة 2009-2018 :محاولة إصلاح سياسة الدّعم الحكومي، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 23، العدد 01، 2023، ص ص1009-1037.

[2] – حسنية جواني وسليم العمراوي، أثر التحويلات الاجتماعية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة ما بين (2000-2020) باستخدام نموذج ARDL، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد 08، العدد 01، 2023، ص ص596-614.

توصلت الدّراسة إلى أن كل زيادة 1% من التحويلات الاجتماعية ينجم عنه زيادة بمقدار 3.55 في النمو الاقتصادي، كما تشير المعلمة الموجبة والمعنوية على دور التحويلات الاجتماعية لتحسين النمو الاقتصادي في الجزائر وعدم الاكتفاء بالطابع الاجتماعي فقط.

3. دراسة (بوعلام عيسى و محمد عيسى محمد محمود) سنة 2023 ، تحت عنوان : " قياس أثر تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الجزائر للفترة (1970-2021)"[1].

تهدف الدراسة إلى قياس أثر تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الجزائر للفترة (1970-2021)، وهذا باستخدام اختبار التكامل المشترك ونموذج الانحدار الذاتي (VAR)، بالإضافة إلى اختبار السببية وتحليل دوال الاستجابة وتجزئة التباين. توصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة طويلة الأجل بين أسعار النفط والموازنة العامة، كما هناك علاقة عكسية بينهما وإلى وجود علاقة سببية واحد تتجه من أسعار النفط إلى الموازنة العامة.

4. دراسة (جلولي صفية وقديد ياقوت) سنة 2022، تحت عنوان: "واقع السياسة الاجتماعية بين الكلفة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية في الجزائر، مقاربة تحليلية خلال الفترة 2000-2020".[2]

حاولت الدراسة تحليل واقع السياسة الاجتماعية في الجزائر من ناحية الكلفة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، وهذا عن طريق تسليط الضوء على تطور مخصصات التحويلات الاجتماعية خلال الفترة 2020-2000 اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي للمعطيات الإحصائية للوقوف على آثار الإيجابية والسلبية للسياسة الاجتماعية وما ترتب عنه من عبء من الناحية الاقتصادية والاجتماعية.

وتوصّلت الدّراسة إلى أن مخصصات التحويلات الاجتماعية ضمن السياسة الاجتماعية تعرف تزايد مستمرّ بسبب الآثار السلبية الناتجة عن عدم تحقيق العدالة الاجتماعية نتيجة استفادة كافة فئات المجتمع الأغنياء والفقراء على السواء من هذا الدّعم، غير أن الدّولة ترصد سنويا مبالغ معتبرة ضمن الميزانية العامة للدولة مما يثقل كاهلها ويؤدّي إلى زيادة عجزها وهو جد مكلف من الناحية الاقتصادية.

---

[1] _ بوعلام عيسى و محمد عيسى محمد محمود ، قياس أثر تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الجزائر للفترة (1970-2021)، مجلة المالية و الأسواق ، المجلد 10، العدد 01، 2023.

[2] – جلولي صفية وقديد ياقوت، واقع السياسة الاجتماعية بين الكلفة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية في الجزائر، مقارنة تحليلية للفترة 2000-2020، المجلة الجزائرية للمالية العامة، المجلد 12، العدد 02، 2022 ، ص ص15-29.

5. دراسة (جلولي صفية وبوقناديل محمد) سنة 2022، تحت عنوان:" التحويلات الاجتماعية وأثرها على عجز الميزانية العامة في الجزائر: دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL خلال الفترة 1990-2020".[1]

حاولت الدراسة قياس أثر التحويلات الاجتماعية على عجز الميزانية العامة للدولة استخدام نموذج ARDL للفترة 1990-2020 من خلال تسليط الضوء على حالة الجزائر، وهذا بالاعتماد على المنهج التحليلي الكمي للمعطيات والإحصائيات وتحليلها للوصول إلى النتائج المرجوة وكون التحويلات الاجتماعية تعتبر من أهمّ أدوات ضمن السياسة الاجتماعية المتبعة من طرف الجزائر، ونتيجة لتوسيع في نفقاتها خصوصا من الجانب الاجتماعي والمقيدة ضمن نفقات التسيير، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي في تحليل واقع التحويلات الاجتماعية في الجزائر من خلال تطرق لإطار النظري لعجز الميزانية العامة، فضلا عن المنهج القياسي باستخدام نموذج ARDL لإثبات صحّة الفرضية التي تبنتها الدّراسة، وتتمثل هذه المتغيرات فيما يلي:

المتغير التابع: عجز الميزانية العامة.

المتغيرات المستقلة: مجموع التحويلات الاجتماعية.

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

الجزائر ترصد سنويا مخصصات مالية جد معتبرة لصالح التحويلات الاجتماعية، مما أدّت إلى تحقيق العديد من المزايا لصالح الأفراد من خلال سياسة الإنفاق المباشرة على السياسة الاجتماعية.

قيمة معامل تصحيح الخطأ سالب الإشارة (coineEq ((-1) = -1,688732) وذو معنوية إحصائية (0.0000) أي أن 168,87% من رصيد الموازنة العامة في الجزائر يمكن تصحيحها من فترة لأخرى والإشارة السالبة تدلّ على وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات.

التحويلات الاجتماعية تؤثر على عجز الميزانية العامة في المدى الطويل بحيث زيادة في التحويلات الاجتماعية بنسبة 1% فإن عجز الموازنة يتغير ب1,429%، أمّا في المدى القصير وذو دلالة إحصائية (prb≤0,05) وبتأثير موجب لأن التحويلات الاجتماعية تؤثر إيجابا وسلبا على الميزانية العامة على حسب مخصصاتها التي تتأثر بتقلبات في سعر النفط.

[1] – جلولي صفية وبوقناديل محمد، التحويلات الاجتماعية وأثرها على عجز الميزانية العامة في الجزائر، دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL خلا الفترة 1990-2020، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 08، العدد 03، ديسمبر 2022، ص ص133-151.

6. دراسة (دندن فتحي حسن وقدال زين الدين) سنة 2022، تحت عنوان: "الدّعم الحكومي وانعكاساته على الموازنة العامة للدولة: دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2010-2020".[1]

حاولت الدراسة تقييم انعكاسات الدّعم الحكومي على الموازنة العامة للدولة، من خلال التطرّق إلى مفاهيم الموازنة العامة للدّولة والدّعم الحكومي، وآثار المترتبة عن دعم الحكومي على الموازنة العامة لحالة الجزائر للفترة الممتدة 2010-2020، وهذا بالاعتماد على المنهج الوصفي في سرد مختلف مفاهيم الموازنة العامة للدولة والدّعم الحكومي والأهداف المرجوة منهم، وتمّ الاعتماد على المنهج التحليلي من خلال الاستعانة ببعض الأدوات البيانات التحليلية لتحليل انعكاسات الدّعم الحكومي ومتمثلة في التحويلات الاجتماعية على الموازنة العامة للدولة.

توصلت الدراسة بعد أخذ عينة من الدّعم الحكومي في الجزائر والمتمثل في التحويلات الاجتماعية والتي تقدّر مخصصاتها ب22% من مجموع النفقات العامة وهو ما يترتب عليه عجز في الموازنة العامة بنسبة تتراوح بين130% و117% لمدة 04 سنوات الأخيرة من فترة الدراسة والتي كان لها أثر سلبي كبير على الموازن العامة.

7. دراسة (بوعقل مصطفى) سنة 2022، تحت عنوان: "أثر سياسة الدّعم الاجتماعي على عجز الموازنة العامة في الجزائر: دراسة قياسية للفترة 2006-2022".[2]

حاولت الدراسة قياس أثر السياسة الاجتماعية على عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2006-2022 باستخدام نموذج الانحدار الخطّي المتعدد عن طريق معالجة البيانات المجمعة بواسطة SPSS25 قصد إيجاد العلاقة تسمح بتنبؤ وقياس تطور عجز الموازنة العامة في الجزائر، وتتمثل هذه المتغيرات فيما يلي:

المتغير التابع المتمثل في: عجز الموازنة العامة، المتغيرات المستقلة المتمثل في: دعم السكن، دعم الأسر، دعم التقاعد، دعم الصحة، دعم المجاهدين، دعم المعوزين وذوي الاحتياجات الخاصة وذوي الدّخل الضعيف.

توصلت الدّراسة إلى رصد عدّة تشوّهات في آلية تنفيذ سياسة الدّعم الاجتماعي سواء من ناحية تكلفة ونسبة الفئة المستهدفة، حيث ساهمت المتغيرات المستقلة المتمثلة في كل من: دعم السكن، دعم الأسر، دعم الصحة، دعم المتقاعدين، دعم المجاهدين، ودعم المعوزين في تفسير 76% من تغيير الحاصل في عجز الموازنة

---

[1] – دندن فتحي حسن وقدال زين الدين، الدّعم الحكومي وانعكاساته على الموازنة العامة للدولة – دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2010-2020) ، مجلة آفاق للبحوث والدراسات، المجلد 05، العدد01 ، 2022 ، ص ص350-369.

[2] – بوعقل مصطفى، أثر سياسة الدّعم الاجتماعي على عجز الموازنة العامة في الجزائر، دراسة قياسية للفترة 2003-2022، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد08، العدد 01، 2022،ص ص46-62.

العامة في الجزائر خلال الفترة 2006-2022. وأوضح النموذج أن عجز الموازنة العامة في الجزائر يتأثر بصفة قوية إل تغير في مخصصات دعم المعوزين وذوي الدّخل الضعيف، وكذا دعم التقاعد، دعم الصحة وبدرجة أقلّ المخصصات الموجهة لكلّ من دعم السكن ودعم الأسر، وقد عمق هذا الانحراف من فجوة التسربات المستنزفة خارج دائرة الاستغلال وتوسيع عجز الموازنة العامة طيلة مدّة الدراسة، كما أقرت بضرورة مراجعة قرارات تخصيص الموارد وتوزيع الدّخل بالشكل الذي يضمن الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية في ظل الافتقار إلى مقوّمات الانتقال من الدّعم المعمّم إلى الدّعم الموجه.

8. دراسة (بوحوش أسماء وصيد فاتح) سنة 2022، تحت عنوان: "أثر الدّعم الحكومي على عجز الموازنة العامة للدولة في الجزائر – دراسة قياسية للفترة 2000–2020".[1]

تهدف الدراسة إلى تحديد العلاقة بين عجز الموازنة والدعم الحكومي، ولتحقيق هذا الهدف استخدمت بيانات للفترة (2000-2020)، بالاعتماد على نموذج الوصفي التحليلي لتطوّر عجز الموازنة العامة والدّعم الحكومي والوقوف على واقع التحويلات الاجتماعية والتحليل مختلف بنودها، وإبراز العلاقة بين سياسة الدّعم الحكومي وعجز الموازنة العامة باستخدام منهج التحليل الكمي القياسي من خلال استخدام برنامج EVIEWS-10 لاختبار فرضية الدراسة، وتتمثل هذه المتغيرات فيما يلي:

المتغير التابع المتمثل في: رصيد الموازنة العامة، والمتغيرات المستقلة المتمثلة في: التحويلات الاجتماعية.

وخلصت الدراسة إلى أنّ هناك علاقة سببية أحادية الاتجاه من التحويلات الاجتماعية إلى عجز الموازنة، وعليه أن التوسع في الدّعم ممثلا في التحويلات الاجتماعية ينجم عنه زيادة في عجز الموازنة العامة.

9. دراسة (زروقي فاطمة الزهراء) سنة 2022، تحت عنوان: "دراسة تحليلية لتطوّر سياسة الدّعم الحكومي في الجزائر خلال الفترة 2010–2020".[2]

حاولت الدراسة تسليط الضوء على واقع سياسة الدّعم الحكومي في الجزائر خلال الفترة 2010-2020 من خلال الوقوف على إيجابياتها وسلبياتها وكذا ما يترتب عنها من عبء على الاقتصاد، من خلال تسجيل 80% من الدّعم الموجه لتحسين القدرة الشرائية فحين 20% منها تصل فقط للفقراء. اعتمدت الدراسة على

---

[1] – بوحوش أسماء وصيد فاتح، أثر الدّعم الحكومي على عجز الموازنة العامة للدولة في الجزائر – دراسة قياسية للفترة 2000–2020–، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 10، العدد 02، 2022، ص281–297.

[2] – زروقي فاطمة الزهراء، دراسة تحليلية لتطور سياسة الدّعم الحكومي في الجزائر خلال الفترة 2010–2020، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 06، العدد 01، 2022، ص ص216–229.

المنهج التحليلي لإبراز مفاهيم حول السياسة الدعم الحكومي مع عرض تقييمي لها من خلال عرض الإحصائيات والتعليق عليها.

توصلت الدراسة إلى أن الجزائر تخصص سنويا نسبة كبيرة من مواردها العامة لدعم الأسعار في سبيل الحفاظ على الطابع الاجتماعي للدولة، هذه الآلية أثقلت كاهلها باعتبارها مكلفة ومرسودة على قواعد خاطئة، فضلا على دعمها للأسعار النهائية عند الاستهلاك عكس الدّول المنتجة. مما ساهم بقوة في تبذير موارد نادرة غير قابلة للاستيراد مع أضعاف تنافسية الجهاز الإنتاجي الجزائري بمختلف مجالاته وتعزيز التبعية الاقتصادية للقوى الخارجية. تجاوزت مخصصات التحويلات الاجتماعية قيمة 1700 مليار دج سنة 2020 من أجل الحفاظ على الطبقة الضعيفة وذوي الدّخل المحدود ومعظم هذا الدّعم يذهب إلى غير مستحقيه، ولذا لابد من الضبط المالي وتقليص عجز الموازنة من خلال دعم الاستثمارات المنتجة ولابدّ من الانتقال إلى الدّعم لمستحقيه.

10. دراسة (بومعالي جمال وابن يامي يوسف) سنة 2022، تحت عنوان:" تقلبات أسعار البترول وعلاقتها في الأجلين القصير والطويل برصيد الميزانية العامة في الجزائر للفترة الممتدة ما بين 1980-2021"[1].

تهدف الدراسة إلى فهم العلاقة التي تربط أسعار البترول، في اقتصاد يعتمد بنسبة كبيرة على البترول في تحقيق ايراداته مع رصيد الميزانية العامة حيث تهدف إلى تقييم تأثير تقلب أسعار النفط وبعض المتغيرات الكلية على رصيد الميزانية في الجزائر باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة على البيانات للفترة الممتدة ما بين 1980-2021.

توصلت الدراسة أن جميع المتغيرات تحتفظ بخصائصها الإحصائية على المدى الطويل، أي ثبوت العلاقة التوازنية الطويلة وقصيرة الأجل بين أسعار النفط ورصيد الميزانية العامة هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى متغيرات الاقتصاد الكلي. لوحظ أن رصيد الميزانية يتأثر تأثير مباشر بأسعار النفط خصوصا في حالات الأزمات البترولية بالإضافة إلى وجود علاقات مختلفة، وإيجابية بين متغيرات الميزان التجاري وكذا سعر الصرف مع تباين بينهما في المعاملات لكن أن تغير في الميزان التجاري يؤدي مباشرة إلى تغير ب 50% تقريبا في رصيد الميزانية العامة.

[1] _ بومعالي جمال و ابن يامي يوسف ، تقلبات أسعار البترول و علاقتها في الأجلين القصير و الطويل برصيد الميزانية العامة في الجزائر للفترة الممتدة ما بين 1980-2021، مجلة مجاميع المعرفة ، المجلد 08، العدد 03، 2022، ص ص 117-132.

11. دراسة (بوسالم أبوبكر وآخرون) سنة 2022، تحت عنوان: " دراسة قياسية لأثر تقلبات أسعار النفط على الميزانية العامة في الجزائر للفترة (1990-2018) باستخدام ECM".[1]

تهدف الدراسة إلى معرفة أثر تقلبات أسعار النفط على رصيد الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2018 باستخدام منهجية ECM ومتغيرات الدراسة والمتمثلة في سعر النفط ورصيد الميزانية العامة.

توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين رصيد الميزانية العامة وأسعار النفط وهذا راجع إلى اعتماد على اقتصاد الجزائري على الإيرادات النفطية في تمويل الميزانية العامة.

12. دراسة (قواوسي عبد المومن وبلعباس رابح) سنة 2022، تحت عنوان: " تأثير تقلبات أسعار النفط على مؤشرات الميزانية العامة: دراسة قياسية لحالة الجزائر باستخدام نموذج ARDL".[2]

تهدف الدراسة إلى قياس وتحليل الآثار الديناميكية لتقلبات أسعار النفط على مؤشرات الميزانية العامة في الجزائر خلال الأجلين الطويل والقصير، باعتماد على المنهج الارتباط الذاتي المتباطئ الزمني الموزع ARDL، من أجل تتبع تأثير تقلبات سعر النفط على كل من الإيرادات العامة ورصيد الميزانية العامة.

توصلت الدراسة إلى أن تقلبات أسعار النفط الظرفية لها تأثير بشكل مباشر في المدى القصير والطويل على السياسة المالية في الجزائر، في الأجل القصير تأثر أسعار النفط تأثير طرديا في كل من رصيد الميزانية ولا يؤثر على نفقات العامة، في الأجل الطويل تأثر النفقات العامة تأثير طرديا بأسعار النفط في حين يتأثر رصيد الميزانية العامة تأثير سلبيا بأسعار النفط أما الإيرادات العامة لا تتأثر بأسعار النفط.

---

(1) _ بوسالم أبوبكر و بالعرق ع الدين و بن يعقوب مروة ، دراسة قياسية لأثر تقلبات أسعار النفط على الميزانية العامة في الجزائر للفترة 1990-2018 باستخدام ECM ، مجلة الاقتصاد و التنمية المستدامة ، المجلد 05، العدد 01، 2022، ص ص 827-843.

(2) _ قواوسي عبد المومن و بلعباس رابح ، تأثير تقلبات أسعار النفط على مؤشرات الميزانية العامة : دراسة قياسية لحالة الجزائر باستخدام نموذج ARDL ، مجلة المنهل الاقتصادي ، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي ، الجزائر ، المجلد 05، العدد 01، 2022، ص ص 649-662.

13. دراسة (أبوبكر حنصال والطيب ميزوري) سنة 2022، تحت عنوان: " العلاقة المتبادلة بين صدمات أسعار النفط في الأسواق العالمية وارتداداتها على الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 1973-2020: دراسة تحليلية قياسية". [1]

تهدف الدراسة إلى إبراز أثر الصدمات أسعار النفط وارتداداتها على رصيد الموازنة العامة في الجزائر، بالاعتماد على الدراسة القياسية باستخدام منهجية التكامل المشترك (Engle et Granger) خلال الفترة 1973-2020.

توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طويلة الأجل تتعدل نحو قيمة توازنية في كل فترة بنسبة 35% ، وهو ما تعكسه لنا قيمة معامل التصحيح الخطأECM.هذا يدل على أن رصيد الموازنة العامة سيستغرق سنتين و ثمانية أشهر للاتجاه إلى قيمته التوازنية بعد كل صدمة في أسعار النفط، كما دلت نتائج اختيار استقرار الهيكلي لمعاملات انحدار النموذج المقدر الخاص بكل من الإحصائية CUSUMSQوCUSUM على وجود كسر هيكلي متزامن مع سنة 2015 كنقطة تحول في النموذج القياسي ، و هي السنة التي تلي سنة 2014 و التي عرفت الأسواق العالمية صدمة شديدة في أسعار النفط تسببت في احداث عجز كبير في الميزانية العامة.

14.دراسة (كافية عيدوني) سنة 2021، تحت عنوان "أثر الدّعم الاجتماعي على الميزانية العامة للدولة في الجزائر: دراسة قياسية للفترة 1993-2018 باستخدام نموذج ARDL". [2]

حاولت الدراسة التطرق إلى موضوع سياسة الدّعم الاجتماعي في الجزائر وأثره على الميزانية العامة للدولة، من خلال تركيز على تطور أشكال سياسة الدّعم والمتمثلة في الخصوص في التحويلات الاجتماعية وتحليلها للفترة الممتدة 1993-2018، حيث اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي فيما يخصّ الجانب النظري أما الجانب التطبيقي اعتمدت على المنهج الكمي باستخدام نموذج ARDL لقياس أثر الدّعم الاجتماعي على الميزانية العامة للدولة على أساس المعطيات والبيانات المتوفرة وتحليلها للوصول إلى النتائج المطلوبة. وتتمثل هذه المتغيرات فيما يلي:

المتغير التابع والمتمثل في رصيد الموازنة العامة، المتغيرات المستقلة والمتمثل في دعم الاجتماعي.

توصلت الدّراسة إلى النتائج التالية:

---

[1] _ أبو بكر حنصال و الطيب ميزوري ، العلاقة التبادلية بين صدمات أسعار النفط في الأسواق العالمية و ارتداداتها على الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (1973-2020): دراسة تحليلية قياسية ، مجلة إيليزي للبحوث و الدراسات ، المجلد 07، العدد 01 ، 2022، ص ص 280-300.

[2] – كافية عيدوني، أثر الدعم الاجتماعي على الميزانية العامة للدولة في الجزائر: دراسة قياسية للفترة 1993-2018 باستخدام نموذج ARDL، مجلة المنهل الاقتصادي ، المجلد 04، العدد 02، 2021، ص ص225-244.

- سياسة الدّعم الاجتماعي في الجزائر سياسة معممة يستفيد منها الأغنياء بقدر أعلى من الفقراء، مما لا يحقق مبدأ العدالة الاجتماعية.
- عدم إتباع سياسة الدّعم المستهدفة جعل منها سياسة مكلّفة للدولة تستنزف موارد الميزانية العامة.
- السياسة الاجتماعية في الجزائر مرتبطة ارتباطا وثيقا بالجباية البترولية للبلد.
- أسعار النفط لها انعكاسات على السياسة الاجتماعية.
- تعطي الجزائر أولوية في دعم قطاعات السكن والأسرة والصحة على باقي القطاعات الأخرى.
- سياسة الدّعم الاجتماعي تسبب ضغوطات كبيرة على الميزانية العامة للدولة. بحيث أن زيادة في الدعم الاجتماعي (التحويلات الاجتماعية) يترتب عليه زيادة في عجز الميزانية العامة للدولة في الجزائر، وبرغم من أن التحويلات الاجتماعية تندرج ضمن الميزانية العامة إلاّ أنّها تعتبر أحد الأسباب في عجز الميزانية العامة.

15.دراسة (سي محمد كمال وبن هدى إكرام) سنة 2021 تحت عنوان: "تأثير الدعم الحكومي على الاستهلاك، الموازنة والنمو الاقتصادي في الجزائر".[1]

حاولت الدراسة تقييم أثر سياسة الدّعم الحكومي على العجز الموازني والاستهلاك والنمو الاقتصادي في الجزائر، باعتماد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي للمعطيات الإحصائية للوقوف على الآثار سياسة الدّعم الحكومي على العجز الموازني، الاستهلاك والنمو الاقتصادي في الجزائر، وتم تعتمد على سياسة الدّعم لحلّ المشاكل الاقتصادية عميقة والتي تتميز بالعشوائية وغياب العقلانية في تسيير نفقات والتي تنعكس آثارها على الدّعم الحكومي بطريقة سلبية على عجز الموازني والاستهلاك وقد تكون إيجابيا على النمو الاقتصادي وهذا ما يضعف ميزانية الدّولة.

وتوصلت الدّراسة إلى عدم نجاح سياسة الدّعم الحكومي والتي كان تأثيرها سلبيا على عجز الموازني ومستوى الأسعار بسبب الاهتمام بقطاع المحروقات، وإهمال القطاعات الأخرى المهمة لتحقيق التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي، إذ تتطلب سياسة الدّعم جهاز إنتاجي مون وهو غالب على الاقتصاد الجزائري، ومن جهة أخرى الدعم الحكومي يضعف ميزانية الدولة كون أن الدّعم مصدره الإيرادات العامة التي مصدرها أصلا الإيرادات البترولية. إذ لا بدّ من تحويل استفادة من هذا الدّعم من الأسر الغنية الغير مستحقيه إلى الأسر الفقيرة المحتاجة.

[1] – سي محمد كمال وبن هدى إكرام، تأثير الدّعم الحكومي على الاستهلاك، الموازنة والنمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة التنويع الاقتصادي، جامعة بلحاج بوشعيب، عين تموشنت، الجزائر، المجلد 02، العدد 01، 2021، ص20-28.

16.دراسة (زغواني ليلى وبودخدخ كريم) سنة 2021، تحت عنوان: "إصلاح الدّعم الحكومي كإجراء للضبط المالي".[1]

تهدف الدراسة إلى إظهار مساهمة إصلاح الدّعم الحكومي الذي تتبعه الجزائر في الضبط المالي وبالتالي تقليص العجز الهيكلي في الميزانية العامة، ونظرا لأهمية الموضوع والذي يعتبر إشكالية كبيرة في الاقتصاد الجزائري والقيام به أصبح ضرورة ملحة خاصة وأن الميزانية تعاني من عجز هيكلي مستمر، اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي في إبراز تفاصيل سياسة الدّعم الحكومي في الجزائر بتحليل كلّ من مكوناتها، وكيفية التوجه لإصلاحها بما يساهم في تحسين وضعية الموازنة.

توصلت الدراسة أن الدّولة تخصص أكثر من خمس ميزانيتها كدعم صريح، ومتوسط ما قيمته 2906.83 مليار دج كدعم ضمني خلال الفترة 2011-2014، ومعظمها هي نفقات أدت ولازالت تؤدّي إلى إثقال كاهل الدّولة وتعميق عجز الميزانية العامة لأن تكلفتها غير محدودة ومتزايدة. فهي تعرف بالنفقات الجارية ليست لديها قيمة مضافة، وبالتالي فإنّ التوجه نحو الإصلاح نظام الدعم سوف يساعد على تخفيض النفقات وزيادة الإيرادات على المدى القصير والطويل.

17.دراسة (قدار مريم وعيدوني فاطمة الزهراء)، سنة 2019، تحت عنوان: "دراسة تحليلية للتحويلات الاجتماعية في الجزائر خلال الفترة (2000-2018): التحليل إلى المركبات الأساسية ACP".[2]

تهدف الدراسة إلى تحليل سياسة التحويلات الاجتماعية في الجزائر التي رغم أهميتها إلا أنها جدّ مكلفة في جانب الإنفاق العام، الأمر الذي يتطلب ضرورة إصلاحها. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في تحليل تطور التحويلات الاجتماعية في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)، كما اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في تحليل تطوّر التحويلات الاجتماعية، والمنهج الكمي القياسي باستخدام مركبات الأساسية ACP.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والمتمثلة في:

---

[1] – زغواني ليلى وبودخدخ كريم، إصلاح الدّعم الحكومي كإجراء للضبط المالي، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، المجلد 04، العدد02، 2021، ص ص371-390.

[2] – قدار مريم عيدوني فاطمة الزهراء، دراسة تحليلية للتحويلات الاجتماعية في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)، التحليل إلى المركبات الأساسية ACP، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 05، العدد 02، 2019، ص ص968-983.

- وجهت الدولة اهتماماتها الكبيرة للقطاعات الاجتماعية خلال الألفية الثالثة على الرغم من تقلبات أسعار البترول الذي يعكس هذا الأخير انعكاسات مباشرة على هذه السياسة، كون الجزائر في مواردها على الجباية البترولية مما يجعلها غير قادرة على الحفاظ على نفس السياسة الاجتماعية.
- عدم إتباع سياسة الدعم المستهدفة جعل منها سياسة مكلفة تستنزف موارد الميزانية العامة.
- سياسة الدعم في الجزائر تتميز بالسياسة المعممة يستفيد منها الأغنياء بقدر أكبر من الطبقة الفقيرة، لأنها لا تحقق مبدأ العدالة الاجتماعية.
- الجزائر تعطي أولى أولوياتها إلى دعم القطاعات السكن، الأسر، الصحة على بقي القطاعات الأخرى.

18.دراسة (بولعباس مختار) سنة 2019، تحت عنوان هيكل الإيرادات والنفقات العامة وأثرها على عجز الميزانية العامة للجزائر: دراسة قياسية تحليلية للفترة 1993-2017".[1]

حاولت هذه الدراسة تحليل عجز الميزانية العامة للدولة بالاعتماد على الدراسة القياسية لهيكل الإيرادات العامة والنفقات العامة وما يترتب عليه من أثر على رصيد الميزانية للفترة الممتدة 1990-2017.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي من أجل الإلمام بالجوانب النظرية للموضوع بالإضافة إلى النموذج التحليلي حيث تم استخدام طرق الاقتصاد القياسي من أجل تقدير العلاقة بين عجز الميزانية وهيكل الإيرادات والنفقات العامة في الجزائر باستخدام طريقة FM-OLS واختبار سببية قرانجر وتتمثل هذه المتغيرات فيما يلي:

المتغير التابع: رصيد الموازنة العامة.

المتغيرات المستقلة: الجباية البترولية، الجباية العادية، الضرائب غير الجبائية، نفقات التسيير، نفقات التجهيز.

توصلت الدراسة إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، كما هناك علاقة سببية من هيكل الإيرادات العامة نحو رصيد الميزانية العامة، وعلاقة سببية في اتجاه واحد من نفقات التسيير نحو رصيد الميزانية العامة، نظرا للأعباء الكبيرة التي تنتج خاصة عن الأجور وتوفير الحاجيات الأساسية للأفراد المجتمع، كما لا يوجد علاقة سببية بين نفقات التجهيز ورصيد الميزانية، مما يجب البحث على تنويع مصادر الإيرادات العامة وتخلي على التمويل التقليدي لسد عجز الميزانية.

[1] – بولعباس مختار، هيكل الإيرادات والنفقات العامة وأثرها على عجز الميزانية العامة للجزائر: دراسة قياسية تحليلية للفترة 1990-2017، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 05، العدد 02، 2019، ص ص92-107.

19.دراسة (حنصال أبوبكر، بن أحمد سعدية) سنة 2018، تحت عنوان: "استراتيجية الدّعم الحكومي المطبقة في الجزائر من منظور الفعالة الاقتصادية وتحقيق العادلة الاجتماعية".[1]

تطرقت الدراسة إلى استراتيجية الدّعم المطبق في الجزائر من منظور الفعالية الاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية، والتي تهدف إلى تشخيص وتقييم سياسة الدّعم الحكومي في الجزائر بشكل الحالي لإبراز مدى خضوعها بشموليتها للمبادئ والأهداف التي اقتضى العمل بها، والمتمثلة أساسا في تحقيق العدالة الاجتماعية والاستجابة لمعايير الكفاءة الاقتصادية بالاعتماد على المنهج الوصفي الاستقرائي لاستخلاص المعلومات من المراجع العلمية، والمنهج التحليلي الذي يقوم على أساس تحليل البيانات والأرقام.

توصلت الدّراسة إلى مجموعة من النتائج والمتمثلة في:

الجزائر تعتمد بشكل كبير سياسة الدّعم كأداة لتوفير الحماية الاجتماعية وتفاقم ثروات الموارد الطبيعية.

تشكّل نسبة سياسة الدّعم الحكومي في الجزائر ضغط كبير على الميزانية الدّولة وميزان المدفوعات، إذا هي تمثّل أكثر من ربع الميزانية العامة وحوالي 10% من الناتج المحلّي الخام.

الجزائر تعتمد في تطبيق سياسة الدّعم الحكومي على مبدأ دعم الاستهلاك النهائي على حساب الإنتاج، مما ينجم عنه نمد استهلاكي غير عقلاني للمنتوجات المدعمة.

سياسة الدّعم الحكومي المطبّقة في الجزائر تسبب اختلالات هيكلية في التوازنات المالية على مستوى المؤسسات الاقتصادية العمومية.

20.دراسة (بشار يونس صبيح الخوالدة، إبراهيم البطانية) سنة 2018، تحت عنوان: "أثر دعم الحكومي للقمح على عجز الموازنة".[2]

حاولت هذه الدّراسة قياس أثر الدّعم الحكومي للقمح على عجز الموازنة في الأردن خلال الفترة الممتدّة 1990-2015، وتم الاعتماد على الدّراسة قياسية باستخدام السلاسل الزمنية عن طريق الانحدار المتعدد من خلال النتائج إذ جميع المتغيرات أصبحت مستقرة بعد أخذ الفرق الأول، كما أظهر اختيار التكامل المشترك وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات أما نتائج الانحدار وجود أثر إيجابي وذو دلالة إحصائية.

---

[1] – حنصال أبو بكر وبن أحمد سعدية، إستراتيجية الدّعم الحكومي المطبقة في الجزائر من منظور الفعالية الاقتصادية تحقيق العدالة الاجتماعية، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، المجلد 3، العدد 1، 2018، ص ص108-138.

[2] – بشار يونس صبيح الخوالدة، إبراهيم البطانية، "أثر دعم الحكومي للقمح على عجز الموازنة"، المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال، مجلد04، العدد 02، 2018، ص ص152-163.

الدعم الحكومي للقمح على عجز الموازنة، حيث إنّ زيادة الدّعم الحكومي للقمح بمقدار وحدة واحدة يؤدّي إلى زيادة العجز في الموازنة بمقدار (11.13916) مع ثبات العوامل الأخرى.

21.دراسة (زريوح سامية) سنة 2018، تحت عنوان: "مضامين السياسة الاجتماعية".[1]

حاولت الدّراسة التركيز على فكرة أساسية حول السياسة الاجتماعي كونها جزء من السياسة العامة، بحيث تهتمّ بصفة خاصة بالجانب الاجتماعي للأفراد المجتمع من خلال التنمية، العلاج، الوقاية والحماية، إلاّ في وقت الحالي أصبحت السياسة الاجتماعية محور اهتمام الحكام والباحثين كون لا يمكن تحقيق استقرار اجتماعي نتيجة إشباع رغبات الأفراد، غير في المجتمع السائد ارتبطت السياسة الاجتماعي بالسياسة الاقتصادية أي كلّما كان النمو الاقتصادي جيد ارتبط معه توفير الإمكانيات المادية، التكنولوجية لسياسة الفعالة، كما تمّ التطرّق خلال هذه الدراسة لأهمّ محتويات السياسة الاجتماعية من الجانب الاجتماعي كالإمكانيات، الموارد، الظروف والمشاكل مع إعطاء قراءة لوظائفها، ركائزها وخصائصها، كما ناقشت أهمية تحديد السياسة الاجتماعية مع تداعيات العصر الحديث.

22. دراسة (عبد الحق بن تفات و آخرون) سنة 2018، تحت عنوان : " أثر عجز الموازنة على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2009–2016)".[2]

هدفت الدراسة إلى التحقق من العلاقة بين عجز الموازنة والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2009-2016، وتم الاعتماد على نموذج الانحدار الخطي المتعدد. من أهم النتائج هذا البحث لوجود علاقة موجبة ضعيفة بين عجز الموازنة والنمو الاقتصادي الجزائري، حيث كلما زاد عجز الموازنة زاد النمو الاقتصادي والعكس صحيح وهذا يتفق مع النظرية الكينزية. والجدير بالذكر أن النتائج المنطقية لهذا البحث فيما يخص معاملات الارتباط بين متغير عجز الموازنة والمتغيرات المدروسة، حيث توصلت إلى أن هناك علاقة عكسية وقوية نوعا ما بين عجز الموازنة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ($r= 0.742$) حيث أن الزيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر تؤدي إلى نقص معتبر في عجز الموازنة.

---

[1] – زريوح سامية، "مضامين السياسة الاجتماعية"، مجلة التراث، العدد 29، المجلد 01، الجزائر، ديسمبر 2018، ص ص467-477.

[2] _ عبد الحق بن تفات و محمد ساحل و محمد إليفي ، أثر عجز الموازنة على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2009-2016)، حوليات الجامعة الجزائر 1، العدد 32، الجزء 04 ، 2018، ص ص 233-251.

23.دراسة (فراحتية دلال) سنة 2018، تحت عنوان: "السياسات الاجتماعية كآلية لتحقيق العدالة الاجتماعية".[1]

حاولت هذه الدراسة توضيح مساهمة ودور السياسة الاجتماعية في الحدّ من التفاوت بين أفراد المجتمع من خلال تحقيق العدالة والمساواة بينهم والتي تعتبر من أهمّ أهداف التي تسعى إليها السياسات الاجتماعية الوصول إليها عن طريق التوزيع العادل لمختلف الخدمات الاجتماعية.

24.دراسة (سامر زلاسي، حليمة لخضاري) سنة 2018، تحت عنوان:" أثر انخفاض سعر النفط في ترشيد النفقات ودعم سياسة التقشّف: دراسة تحليلية للسياسة الاجتماعية في الجزائر 2008-2017".[2]

حاولت هذه الدراسة التطرّق إلى أن ولتنفيذ السياسة الاجتماعية من خلال التحويلات الاجتماعية المدرجة ضمن النفقات العامة للدولة للفترة 2008-2017 في ظل انتهاج ترشيد النفقات العامة في أواخر 2014، هذا ما أدى إلى طرق تغيرات في هذه حجم الاعتمادات المالية الخاصة لقطاع التضامن الوطني نتيجة تراجع أسعار النفط. وتمحورت الدراسة إلى تحليل سياسة ترشيد النفقات العامة المتبعة والتحويلات المخصصة لسياسة الاجتماعية، من خلال عرض أهمّ التحديات التي يعني تجاوزها لحماية التحويلات الاجتماعية لكي تتحقق السياسة الاجتماعية وتنفيذها على أحسن وجه، وما توصلت إليه الدراسة هو أن سياسة ترشيد النفقات العامة كان لها تأثير حقيقي على حجم التحويلات الاجتماعية لسنة 2017، مما يؤدّي إلى إعادة النظر في مضامين السياسة الاجتماعية وكذا أبعادها والبحث في إيجاد موارد البديلة لها.

25. دراسة (أحمد عبد الله سلمان الوائلي) سنة 2017، تحت عنوان : " موازنة العراق الاتحادية بين الاختلالات و إمكانات إصلاحها –استراتيجية مستقبلية–".[3]

تهدف الدراسة إلى تحقيق هدفين أساسين هما، تحليل واقع هيكل الإيرادات والنفقات للموازنة العامة في العراق ووضع رؤية استراتيجية لإصلاح الموازنة العراقية من خلال توضيح اختلالاتها في جانبيها التنظيمي والهيكلي.

---

[1] – فراحتية دلال، "السياسات الاجتماعية كآلية لتحقيق العدالة الاجتماعية"، مجلة دولية دورية علمية محكمة متخصصة في مجال العلوم القانونية والسياسة الصادرة عن جامعة عمار ثليجي بالأغواط، الجزائر، المجلد 04، العدد 02، 2018، ص ص360-373.

[2] – سامر زلاسي، حليمة لخضاري، "أثر انخفاض سعر النفط في ترشيد النفقات ودعم سياسة التقشّف" : دراسة تحليلية للسياسة الاجتماعية في الجزائر 2008-2017، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، العدد 04، 2018، ص ص128-137.

[3] _ أحمد عبد الله سلمان الوائلي ، موازنة العراق الاتحادية بين الاختلالات و إمكانيات إصلاحها –استراتيجية مستقبلية–، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية و الإدارية ، جامعة واسط ، العراق ، العدد 27، 2017، ص ص 01-16.

توصلت الدراسة بعد الاعتماد العراق على الموازنة التقليدية في الجانب التنظيمي والذي يركز على حجم الانفاق لا الغرض منه، كما ترتكز على التوازن الحسابي وتغفل عن الإنجاز في العمل، فيما يخص الجانب الهيكلي للموازنة من نفقات والإيرادات. إذ شكلت الإيرادات النفطية خلال مدة الدراسة ب 95.9% من اجمالي الإيرادات ومن ناحية أخرى هناك تفاوت كبير بين جانبي الانفاق الاستثماري والاستهلاكي.

26.دراسة (بن دقفل كمال) سنة 2017، تحت عنوان "اتجاهات السياسة الإنفاقية وأثرها على الموازنة العامة في الجزائر – دراسة تقييمية وتحليلية".[1]

تعتبر النفقات العامة إحدى أهمّ أدوا السياسة المالية التي تقوم السلطات الملية بتنفيذها من خلال الموازنة العامة للدّولة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي يرمي المجتمع إلى تحقيقها خلال فترة زمنية معينة، حيث يمثّل العجز أو الفائض في الموازنة "التباين بين إجمالي الإيرادات وإجمالي النفقات"، ويشير العجز الحكومي إلى وجود سياسة مالية توسعية، بينما يدل الفائض على سياسة مالية انكماشية، فالضرائب والإيرادات الأخرى تمتصّ جزءا من القدرة الشرائية للقطاع الخاص، بينما تؤدّي النفقات إلى زيادة الطلب الكلي، ويعتبر العجز في الميزانية إحدى سمات البلدان النامية والذي يتمّ تمويله من خلال مصادر عدة، مما يؤدّي إلى آثار اقتصادية مختلفة تلجأ معظم الدّول لتغطية احتياجات التمويل للعديد من الطرق الاقتراض العام سواء من خلال طرح أوراق مالية للاكتتاب العام أو الاقتراض من المؤسسات المالية الدّولية، كما تلجأ الدولة أيضا إلى الإصدار النقدي عن طريق بيع السندات للبنك المركزي أو بواسطة تسبيقات مباشرة من هذا الأخير، الأمر الذي يؤدّي إلى زيادة الكتلة النقدية. كما تعتبر الضرائب أيضا أهمّ وسائل تمويل العجز الموازني إلاّ أنّها تحدّ من قدرة التمويل الذاتي للمؤسسات القطاع الخاص، ومن هنا سوف نقوم بالتطرّق إلى الأثر الذي تمارسه سياسة الإنفاق العام في حجم العجز في الموازنة العامة في الجزائر والنظر في أسباب هذا العجز ومبرراته.

27. دراسة (شليحي الطاهر) سنة 2016، تحت عنوان : " الميزانية العامة للدولة في ظل تقلبات أسعار البترول : حالة الجزائر (2000-2016)".[2]

حاولت الدراسة التطرق إلى موضوع الميزانية العامة للدولة من حيث التمويل التي تعتمد بشكل كبير على الجباية البترولية و التي ترتبط هذه الأخيرة بشكل مباشر بأسعار النفط ، فالتغيرات في أسعار البترول تؤثر حتما على

---

[1] – بن دقفل كمال، "اتجاهات السياسة الإنفاقية وأثرها على الموازنة العامة في الجزائر – دراسة تقييمية وتحليلية"، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 02، العدد 03، 2017، ص ص130-141.

[2]– شليحي الطاهر : الميزانية العامة للدولة في ظل تقلبات أسعار البترول : حالة الجزائر (2000-2016)، مجلة إدارة الأعمال و الدراسات الاقتصادية ، المجلد 02، العدد 02، 2016، ص ص 30-47.

حصيلة الجباية البترولية .إن انخفاض أسعار البترول يمثل تحدي للاستقرار الاقتصادي في الجزائر ، إذ تفاقم العجز الموازني و تآكلت موارد صندوق ضبط الإيرادات .كما أن استمرار انخفاض الأسعار جراء الصدمة البترولية سيشكل تحديا آخر لاستمرارية الانفاق الحكومي على النمو المعتاد ، مما يحتم على الحكومة إعادة النظر في السياسة التوسعية المنتهجة و إلى اتخاذ تدابير مختلفة لتنويع مصادر الدخل و مواجهة الانعكاسات السلبية على وضعية الميزانية العامة للدولة أساسا.

28.دراسة (أمينة حلمي) سنة 2005 تحت عنوان: "كفاءة وعدالة سياسة الدّعم في مصر".[1]

حاولت الدراسة تحقيق هدف تقييم كفاءة وعدالة سياسة الدّعم في مصر من خلال طرح بدائل للإصلاح، وتطرقت الدراسة إلى السياسة الحالية بما يتماشى مع دعم الصريح والضمني الرامية لحماية الضعفاء، وتقليل العبء على محدودي الدّخل، هذا ما أدّى إلى زيادة العبء على الموازنة العامة للدولة، عدم استقرار الأسعار، توجيه الدّعم الحكومي لفئات غير المستهدفة. وتم توصّل من خلال الدراسة إلى اقتراحات الأول يتمثل في تطوير سياسة الحالية بتطوير آليات الاستهداف والتسعير ورفع كفاءة وعدالة الإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية، ثانيا هو التوجه نحو الدعم النقدي المشروط، وخلصت الدراسة خلال فترة الدراسة تطبيق البديل الأول أما الثاني تدريجيا، مع تطبيق سياسة للأجور تحقق توازن بين هيكل الأجور وتكلفة الوصول لاحتياجات الأساسية للمواطنين، ومتوسط مستوى الإنتاجية في الاقتصاد القومي.

29.دراسة البيطار والحموري سنة 1994، تحت عنوان: "أثر النفقات العامة على زيادة العجز في الموازنة العامة، الاقتراض الحكومي، الأسعار والنمو الاقتصادي في الأردن خلال الفترة 1967–1993".[2]

حاولت هذه الدراسة إلى تحديد النفقات العامة على كل من زيادة العجز في الموازنة العامة، الاقتراض الحكومي، الأسعار والنمو الاقتصادي في الأردن بالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى خلال الفترة 1993- 1967.

ولقد توصلت الدّراسة إلى أن زيادة النفقات العامة كان لها أثر قوي وإيجابي في زيادة كل من: عجز الموازنة العامة، الاقتراض الداخلي والأسعار. في حين كان لها أثر ضعيف على النمو الاقتصادي بالأردن.

---

[1] – أمينة حلمي، كفاءة وعدالة سياسة الدّعم في مصر ، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ورقة العمل رقم 105، نوفمبر 2005.

[2] – البيطار والحموري، "أثر النفقات العامة على زيادة العجز في الموازنة العامة، الاقتراض الحكومي، الأسعار والنمو الاقتصادي في الأردن خلال الفترة1967-1993 ، مجلة أبحاث اليرموك سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 11، العدد 04، 1995، ص ص277-296.

II .الدراسات الأجنبية :

1. **دراسة (Fettouche Fatma) سنة 2023 تحت عنوان:**

"The effect of government subsidies on Algeria's general budget deficit during (2000-2020) -analytical measurement study"[1] .

حاولت الدراسة البحث في الدعم الحكومي وعجز الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2020، من خلال التحليل الوصفي لعجز الميزانية العامة ودعم المالي الحكومي. بالإضافة إلى استخدام التحليل الكمي القياسي باستخدام برنامج EVIEWS 10.

توصلت الدراسة إلى أن الجزائر تنتهج سياسة مالية توسعية منذ سنة 2000، ردا على الزيادة في الإنفاق الحكومي الذي أدى إلى عجز مستمر في الميزانية العامة ، و يتم توجيه الدعم الحكومي إلى ست مجموعات بغض النظر عن معيار المعيشة و التي لا تتوافق مع العدالة الاجتماعية و يمثل نسبة مخصصات الدعم الحكومي بالنسبة إلى الميزانية الضخمة مما يشكل عبء تحمله الحكومة من خلال تخصيص مبالغ كبيرة و التي تساهم في زيادة العجز الميزانية العامة بسبب تزايد التحويلات الاجتماعية و الموصي بها رقمنة الأرضية للمجموعات الضعيفة ذات الدخل المنخفض للترشيد للدعم الحكومي.

2. **دراسة (Shu) سنة 2019، تحت عنوان:**

" The effect of budget structure on the deficit of public budget and economic growth evidence from Vietnam and Taiwan".[2]

تهدف إلى دراسة علاقات العجز في الموازنة العامة والعوامل الأخرى ذات الصلة من خلال دراسة هيكل ميزانية فيتنام وتايوان، وتهدف إلى اكتشاف آثارها على النمو الاقتصادي على المدى الطويل. أظهرت النتائج الدراسة من خلال مقارنة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة إلى أن هيكل الانفاق يؤثر سلبا على عجز الموازنة العامة، تشير الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي كبير لعجز الموازنة العامة على الدين الداخلي والخارجي، كما أن لعجز

[1]- Fettouche Fatma ,The effect of government subsidies on Algeri's general budget deficit during (2000-2020)-analytical measurement study-,Internationl journal of economic performance,volume 06, issue 01,year 2023, p p 21-36.

[2] - Shu-hui Su, Jung-ju Chou, Hstu ling lee and vo Tran Anh huy, The effect of budget structure on the deficit of public budget and economic growth evidence from Vietnam and Taiwan, international journal of business Management and Economic Review, vol 2 , NO02, 2019, pp17-29.

الموازنة العامة آثار سلبية على النمو. وجدت نتائج أن تأثير إيجابي لهيكل الإيرادات على عجز الموازنة العامة حيث تؤثر الإيرادات الضريبية على عجز الموازنة العامة أقوى من الإيرادات غير الضريبية.

3. **دراسة (Goitsemodimo, Khamfula,Cheteni) سنة 2018، تحت عنوان:**

"**Budget deficit invertment and economic growth : a panal cointegration approach**" .[1]

حاولت الدراسة مناقشة السياسة المالية في الدول BRICSخلال الفترة 1997-2016، باستخدام التكامل المشترك ونماذج السلاسل الزمنية المتقطعة لتقدير العلاقة التوازنية الطويلة الأجل بين النمو الاقتصادي وكل من عجز الموازنة العامة والتضخم والاستثمار.

توصلت الدراسة لوجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الناتج الداخلي الخام ومتغيرات الدراسة، كما هناك علاقة طردية بين عجز الموازنة العامة والتضخم والنمو الاقتصادي، كما هناك علاقة سببية في الاتجاهين بين النمو الاقتصادي وعجز الموازنة العامة.

4. **دراسة (Tung) سنة 2018، تحت عنوان:**

"**The effect of fiscal deficit on economic growth in an emerging economy : Evidence from Vietnam[2]".**

حاولت الدراسة اختبار العجز الموازنة العامة على النمو الاقتصادي في الفيتنام، باستخدام نموذج على سلسلة بيانات سنوية خلال الفترة 2003-2016.

أكدت الدراسة حسب النتائج المتوصل إليها أن هناك وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين عجز الموازنة العامة والنمو الاقتصادي، كما أن عجز الموازنة العامة لها أثر سلبي على النمو الاقتصادي في هذا المجال خلال الأجلين الطويل والقصير.

(1)- Goitsemodimo ,Khamfula , Cheteni, Budget deficit investment and economic growth: a panal cointegration approach , Investment Management and Financial Innovations, vol15, issue 03,2018.
(2)- Tung .L.T, The effect of fiscal deficit on economic growth in an emerging economy : Evidence from Vietnam , journal of international studies , Vol 11, No 03, 2018,p p 191-203.

5. **دراسة (Svilena Mihorylova and Silviya Bratocva Manoleva) سنة2017، تحت عنوان: " Social Transfers and Inequality in Bulgaria".**[1]

حاولت الدراسة تحليل الآثار الناجمة عن التوزيع التحويلات الاجتماعية في بلغارية للفترة 2000-2014، باستخدام تحليل التفاوت في الدخل حسب مكونات العوامل. توصلت الدراسة إلى أن التحويلات الاجتماعية تخفف من عدم المساواة في الدخل، لكن هذا التأثير يختلف باختلاف نوع التحويل للمعاشات أقوى تأثير بسبب حصتها الكبيرة في اجمالي الدخل والتي ترتفع أيضا بمرور الوقت كما تعتبر مخصصات الأسر الفقيرة غير أن حصتها صغيرة في اجمالي الدخل المستفيدين، وتأثير على عدم المساواة ويرجع ذلك إلى تركيزها العالي تجاه عشر الأغنى وزيادة نصيبها من اجمالي الدخل على الرغم من تأثير التحويلات الاجتماعية لتقليل لعدم المساواة. وبتالي لا يعني اعتبارها العلاج الوحيد للتفاوت في الدخل داخل البلاد، لكن يجب أن تكون مصحوبة بسياسات سوق العمل النشيطة ذات الصلة.

6. **دراسة (Elisdding Rahma et al) سنة 2016، تحت عنوان:**

"Impact of oil price shochs on Sudan's government budget".[2]

حاولت الدراسة الكشف عن أثر صدمات أسعار النفط على بنية الموازنة العامة في دولة السودان وذلك باستخدام بيانات ربع سنوية خلال الفترة 2000-2011، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي (VAR).

توصلت الدراسة إلى أن انخفاض أسعار النفط يؤثّر بشكل ملحوظ على الإيرادات النفط والنفقات الجارية وكذا عجز الموازنة العامة. كما توصّلت أن تحليل توقعات تباين الأخطاء تبين أن صدمات أسعار النفط لها تأثيرات غير متماثلة على الموازنة العامة للدولة.

[1]- Svilena Mihorylova and Silviya Bratocva Manoleva, Social Transfers and Inequality in Bulgaria, South East European Journal of Economics, Vol 12, Issue 01, 2017, pp 38-49.

[2] - Elisdding Rahma, Noel Perera, Kian Tan, "Impact of oil price shochs on Sudan's government budget", International Journal of Energy Economics and Policy, Vol 6, Issue, Mersin, TURKEY, 2016.

7. دراسة (A.L. M ohamed Aslam) سنة 2016، تحت عنوان:

"Budget Deficit and Economic Growth in Srilanka : An Econometric Dynamic Analysis "[1]

حاولت الدراسة تطرق إلى العلاقة بين عجز الموازنة العامة والنمو الاقتصادي في سريلانكا، بالاعتماد على بيانات لسلاسل الزمنية خلال الفترة 1959-2013 باستخدام تقنية التكامل المشترك جوهانس ونموذج تصحيح الخطأ لاختبار العلاقة الديناميكية الطويلة والقصيرة المدى بين المتغيرين، المتغير المستقل المتمثل في عجز الموازنة العامة، والمتغير التابع والمتمثل في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، والمتغيرات الضابطة هي: عائدات الصادرات، سعر الصرف، معدل التضخم.

توصلت الدراسة لوجود علاقة طويلة المدى بين المتغيرات في حين لا توجد علاقة في المدى القصير، بالإضافة إلى وجود علاقة إيجابية بين عجز الموازنة العامة والنمو الاقتصادي في سريلانكا.

8. دراسة (Emmanuel Onwio duokit Christopher Nyong Ekong) سنة2016، تحت عنوان: Budget Déficit and Economic Growth in Sierra Leone: An Empirical Re-Examination ".[2]

حاولت الدراسة تقدير العلاقة بين عجز الميزانية العامة والنمو الاقتصادي في سيراليون، بالاعتماد على البيانات لسلاسل الزمنية لأكثر من 30سنة باستخدام طريقة المربعات الصغرى OLS لتقدير العلاقة بين العجز الميزانية العامة والنمو الاقتصادي في سيراليون. توصلت الدراسة لوجود علاقة موجبة بين عجز الميزانية العامة والنمو الاقتصادي.

---

[1] – Mohamed Aslam , Budget Deficit and Economic Growth in Srilanka: An Econometric Dynamic Analysis , world Scientific New, 46, 2016, p p 176-188.

[2] - Emmanuel Onwio duokit , Christopher Nyong Ekong , Budget Deficit and Economic Growth in Sierra Leone: An Empirical ReExamination, J Bus Hum Resour Manag , Vol 02, Issue 01, Mar 03, 2016, p p 01-17.

9. **دراسة (Maswadeh) سنة 2016، تحت عنوان:**

" Structure of public revenue and expenditures and their effect on the deficit of Jordanian public budget ".[1]

تهدف إلى تحديد أثر الإيرادات والنفقات العامة على عجز الموازنة الأردنية، وتأثير عجز الموازنة على الديون الداخلية والخارجية للفترة (2014,2006).

توصلت الدراسة إلى النفقات الجارية تؤثر على عجز الميزانية أكثر من النفقات الرأسمالية وأيضا تأثير الإيرادات الضريبية أكثر من غيرها، ويؤثر عجز الميزانية على الديون الداخلية والخارجية، كما أن زيادة التوظيف للقروض الخارجية والداخلية في الاستثمار، لابد من مشاريع الاستهلاك بغرض رفع مستوى الناتج الداخلي المحلّي مما له تأثير على خفض العجز.

10. **دراسة (Bash Mazin Hasan) سنة 2015، تحت عنوان:**

"Impact of Fluctuation in crude o il prices on the jordanian public budget for the period of 1995-2013[2] ."

حاولت الدراسة إلى بيان أثر تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الأردن خلال الفترة الممتدة من 1995إلى غاية 2013، باستخدام طرقتي (VAR) و (OLS). توصلت الدراسة إلى أن هناك تأثير احصائيات مهمة لأسعار النفط الخام على عجز الموازنة العامة الأردنية، وهذا يعني أن الزيادة في الأسعار النفط الخام ستؤدي إلى زيادة العجز الموازنة العامة الأردنية.

(1) - Maswadeh, "Structure of public revenue and expenditures and their effect on the deficit of Jordanian public budget ", International Review of Management and Business Research, Vol 5, Issue 3 , September 2016, pp 951-960.

(2) – Bash ,M. H. Impact of Fluctuations in crude o il prices on the jordanian public budget for the period of 1995-2013, European Scientific Journal , Vol 11, No 09, 2015.

11. **دراسة (Shamon, A.S) سنة 2015، تحت عنوان:**

"The Impact of o il price swings on the public budget in Saudi Arabia : An Empirical Study by Using the Johansen co-Integration and Error correction Model for the period 1981-2014 ".[1]

حاولت الدراسة تحليل انخفاض أسعار النفط على الموازنة العامة في المملكة العربية السعودية، بالاعتماد على منهج التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ. توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة بين انخفاض أسعار النفط ورصيد الموازنة العامة حيث انخفاض في أسعار النفط بنسبة 0.10 % يؤدي إلى التغيير في رصيد الموازنة العامة بنسبة 0.27 %.

12. **دراسة (DOAN & DAO) سنة 2014، تحت عنوان:**

"The relationship between budget deficit and economic growth in Vietnam."(2)

اهتمت هذه الدراسة بالبحث في العلاقة بين عجز الموازنة العامة ومتغيرات الاقتصاد الكلي الفيتنامي، بغرض التحقق من التأثير الذي يلحق بالتنمية الاقتصادية. خلصت هذه الدراسة إلى وجود علاقة طويلة المدى انطلاقا من العجز الموازني والنفقات الحكومية إلى النمو الاقتصادي، بحيث أن عجز الموازنة له تأثير سلبي ضئيل على النمو الاقتصادي في حين أن النفقات الحكومية تؤثر إيجابيا بشكل كبير على النمو الاقتصادي وذلك راجع إلى الارتباط الإيجابي بين هذا الأخير مع النفقات الإنتاجية في حين أن النفقات الغير الإنتاجية لها تأثير سلبي كبير على النموّ الاقتصادي.

13. **دراسة (Grodeck) سنة 2009، تحت عنوان:**

"A golden rule of public finance or fixed deficit regim ? Growth and welfare effects of budget rules".(3)

حاولت الدراسة التحقق في تأثير زيادة النفقات العامة والديون العامة على ميزان الميزانية العامة، ووجدت أن الإنفاق الرشيد على الميزانية العامة عادة ما يؤدّي إلى نمو الدّخل القومي في حالة ما إذا نفذت الحكومة

(1) - Shamon , A.S , The impact of o il price swings on the public budget in Saudi Arabia : An Empirical study by Using the Johansen co-Integration and Error correction Model for the period 1981-2014, International Jornal of Research , Vol 07, No 05, mai 2015.

(2) – DAO , T.B,& DOAN, H,H, The relationship between budget deficit and economic growth in Vietnam , Hanoi lecturer conference, 2014, p p 01-16.

(3) - Groneck," A golden rule of public finance or fixed deficit regim, growth and welfare effect of budget rules", N°27, Center for Public Economics, University of Cologne, Germany, 2009, pp523-534.

مشروعات عامة لها فوائد للمجتمع ككل، كما أنّها تحسن الرعاية لأنّ هذه النفقات تستهدف الخدمات الأساسية مثل التعليم، والصحة، ومع ذلك فإن النفقات الزائدة عن المبالغ المخصصة في الميزانية ستؤدي إلى حدوث عجز قد يستمرّ على المدى الطويل، وبالتالي تعزيز دورة الديون العامة المتزايدة.

14. دراسة (David. G et Robert. M) سنة 2007، تحت عنوان :

"Revisiting the welfare state, introducing social policy series, open university press" .[1]

تهدف الدراسة إلى كيفية مساهمة تأسيس السياسات الاجتماعية في مساهمة التفكير المعاصر من خلال المنح الدراسية، وتقديم الخدمات الصحية الوطنية ومخططات التأمين الوطني والمساعدة لتوفير الحدّ الأدنى من الأمن المالي لكلّ السكان البريطانيين. من النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن من خلال التخطيط للتشريعات فإنّ بريطانيا بإمكانها تحقيق التوظيف الكامل وهذا يعتبر كتتويجا لبريطانيا الكلاسيكية بما يعرف بدولة الرفاه، من خلال خلق مجتمع سخاء وأكثر عدلا.

15. دراسة (Applinaive Attant Ngouari) سنة 2006، تحت عنوان:

" Politique sociales et développement le cae du Congo ".[2]

تقوم الدراسة على تنوع العلاقة الديناميكية القائمة بين السياسة الاجتماعية، والتنمية في الجنوب، الهدف منها تسليط الضوء على تطوّر السياسة الاجتماعية والتنمية في الكونغو خلال فترة الدراسة الممتدة من 1960 إلى غاية 2000، تسعى الدّولة بشتى الطرق لتحقيق التنمية خصوصا مع ظهور التجارة الدولية، تأثير الناجم عن المنظمات الدولية، العولمة ناهيك عن فشل التنمية الذي ارتبط بهاذ البلد أكثر من 40 سنة، وأهم هذا الفشل هناك أسباب داخلية والمتمثلة في عدم الاستقرار السياسي، وسوء الإدارة، الفساد والعجز الديمقراطي. أمّا الأسباب الخارجية والمتمثلة في سوء استيعاب العلاقات الدّولية، والديون الخارجية فالسياسة الاجتماعية هي بداية الرفاهية وعليه التنمية هي القاعدة الأساسية من أدل اتخاذ الإجراءات الأولى مثل مكافحة الفساد، الحكم الراشد، الممارسة الديمقراطية، تنشيط القطاع عير الرسمي لتوفير الرفاه الاجتماعي للكونغو، وعلى هذا الأساس تمّ الأخذ دولتين

(1) – D. Giadstone et M. Robert, Revisiting the welfare state, introducing social policy series, open university press, Megraw-hill Education, New York, Ny 10121-2289, USA, 2007.
(2) – Appolinaire. A, « politique sociales et développement le cas du Congo », Université de Québec a Montréal Canada, mai 2006.

كمرجع هما تونس وكوستاريكا مما أعطى لنا قناعة بأن التنمية والرفاهية متاحة وممكنة للبلدان التي ترغب في القيام بذلك.

من أجل تحقيق هذه الرفاهية فإنه يكفي الحصول على الإيرادات اللازمة وتوصلت الدّراسة إلى أن الكونغو يجب أن تضع خطة طريق للتنمية وخصوصا بناء قاعدة أساسية لسياسة الاجتماعية حقيقية وتحسين نوعية حياة السكان، ويتحقق ذلك من خلال إدارة سياسة المكرسة للمصلحة العامة ولبلوغ الأهداف ينبغي على الكونغو اللجوء إلى النهج التشاركي لجميع الشركاء في المجتمع، هذا هو البديل الأنسب لتنفيذ السياسات الاجتماعية المتكاملة من أجل تلبية احتياجات السكان، ومستقبل السياسة الاجتماعية في الكونغو ينطوي على حل المشاكل الصحية، التعليم، الضمان الاجتماعي، والسكن.....إلخ.

16. **دراسة (Ethan B. Kapstein et Branko Milanovic) سنة 2003، تحت عنوان:**

"Social policy in emerging market economies".[1]

حاولت الدراسة إبراز السياسة الاجتماعية كموضوع هام من التحليل والنقاش في سياق الإصلاح الاقتصادي في البلدان النامية، فهلال الأيام الأولى من ما يسمى بإجماع واشنطن على الإصلاح الاقتصادي، والتي تتطابق تقريبا مع متأخر 1980-1990، فقد أكد الخبراء أن الاستقرار الاقتصادي الكلي وتحرير السوق ومشاريع الخصخصة والانفتاح على الأسواق العالمية توفر الظروف اللازمة لإنتاج النمو المستدام وبالتالي نتيجة لذلك فإن العلاقة بين الإصلاح الاقتصادي والسياسة الاجتماعية التي تعرف عادة من حيث المساعدة الاجتماعية والتأمين الاجتماعي. ظهرت الآن باعتبار قضية رئيسية بالنسبة للمؤسسات المالية الدولية والسياسات الاجتماعية والسياسة العامة على نطاق واسع، فهذا ما أكّده خبراء التنمية الاقتصادية في برامج البحوث التي تسعى إلى فهم العوامل المحلية والعالمية التي تدفع المتغيرات كالفقر وعدم المساواة، والبطالة، وقد نشأ هذا التركيز على السياسة الاجتماعية لعدّة أسباب التكميلية أبعد من أي دوافع إنسانية بحتة.

[1] - Ethan B. Kapstein et Branko Milanovic income and influence: Social policy in emerging market economies, W.E. Upjohn Institutes for employment Research 300, West edge Avenue Kalamazoo, Michigan 49007-4686,2003, p15

III . أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات السابقة :

من خلال استعراض الدراسات السابقة ما يمكن ملاحظته في الوهلة الأولى، هو تطرق الدراسات العربية في محاولة معالجة موضوع السياسة الاجتماعية في مختلف الجوانب على غرار الدراسات الأجنبية.

- ✓ اتفقت بعض الدراسات السابقة على هدف مشترك وهو قياس الأثر الناجم عن تزايد مخصصات التحويلات الاجتماعية.
- ✓ معظم الدراسات السابقة اتفقت في متغيراتها، باستثناء دراسة (عية بن عبد الرحمان) باستخدام عينة على دعم المنتوجات الطاقوية (دعم الضمني).
- ✓ وظفت الدراسات السابقة المناهج متعددة فدراسة (Fettouche Fatma) التي استخدمت التحليل الكمي القياسي باستخدام برنامج EVIEWS 10، دراسة (بوعقل مصطفى) التي استخدمت نموذج الانحدار الخطي المتعدد عن طريق معالجة البيانات المجمعة بواسطة برنامج SPSS25، دراسة (كافية عيدوني) التي استخدمت نموذج ARDL ،دراسة (خليل زغدي) التي استخدمت فيها دراسة تحليلية ومقارنة بين الجزائر و الأردن ، دراسة (قدار مريم و عيدوني فاطمة الزهراء) التي استخدمت المنهج التحليلي بواسطة المركبات الأساسية ACP، دراسة (بشار يونس صبيح الخوالدة و إبراهيم البطانية) التي استخدمت دراسة قياسية باستخدام السلاسل الزمنية ، دراسة (طارق إسماعيل) التي استخدمت استبيان ، دراسة (حلمي أمينة) التي استخدمت دراسة تحليلية ، دراسة (أولاد العيد سعيد) التي استخدمت طريقة المربعات الصغرى العادية.
- ✓ اختلفت دراسة الحالية عن باقي الدراسات السابقة من حيث النموذج المستخدم وفترة الدراسة المختارة.
- ✓ اختلفت دراسة الحالية عن باقي الدراسات السابقة في أنها تناولت مشكلة الدراسة من جانب الدعم الاجتماعي وأثرها على الميزانية العامة.

IV. الفجوة العلمية التي تعالجها الدراسة الحالية :

من خلال استعراض أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات السابقة تشير أن الدراسة الحالية تتفق مع الدراسات السابقة في موضوعها الرئيسي وهدفها العام في موضوع عجز الميزانية العامة ، و برجوع إلى موضوع دراستنا هو أثر السياسة الاجتماعية على عجز الميزانية العامة في الجزائر .غير أن موضوع السياسة الاجتماعية في الواقع هو موضوع واسع ،و في هذه الدراسة تم تحديدها بالاقتصار على مخصصات الدعم الاجتماعي و المعروفة بتحويلات الاجتماعية و يطلق عليها أيضا بالدعم الصريح أو المباشر ، و المدرجة ضمن الميزانية العامة في قسم نفقات التسيير في الباب المعنون بالتدخلات العمومية .غير أنه ما تم ملاحظته أن جل الدراسات تم التطرق إلى الدعم بشقيه الضمني و الصريح أو الدعم بصفة عامة.

إلاّ أنها تختلف عنها في عدّة جوانب تمثل الفجوة العلمية التي تعالجها هذه الدراسة وهي:

1. تضمنت هذه الدراسة ربط للمشكلة البحثية بالمتغيرات المعاصرة، وهي النفقات الاجتماعية بتحديد مخصصات التحويلات الاجتماعية (الدعم الصريح).

2. استخدمت هذه الدراسة جانبين التحليلي والقياسي، أي تحليل واقع العلاقة بين السياسة الاجتماعية ضمن مخصصات التحويلات الاجتماعية و عجز الميزانية العامة خلال الفترة الدراسة بين كفاءة الاقتصادية و العدالة الاجتماعية. أما الجانب القياسي حاولنا لمعرفة أثر السياسة الاجتماعية ضمن مخصصات التحويلات الاجتماعية على عجز الميزانية العامة في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) للفترة الحديثة الممتدة من 1993إلى 2022.

3. لم تقتصر هذه الدراسة على عينة واحدة فقط وإنما تضمنت مجموعة من العينات لضمان تشخيص الواقع بدقة، و من عرض الدراسات السابقة يتضح أن هذه الدراسة عالجت فجوة علمية متعددة الجوانب بتطرقها لموضوع السياسة الاجتماعية و شمول عينتها لتقتصر على مخصصات التحويلات الاجتماعية و أثرها على عجز الميزانية العامة. ومن ناحية الأدوات المستخدمة فهي متنوعة بين التحليلي والقياسي بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL).

خاتمة الفصل الثاني:

استعرضنا في هذا الفصل لمختلف الدراسات وأهمّ الأبحاث السابقة التي كانت لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بموضوعنا، إذ استفدنا منها من أجل إثراء رصيدنا المعرفي فقد قامت بتعريفنا على مختلف الجوانب التي تخصّ موضوعنا، ولقد توصلنا في الأخير أنه بالرغم من أهمية موضوع السياسة الاجتماعية كونه أداة لتحقيق العدالة الاجتماعية وتوفير المساعدات كالرعاية الاجتماعية، مجانية التعليم، وتحسين المستوى المعيشي لأفراد بمختلف مستوياتهم مما يزيد في مخصصات الانفاق الحكومي ويزيد في عجز الميزانية العامة في ظل شح الإيرادات العامة.

فدراستنا تجمع بين متغيرين هما السياسة الاجتماعية وعجز الميزانية العامة فالأوّل ثم الاهتمام بالتقييم والتحليل الاقتصادي والاجتماعي لسياسة الاجتماعية، أما الثاني أثرها على عجز الميزانية العامة تم الاكتفاء بإظهار مخصصات التحويلات الاجتماعية. إذ تختلف دراستنا عن الدراسات السابقة في أنها جمعت بين متغيرات كلاها تهدف إلى قياس الأثر بينها، وتباين النتائج تعود إما لطريقة المستعملة لاختبار أو نوعية المتغيرات أو نماذج الدارسة إضافة اختلاف طبيعة الاقتصادية لدول في كل دراسة وذا الفترات الزمنية.

الفصل الثالث:

تحليل وقياس أثر السياسة الاجتماعية على عجز الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (1993-2022).

مقدمة الفصل الثالث:

سيتمّ من خلال هذا الفصل دراسة العلاقة بين متغيرات الدراسة باستعمال الطريقة القياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة (**ARDL**) في حالة الجزائر، باستعمال البيانات والمعطيات الإحصائية السنوية خلال الفترة الممتدّة من 1993 إلى 2022، وذلك بهدف التعرّف على العلاقة طويلة وقصيرة المدى لسياسة الاجتماعية ضمن مخصصات التحويلات الاجتماعية وعجز الميزانية العامة. وهذا بالتطّرق إلى تطور كل من عجز الميزانية العامة ومخصصات التحويلات الاجتماعية خلال فترة الدّراسة مع تدعيم دراسة بمعطيات وإحصائيات التي تساعد على القياس والتحليل، استنادا إلى الدراسات السابقة سنتطرق في هذا الفصل إلى:

I . تحليل السياسة الاجتماعية في الجزائر.

II . تطور عجز الميزانية العامة في الجزائر.

III . تحليل واقع العلاقة بين السياسة الاجتماعية ضمن مخصصات التحويلات الاجتماعية وعجز الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (1993-2022).

IV. تحليل القياسي لأثر السياسة الاجتماعية ضمن مخصصات التحويلات الاجتماعية على عجز الميزانية العامة في الجزائر باستخدام نموذج **ARDL** خلال الفترة (1993-2022): أي عرض منهجية تحليل معطيات والإحصائيات والأساليب القياسية التي تمّ الاعتماد عليها باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني (**ARDL**) وهو نموذج المناسب للدراسة حيث يتمّ اختبار أثر المتغيرات (عجز الميزانية العامة، مجموع التحويلات الاجتماعية، الإيرادات العامة، أسعار البترول، الناتج الداخلي الخام)، وتقدير أثر بينهم وتحليل النتائج المتوصل إليها ومناقشتها بما يسمح لنا تأكيد صحّة أو نفي الفرضية المطروحة سابقا، وعلى هذا الأساس يمكن تقدير الدّراسة على الشكل التالي:

النموذج: خصص فيه مجموع التحويلات الاجتماعية على عجز الميزانية العامة في الجزائر.

I . تحليل السياسة الاجتماعية في الجزائر :

I .1. واقع السياسة الاجتماعية ضمن مخصصات التحويلات الاجتماعية في الجزائر :

اعتمدت الجزائر على سياسة الإنفاق التوسعية بهدف تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، ومن بينها مخصصات التحويلات الاجتماعية التي تعكس اهتمام الدّولة للحد من عدة المساواة وذلك عن طريق إعادة تنظيم توزيع الثروة. [1]

تعرف التحويلات الاجتماعية على أنها: "نفقات التي يراد بها نقل القدرة الشرائية من الأغنياء إلى الفقراء مثل الإعانات الاجتماعية والتأمينات الاجتماعية".[2]

إذ تعتبر التحويلات الاجتماعية إحدى أهمّ بنود نفقات التسيير، والتي يتمّ تسجيلها بصورة واضحة وصريحة في الميزانية العامة للدولة[3]، وتعرف أيضا على أنها: "انتقال لقدرة الشرائية من فئة مؤهلة وقادرة على دفع هذه التحويلات إلى فئة أخرى تستحقها".[4]

كما تعرف التحويلات الاجتماعية" "هي القائمة على النقد بشكل عملي كمدفوعات منتظمة غير القائمة على الاشتراكات من النقود المقدّمة من الحكومة أو المنظمات غير الحكومية إلى الأفراد أو الأسر، بهدف الحدّ من الفقر المزمن أو الناجم عن الصدمة، ومعالجة المخاطر الاجتماعية والحدّ من الضعف الاقتصادي يمكن أن تكون التحويلات الاجتماعية غير مشروطة بالأسر التي تحقق بشكل فعال مسؤوليات التنمية البشرية كالتعليم، الصحة، التغذية .....إلخ. [5]

---

[1] - M.Chaiab Baghdad & M. Menaguer Nouredine, La Question Des Transferts Sociaux En Algérie : Entre Le Maintien De La Paix Sociale Et Les Contraintes Financières, revue algérienne de prospective et d'études stratégiques, numéro 1, mars 2016.

[2] – حسينة جواني وسليم العمراوي، أثر التحويلات الاجتماعية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة ما بين (2000-2020) باستخدام نموذج ARDL، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد 08، العدد 01، 2023، ص600.

[3] - Ministère Des Finances d'Algérie, (Note De Présentation Du Projet De Loi De Finances Pour 2015), Septembre 2014, P20.

[4] – حيدر نعمه بخيت وظاهر عمران موسى، "التحويلات الاجتماعية ودورها في إعادة توزيع الدّخل في العراق"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 09، العدد 32، 2015، ص35.

[5] - Michael, S, van Niekerk, I, & Marc Quene, k, Designing and Implementing Social transfer Programmers (First Edition ed), Cape Town Economic Policy Research Institute, 2006, p02.

وتعرف التحويلات الاجتماعية: "هي سياسة تتدخّل أكثر في اهتمام الدّولة للحدّ من عدم المساواة، من أجل ذلك فإنّها تنظم إعادة توزيع الثروة".[1]

التحويلات الاجتماعية ما هي إلا: "إنفاق مباشر الذي يكون بشكل صريح في الميزانية العامة للدولة، ويندرج بحسب بند النفقات التي تكون على عاتقها. ووضعت له مخصصات نقدية كدعم السلع الغذائية ذات الاستهلاك الواسع، دعم التعليم، دعم الصحة...إلخ".[2]

- التحويلات الاجتماعية تتميز بعدّة مميزات والتي ميزتها عن باقي السياسات الأخرى نذكر منها ما يلي: [3]

عدم الاشتراك: التحويلات الاجتماعية لها طابع غير تساهمي أي بمعنى أن المستفيدين منها لا يقدّمون مساهمات مالية مسبقة من أجل حصول على الدّعم.

مناصر للفقراء: تعدّ التحويلات الاجتماعية من الأداة الأولى لتحقيق الرفاهية الاجتماعية، وهي مخصصة للذين يحتاجون مساعدة غير أنه ومع انتشار ظاهرة الفقر في معظم دول العالم والإفريقية على الوجه الخصوص نكون أمام استحالة تكفّل بأفقر أفراد المجتمع مباشرة كون التحويلات الاجتماعية في جوهرها هي موجهة لصالح الفقراء.

يمكن التنبؤ بها: التحويلات الاجتماعية من بين أهداف المرجوة منها هو الحدّ من الفقر، مع إمكانية التنبؤ وتنظيم كيفية التخطيط للاستفادة هذه الفئة من منحة التحويلات الاجتماعية.

الاعتماد على الميزانية: التحويلات الاجتماعية تعتمد على مصدر تمويل، ولتأمينها تندرج مخصصاتها ضمن بند الميزانية العامة. وهذا التمويل من طرف الدّولة لتحويلات الاجتماعية تضمن توجيهها، دمجها وتحسينها بأدوات أخرى.

---

[1] – قدار مريم و عيدودي فاطمة الزهرة، دراسة تحليلية للتحويلات الاجتماعية في الجزائر خلال الفترة (2000-2018): التحليل إلى المركبات الأساسية ACP، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 05، العدد 02، 2019، ص970.

[2] – فتحي حسن دندن وزين الدين قدال، واقع توظيف سياسة الدّعم الحكومي بالجزائر للرفع من الأداء الاقتصادي والاجتماعي، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد13، العدد 01، 2022، ص12.

[3] - Rook, J, Msoma, P, & Frye, I, A transfer out of poverty, poverty, equality and growth: the role of social transfers, Britain: poverty and inequality institute,2010, p09.

تشمل على نطاق واسع: التحويلات الاجتماعية تغطي كافة تراب دون تميز منطقة عن أخرى أو مجتمع معين. حيث صنفتها المادة 24 من القانون 84-17 في القسم السادس (النشاطات الاجتماعية، المساعدات والتضامن)، تحت العنوان الرابع (التدخلات العمومية) [1]، و التدخلات العمومية ما هي إلا نفقات التحويل التي هي بدورها تنقسم إلى عدّة أصناف التحويلات حسب الأهداف المختلفة لعملياتها كالنشاط الثقافي، الاجتماعي والاقتصادي وعمليات التضامن وتضم كل من: [2]

- التدخلات العمومية والإدارية (إعانات للجماعات المحلية).
- النشاط الدولي (مساهمات في الهيئات الدولية).
- النشاط الثقافي والتربوي (منح الدراسة).
- النشاط الاقتصادي (إعانات اقتصادية).
- إسهامات اقتصادية (إعانات للمصالح العمومية والاقتصادية).
- النشاط الاجتماعي (المساعدات والتضامن).
- إسهامات اجتماعية (مساهمة الدّولة في مختلف صناديق المعاشات...)

[1] – كمال قويدري، "دراسة قياسية لأثر التحويلات الاجتماعية على ظاهرة الفقر في الجزائر"، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، العدد 12، 2015، ص137.

[2] – بن دقفل كمال، الاتجاهات السياسة الإنفاقية وأثرها على الموازنة العامة في الجزائر: دراسة تقييمية وتحليلية ، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد02، العدد 03، 2017، ص133.

الشكل رقم(03-01) : هيكل التحويلات الاجتماعية في الجزائر

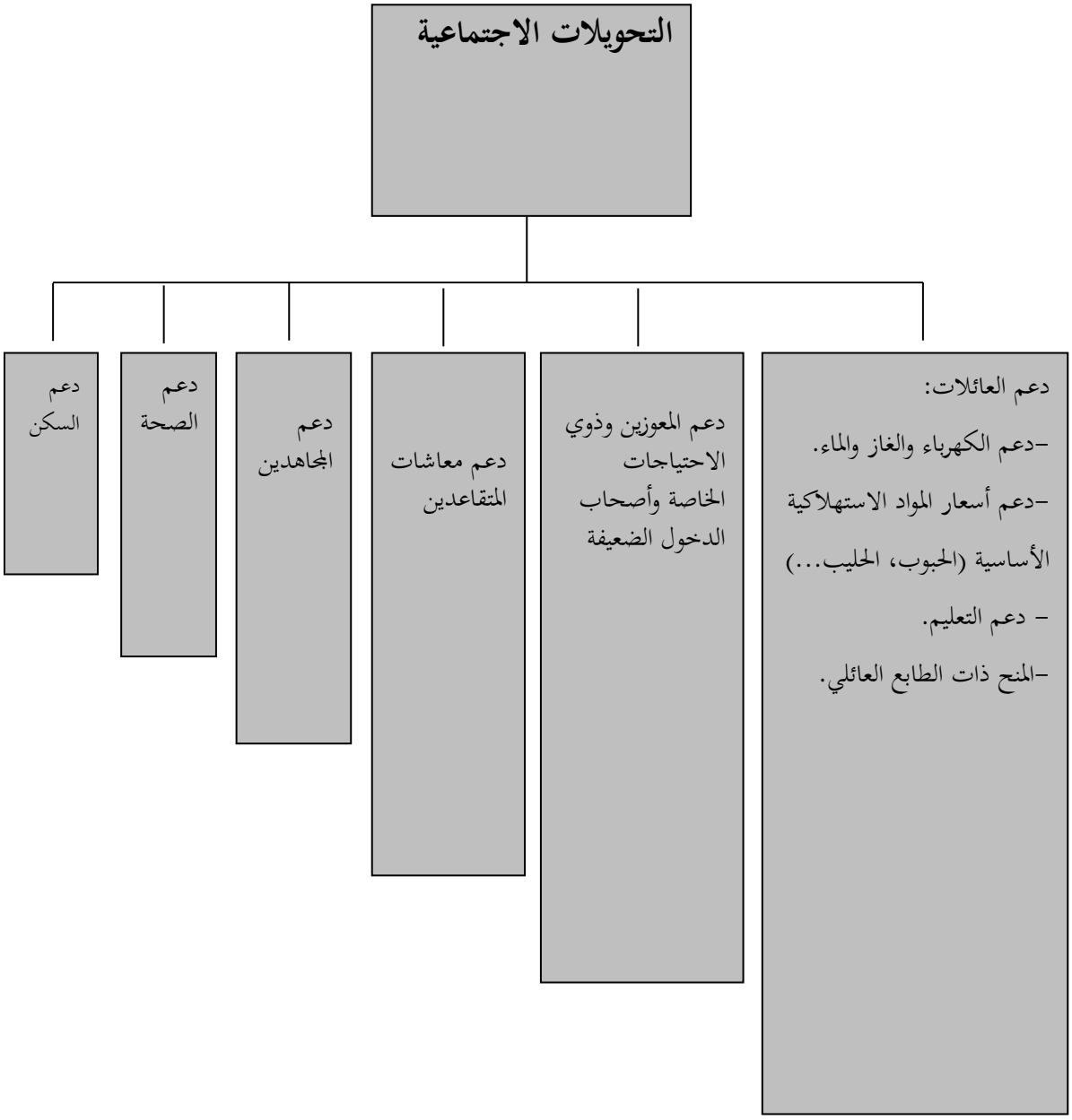

المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على:

ANNUAIRE DES STATISTIQUES SOCIALES 1962-2011, Secrétaire d'Etat auprès du Premier Ministre Chargé de la Prospective et des Statistiques, 2012, p : 46-51 ; Ministère des finances, Rapport de présentation du projet de loi de finance (2002, p :38) ; (2015, p :39) ;(2016, p :34) ; (2017, p :46) (2018, p48) ; (2020, p :31,34), (2021, p :21,22).

من خلال الشكل البياني الموضح أعلاه يتضح أن التحولات الاجتماعية تتضمن العناصر التالية:[1]

I.1.1.دعم السكن: [2]

اعتمدت الجزائر سياسة اجتماعية واسعة النطاق من خلال دعم القطاع لما له من أهمية بالغة بمختلف الصيغ، حيث خصصت له الدّولة اعتمادات مالية كبيرة لمواجهة أزمة السكن وتحسين الظروف المعيشية لأفراد المجتمع. إذا هو عبارة عن دعم مالي للأسر من أجل الحصول على الملكية الخاصة سواء بناء أو شراء مسكن سواء تكون هذه المساعدة مباشرة أو غير مباشرة وتقديم هذا الدّعم لمختلف الصيغ وفقا لأشكال التالية:

- ✓ إعانة شخصية لفائدة المستفيدين للحصول على سكن جديد مع متعامل في الترقية العقارية.
- ✓ إعانة شخصية مرهونة عند الاقتضاء بتخفيض نسبة لفوائد المستفيدين من البناء الذاتي في المنطقة الريفية.
- ✓ إعانة الممنوحة من أجل ترميم أو توسيع سكن بملكية تامة سواء كان في منطقة حضرية، ريفية ويدخل ضمن العقارات في إطار عملية التعمير الهدف منها معالجة المباني وفقا لشرط والكيفيات المحددة بموجب قرار الصادر عن الوزير المكلّف بالسكن.

دعم السكن في الجزائر يضحى بأهمية كبيرة كون له هدف أساسي هو مساعدة الفئات الهشة ومحدودة الدّخل وفئات المتوسطة الدخل من أجل الحصول على سكنات لائقة ومن أهمّ الصيغ نذكر منها: [3]

السكن الترقوي المدعم (LPA): هو سكن جديد منجز من طرف المرقي العقاري موجه لطالبي السكن المؤهلين للحصول على مساعدة الدّولة، وهو موجه لذوي الدّخل المتوسط وتتم الاستفادة من هذا النوع من السكنات عن طريق الإعانة المباشرة، ويمكن الحصول على قرض بنكي بنسبة فائدة مدعمة.

❖ مستويات الإعانات المباشرة التي تمنحها الدّولة لاقتناء سكن ترقوي مدعم:

700000.00دج عندما يكون الدخل أقل من أو يساوي أربعة مرات الأجر الوطني الأدنى المضمون.

400000.00دج عندما يتجاوز الدّخل أربعة مرات الأجر الأدنى المضمون وأقل من أو يساوي 06 مرات الأجر الوطني الأدنى المضمون.

---

[1] – سمير لعيسوف ، سياسة الطاقة في الجزائر ، أطروحة الدكتوراه ، تخصص اقتصاد المالية العامة /مالية محلية ، جامعة أبي بكر بلقايد ، قسم علوم الاقتصادية ، تلمسان ، الجزائر ، 2020-2021، ص ص 101-109.

[2] – يونس مراد، واقع الدّعم الحكومي المعمم في الجزائر وضرورة الانتقال إلى الدعم الموجه، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، الجزائر، المجلد 02، العدد 06، 2021، ص68.

[3] – دندن فتحي حسن وقدال زين الدين، تقييم سياسة الدّعم الحكومي بالجزائر في الفترة (2000-2020): مقاربة اجتماعية، مجلة الجزائرية للتسيير والاقتصاد، المجلد 16، العدد 02، 2022، ص87-88.

يتكوّن الدّخل المحتسب من دخل صاحب الطلب يضاف إليه عند الاقتضاء دخل الزوج.

❖ القرض البنكي بسعر الفائدة مدعم من قبل الخزينة الدّولة والمحدد ب1% بالنسبة للمستفيدين من إعانة الدّولة.

تصبّ المساهمات طالبي السكن في حساب خاص مفتوح من قبل الصندوق الوطني للسكن، طبقا لكلّ من أحكام المرسوم التنفيذي رقم 13-431 المؤرخ في 18 ديسمبر 2013 الذي يحدد نموذجي عقد حفظ الحق وعقد البيع على التصاميم للأملاك العقارية وكذا حدود تسديد سعر الملك موضوع العقد البيع على التصاميم ومبلغ عقوبة التأخير وأجالها وكيفية دفعها[1]. وقرار وزاري مؤرخ في 30 يناير 2018 المحدد لخصائص التقنية المطبقة على انحدار السكن الترقوي المدعم المعدل والمتمم، وقرار الوزاري المشترك المؤرخ في 14 مارس 2018 المحدد لشروط والكيفيات المالية وكذا آليات تمويل إنجاز السكن الترقوي المدعم، المعدل والمتمم.

الامتيازات غير المباشرة: السكن الترقوي المدعم يستفيد منه:

1. تخفيض على قيمة التجارية للأراضي التابعة لأملاك الدّولة بمساهمة تقدر ب :

80% بالنسبة لولايات الجزائر، عنابة، وهران، قسنطينة.

90% بالنسبة لولايات الهضاب العليا.

95% بالنسبة لولايات الجنوب.

الإعفاء من الرسوم التسجيل والإشهار العقاري.

السكن الموجه للبيع بالإيجار: هي سكنات المنجزة بأموال عمومية أو مصادر بنكية أو إلى تمويلات أخرى.

- البيع بالإيجار هي صيغة تسمح بالحصول على مسكن بعد إقرار شرائه بملكية تامة بعد انقضاء مدّة الإيجار المحددة في إطار عقد مكتوب.
- سعر السكن بصيغة البيع بالإيجار يحدد على أساس التكلفة النهائية للبناء مع حساب قيمة الحصول على الأرضية إضافية إلى تكاليف التسيير التقني والإداري التي تستغرقها عملية تحويل الملكية.

السكن العمومي الإيجاري (LPL): يتم إنجازه على أساس ميزانية خاصة وذلك من قبل مقاولين يتمّ تكليفهم بذلك من طرف دواوين الترقية والتسيير العقاري.

[1] - المرسوم التنفيذي رقم 13-431 المؤرخ في 18 ديسمبر 2013، يحدد نموذجي عقد حفظ و عقد البيع على التصاميم للأملاك العقارية و كذا حدود تسديد سعر الملك موضوع عقد البيع على التصاميم و مبلغ عقوبة التأخير و آجالها و كيفيات دفعها ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 66، الصادرة بتاريخ 25 ديسمبر 2013.

هذا النوع من السكن موجه فقط لفائدة الأشخاص أصحاب الدّخل الذين يتمّ تصنيفهم في خانة الطبقة الاجتماعية الأكثر حرمان ويعيشون ضمن الطبقة الهشة أو غير الصحية.

شروط الاستفادة:

1. لا يمكن الاستفادة من السكن العمومي الإيجاري إلا لمن يقطن ببلدية الإقامة المعتادة لفترة تتعدى خمس سنوات وأن لا يتعدى الدّخل الشهري للعائلة 24 ألف دينار، طبقا لمضمون المادة 04 من المرسوم التنفيذي رقم 08-142 المؤرخ في11 مايو 2008 المحدد لقواعد منح السكن العمومي الإيجاري[1].

2. يجب أن يكون سن صاحب الطلب السكن على الأقلّ عند تاريخ الإيداع 21 سنة طبقا لمضمون المادة 05 من المرسوم التنفيذي رقم 08-142 سالف الذكر.

السكن الريفي (HR): يندرج ضمن إطار سياسة التنمية الريفية، ويهدف لتنمية المناطق الريفية وتثبيت السكان المحليين، ويمثل في تشجيع الأسر لإنجاز سكن لائق في محيطهم الريفي في إطار البناء الذاتي، تمتاز مشاركة المستفيد في هذه الحالة في توفير قطعة أرض تكون ملكه ومشاركته في تنفيذ وإنجاز الأشغال، وللاستفادة من إعانة الدّول لبناء سكن ريفي يجب توفر مجموعة من الشروط أهمها:

1. كل شخص طبيعي يقيم في البلدية أو يزاول نشاط في الوسط الريفي، يمكن أن يستفيد من دعم الدّولة لسكن الريفي.

2. يقدر مبلغ الإعانة ب :

1000000.00دج بالنسبة لولايات الجنوب العشرة (أدرار، تمنراست، إليزي، تندوف، الأغواط، بسكرة، بشار، ورقلة، الوادي، غرداية).

700000.00دج بالنسبة لباقي الولايات.

كما هناك شروط أخرى للاستفادة:

1. إثبات أن الدّخل الزوجين يقلّ أو يساوي 6 مرات الدّخل الأدنى الوطني المضمون (SNMG).
2. لم يستفيد من قبل من تنازل عن سكن مملوك للدولة أو من دعم الدّولة للسكن.
3. لا يمتلك ملكية تامة أو سكن ذو استعمال السكني.

[1]- المرسوم التنفيذي رقم 08-142 المؤرخ في 11 مايو 2008، يحدد قواعد منح السكن العمومي الايجاري، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 24، الصادرة بتاريخ 11مايو 2008.

4. لا يملك أرض للبناء ما عدا إذا كان الغرض منه البناء الريفي موضوع المساعدة.

يتم تحرير الإعانة الدولة على شطرين كما يلي:

الشطر الأول: 60% من الإعانة تحرر بعد تقديم رخصة البناء وتستعمل لإنجاز القاعدة والأشغال الكبرى.

الشطر الثاني: 40% من الإعانة تحرر بعد معاينة انتهاء الأشغال الكبرى.

يمكن للمستفيد من المساعدة المقدمة لبناء مسكن ريفي الحصول كذلك على قرض بنكي بنسبة فائدة مدعومة من قبل الخزينة العمومية في حدود 1% على عاتقها.

طبقا لأحكام المادة 77 من القانون المالية لسنة 2010 والمادة 109 من القانون التكميلي لسنة 2009.

ومضمون المرسوم التنفيذي رقم 10-85 المؤرخ في 10 مارس 2010 المحدد للمستويات وإجراءات دعم فوائد القروض المقدمة من طرف البنوك والمؤسسات المالية من أجل اقتناء مسكن جماعي وبناء مسكن ريفي من طرف المستفيدين، والمرسوم التنفيذي رقم 10-235 المؤرخ في 10 أكتوبر 2010 المحدد لمستويات الإعانة المباشرة الممنوحة من طرف الدّولة للحصول على ملكية سكن جماعي لبناء سكن ومستويات مداخيل طالبي هذه السكنات وكذا كيفيات منح هذه الإعانة[1]، والقرار المؤرخ في 19 جوان 2013 المحدد لكيفيات الحصول على الإعانات المباشرة التي تمنحها الدّولة لبناء سكن ريفي المعدل والمتمم بالقرار المؤرخ في 18 جوان 2014.

[1] _ المرسوم التنفيذي رقم 10-235 المؤرخ في 05أكتوبر 2010، يحدد مستويات المساعدة المباشرة الممنوحة من الدولة لاقتناء سكن جماعي أو بناء سكن ريفي و مستويات دخل طالبي هذه السكنات و كذا كيفيات منح هذه المساعدة ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 58 ، صادرة بتاريخ 07أكتوبر 2010.

الشكل البياني رقم (02-03): تطور مخصصات دعم السكن لمختلف الصيغ في الجزائر خلال الفترة 2000-2020.

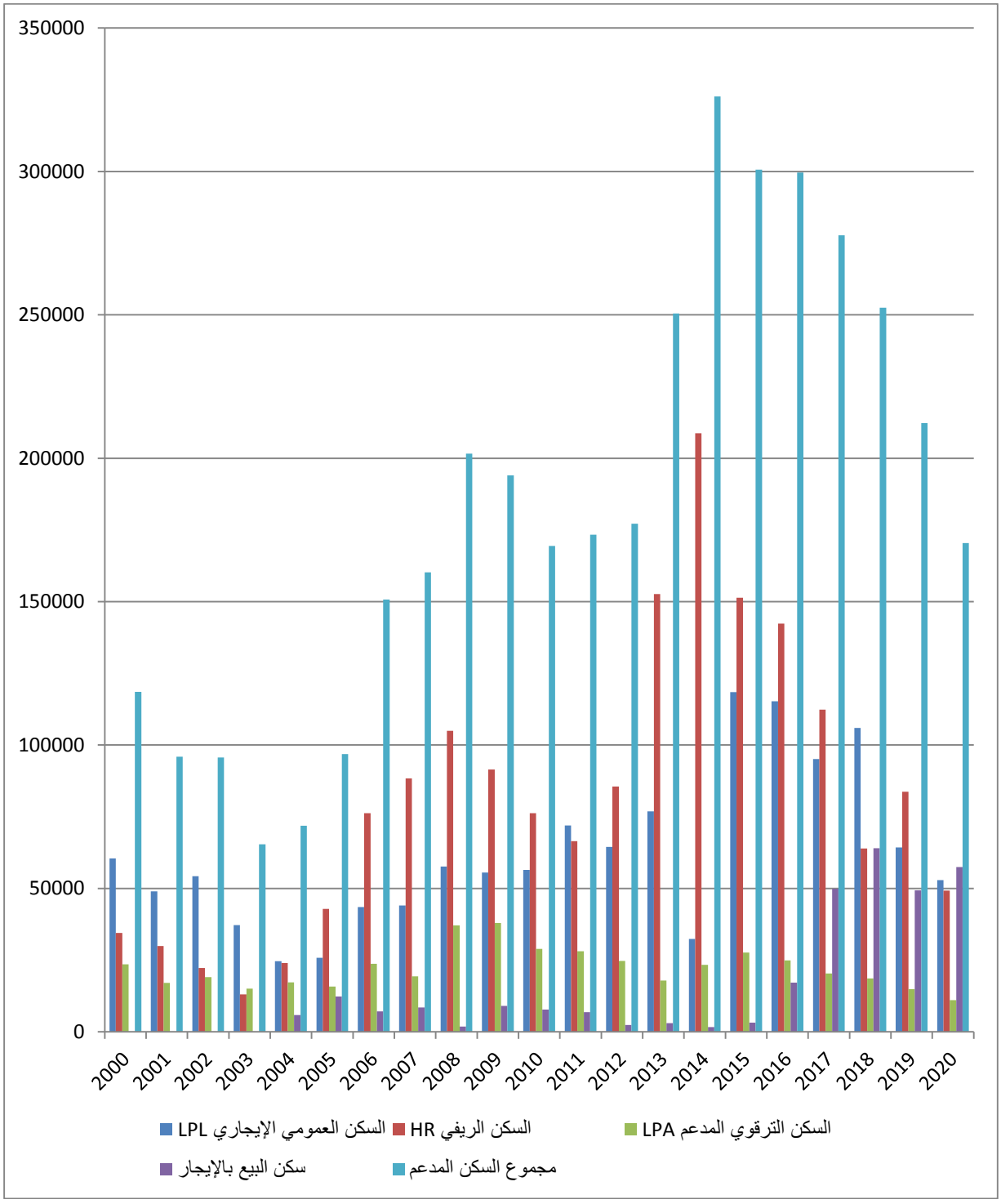

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (01)

الشكل البياني رقم (03-03): نسب تطور مخصصات دعم السكن لمختلف الصيغ في الجزائر خلال الفترة 2000-2020.

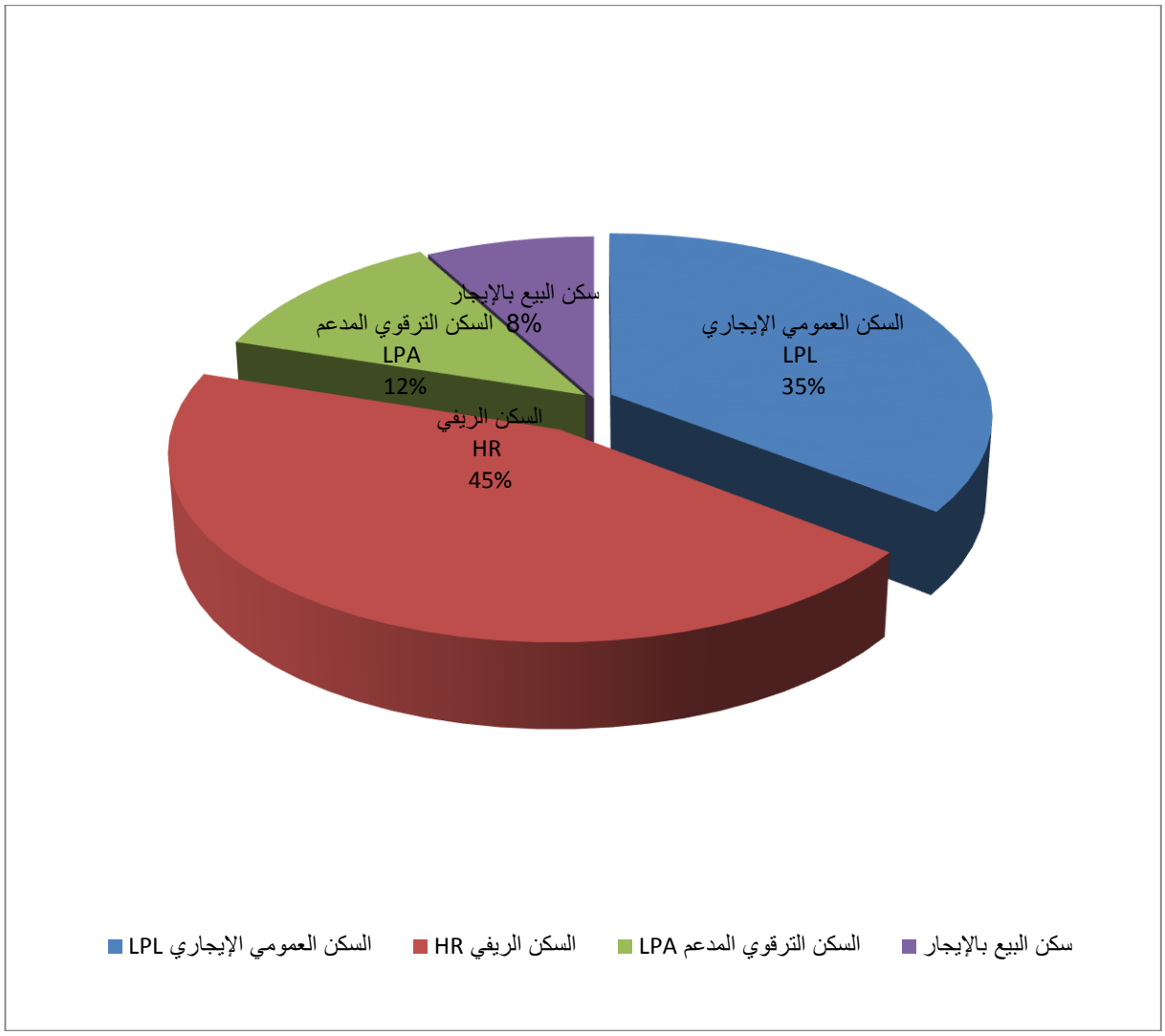

المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على معطيات الملحق رقم 01

نلاحظ من خلال الشكلين البيانيين الموضحان أعلاه يوضح أن حصة الدّعم الموجهة لسكن بمختلف الصيغ لتسجل أعلى قيمة له سنة 2014 بقيمة مقدرة ب: 326141.00 مليار دج وسجلت أدنى قيمة له سنة 2003 بقيمة مقدرة ب: 65366.00 مليار دج، وهذا راجع إلى تحديات الدّولة في توفير سكن ملائم ولائق خصوصا لفئة الهشة والمحرومة. وما يلاحظ أيضا هو أن هذه السياسة كانت منحازة لفئات الهشة وذوي المداخيل المحدودة وسكان المناطق الريفية، إذ استحوذت على نسبة 44.56% خلال الفترة 2000-2020، وهذا راجع

إلى سياسة الدّولة الرامية إلى تشيع سكان الريف لبقاء في مناطقهم ومنع النزوح الريفي وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية.

I .2.1. دعم العائلي :

دعم العائلي يتكون من[1] :

التعويضات العائلية، دعم التعليم، دعم أسعار المواد الأساسية الواسعة الاستهلاك كالحبوب، والحليب، الزيت والسكر، إضافة إلى دعم الحصول على الكهرباء، والغاز والماء.

أ. التعويضات العائلية: التعويضات العائلية ما هي إلا تعويضات تكميلية لفائدة العمال الأجراء، فهي تتضمن المنح العائلية ومنحة التمدرس. [2]

- ✓ **المنح العائلية (ISF)**: يستفيد منها الأشخاص الذين لهم الأطفال ويستوفون الشروط المعمول بها، والتي تكون كالتالي:

600 دينار جزائري شهريا للطفل الواحد بالنسبة للأشخاص الذين يساوي أو يقل دخلهم الخاضع لاشتراكات الضمان الاجتماعي عن 15000 دينار جزائري.

300 دينار جزائري شهريا للطفل الواحد بالنسبة للأشخاص الذين يتجاوز دخلهم الخاضع لاشتراكات الضمان الاجتماعي 15000 دينار جزائري. [3]

- ✓ **منحة التمدرس:** يستفيد منها الأطفال الذين يتابعون دراستهم في الأطوار التعليمية (ما بين 6 سنوات و17 سنة أو 21 سنة) وتكون بمبلغ السنوي لعلاوة الدراسة بثلاثة آلاف دينار جزائري (3000دج).[4]

ب. دعم التعليم: هذا القطاع يعتبر حساس في الجزائر، إذ تخصص له سنويا مخصصات جد هامة ضمن مخصصات التحويلات الاجتماعية من أجل تحسين المستوى التعليمي في المجتمع، وهذه المخصصات تتمثل في: منحة دراسية، ضمان الإطعام، الإيواء والنقل، دعم الكتب المدرسية.

---

(1) – Ministère Des Finances d'Algérie, Rapports de présentation Du Projet De Loi De Finances Pour 2016 , Septembre 2015.p34.

(2) - Ministère du Travail, de l'Emploi et de la sécurité Sociale, CNAS, Allocations Familiales, 2018, p01.

(3) – المرسوم التنفيذي رقم 97-330 المؤرخ في 10 سبتمبر 1997 ، يتمم المرسوم التنفيذي رقم 96-298 المؤرخ في 08 سبتمبر 1997، والمتضمن رفع مبلغ المنحة العائلية ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 60، الصادرة بتاريخ 10سبتمبر 1997، المادة 01 منه.

(4) –المرسوم التنفيذي رقم 19-239 المؤرخ في 04 محرم عام 1441 الموافق ل 04 سبتمبر 2019، المتضمن تحديد مبلغ علاوة الدراسة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 53، الصادرة بتاريخ 04 سبتمبر 2019، المادة 02 منه.

في قطاع التعليم الأساسي ووفقا لمبدأ الدستوري والمتضمن مجانية التعليم لضمان تحقيق المبدأ العدالة والمساواة الاجتماعية، فكانت البداية ابتداء من سنة 2000 والتي تم من خلالها برمجة العديد من البرامج للفئات الهشة والمعوزين والمحرومة، والتي تتمثل في: [1]

- إنشاء المطاعم المدرسية لفائدة تلاميذ المدارس الابتدائية.
- الأولويات التي يحددها التنظيم، والتي تكون أساسا لفئة المعوزين، اليتامى، المعوقين، التلاميذ القاطنين بعيدا عن المدارس.

يحدد مبلغ السنوي لمنحة المدرسية الخاصة بخمسة آلاف دينار جزائري (5000دج وهذا لكلّ تلميذ مسجّل بصفة نظامية بمؤسسة التربية والتعليم العمومية أو المؤسسة التربية والتعليم المتخصصة، ينتمي إلى إحدى الفئات الاجتماعية التالية: [2]

المنحدر من عائلة محرومة، أو لا يتوفر لأوليائه أو ليس لهم أي دخل. كما يمكن تحديد الفئات المعنية بأحكام المادة 03 عند الحاجة بموجب قرار وزاري مشترك بين وزير التربية الوطنية ووزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية ووزير المالي ووزيرة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، يقل أو يساوي الدخل الشهري لأوليائه الحدّ الوطني الأدنى المضمون، مجانية الكتاب المدرسي لبعض الفئات.

كما يستفيد كلّ من قطاع التكوين المهني وقطاع التعليم العالي والبحث العلمي من حصة التحولات الاجتماعية المقدمة[3]. ففي مجال التكوين المهني يستفيد الطلبة المتربصون من مساعدات محددة لتغطية جزء من التكاليف المرتبطة بتدريبهم، حيث تتمثل هذه المساعدات في شكل تحويلات اجتماعية موجهة بالأساس نحو المنح الدراسية، وأجور ما قبل التوظيف، والإطعام لفائدة المتربصين. كما يستفيد طلبة التعليم العالي والبحث العلمي من عدّة مزايا اجتماعية، يتمّ تقديمها بأسعار رمزية يشرف عليها الديوان الوطني للخدمات الجامعية، مثل:

الإقامة: يُستقبل الطلاب وفقا لقدرة استقبال كل إقامة جامعية. من ناحية أخرى، فإنّ الطلاب الذين يقيمون على بعد 50كم أو أكثر بالنسبة للبنين، و30كم أو أكثر بالنسبة للبنات، هم من يستفيد من الإقامة فقط.

---

(1) - Gouvernement Algérienne, Objectifs Du Millénaire Pour Le Développement, Rapport National 2000-2015 , Juin 2016, P27.

(2) – ا المرسوم التنفيذي رقم 21-61 المؤرخ في 25 جمادي الثانية 1442 الموافق ل08 فبراير 2021، المتضمن إحداث منحة المدرسية خاصة وتحديد شروط وكيفيات منحها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 11، الصادرة بتاريخ 15 فبراير 2021، المواد 01-03 منه.

(3) - Banque Mondiale, Rapport De Suivi De La Situation Economique De l'Algérie ,Washington, Groupe banque Mondiale, Printemps 2017, P14.

المنح الجامعية: يستفيد كل طالب مسجّل في برامج التعليم العالي من منحة جامعية خلال كل ثلاثة أشهر وفقا للدّخل السنوي للوالدين كما يلي: [1]

بالنسبة لطلبة التدرج:

4050دج إذا كان دخل الوالدين الشهري المجمع أقل من 04 مرات الحدّ الأدنى الوطني المضمون للأجور أو يعادلها.

3600دج إذا كان دخل الوالدين الشهري المجمع ما بين 04 و07 مرات الحد الأدنى الوطني المضمون للأجور.

2700دج إذا كان دخل الوالدين الشهري المجمع يفوق 08 مرات الحد الأدنى المضمون للأجور.

أما طلبة ما بعد التدرج (ماستر، ماجيستر):

5850دج بالنسبة لطلبة السنة الأولى، إذا كان الدخل الوالدين الشهري المجمع أقلّ من 08 مرات الحدّ الوطني الأدنى المضمون للأجور.

7200دج بالنسبة لطلبة السنة الثانية، إذا كان الدّخل الوالدين الشهري المجمع أقل من 08 مرات الحدّ الوطني الأدنى المضمون للأجور.

تقدم المنحة الجامعية كل ثلاثة أشهر بحسب عدد سنوات الدراسة في الشعبة المختارة ابتداء من أول سنة تسجيل مع إمكانية تمديدها إلى سنة إضافية واحدة في حالة تكرار بحسب مبلغ المنحة كما هو موضح في مضمون المادة 18 المعدلة والمتممة بالمرسوم التنفيذي رقم 09-351 المؤرخ في 26 أكتوبر 2009 المادة 04 منه.

طلبة الدكتوراه:

3600دج يستفيد منها طلبة الدكتوراه من منحة جامعية لثلاثة أشهر، كما يتمتع كل طالب جامعي من حق النقل الجامعي والإطعام بأسعار رمزية. ويوضح الشكل البياني الموضح أدناه والمتضمن حصة التحويلات الاجتماعية الموجهة لدعم قطاع التعليم الأساسي، وقطاع التكوين المهني وقطاع التعليم العالي والبحث العلمي لسنة 2015.

[1] – المرسوم التنفيذي رقم 90-170 المؤرخ في 02 جوان 1990 والمعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 09-351 المؤرخ في 26 أكتوبر 2009 المحدد شروط الاستفادة من المنحة الجامعية و مبلغها ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 62 ، الصادرة بتاريخ 28أكتوبر 2009.

الشكل البياني رقم (03-04): نسب مخصصات التحويلات الاجتماعية الممنوحة لقطاعات التعليم لسنة 2015.

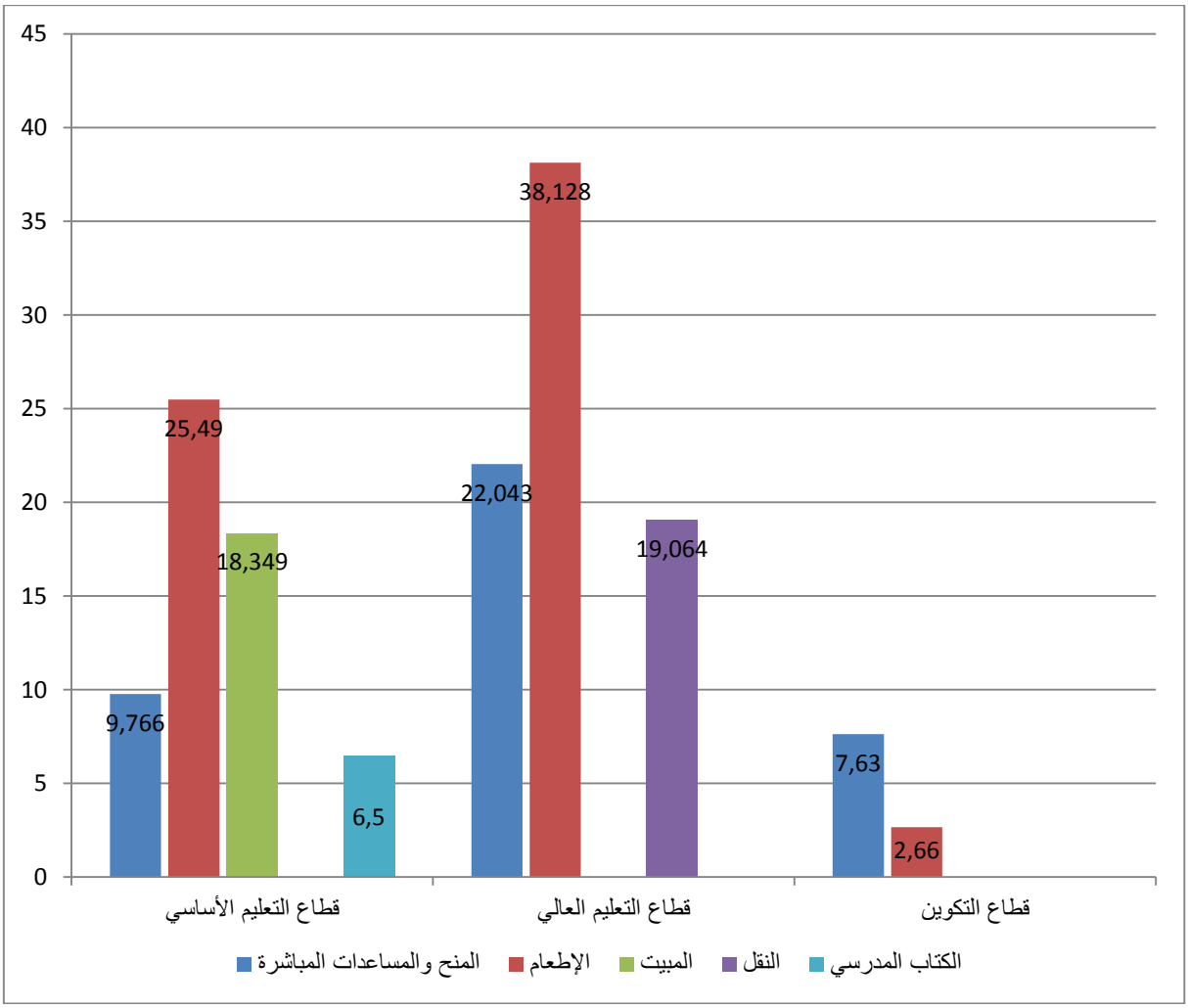

Source : Banque Mondiale, " Rapport De Suivi De La Situation Economique De l'Algérie ", Washington, Groupe banque Mondiale, Printemps 2017, p14.

الشكل البياني رقم (03-05) نسبة مجموع التحويلات الاجتماعية بالنسبة لمجموع النفقات الجارية لقطاعات التعليم لسنة 2015.

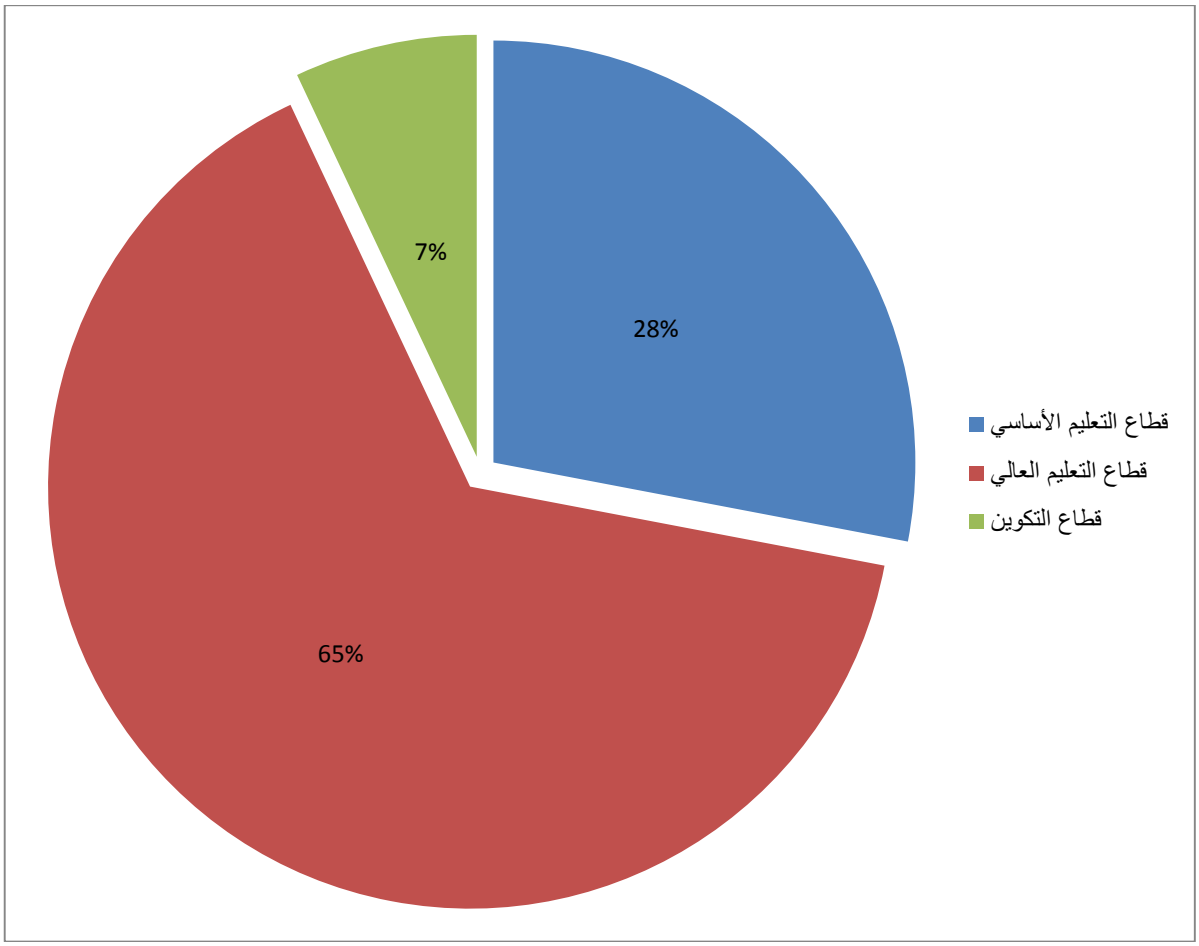

Source : Banque Mondiale, " Rapport De Suivi De La Situation Economique De l'Algérie ", Washington, Groupe banque Mondiale, Printemps 2017, p14.

من خلال الشكل البياني الموضح أعلاه[1]، يتبين أنه تمّ إنفاق حوالي 150 مليار دينار جزائري على التحويلات الاجتماعية لجميع قطاعات التعليم سنة 2015، حيث استحوذ قطاع التعليم العالي على 98 مليار دينار، ما يمثل نسبة 65% من إجمالي التحويلات في قطاع التعليم، يليه كل من قطاعي التعليم الأساسي والتكوين المهني ب42 مليار دينار و10 مليار دينار أي ما يمثل 28% و7% على التوالي. تجدر الإشارة إلى أن بند الإطعام أخذ الحصة الأكبر من مخصصات التحويلات الاجتماعية في قطاع التعليم، بنسبة 44% سنة 2015.

(1) - Banque Mondiale, "Rapport De Suivi De La Situation Economique De l'Algérie", Washington, Groupe banque Mondiale, Printemps 2017, p14.

وعلى الرغم من الاعتمادات المالية المرصودة لدعم هذا القطاع، فإن نسب الإنفاق الاستهلاكي من طرف الأسر على التعليم والأدوات المدرسية تستفيد منه الفئات الأعلى دخلا، وهو ما يوضحه الشكل البياني التالي:

الشكل البياني رقم (03-06): نسب الإنفاق الاستهلاكي على نفقات التعليم والأدوات المدرسية حسب شرائح المستفيدين لسنة 2011.

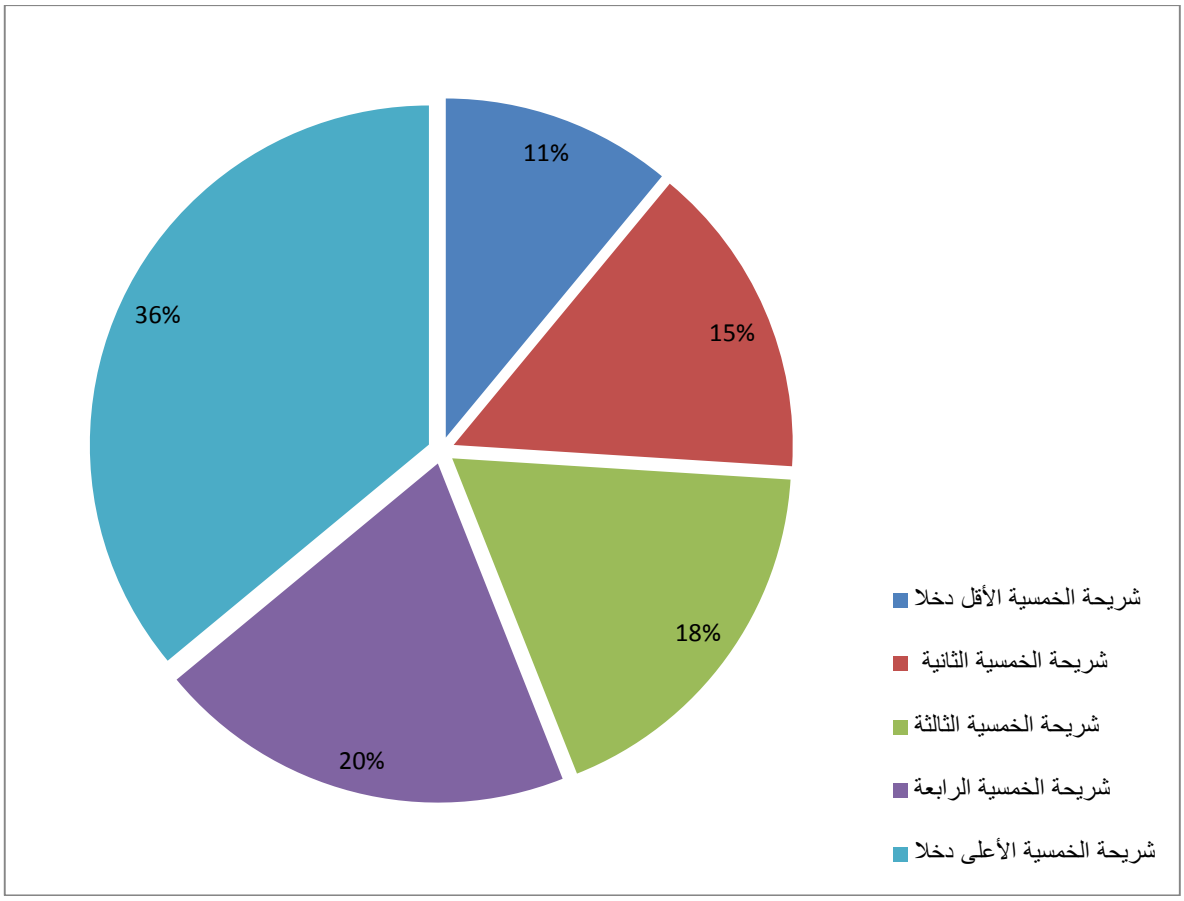

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

ONS,"Enquête Nationale sur les dépenses de Consommation et Niveau de Vie des Ménages 2011, Dépenses d'Education, Culture et Loisirs", N°732. Janvier 2016, P26.

من خلال الشكل البياني أعلاه، أنفقت الشريحة الخمسية الأعلى دخلا 36.92% على نفقات التعليم والأدوات المدرسية، وهو ما يمثّل 3 أضعاف ما أنفقته الشريحة الخمسية الأقّل دخلا من الأسر الفقيرة، ويرجع ذلك إلى استفادة الأغنياء من مجانية التعليم وبعض المنح غير المستحقة، نتيجة غياب قاعدة بيانات حقيقية، كما

تشكل تكاليف المستلزمات الدراسية وارتفاع تكاليفها تشكل عائقا حقيقي أمام الأسر الفقيرة، وهذا سبب رئيسي لفتح المجال للتسرب المدرسي.

ت. دعم أسعار المواد الاستهلاكية الأساسية: (الحليب، الحبوب، السكر، الزيت الغذائي)

الجزائر تدعم بشكل كبير المواد الواسعة الاستهلاك الأساسية والهدف منها هو تحقيق استقرار الأسعار في الأسواق المحلية، ومنح مساعدات المباشرة من خلال دعم دخل الفلاحين، كما تسعى إلى تنويع الأنشطة الاقتصادية في المناطق ذات الطابع الريفي، والشطر الثاني تتضمن المساعدات دعم أسعار المنتجات المستوردة والمتمثلة على سبيل المثال في: السكر، الزيت الغذائي، الحليب والحبوب، أين تدفع الدولة الفارق بين سعر المنتوجات في السوق الدولي وسعر البيع للمستهلكين والمنتجين على حدّ السواء، حيث يعتبر هذا الدّعم سياسة متبعة من طرف الدولة من أجل الحفاظ على حماية القوة الشرائية للطبقات الاجتماعية الأكثر حرماناً والمعوزين. (1)

ومما سبق ذكره تستفيد كافة العائلات باختلاف مستوياتها من الدّعم الصريح أي مخصصات التحويلات الاجتماعية التي تعتبر دعم مباشر والمقدم للمواد الغذائية الأساسية، والشكل البياني التالي يوضح ذلك:

(1) - Gouvernement Algérienne, "Objectifs Du Millénaire Pour La Développement: Rapport National 2000-2015", Op. Cit. P26.

الشكل البياني رقم (03-07): نسب الإنفاق الاستهلاكي على المواد الغذائية الواسعة الاستهلاك حسب شرائح المستفيدين لسنة 2011.

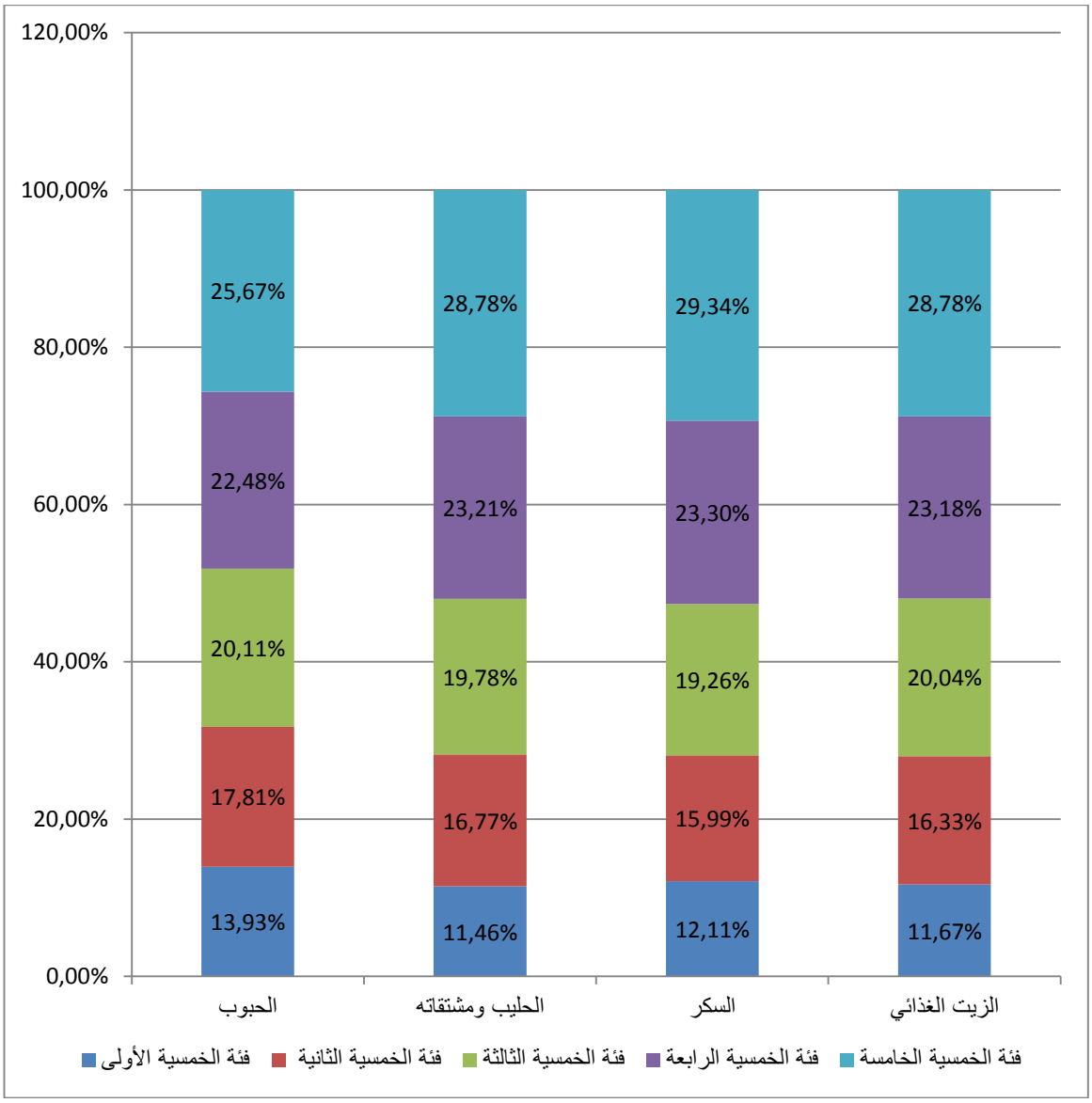

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

ONS,"Enquête Nationale sur les dépenses de Consommation et Niveau de Vie des Ménages 2011, Dépenses de Transport et Communications ", N°717. 2015, P29.

من خلال الشكل البياني الموضح أعلاه، نلاحظ أن الحبوب، تستفيد الفئات الخمسية من 25,67% من جميع أنواع الحبوب المدعمة مقابل 13,93% لصالح الفئات الخمسية الأولى، كما تستفيد منه العديد من الصناعات الغذائية غير المعنية بالدّعم على غرار الحلويات والعجائن الغذائية.

كذلك تستفيد الفئات الخمسية على من 28,78% من الحليب مشتقاته المدعم مقابل 11,46% لصالح الفئات الخمسية الأولى، وتستفيد منه العديد من الأنشطة التجارية وبعض الصناعات الغذائية غير المعنية بالدّعم على غرار المقاهي، وصناعات الأجبان.

نفس الشيء بالنسبة لمادتي السكر والزيت، حيث تعتبر الفئات الخمسية والمنتوجات الغذائية والأنشطة التجارية المستفيد الأكبر من الدعم المقدم لهاتين المادتين.

ث. دعم الحصول على الكهرباء، والغاز والماء:

منذ الاستقلال سلكت الجزائر سياسة من أجل النهوض بقطاع الطاقة لا سيما تطوير البنية التحتية والمتمثلة في الكهرباء والغاز، وهذه السياسة تمكن أفراد المجتمع من الحصول على الكهرباء والغاز الطبيعي من أجل رفع من المستوى المعيشي بصفة عامة ووضع الاقتصادي بصفة خاصة. [1]

من جوانب أخرى، تولي الجزائر أهمية لخدمة المياه بتسعيرها وفق قواعد تستجيب لمبادئ الضمان الاجتماعي والتحفيز على ترشيد واقتصاد الماء، وهو ما جاء به المرسوم التنفيذي رقم 05-13 المؤرخ في 09 يناير 2005، والمتضمن شروط تسيير الخدمات العمومية للمياه والتطهير، وتخضع تسعيرة المياه الشرب لمعايير وتتمثل في:

- **معيار الإدماج الاجتماعي:** عن طريق تلبية الاحتياجات الحيوية للأسر وفقا لشريحة الاستهلاك حسب التسعيرة السارية المفعول.
- **معيار الفريق بين التسعيرات:** أي التفرقة بين مختلف المستخدمين والمتضمن كل من الأسر، الإدارات، القطاعات الصناعية والسياحية. ولوضع الاستراتيجية الوطنية لتعبئة الموارد المالية لتلبية احتياجات أفراد المجتمع والقطاع الفلاحي ككل للماء بإنشاء محطات تحلية مياه البحر، حيث ساهمت 12 محطّة لتحلية مياه البحر في إنتاج 500 مليون متر مكعب إلى غاية سنة 2017[2]، وقدرت تكلفة دعم سعر المياه المحلاة لسنة 2018 بـ 44 مليار دينار جزائري. [3]

(1) - Ibid, P27.

(2) - Ministère De l'énergie, "Bilan Des Réalisations Du Secteur De l'énergie, Année 2017", Edition 2018, P46.

(3) – Ministère Des Finances D'Algérie ; "Rapport De Présentations Du Projet De Loi De Finances Pour 2018", Septembre 2017, P26.

I .3.1. دعم معاشات متقاعدين :

في الجزائر تعدّ منظومة التقاعد من أهمّ آليات الضمان الاجتماعي الرامية إلى التغلّب على فقدان الدّخل بسبب الشيخوخة أو الوفاة أو العجز لصالح الأفراد[1]، تمّ إنشاء الصندوق الوطني لاحتياطات التقاعد (Fonds National des Réserves des Retraites) في الجزائر خلال سنة 2006 من أجل الحفاظ وحماية القدرة الشرائية للمتقاعدين، ومن بين أهمّ الأهداف الصندوق الذي يتضمن دعم وجلب احتياطات مالية للمساهمة في استمرارية وديمومة نظام التقاعد[2]، كما توجد هناك مساهمات مباشرة من طرف الدّولة موجهة على وجه الخصوص لفائدة فئة بعض الأشخاص على سبيل المثال لا الحصر كالمجاهدين والتي تسمح بالاستفادة من التقاعد.

I .4.1. دعم الصحة :

الخدمات الصحية من بين شروط الاستفادة منه ومكونا أساسيا لتحقيق الحدّ الأدنى من مستويات المعيشة، كما تضمن رفاهية المواطنين[3]، ويعدّ دعم الصحة **(نوعيا وكميا)** من أهمّ أولويات الجزائرية التي تسعى لتحسين الخدمات الصحية وتطوير الوقاية. ويعدّ مبدأ مجانية العلاج من أهمّ وأبرز المكتسبات المقدّمة وضمان الحصول عليه من طرف كافة أفراد المجتمع عبر كامل التراب الوطني. [4]

I .5.1. دعم المجاهدين :

أعطت الجزائر أولى اهتماماتها لفئة المجاهدين وذوي الحقوق لتكفل بهم سواء من جانب تحسين ورفع من وضعيتهم الاجتماعية والصحية وبالتالي هذا النظام يسعى للحفاظ على الذاكرة الوطنية ككل.

ويتضمن هذا الدعم كما يلي: [5]

- دعم التغطية الاجتماعية للمجاهدين وذوي الحقوق: لاستمرار في عمليات التكفّل الطبي وتحسين الخدمات والامتيازات المقدّمة لهم.

---

(1) – صندوق النقد العربي، "نافذة على طريق الإصلاحات: إصلاحات شيكات الأمان الاجتماعي في الدّول العربية"، صندوق النقد العربي، أبو ظبي – دولة الإمارات العربية المتحدة، 2019، ص15.

(2) – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية"، سبتمبر 2012، ص38.

(3) – العوفي حكيمة، مرجع سابق، ص62.

(4) – Gouvernement Algérienne, "objectifs Du Millénaire Pour Le Développement : Rapport National 2000-2015", Op. Cit., P27.

(5) – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية"، سبتمبر 2012، مرجع سبق ذكره، ص35.

- اقتناء تجهيزات وإنجاز مراكز الراحة لفائدة المجاهدين ومعطوبي الحرب.
- التكفل بنفقات خدمات النقل البري، والبحري والجوي.

I .6.1. دعم المعوزين، ذوي الاحتياجات الخاصة وأصحاب المداخيل الضعيفة :

تعطي الجزائر بعدا اجتماعيا لبعض فئات المجتمع من خلال تجنيد بعض آليات التضامن الاجتماعي لفائدة الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصّة والمسنين، وتقديم إعانات مباشرة وغير مباشرة لفائدتهم، وذلك من خلال: [1]

- ✓ تقديم منح مالية مباشرة للأشخاص المعاقين بنسبة 100% قدرت ب: 10000دينار شهريا.
- ✓ تقديم منحة جزافية للتضامن قيمتها 3000دينار مرفقا بالتغطية الاجتماعية لكلّ شخص معاق بنسبة أقلّ من 100%.
- ✓ محاربة الهشاشة والإقصاء عبر جهاز نشاطات الإدماج الاجتماعي DAIP لفائدة الأشخاص بدون دخل من خلال الاستفادة من إعانة مالية قيمتها 6000 دينار شهريا.
- ✓ تقديم منحة البطالة بقيمة 13000دج عملا بأحكام المرسوم التنفيذي رقم 22-254 المؤرخ في 02 يوليو 2022، المحدد لشروط وكيفيات الاستفادة من منحة البطالة ومبلغها وكذا التزامات المستفيدين منها.

I .2. تحليل تطوّر مخصصات التحويلات الاجتماعية ضمن الميزانية العامة للدولة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1993إلى 2022 :

سمحت الموارد المتاحة في الجزائر خلال فترة الدراسة الممتدة من 1993 إلى 2022، والتي مصدرها بنسبة كبيرة من تصدير المحروقات أي الجباية البترولية لضمان الدّعم الاجتماعي، فقد طبقت سياسة إنفاق توسعية مست الجانبي الاقتصادي والاجتماعي وهذا ما ترتب عنه ارتفاع في مخصصات التحويلات الاجتماعية والذي يظهر جليا في الأشكال البيانية الموضحة أدناه:

[1] – وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، "السياسات الحكومية في مجال التضامن الاجتماعي"، أوت 2015، ص04.

* الفترة 1993-1999

الشكل البياني رقم (03-08): الأعمدة البيانية تمثّل تطوّر مخصصات التحويلات الاجتماعية ضمن الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 1993-1999.

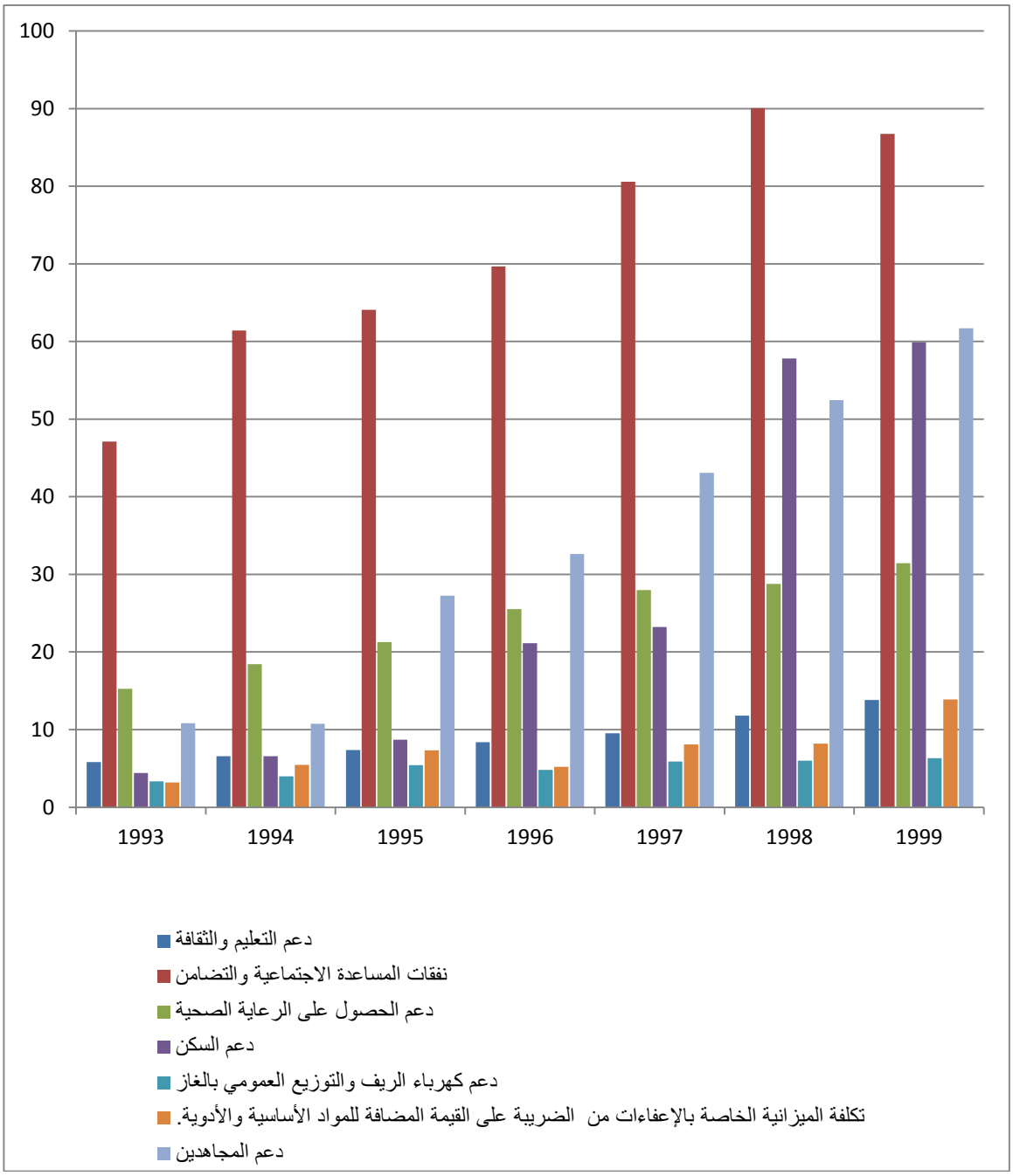

المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على معطيات الملحق رقم 04

الشكل البياني رقم (03-09): نسبة التحويلات الاجتماعية حسب القطاعات خلال الفترة 1999-1993.

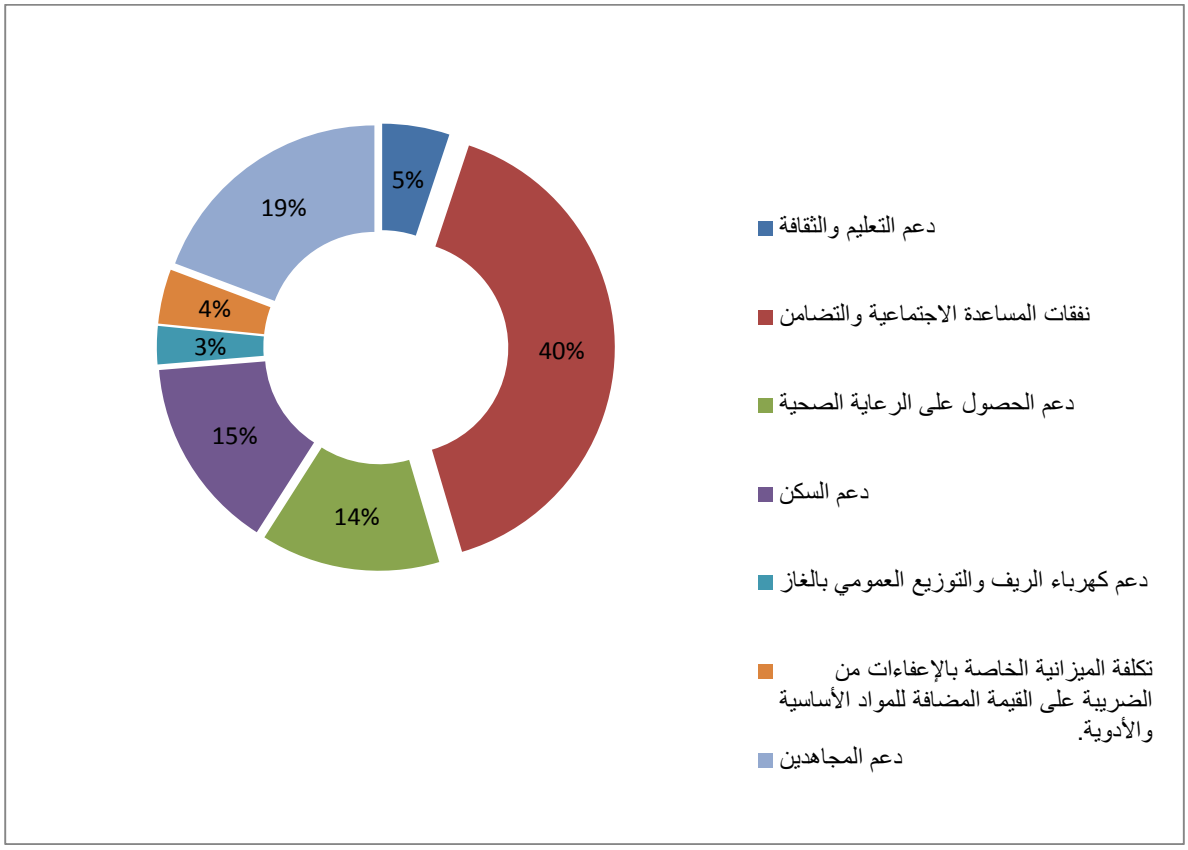

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الملحق رقم 04

نلاحظ من خلال الشكلين البيانيين الموضحين أعلاه، وخلال الفترة الأولى لدراسة الممتدة من 1993 إلى غاية 1999، عرفت مخصصات التحويلات الاجتماعية تزايد كبير بسبب سياسة الإصلاح المتبعة من طرف الجزائر. حيث مست مضمون الميزانية العامة للدولة واتجهت نحو دعم الاجتماعي المعمم المباشر للأفراد من أجل تحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية، وتحسن المستوى المعيشي على العموم بالاعتماد على الإيرادات البترولية.

بلغت قيمة الدّعم الموجه إلى نفقات المساعدة الاجتماعية والتضامن 499,67 مليار دينار، أي ما يقابله 40% من إجمالي التحويلات الاجتماعية، حيث بلغت مخصصات التحويلات الاجتماعية سنة 1993 ما يقدر ب :89,94 مليار دينار جزائري أي بنسبة 11,37% من ميزانية العامة للدولة، لترتفع سنة 1994 بزيادة قدرها 14 مليار دينار جزائري مقارنة بسنة 1993.

أما خلال الفترة 1995 إلى 1999 عرفت الدّولة إصلاحات التي كان هدفها خفض من عجز الميزانية العامة للدولة من خلال ضبط النفقات العامة وزيادة الإيرادات العامة خارج المحروقات، حيث ارتفعت مخصصات

التحويلات الاجتماعية من 141,43 مليار دينار جزائري سنة 1995 إلى 273,84 مليار دينار سنة 1999 وهذا الارتفاع بسبب ارتفاع إيرادات الجباية البترولية والتي قدرت ب: 560,22 مليار دينار جزائري. وهذا ما يفسّر جهود الدّولة الرامية لتوفير الخدمات الاجتماعية.

*** الفترة 2000-2022:**

الشكل البياني رقم (03-10): الأعمدة البيانية تمثّل تطوّر مخصصات التحويلات الاجتماعية ضمن الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2022.

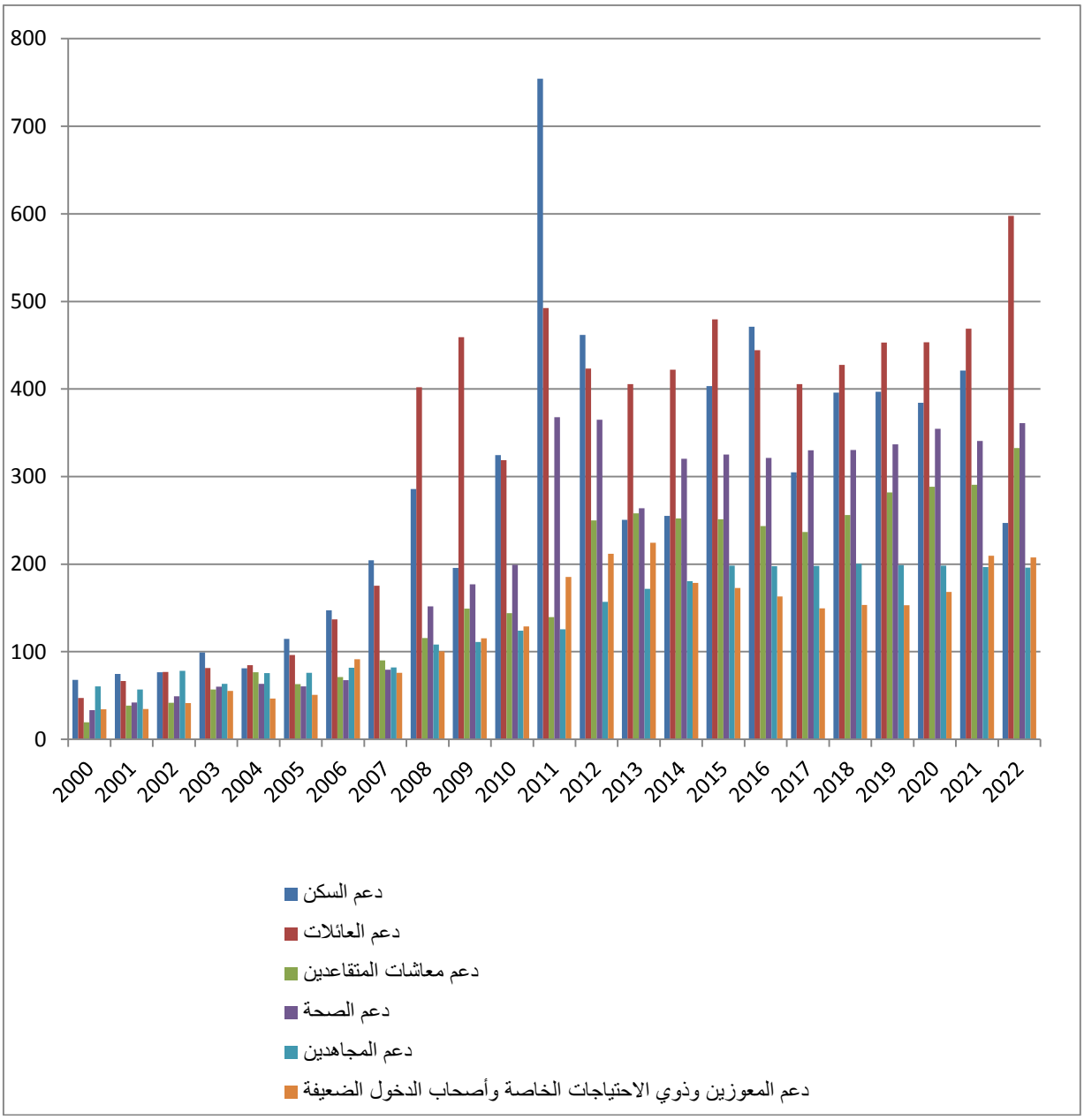

المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على معطيات الملحق رقم 05.

الشكل البياني رقم (03-11): نسبة التحويلات الاجتماعية حسب القطاعات خلال الفترة 2000-2020.

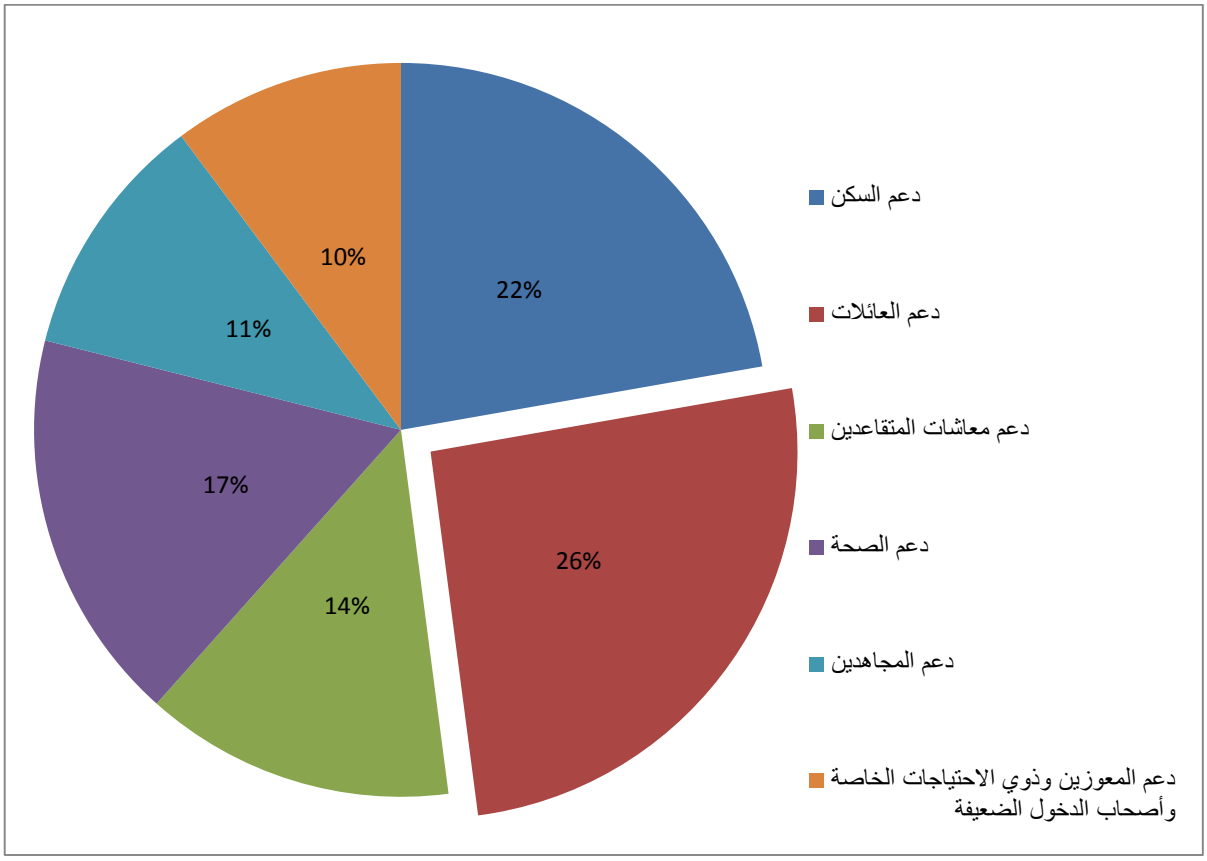

المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على المعطيات الملحق رقم 05.

من خلال الشكلين انتهجت منذ بداية الألفية خيارا اقتصاديا يعتمد بالدرجة الأولى على الطابع الاجتماعي للدّولة، جاء هذا الخيار لإعادة الثقة بين أفراد المجتمع والدولة في ظلّ الظروف التي مرت بها الجزائر خلال التسعينات. ومع إقرار قانون النقد والقرض رقم 10-90 المؤرخ في 14 أفريل 1990 والذي أعطى استقلالية لبنك المركزي واتجاه الجزائر نحو نظام السوق الحرة وإقرار الانفتاح الاقتصادي والسياسي كخيار لتغيير. ومع زيادة في أسعار النفط في بداية سنة 2000 ما أدّى إلى زيادة في النفقات العام بما فيها مخصصات التحويلات الاجتماعي وكذا عن طريق المخططات الخماسية (مخطط لإنعاش الاقتصادي 2001-2009 و المخطط التكميلي لدعم النمو 2005-2009 والمخطط الخماسي 2010-2014)، حيث بلغت في السنة السالفة الذكر ب262,43 مليار دينار جزائري وتستمرّ في الارتفاع لتصل سنة 2004 إلى 428,029 مليار دينار جزائري أي بزيادة مقدر ب165,599 مليار دج مما يدلّ على المجهودات المبذولة من طرف الدّولة لتحقيق

أهدافها الاجتماعية والتي تبرز الحصة الأسد لدعم العائلات بنسبة 29% وأسباب الزيادة خلال نفس السنة راجع إلى زيادة المسجلة في التشغيل. أما سنة 2006 ارتفعت المخصصات بالضعف وقدرت ب: 596,388 مليار دينار جزائري. في سنة 2008 سجلت قيمة المخصصات التحويلات الاجتماعية ب: 1164,062 مليار دينار جزائري والتي أعطيت الأهمية لدعم كل من الأسر والإسكان وهذا نتيجة الاهتمام بدعم أسعار الحبوب والقمح الذي تمّ تشغيله في سنة 2007.

لتسجّل أعلى قيمة لها سنة 2011 ب: 2065,074 مليار دينار جزائري، هذا الارتفاع راجع إلى احتجاجات ارتفاع المواد الأساسية إذ تمّ توسيع مخصصات الدّعم للمواد الأساسية (السكر، الزيت) وفقا لمضمون المرسوم التنفيذي رقم 11-108المؤرخ في 06 مارس 2011. كما عرف الدّعم المقدّم لقطاع السكن ب: 754,14 مليار دينار جزائري تقابله نسبة 25% من إجمالي التحويلات الاجتماعية لنفس السنة. كما عرفت دعم العائلي ارتفاعا في بنده المتعلق بدعم أسعار المواد الغذائية الأساسية كالحبوب، السكر والزيت الغذائي نتيجة الارتفاع أسعارها في الأسواق الدولية وترجع أسباب هذه الزيادات الكبيرة لعدّة عوامل أهمها: الزيادات السكانية، ارتفاع استهلاك المواد المدعمة، إضافة إلى زيادة مخصصات التحويلات الاجتماعية الأخرى نتيجة البحبوحة المالية التي شهدتها الدولة. برغم من الصدمة النفطية التي عرفتها الجزائر بسبب انهيار أسعار النفط خلال منتصف الثاني من سنة 2014 لتعرف هذه المخصصات تذبذبا في مستوياتها نتيجة الظروف الاقتصادية الصعبة حيث قدرت الغلاف المالي المخصص لها سنة 2018 ب: 1763,82 مليار دينار جزائري مقارنة بسنة 2015 التي كانت مقدر ب: 1830,31 مليار دينار جزائري. لتسجل انخفاض بقيمة 66,49 مليار دج وهو ما يفسر انخفاض مستوى الإنفاق العام. تجاوزت قيمتها خلال سنة 2019 قيمة 1820,767 مليار دينار جزائري، على الرغم من انطلاق برنامج تقليص مخصصات الدّعم من جهة والأوضاع السائدة، ومن جهة أخرى جائحة كوفيد التي أدّت إلى تغيرات في جميع الميادين الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية التي أثرت على الميزانية العامة ويرجع ارتفاع قيمة المخصصات التحويلات الاجتماعية إلى الاهتمام الدّولة بشكل كبير بالجانب الاجتماعي للفرد بصفة خاصة وتحقيق الأهداف السياسية والاجتماعية بصفة عامة.

سجلت الميزانية العامة ضمن قسم التسيير في بند مخصصات التحويلات الاجتماعية لسنة 2020 ما يعادل 1847,516 مليار دج أي سجلت زيادة بقيمة 26,749 مليار دج مقارنة بمخصصات التحويلات

لسنة 2019، أما خلال سنتي 2020 و2021 سجلت ارتفاع طفيف إذ قدرت قيمتهما (1847,516، 1927,499) مليار دج على التوالي في مقابل قدرت قيمتها سنة 2022 ب: 1941,9مليار دج.

حيث أعطيت الأولوية لكلّ من:

1.دعم العائلات : عرف هذا النوع تزايد في مخصصاته من نفقات التسيير سنة بعد سنة ليسجّل انخفاض ضئيل خلال سنوات 2013، 2017، 2016، ليسجل ارتفاع مستمرّ خلال السنوات الباقية ليصل سنة 2022 إلى 597,7 مليار دج. أي ما يمثّل حوالي24,8% من إجمالي التحويلات موجه خصوصا إلى دعم أسعار المواد الأساسية (الحليب، الحبوب، السكر، وزيت الطعام) بمقدار 198,23 مليار دج وهو ما يمثل 44,4% من إجمالي الدّعم الموجه للأسر و11% من إجمالي التحويلات الاجتماعية. يليه دعم قطاع التعليم خصص له خلال نفس السنة مقدار 124,52 مليار دج أي بنسبة27,9% من إجمالي الدّعم الموجه للأسر وبنسبة 6,9% من إجمالي التحويلات.

2.دعم السكن : عرف هذا القطاع نوع من الانتقادات بسبب تذبذب مخصصاته بين الارتفاع والنقصان حيث سجلت أعلى قيمة لهذا الدعم سنة 2011 بقيمة 754,145 مليار دج، فسرعان ما انخفضت خلال سنة 2013 بقيمة 250,631 مليار دج مع سنة 2014 عرفت ارتفاع إلى غاية 2016 ثم تراجع ليسجل سنة 2022 قيمة قدرها 247,00 مليار دج أي تراجع بقيمة قدرت ب : 173,947 مليار دج مقارنة بسنة 2021 وهو ما يمثل 22% من إجمالي التحويلات الاجتماعية. حاولت الجزائر خلال هذه الفترة تخفيف من حدّة أزمة السكن التي تعتبر أحد أهمّ الأزمات التي تعاني منها الدّولة، لذا خصصت مبالغ ضخمة لدعم هذا النوع والتي كانت أولى اهتماماتها ضمن البرامج المتبعة ولعلّ أهمها ما يلي:

النزوح الريفي، زيادة النمو الديمغرافي، تراجع القدرة الشرائية لأفراد المجتمع نتيجة تراجع قيمة الدينار في ظلّ إصلاح نظام الأجور ما أدى صعوبة في شراء السكنات، ارتفاع العقارات المملوكة لأفراد المجتمع الغير قانونية أي غير مسجّلة ضمن المحافظات العقارية وهو ما كان سبب أمام الدّولة في تحديد المستفيدين من الدّعم المخصص لسكن.

3. دعم الصحة : خصص لسنة 2021 ما مقدار 340,645 مليار دج أي بزيادة قدرت ب : 3,772 مليار دج مقارنة بسنة 2019، ليرتفع سنة 2022 بقيمة 361,100 مليار دج. إذ يمثّل نسبة هذا الدّعم 17% من إجمالي التحويلات الاجتماعية.

خلال سنة 2021 قدرت قيمة التحويلات الاجتماعية ما يعادل 1927,5 مليار دج ما يمثل 4,3% زيادة مقارنة بسنة السابقة، والتي أعطت الأهمية لكلّ من: دعم الأسرة بزيادة قدرت ب3,5% بالنسبة للاعتمادات لسنة 2020 ليشمل بشكل خاص لدعم المواد الأساسية بملغ قدر ب: 197,2 مليار دج. ووصل دعم قطاع السكن بزيادة قدر ب 9,5% مقارنة بسنة 2020. ويليه دعم الصحة بمبلغ 340,7 مليار دج والذي انخفض بنسبة 3,96% مقارنة بسنة 2020. ليرتفع سنة 2021 ليصل إلى 410 مليار دج وينخفض بقيمة 361.1 مليار دج سنة 2022.

والتي تقدّر ب 1847,52 مليار دينار جزائري أي ما يعادل 38,88% من نفقات التسيير، كما سجلت هذه الأخيرة سنة 2022 بزيادة قدرها 94,38 مليار دينار جزائري مقارنة بسنة 2020 على رغم من انخفاض الموارد المالية المتاحة بسبب عدم التنويع الاقتصادي واعتمادها على المحروقات ومع إبرام اتفاقية مع المنظمة الدول المصدّرة للنفط (OPEC) حيث تراجع إنتاج البترول من 2 مليون برميل يوميا في سنة 2005 إلى أقلّ من 1,5 مليون برميل يوميا في سنة 2014 ليصل إلى 897 ألف بريل في سنة 2020و 908 آلاف برميل في سنة 2021، كما يعاني قطاع المحروقات من تقلبات كثيرة في الأسعار بسبب العوامل الخارجية كون الجزائر لها تبعية الاقتصادية الخارجية التي تتحكم في أسعار المحروقات وتفرض معايير وكميات إنتاج من خلال الاتفاقيات (الاتحاد الأوروبي، المنظمة التجارة العالمية، اتفاقيات التجارة المختلفة). ومن التشوهات الأخرى التي سببها هذا الخيار، عدم تنويع الموارد والأنشطة الاقتصادية، مما أدّى إلى ارتفاع الإنفاق الحكومي وسياسة الانكماش الاقتصادي.

4.دعم المجاهدين : تخصص الدولة مبالغ معتبر لتكفل بهذا القطاع الموجهة لمجاهدين وذوي حقوق الشهداء ومعطوبي حرب التحرير الوطنية، وشهد هذا الأخير ارتفاع مستمرّ وملحوظ إذ قدر نسبة ب11% خلال فترة الدراسة الممتدة 2000-2022.

5. دعم المعوزين وذوي الاحتياجات الخاصة وأصحاب الدخول الضعيفة : يتضمن هذا القطاع دعم الفئات المحرومة وذوي الاحتياجات الخاصة وأصحاب الدخول الضعيفة، إذ شهد ارتفاع ملحوظ بسبب تكفّل الدّولة بهذه الفئات من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية ليصل نسبة الدعم المقدرة ب10% خلال فترة الدراسة الممتدة 2000-2022.

II . تحليل عجز الميزانية العامة في الجزائر :

II .1. تحليل تطور عجز الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1993إلى 2022 :

الشكل البياني رقم (03-12): تطور عجز الميزانية العامة في الجزار خلال الفترة 1993-2022

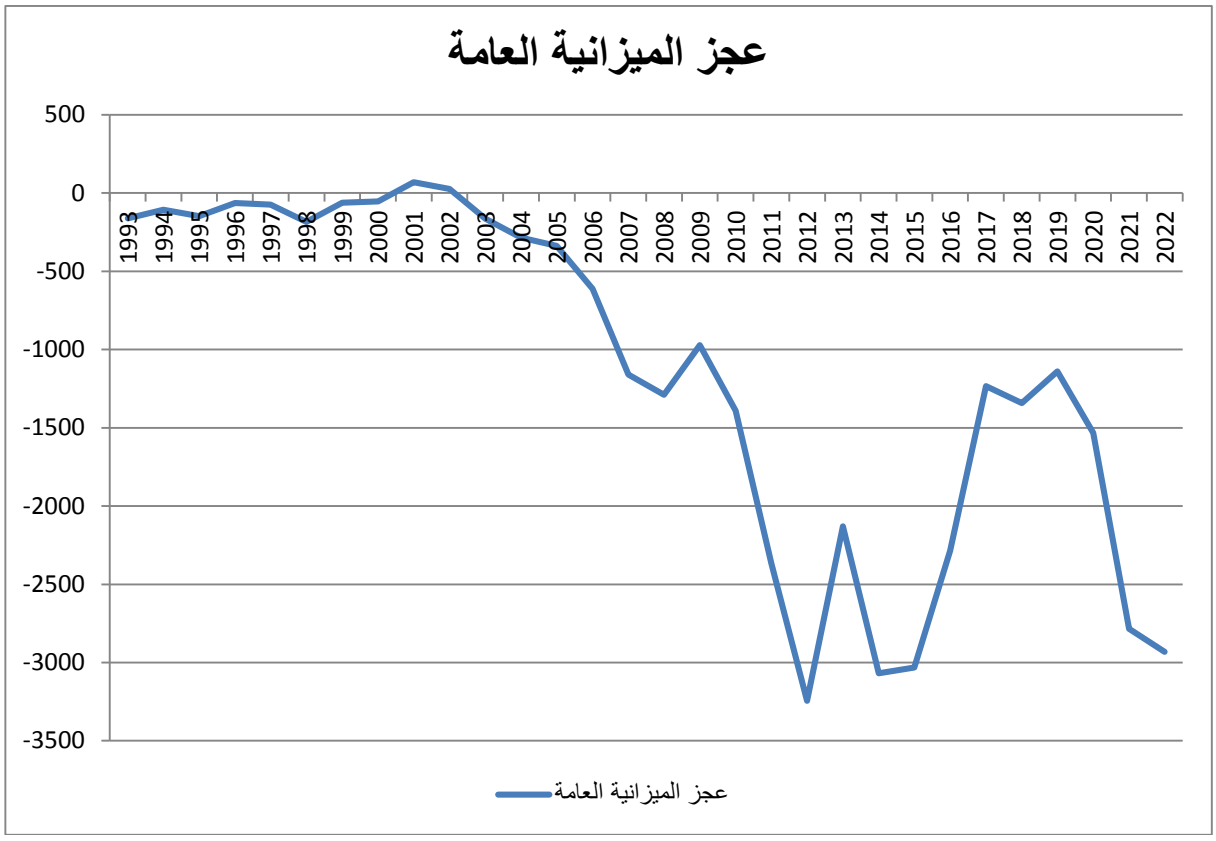

المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على المعطيات الملحق رقم 06

عرف عجز الميزانية العامة في الجزائر خلال فترة الدراسة الممتدّة من 1993إلى 2022 ارتفاع ملحوظ نتيجة اعتماد الإيرادات العامة على العائدات النفطية، باستثناء سنتي 2001 و2002. فهي تتأثر بصفة مباشرة بتقلبات أسعار النفط هذا ما أدّى إلى عدم استقرار سياسة الإنفاق، ممّا يدلّ على هشاشة المالية العامة في الجزائر. وسجّل عجز الميزانية العامة خلال الفترة 1993-1998 بين -162,68مليار دج و-184,4 مليار دج، نتيجة تزايد ديون وتزايد معها سياسة الإنفاق كما تزامن معها صعوبة التحكم في الوضع بسبب الأوضاع السياسية والأمنية الخطيرة التي عاشتها الجزائر.

خلال الفترة 2000-2009 شهدت حدوث أزمة الركود الاقتصادي في معظم دول العالم بسبب تراجع أسعار النفط في سنة2008، ومع ارتفاع أسعار النفط خلال سنة 2009 تراجع معه عجز الميزانية بمقدار -317,63 مليار دج مقارنة بسنة السابقة.

أما خلال الفترة 2010-2012، سجّل عجز الميزانية العامة سنة 2010 بمقدار -1392,29 مليار دج ليصل سنة 2012 بمقدار -2363,76 مليار دج، بسبب زيادة سياسة الإنفاق خصوصا سنة 2011 بسبب توسيع مخصصات الدّعم المواد الأساسية وهذا استجابة لموجة التظاهرات الشعبية خلال نفس السنة بسبب ارتفاع أسعار المواد الأساسية.

لينخفض عجز الميزانية سنة 2013 مقارنة بسنة 2012 بمقدار 1116,3 مليار دج وهي أعلى قيمة لعجز خلال فترة الدراسة، وهذا تراجع كان مسحوب بتراجع كل من مخصصات التحويلات الاجتماعية ونفقات التسيير بصفة عامة مما أدى إلى تراجع في عجز الميزانية العامة، وتزامن مع سنة 2014 انهيار أسعار النفط من جهة وتزايد عجز الميزانية من جهة أخرى ليسجّل به -3068,026 مليار دج أي بزيادة عن سنة 2013 بقيمة 939,21 مليار دج. ويستمرّ بالانخفاض إلى غاية انتشار جائحة كوفيد 19 حيث تميزت الفترة الممتدة بين نهاية 2019 إلى غاية 2022 تزايد عجز الميزانية العامة. وهذا العجز سببه الأساسي هما عاملين: الأول المتمثل في زيادة النفقات العامة بسبب الظروف الراهنة، والثاني ثبات الإيرادات العامة دون تنويعها أي الاعتماد على الإيرادات البترولية. الشيء الملفت أن الاقتصاد الجزائري يتأثر بالأزمات العلمية، والتي لم تتعافى منها الجزائر لحدّ الآن كون عجز الميزانية العامة ينقلب مع تقلبات أسعار البترول.

2.II. تحليل أسباب تزايد عجز الميزانية العامة في الجزائر: [1]

يعتبر عجز الميزانية العامة في الجزائر مشكلة تعاني منها أغلبية الدّول، قد يكون هذا لسوء التقدير السلطة التنفيذية في بداية السنة المالية وقد يكون بنيوي يظهر في نهاية السنة المالية بسبب ارتفاع النفقات العامة دون مصاحبها ارتفاع في الإيرادات العامة ويرجع إلى الأوضاع الاقتصادية السائدة. ومن بين أهمّ الأسباب تزايد عجز الميزانية في الجزائر نذكر منها:

الآثار السلبية لأزمات المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008:

ظهرت هذه الأزمة المالية في سنة 2008 كانت من أسبابها هي مخلفات الأزمة العقارية والتي تطوّرت إلى أزمن اقتصادية، مست بالأساس الولايات المتحدة الأمريكية والتي نتج منها إفلاس وانهيار العديد من المؤسسات والبنوك المالية والبورصات، واختلال التوازن بين القطاعي المالي والإنتاجي وانهيار أسعار المباني بعدما سجلت أرقام

[1] – سليم مجلخ وكمال حمانة، تفاقم عجز الموازنة العامة في الجزائر في ظل آثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية: دراسة تحليلية للفترة (2004-2013) ، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد الأربعون (1)، كانون الأول، 2016، ص ص195-209.

قياسية. الأزمة العالمية أثرن على كافة الدّول العالم سواء كانت متقدمة أو نامية بدرجات خطورة متفاوتة جعل السياسيين والاقتصاديين في حيرة من أمرهم وإلقاء اللوم على المتسبب الرئيسي لها، هذه الأزمة أعطت انتشار وتنقلها عبر الأسواق نتيجة العولمة في المجالات المالية والاقتصادية، بالإضافة إلى الهيمنة التي تتميز بها الولايات المتحدة الأمريكية على كافة الدول العالم كونها القطب الاقتصادي الأول في العالم. فهي الصندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمنظمة العالمية للتجارة، غير أنّ هذه الأزمة سرعان ما تطوّرت عبر أربعة موجات رئيسية وهي: أزمة العقارية، الأزمة المالية، الأزمة الاقتصادية، أزمة بطالة.

الموجة الأولى: أزمة عقارية

ظهرت هذه الأزمة في بدايتها في شكل أزمة عقارية، وانتشرت في الو.م.أ، مما أدّى إلى زيادة في ثمن العقارات مما دفع أفراد ذوي الدّخل المحدود إلى الاقتراض من أجل دفع أسعار البيوت، الأمر الذي أدّى إلى زيادة السندات والأوراق المالية مما دفع بتغيير الاتجاه تصاعديا نحو زيادة حجم الديون مقارنة بحجم العقارات، ما أعطى توسيع الاقتصاد الافتراضي على حساب الاقتصاد الحقيقي والإنتاجي، أدّى هذا إلى انتقال الأزمة لتمسّ القطاع المالي. ومع هذا الجزائر تأثرت بشكل طفيف أي بصورة غير مباشرة من خلال انخفاض في أسعار الحديد الموجه للبناء.

الموجة الثانية: أزمة مالية

إن انفجار الأزمة العقارية انتقلت إلى المؤسسات المالية (البنوك والبورصات)، فتسببت الأزمة قيام البنوك بتسديد ديون المودعين ووضع قيود جديدة في منح القروض بسب أزمة السيولة والائتمان مما أدى هذا إلى الاندحار العديد من البنوك العالمية مما أثر في الجزائر على السيولة النقدية.

الموجة الثالثة: أزمة اقتصادية

انتقلت الأزمة من المالية إلى اقتصادية والتي مست الاقتصاد الإنتاجي الحقيقي مما أدت إلى ركود الاقتصاد وتراجع معدّلات الاستهلاك والنمو، خلف هذه الأزمة في الجزائر تأثير على أسعار النفط مما أدّى بتراجع الإيرادات العامة المحصّلة والتي تعتمد على الإيرادات النفطية بصفة أساسية. ممّا أدّى انتقال الأزمة عبر قنوات الصادرات والواردات، تكبّدت الجزائر خسائر نتيجة تراجع أسعار النفط مما تزامن معها زيادة تكلفة فواتير الاستيراد والتي تتضمّن معظمها المواد الغذائية التي عرفت هذه الأخيرة زيادة في أسعارها بسبب الأزمة.

الموجة الرابعة: أزمة بطالة.

بعد الأزمتين المالية والاقتصادية خلفت أزمة البطالة وتم من خلالها تسريح عدد من العمال، وأصبحت فرصة التشغيل تراجع نتيجة تراجع معدّلات الإنتاج. في الجزائر لم تتأثر بأزمة العقارية ممّا أدّى إلى ارتفاع أسعار عقاراتها، ولا الأزمة المالية لأنها غير مرتبطة ارتباط وثيق بالاقتصاد العالمي لعدم تعاملها مع البنوك والصناديق الاستثمارية. تأثرت بالأزمة الاقتصادية العالمية بسبب الركود مما انعكس هذا على أسعار النفط، برجوع إلى هيكل الإيرادات العامة في الجزائر من:

- الإيرادات الجبائية والتي يتمّ تحصيلها من الضرائب المباشرة، الغير مباشرة، الطوابع، الرسوم المختلفة.
- الإيرادات العادية تتضمن حاصلة المداخيل الأملاك الوطنية، الإيرادات النظامية.
- الإيرادات البترولية التي تعد من أهمّ الموارد العامة للميزانية الجزائر وتأثرت بالركود الاقتصادي العالمي وأدّت إلى انهيار أسعار النفط ومن ثمّ تراجع مداخيل الإيرادات الدولة.

تعتمد عليه الجزائر كمصدر رئيسي في مواردها، نتيجة انتهاج الجزائر سياسة إنفاق توسعية امتدّت من 2001 إلى 2014 من خلال برامج الدعم الإنعاش الاقتصادي، دعم النمو، توطيد النمو الاقتصادي. على الرغم من تبني سياسة ترشيد النفقات العامة التي تبنّتها الجزائر لمواجهة تأثير الأزمات العالمية بقيت النفقات في تزايد.

- ✓ سياسة إنفاق توسعية التي تعتمد الجزائر المبنية على أساس سياسة التخطيط.
- ✓ انتشار ظاهرة تبذير المال العام واعتماد الجزائر في إعداد مشروع قانون المالية على سعر المرجعي لأسعار النفط.
- ✓ عدم تنويع مصادر الإيرادات العامة في الجزائر والاعتماد بصفة أساسية على مداخيل النفطية.

III . تحليل واقع العلاقة بين السياسة الاجتماعية ضمن مخصصات التحويلات الاجتماعية وعجز الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1993إلى 2022 :

عرفت مخصصات التحويلات الاجتماعية باعتبارها نسبة من نفقات التسيير، وباعتبارها نسبة لكل من نفقات التسيير وعجز الميزانية العامة تطور ملحوظ وهو ما يبينه الشكلين البيانيين الموضحين أدناه كما يلي:

1.III . تطوّر مخصصات التحويلات الاجتماعية باعتبارها نسبة ضمن نفقات التسيير خلال الفترة الممتدة من 1993إلى 2022 :

الشكل البياني رقم (03-13): تطوّر مخصصات التحويلات الاجتماعية في الجزائر باعتبارها نسبة من نفقات التسيير خلال الفترة 1993-2022

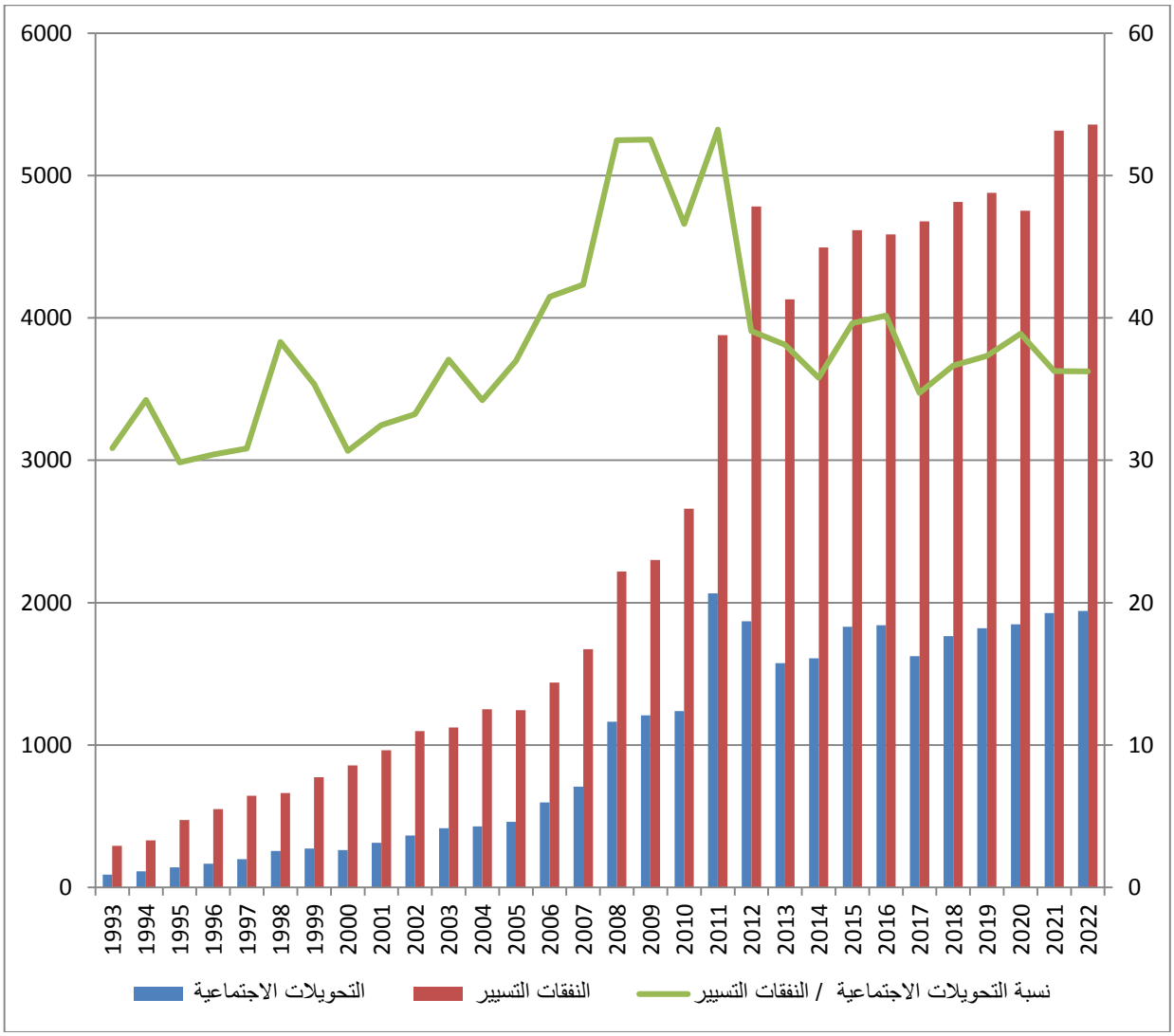

المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على معطيات الملحق رقم 06.

2.III . تطوّر مخصصات التحويلات الاجتماعية باعتبارها نسبة من عجز الميزانية العامة خلال الفترة الممتدة من 1993إلى 2022 :

الشكل البياني رقم (03-14): تطوّر مخصصات التحويلات الاجتماعية في الجزائر باعتبارها نسبة من عجز الميزانية العامة خلال الفترة 1993-2022.

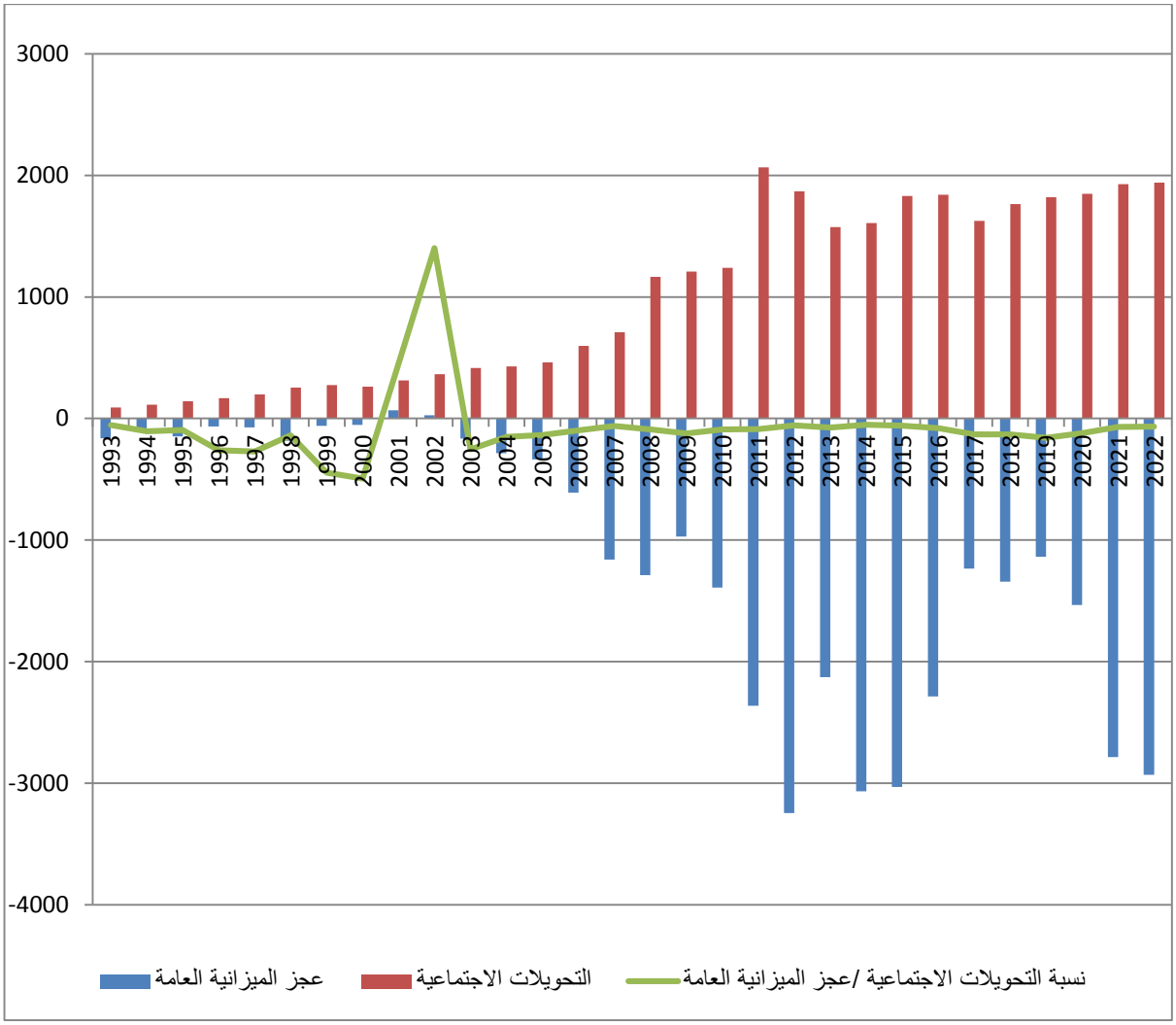

المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على معطيات الملحق رقم 06

لتوضيح العلاقة بين السياسة الاجتماعية مخصصات التحويلات الاجتماعية وعجز الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 1993-2022، وكون هيكل التحويلات الاجتماعية المتضمن كلّ من دعم السكن، دعم الصحة، دعم المجاهدين، دعم المتقاعدين، دعم العائلي، والذي يتضمن هو الآخر على: التعويضات العائلية، دعم التعليم، دعم أسعار الحبوب والحليب والسكر والزيت، دعم الحصول على الكهرباء والغاز والماء. إذ تخصص الدولة اعتمادات ضخمة سنويا ومعبر عنها ضمن الميزانية العامة في قسم النفقات العامة.

ووفقا للملحق رقم (05) الذي يتضمن التحويلات الاجتماعية نسبة لكلّ من نفقات التسيير وعجز الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 1993-2022 وفقا لتشكلين البيانيين أعلاه نلاحظ:

أنّ هناك علاقة قوية بين مخصصات التحويلات الاجتماعية وعجز الميزانية العامة خلال فترة الدّراسة، حيث عرفت الجزائر في مرحلة انتقالية من الاقتصاد الموجه نحو الاقتصاد الحر عبر عدّة إصلاحات أهمّها إبرام اتفاقيات دولية لتحكم في عجز من جهة. ومن جهة أخرى تسعى الدّولة إلى الحفاظ على الطابع الاجتماعي لها، حيث سجلت عجز في ميزانيتها بصفة مستمرة منذ 1993 إلى غاية 2022باستثناء سنتي 2001 و2002. ليسجل أعلى نسبة لمخصصات التحويلات الاجتماعية بالنسبة لعجز سنة 2014 سجلت الميزانية عجز قدر ب: -3068,03 مليار دج بسبب انخفاض أسعار النفط وتراجع معه الإيرادات البترولية خلال نفس السنة.

كما نلاحظ أنّ متوسّط نسبة مخصصات التحويلات الاجتماعية من حجم نفقات التسيير يصل إلى 41,03% للفترة الممتدة 1993 إلى غاية 2022، مع الإشارة من خلال الشكل البياني الموضح أعلاه أنّ قيمة مخصصات التحويلات الاجتماعية عرفت أعلى قيمة لها سنة 2011 والمقدر ب 2065,07 مليار دج أي نسبة 53,23% من نفقات التسيير وهي أعلى قيمة مسجّلة خلال نفس السنة وهذا الارتفاع سببه زيادة دعم المواد الأساسية استجابة لموجة التظاهرات الوطنية التي عرفتها الجزائر. مما ترتب عنها تسجيل نسبة -87,36% من مخصصات بالنسبة لعجز الميزانية، وفي سنة 2012 سجلت نسبة -57,38% وهذا التراجع في العجز مصدره البحبوحة المالية التي عرفتها الدّولة نتيجة ارتفاع أسعار البترول وبالتالي تشكّل لحد الآن عقبة صعبة أمام الحكومة بسبب الأزمات المتكررة لأسعار البترول، أما سنة 2013 عرفت كل من مخصصات التحويلات الاجتماعية ونفقات التسيير تراجع في قيمتهما مما أدّى إلى تراجع قيمة العجز بمقدار 1116,33 مليار دج. على الرغم من تراجع أسعار النفط بسبب الأزمة العالمية حافظت مخصصات التحويلات الاجتماعية على قيمتها إلى غاية 2016، حيث تسبب في عجز الميزانية العامة في سنة 2014 بنسبة -52,45% بسبب ارتفاع التحويلات الاجتماعية وفي سنة 2016 بنسبة -60,37%. وفي سنة 2017 شرعت الدّولة في ترشيد مخصصات التحويلات الاجتماعية حيث تراجعت بقيمة مقدّرة ب: 216,64 مليار دج مقارنة سنة 2016، ومع هذا التراجع سجلت نسبة مخصصات بالنسبة للعجز بقيمة -131,60% ونسبة 34,74% بالنسبة لنفقات التسيير.

وما يلاحظ أيضا من الشكل البياني أن السنوات الأخيرة (2018-2022) نسب هي أشبه ما نقول عنها مستمرة ومتقاربة وهذا ما يفسّر صعوبات التي تواجهها الدّولة للحفاظ على الجانب الاجتماعي أي الإعانات الممنوحة في ظلّ موجة وباء كوفيد 19.

وهذا ما يؤثّر على زيادة الإنفاق العام بصفة عامة مقابل تقلّص الإيرادات مما يؤدّي إلى زيادة عجز الميزانية العامة. ما يمكن ملاحظته أنّ هناك علاقة قوية وطردية بين مخصصات التحويلات الاجتماعية التي تعرف على أنها الدّعم الصريح ضمن الميزانية وعجز الميزانية العامة، وهذا تأثير ينعكس بدرجة الأولى على زيادة في الإنفاق العام مقابل عامل الإيرادات العامة التي تلعب دور في تحديد زيادة أو انخفاض عجز الميزانية العامة.

IV . التحليل القياسي لأثر السياسة الاجتماعية ضمن مخصصات التحويلات الاجتماعية على عجز الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1993إلى 2022 :

بعد التطرّق إلى الجانب النظري والدراسات السابقة التي عالجت الموضوع، والتي اختلف نتائجه سواء كان الأثر إيجابي أو سلبي. يعود هذا الاختلاف سواء في اختيار النموذج أو اختيار متغيرات الدّراسة، من خلال حجم العينات المستخدمة أي الفترة الزمنية.

سنحاول في الجانب التطبيقي عرض الطريقة والمنهجية المتبعة في إجراء الدراسة التي تعتمد على أساليب قياسية وإحصائية باستخدام برنامج (Eviews 10)، وهذا بغرض قياس أثر السياسة الاجتماعية ضمن مخصصات التحويلات الاجتماعية على عجز الميزانية العامة في الجزار خلال الفترة (1993-2022). بالاستعانة بنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطئة (ARDL)، والفترة الزمنية لهذه الدّراسة ملائمة لحجم العينة المستخدمة. من خلال الاعتماد على البيانات سنوية لكلّ متغير من متغيرات المحسوبة.

IV .1. الإطار النظري لنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL) :

IV .1.1. تعريف بالنموذج وصياغته :

نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (Autoregressive Distributed lag) والمختصر ب (ARDL)، يندرج ضمن النماذج الاقتصادية المستخدم فيها اختيار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود (Bounds Test). وهذا الأسلوب يتمّ تطويره من قبل PESARAN سنة 1997، و SHINAND and SUN سنة 1998، وPESARAN et AL سنة 2001. فهو الاختبار الأمثل عندما تكون سلاسل الزمنية قصيرة على غرار الطرق الأخرى، إما اختبار التكامل المشترك لجوهانسن (JOHANSEN COINTEGRATION TEST) في إطار نموذج VAR[1]. فنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع هو مزيج بين نموذجين هما:

[1] – تلمساني حنان، أثر سعر الصرف الحقيقي على النموّ الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية خلال الفترة (1990-2016)، أطروحة المقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد نقدي ومالي، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2018، ص147.

نموذج الأول: نموذج الإبطاء الموزع (Distributed lag model) يتميز هذا النوع بوجود قيم لمتغيرات سابقة الخارجية كمتغيرات تفسيرية بحيث يتأثر المتغير التابع (Y_t) بالمتغير التوضيحي (X_t)، كل من الفترة الحالية الزمنية والفترات السابقة (X_{t-1})وفقا لمعادلة الموضحة كما يلي: [1]

$$Y_t = \beta_0 + \alpha_1 X_t + \alpha_2 X_{t-1} + \cdots + \alpha_q X_{t-q} + \mu_t \dots\dots (1)$$

Y: المتغير التابع خلال الفترة (t)

t: الفترة الحالية.

q: عدد فترات التخلف.

نموذج الثاني: نموذج الانحدار الذاتي (ARDL) فهو يضمّ قيم سابقة للمتغير التابع (Y_t) كمتغيرات تفسيرية وفقا لمعادلة الموضحة كما يلي:

$$Y_t = \beta_0 + \beta_1 Y_t + \beta_2 Y_{t-1} + \cdots + \beta_q Y_{t-q} + \mu_t \dots\dots (2)$$

وللحصول على المعادلة (3) بعد جمع كل من المعادلتين (1)و(2) التي تعطي لنا الشكل الأساسي لنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL):

$$Y_t = \beta_0 + \beta_1 Y_t + \beta_2 Y_{t-1} + \cdots + \beta_q Y_{t-q} + \alpha_1 X_t + \alpha_2 X_{t-1} + \cdots + \alpha_q X_{t-q} + \mu_t \dots\dots (3)$$

غير أنّ هذا النموذج (ARDL) له خصائص مميزات عديدة التي تعطي له صفة الانفراد واختبار الأمثل من أجل القيام باختبار التكامل المشترك ومن بين خصائص الذي يتميز بها هذا النموذج أهمها ما يلي:

1. هذا النموذج يعطي تقديرات كفؤة عندما يستخدم في حالة توفر عينات قليلة أي مشاهدات ذات الحجم الصغير.

2. نموذج (ARDL) يتطلب أن تكون جمع المتغيرات مدروسة داخلية ولا تتطلب توصيف واسع لنموذج عند التكامل المشترك كتحديد عدد المتغيرات داخلية والخارجية.

3. يقيس ويقدّر نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع العلاقة التكامل بين المتغيرات، ولا سيما درجة التكامل سواء كانت متكاملة في الدرجة (0) أو (1) أو المزيج بينهما دون أن يكون تكامل في الدرجة (2).

[1] – صلاح مهدي البيرماني و أخرون، أثر الإنفاق استهلاكي الحكومي على وضع ميزان الحساب الجاري في العراق للمدة (1990-2014) باستخدام نموذج ARDL، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 23، العدد 98، 2017، ص289.

4. هذا النموذج له خاصية أن يقوم تأثيرات المدى القصير والمدى الطويل، كما يمكن تحديد معادلة واحدة تتضمن علاقة تكامل بين متغير التابع والمستقلّ في الأجلين القصير والطويل، كما يحدد لها حجم تأثر الناجم لمتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

5. يعطي لنا نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع نتائج أفضل في المعالم الأجل الطويل.

2.1.IV. مراحل صياغة نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL): [1]

عند تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع وقبل بداية تطبيقه، في المرحلة تمهيدية أولية يتمّ صياغة نموذج بخمسة مراحل وفقا لشكل البياني الموضح أدناه أهمها ما يلي:

1. المرحلة الأولى يتمّ دراسة استقرار السلاسل الزمنية وهي المرحلة التي تسبق تطبيق النموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع.

2. المرحلة الثانية هي الاختيار فترات الإبطاء المثلى للفروق الأولى لقيم المتغيرات.

3. المرحلة الثالثة والتي يتمّ فيها تقدير نموذج الدراسة باستعمال طريقة المربعات الصغرى (OLS).

4. المرحلة الرابعة والتي يتمّ من خلالها اختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات النموذج باستخدام اختبار منهج الحدود (The Bounds Testing Approch).

5. المرحلة الخامسة وبعد تأكد من وجود تكامل مشترك، تعتبر هذه المرحلة آخر مرحلة يتمّ فيها الانتقال إلى تقدير معلمات التوازن في الأجلين الطويل والقصير لنموذج تصحيح الخطأ الديناميكي.

[1] – تلمساني حنان، مرجع سبق ذكره، ص ص149-150.

الشكل رقم (03-15): مراحل تطبيق منهجية ARDL.

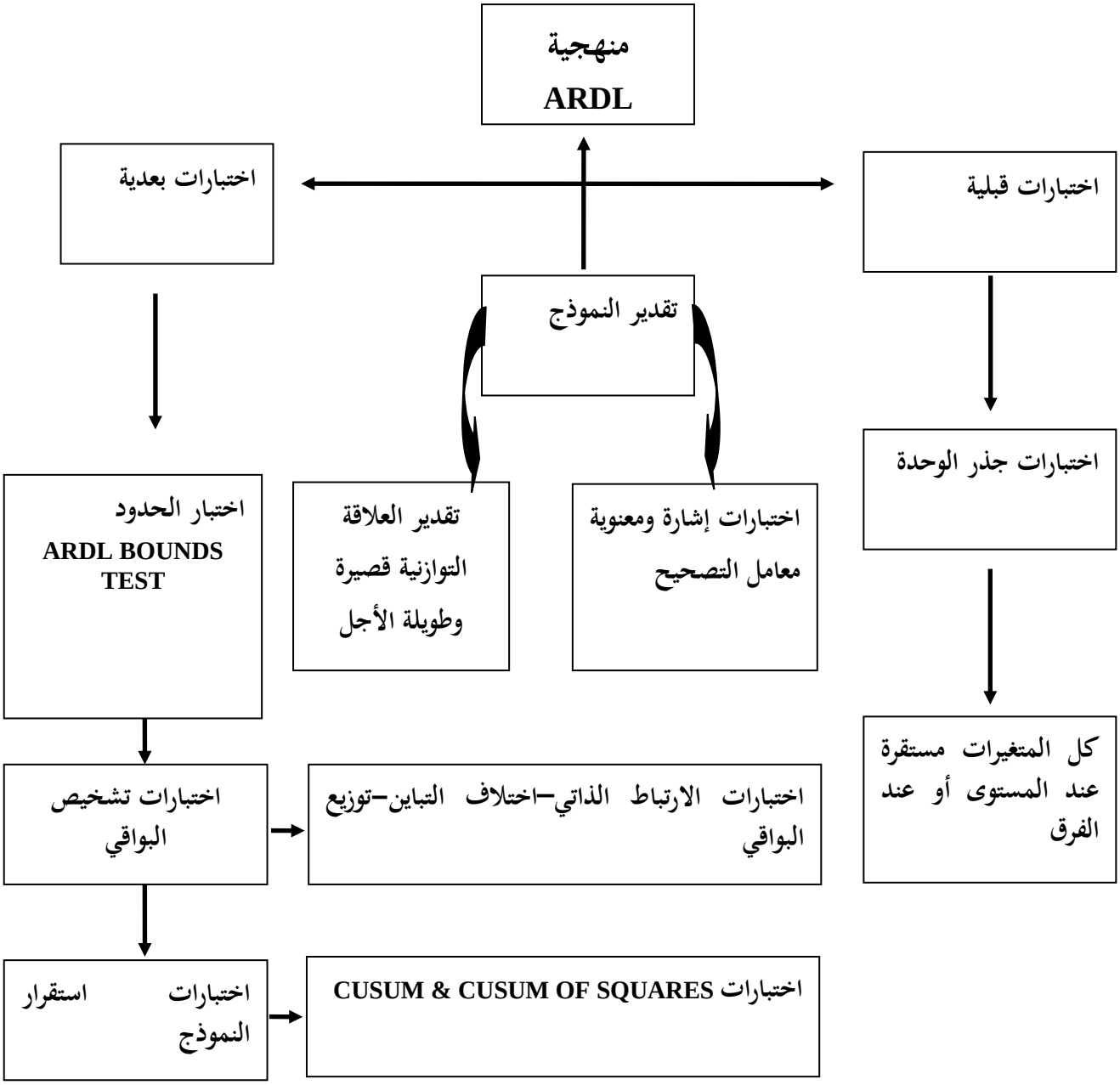

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على دراسة تلمساني حنان، مرجع سابق ص 149–150.

IV .1.2.1. استقرار السلاسل الزمنية :

تعريف السلاسل الزمنية بأنها مجموعة من القيم لمؤشّر إحصائي معين مرتبة حسب تسلسل الزمني، بحيث كل فترة زمنية يقابله قيمة عددية للمؤشر تسمى مستوى السلسلة، أو هي مجموعة من المعطيات ممثلة عبر الزمن المرتب ترتيبا تصاعديا.

تعتبر استقرار السلاسل الزمنية الشرط الرئيسي في دراسة التكامل علاقة المتزامن لتفادي المشاكل القياسية العديدة، ومثال ذلك مشكل الانحدار الزائف الذي يجعل أغلبية الاختبار الإحصائية مضللة. وعليه سلسلة زمنية مستقرة إذا كانت مستوياتها تتغير مع الزمن خلال الفترة الزمنية طويلة نسبيا، وتكون سلسلة الزمنية مستقرة يجب توفر ثلاثة شروط وهي:

1.المتوسط الحسابي ثابت ومستقل عن الزمن حيث :

$$E(y_t) = E(y_{t+m}) = \mu \qquad \forall t \; et \; \forall m$$

2.التباين ثابت ومستقل عن الزمن من حيث :

$$var(y_t) < \infty \qquad \forall t$$

3.أن تكون التباين المشترك مستقل عن الزمن ويكون التغاير بين أي قيمتين لنفس المتغير المعتمد على الفجوة الزمنية بين قيمتين وليس على القيمة الفعلية وتحسب عند التغاير (covariance) أي الفرق بين فترتين زمنيتين :

$$cov(y_t, y_{t+k}) = E[(y_t - \mu)(y_{t+k} - \mu)] = \gamma_k$$

لتحقيق شرط استقلالية عن الزمن (t) وهذا يمكن القول إنّ السلاسل الزمنية مستقرة، غير أن اختيار الاستقرارية المستعمل له عدّة أساليب إحصائية ومن أهمّها نذكر:

- ❖ اختبار ديكي–فولر البسيط (**DF**).
- ❖ اختبار ديكي فولر الموسع (**ADF**).
- ❖ اختبار فيليبس بيرون (**PP**)

أ. **اختبار ديكي–فولر البسيط**: (**Dickey-Fuller**)

هذا الاختبار قام به ديكي وفولر سنة 1979، ويعتبر أول الاختبارات لجذر الوحدة إذ يعمل هذا الاختبار على البحث في الاستقرارية السلسلة زمنية أو عدمها من خلال تحديد مركبة الاتجاه العام سواء كانت تحديدية (deterministic) أو عشوائية (stochastic).

الاختبار بنموذج السير العشوائي: ويطلق عليه بنموذج انحدار ذاتي من الرتبة الأولى (1) AR ويكتب على الشكل التالي:

$$Y_t = \rho Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

بحيثε_t: حد الخطأ العشوائي ويفترض فيه وسط حسابي معدوم؛ تباين ثابت وقيم غير مرتبطة، وإذا كان معامل الانحدار يساوي الواحد 1 يعني أنه توجد مشكلة عدم استقرار بيانات السلسلة ووجود اتجاه في البيانات، ويمكن صياغة المعادلة السابقة كالتالي:

$$\Delta Y_t = \phi Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

حيث:

Δ: تمثّل الفروق الأولى أو التفاضل الأول.

هذا الاختبار يعتمد على فرضيتين وثلاث نماذج. [1]

- ✓ الفرضية العدمية: $H_0 : \emptyset = 1$ ، إذا تحققت الفرضية العدمية في أحد النماذج الثلاثة معناه أن السلسلة تحتوي على الجذر الأحادي وبالتالي هي غير مستقرة.
- ✓ الفرضية البديلة: $H_1 : \emptyset < 1$ ، وإذا تتمّ قبول الفرضية البديلة معناه عدم وجود الجذر الأحادي وبالتالي السلسلة الزمنية هي مستقرة.

اختبار هاتين الفرضيتين يتمّ حسب اختبار DF في ثلاثة نماذج كما يلي:

النموذج الأول $\Delta X_t = \phi_{t-1} + \varepsilon_t$

النموذج الثاني $\Delta X_t = \phi X_{t-1} + \beta + \varepsilon_t$

النموذج الثالث $\Delta X_t = \phi_{t-1} + bt + c + \varepsilon_t$

بحيث تمثل:

c : الحدّ الثابت.

t : حدّ الاتجاه العام ويتمثل في الزمن في النموذج الثالث.

ε_t: هو حد الخطأ العشوائي.

X_t: متغيرة عند الزمن (t)

X_{t-1}: متغيرة عند الزمن (t−1)

[1] - Régis bourbonnais, "Econométrie Cours et exercices corrigés" Dunod, 9e édition, 2015p 249.

هذا النموذج له إسهامات في التحقق من استقرار السلاسل الزمنية، بحيث لا يكون ملائما إذا وجد ارتباط ذاتي في الحدّ العشوائي(ε_t)، مما دفع بـ Dickey et Fuller سنة 1981 إلى تطوير اختبار وأطلق عليه اسم ديكي فولار الموسع Augmented Dickey-Fuller. [1]

ب. اختبار ديكي فولر الموسع: (Augmented Dickey-Fuller)

بعد الانتقادات التي ظهرت في اختبار ديكي فولر المبسط DF، في سنة 1981 قام العالم ديكي فولر بتطوير اختباره[2]، بسبب عدم الأخذ بعين الاعتبار إمكانية الارتباط الذاتي في الحدّ العشوائي، الذي يحسب بإضافة متغيرات متباطئة وذلك للتخلص من الارتباط الذاتي وأطلق عليه اسم اختبار ديكي فولر المركب (الموسع).

هذا الاختبار يرتكز على ثلاثة نماذج باستعمال طريقة المربعات الصغرى **(MCO)**: [3]

النموذج الأول $\Delta X_{\mathrm{t}} = \rho X_{t-1} - \sum_{j=2}^{\rho} \phi \Delta X_{t-j+1} + \varepsilon_t$

النموذج الثاني $\Delta X_{\mathrm{t}} = \rho X_{t-1} - \sum_{j=2}^{\rho} \phi \Delta X_{t-j+1} + c + \varepsilon_t$

النموذج الثالث $\Delta X_{\mathrm{t}} = \rho X_{t-1} - \sum_{j=2}^{\rho} \phi \Delta X_{t-j+1} + +bt + \varepsilon_t$

بحيث:

ρ: تمثل درجة التأخر.

وتتمثل الفروض المراد اختبارها حسب كل نموذج كما يلي[4]:

النموذج الأول: هذا النموذج في صياغته لا يحتوي على كل من اتجاه زمني وحد ثابت، فرضياته في هذه الحالة كما يلي:

- ✓ الفرضية العدمية: $\mathrm{H}_0 : \emptyset = 0$

(1) – Régis bourbonnais, « Econométrie op-cit, p250.

(2) – Dickey D.A., Fuller W.A., "Likelihood ratio tests for autoregressive time series with a unit root", Econometrica, Vol. 49, 1981, pp 1057-1072

(3) –خلاصي عبد الإله، العلاقة بين نفقات الصحة والتمويل في الجزائر: دراسة تحليلية قياسية للفترة (1990-2018)، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد المالية العامة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2020، ص159.

(4) - Sandrine Lardic , Valérie Mignon (2002) « Econométrie des séries temporelles macroéconomiques et financières » Economica , Paris p148

- ✓ الفرضية البديلة: $H_1 : Ø < 0$

النموذج الثاني: هذا النموذج في صياغته لا يحتوي على اتجاه زمني وإنما تحتوي على حدّ ثابت وتتمثل فرضياته كما يلي:

- ✓ الفرضية العدمية: $H_0 : Ø = 0$ و $c = 0$
- ✓ الفرضية البديلة: $H_1 : Ø < 0$ و $c \neq 0$

النموذج الثالث: هذا النوع في صياغته يحتوي على كل من اتجاه زمني وحد ثابت وفرضياته كما يلي:

- ✓ الفرضية العدمية: $H_0 : Ø = 0$ و $c = 0 , b = 0$
- ✓ الفرضية البديلة: $H_1 : Ø < 0$ و $c \neq 0 , b \neq 0$

عند إجراء اختبار ADF تحديد عدد التأخرات الأمثل باستعمال أدوات إحصائية مثل معايير المعلومات (schwarz or akaike)، أو استخدام احصائيتي (box-pierce أو ljung-box) لاختبار الارتباط الذاتي بعد كل تأخير مضاف، والتوقف يكون عند أول تأخير. نقبل الفرضية العدمية والتي تتضمن غياب الارتباط الذاتي للأخطاء. [1]

ت. اختبار فليبس وبيرون (Philips and Perron):

تمّ وضع هذا الاختبار من طرف كل من فليبس وبيرون سنة 1988[2]، كان هدف هذا الاختبار هو تصحيح وجود الارتباط الذاتي في بواقي معادلة اختبار جذر الوحدة من خلال تغيير معلمي لتباين النموذج هو يعكس الطبيعة الديناميكية للسلسلة.

يأخذ هذا النوع من الاختبار التباين الشرطي للأخطاء ويسمح بإلغاء التحيزات الناتجة عن المميزات الخاصة للتذبذبات العشوائية[3]، ويعتمد اختبار PP على نفس التوزيعات المحدودة لكلّ من الاختباري **ADF & DF** ويتضمن هذا الاختبار أربعة مراحل :

[1] – محمد إدريوش دحماني، "سلسلة محاضرات في مقياس الاقتصاد القياسي" جامعة جيلالي ليابس، 2012-2013، ص119

[2] – Peter C. B. Phillips., AND PIERRE PERRON (1988) « Testing for a unit root in time series regression »,. Biometrika, 75,2, Printed in Great Britain, pp. 335-46.

[3] – شيخي محمد، طرق الاقتصاد القياسي: محاضرات وتطبيقات، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2012، ص212.

المرحلة (1): التقدير بطريقة المربعات الصغرى العادية للنماذج الثلاثة القاعدية لاختبار ديكي فالر مع حساب الإحصائيات المرافقة لها.

المرحلة (2): تقدير التباين قصير المدى

$\sigma^2 = \frac{1}{n}\sum_{t=1}^{n} e_t^2$ ، حيث تمثل e_t الباقي المقدر.

المرحلة (3) : تقدير المعامل المصحح S_t^2 (المسمى بالتباين طويل الأجل)، المستخرج من خلال التباينات المشتركة لبواقي النماذج السابقة، حيث:

$$S_t^2 = \frac{1}{n}\sum_{t=1}^{n} e_t^2 + 2\sum_{i=1}^{1}\left(1-\frac{1}{I+1}\right)\frac{1}{n}\sum_{t=i+1}^{n} e_t e_{t-i}$$

تقدير التباين طويل الأجل لابدّ من معرفة عدد التأخرات I المقدرة بدلالة عدد المشاهدات الكلية n.

المرحلة (4): حساب إحصائية فليبس بيرون (pp) وفقا لمعادلة التالية:

$$t^*_{\widehat{\phi_1}} = \sqrt{k}.\frac{(\widehat{\phi_1}-1)}{\hat{\sigma}_{\widehat{\phi_1}}} + \frac{n(k-1)\hat{\sigma}_{\widehat{\phi_1}}}{\sqrt{k}}$$

مع $k = \frac{^2}{S_t^2}$، وهي تساوي 1 في الحالة التقريبية عندما تكون تشويشا أبيضا.

IV.2.2.1 اختبارات التكامل المشترك :

اختبار التكامل المشترك هو البحث عن وجود علاقة طويلة الأجل بين السلاسل الزمنية، على الرغم من وجود في الأجل قصير اختلال. إذا التكامل المشترك ينظر إلى هذه العلاقات التوازنية حتى وإن احتوت كل سلسلة زمنية على اتجاه عام عشوائي، كون في الأجل الطويل هذه السلاسل ستتحرّك في تقارب عبر الزمن ويكون الفارق ساكنا بينهم.[1]

طريقة التكامل المتزامن تقضي أنه إذا كان لدينا متغيرين، X_t Y_t متكاملان من الدرجة الأولى أي مستقرين بعد تفاضلهما من الدرجة الأولى، فنقول أن، X_t Y_t متكاملان تزامنيا إذا كان هناك معادلة خطية وحيدة من الشكل:

$$X_t = A + By_t + Z_t$$

حيث أن:

[1] – عثماني الهادي وآخرون، اختبار الارتباط في المدى الطويل بين متغيرات حساب الإنتاج وحساب الاستغلال لقطاع الزراعة في الجزائر (أسلوب التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ خلال الفترة (1974-2012)، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، العدد 01، 2015، ص65.

A, B: أعداد حقيقية.

Z_t: متغير مستقر بمتوسط معدوم (تشويش أبيض).

فإذا كانت المعادلة $X_t = A + By_t + Z_t$ تمثل علاقة توازن اقتصادي فإن (Z_t) يسمح بقياس الفرق بين المتغير X وقيمته التوازنية في اللحظة (t)، أما إذا كانت (Z_t) لا تشكل تشويش أبيض فإنّ المتغيرين مرتبطين بعلاقة اقتصادية ثابتة.

وعموما فإن مصطلح التكامل المشترك يحدد لنا إحصائيا المفهوم الاقتصادي للتوازن في المدى الطويل بين متغيرين من نفس الدرجة. [1]

لكشف عن العلاقة التكامل المشترك بين السلاسل الزمنية هناك عدّة اختبارات أهمّها:

أ. اختبار انجل – غرانجر (Engel & Granger):

التكامل المشترك بطريقة (انجل وغرانجر) يعتمده الكثير من الاقتصاديون من أهمّ المفاهيم لكلّ من الاقتصاد القياسي الجديدة وتحليل السلاسل الزمنية، في سنة 1987 اقترح كل من (انجل وغرانجر) طريقة لاختبار التكامل المتزامن والذي يرتكز على مرحلتين أساسيتين هما:

المرحلة الأولى: اختبار درجة تكامل المتغيرين. ويجب تحقيق شرط الأساسي لتكامل في أن تكون السلسلتين متكاملتين من نفس الدرجة، أما إذا لم يتحقق الشرط فإن السلسلتين لا تحققان خاصية التكامل المشترك.

المرحلة الثانية: تقدير العلاقة طويلة الأجل باستخدام طريقة المربعات الصغرى.

$$X = a + By_t + u_t \ \dots\dots\dots (1)$$

من أجل قبول وجود علاقة تكامل مشترك يجب أن تكون سلسة بواقي التقدير مستقرة. [2]

ب.اختبار جوهانس–جلسيوس (Johancen & Julisus)

هذا الاختبار يتناسب مع العينات ذات الحجم الصغير وحالة وجود أكثر من متغيرين، مما يعطي له تميز من اختبار (انجل وغرانجر).

---

[1] – مزارشي فتيحة، أثر السياسة النقدية على مستوى المعيشة: دراسة حالة الجزائر، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف1، الجزائر، 2018، ص ص369-370.

[2] – خلاصي عبد الإله، مرجع سابق، ص ص161-162.

يكشف هذا الاختبار إذا كان هناك تكاملا مشترك فريدا، أي يتحقق التكامل المشترك فقط عند انحدار المتغير التابع على المتغيرات المستقلة. مما له من أهمية في نظرية التكامل المشترك وتشير في حالة عدم وجود تكامل فريد فإن العلاقة التوازنية بين المتغيرات تبقى محل تساؤل.[1]

ولتحديد اتجاهات التكامل العديد يتمّ استخدام اختبارين إحصائيين المبنيين على دالة الإمكانيات العظمى (LR) Likelihood Ratio Test وهما:

1. اختبار الأثر (trace test):

يعرف اختبار الأثر ب: $\lambda_{trace} = T\sum_{i=r+1}^{k} Log(\lambda_i)$

حيث يتم اختبار فرضية العدم أن عدد متجهات التكامل المشترك ≥ 1 مقابل الفرضية البديلة أن عدد متجهات التكامل المتزامن = r، بحيث (r =0,1,2).

2. اختبار القيم المميزة العظمى (maximum eigenvalues):

يعرف اختبار القيم المميزة العظمى ب:$\lambda_{trace} = -TLog(1-\lambda_i)$

حيث يتمّ اختبار فرضية العدم أن عدد متجهات التكامل =r مقابل الفرضية البديلة أن عدد متجهات التكامل المتزامن = r^2+1.

IV .3.2.1. اختبارات التكامل المشترك باستعمال منهج (ARDL):

إنّ اختبارات وانجل-جرانجر (1987)، جوهانسن-جسلس(1990)، وغرانجر (1987) هي اختبارات كلاسيكية تتطلب أن تكون المتغيرات متكاملة من نفس الدّرجة (1) [2]، زيادة على هذا عندما تكون نتائج التحاليل السلاسل الزمنية في المدى القصير غير دقيقة على هذا الأساس ظهر منهجا حديثا لاختبار مدى تحقق العلاقة التوازنية بين المتغيرات في ظل نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM) والذي يعرف بطريقة اختبار الحدود (Bounds Testing Approach) أو منهج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة

[1] – مصطفى رجب البلعزي وسالم عطية بن سليم، العلاقة بين عرض النقود والتضخّم في الاقتصاد الليبي للفترة (1981-2016)، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، العدد 12، 2018، ص46.

[2] – بن مريم محمد، دور الاستقرار السياسي كعامل أساسي إلى جانب المتغيرات الاقتصادية الكلية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) خلال الفترة 1987-2016، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 20، 2018، ص62.

(ARDL)، هذه منهجية حديثة قام بتطويرها كل من: (Pesaran) سنة 1997، (Pesaran and Shin) سنة 1998، (Pesaran and al) سنة 2001، وتتميز عن باقي اختبارات التكامل المشترك السالفة الذكر بإمكانية تطبيقها سواء كانت المتغيرات مستقرة عند مستوى في الدرجة (0) أو (1) أو المزيج بينهما.

يتم اختبار فترة الإبطاء المثلى للفروق الأولى لقيم المتغيرات في إطار نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM) والتي تكون على أساس أقل قيمة للمعايير الإحصائية الخمسة وهي كالتالي:

1. معيار خطأ التنبؤ النهائي Final Prediction Error، سنة 1969.

2. معيار أكايك AKAIKE، سنة 1973.

3.معيار شوارز Schwarz، سنة 1978.

4.معيار حنان وكوين (1979) Hannan & Quinn، سنة 1979.

5.معيار نسبة الإمكان الأعظم likelihood ration test. معظم المعايير أجمعت على العدد الذي يمتلك أقلّ للمعايير السابقة الذكر العدد الأمثل للتباطئات[1].

أهمّ النقاط التي تميّز اختبار الحدود للتكامل المشترك في إطار نموذج (ARDL) عن باقي الاختبارات التكامل المشترك هي:

1/ يستخدم في حالة درجة التكامل المتغيرات سواء كانت متكاملة من الرتبة (0) أو رتبة (1) ، بشرط أن لا تكون متكاملة من الرتبة (2).

2/ يتمّ تطبيقه على العينات صغيرة الحجم والذي يتضمن بين 30-80 مشاهدة.

3/ يتمّ اتخاذ عدد كافي من فترات الإبطاء للحصول على عملية توليد البيانات في إطار نمذجة من العام إلى الخاص، أي بقدر عدد : $(p+1)^k$ من الانحدارات بغرض الحصول على طول فترة الإبطاء المثلى لكل متغير، تمثل p أقصى فترة إبطاء، k عدد المتغيرات ضمن المعادلة، وعليه يتمّ اختيار النموذج الأفضل بناء على معايير إحصائية مختلفة وعلى سبيل المثال : (AIC, SIC, HQC).

[1] – ناظم عبد الله عبد المحمدي وم. ماجد العيساوي، قياس وتحليل العوامل المؤثرة في سعر صرف الدينار في الاقتصاد العراقي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL للمدة 1990-2015، مجلة جامعة الأنبار الاقتصادية والإدارية المجلد 9 العدد 17، 2017، ص154.

4/ تحديد حجم تأثير كل المتغيرات المستقلة على المتغير التابع وهذا عن طريق التمييز بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، وحلّ المشكلة النمو الداخلي والارتباط الذاتي الذي كان يعرقل النماذج التقليدية للتكامل المشترك من خلال الفصل التأثيرات بين الأجلين الطويل والقصير ضمن المعادلة نفسها.

5/ يمنح لنا أحسن النتائج للمعلمات في الأجلين الطويل والقصير، بحيث المعلمات المقدرة جيدة وأكثر دقة.

يتمّ اختبار الحدود وفق اختبارين هما إحصاء (F-statistic) وإحصاء (Wald statistic) [1]، في الأول يتمّ حساب F لمعلمات مستويات المتغيرات المبطئة لفترة واحدة بعد ذلك يتمّ مقارنة F المحتسبة للمعلمات طويلة الأجل مع قيمة F الجدولية المناظرة والمثبتة بجداول[2]. وبما أن اختبار -F له توزيع غير معياري، فإنه توجد قيمتين حرجتين لإحصاء هذا الاختبار، قيمة الحدّ الأدنى وتفترض أنّ كل المتغيرات مستقرة عند المستوى أي أنها متكاملة من الدرجة (0)، وقيمة الحدّ الأعلى وتفترض أن كل المتغيرات مستقرّة عند الفرق الأوّل أي أنّها متكاملة من الدرجة (1)[3]

قرار المقارنة يكون كالتالي:

- إذا كانت قيمة (F) المحسوبة أكبر من الحدّ الأعلى المقترح للقيم الحرجة (upper bound test)، فسوف يتمّ رفض الفرض العدم القائل بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات وقبول الفرض البديل الذي ينصّ على وجود تكامل مشترك أي هناك علاقة توازنية طويل الأجل؛
- أما إذا كانت قيمة (F) المحسوبة أصغير من الحدّ الأدنى المقترح للقيم الحرجة(lower bound test) ، فسوف يتمّ قبول الفرض العدم ورفض الفرض البديل أي غياب العلاقة التوازنية طويلة الأجل.
- أما إذا كانت قيمة (F) المحسوبة محصورة بين الحدّ الأعلى المقترح للقيم الحرجة والحدّ الأدنى للقيم الحرجة فإنّه لا يمكن اتخاذ قرار أي تكون القيمة في منطقة اللاحسم.
- وعليه يمكن استنتاج ما يلي:

[1] – سعد عبد نجم العبدلي وهبه سعد رشيد ، تحليل العلاقة بين تجارة العراق الخارجية والنمو الاقتصادي 1980-2013، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 22 العدد ، 2016، ص345.

[2] – صلاح مهدي البيرماني وم.نوري داود ، مرجع سابق، ص290.

[3] – علي عبد الزهرة حسن وعبد اللطيف حسن شومان ، مرجع سابق، ص189.

نرفض الفرضية H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1، عندما تكون: Bound (1)< F-Stat الحدّ الأعلى للقيمة الحرجة.

نقبل الفرضية H_0، عندما تكون: F-Stat < (Bound (0 الحد الأدنى للقيمة الحرجة.

لا يمكن اتخاذ قرار (منطقة اللاحسم)، Bound (1) > F-Stat > Bound (0) .

وتأخذ فرضية العدم أي عدم وجود تكامل مشترك تأخذ الصيغة التالية:

$$H_0 = \propto_1 = \propto_1 = \cdots = \propto_{k+1} = 0$$

أمّا الفرض البديل بوجود تكامل مشترك أي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل فيأخذ الصيغة التالية:

$$H_1 \neq \propto_1 \neq \propto_1 \neq \cdots \neq \propto_{k+1} \neq 0$$

بعد إجراء اختبار منهج الحدود والتأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، يتمّ الانتقال إلى تقدر معلمات توازن في الأجلين الطويل والقصير لنموذج تصحيح الخطأ. هذا النموذج له أهمية كبيرة في تمثيل المتغيرات بصيغة الفرق الأول مع إضافة حدّ تصحيح الخطأ لمدّة تباطأ واحدة بقيمة متوقعة سالبة وأصغر من الواحد الصحيح. [1]

IV .4.2.1. تحليل ومناقشة نتائج الدراسة :

تعتبر هذه المرحلة هي آخر مرحلة في تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة، والتي يتمّ فيها تحليل ومناقشة نتائج المتوصل إليها بالتأكد من صحة الفرضيات الخاصة بمنهج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL).

IV .2. التعريف بمتغيرات ونموذج الدراسة :

IV .1.2. تعريف ووصف متغيرات الدراسة :

IV.1.1.2. تعريف بمتغيرات الدراسة:

بعد عرض الدراسة التحليلية لواقع السياسة الاجتماعية ضمن مخصصات التحويلات الاجتماعية وعجز الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة الدراسة من 1993 إلى غاية 2022، أما الجانب التطبيقي تمّ الاعتماد على الأسلوب القياسي باستخدام نموذج ARDL والذي يسمح لنا دراسة أثر تم الاعتماد على مجموعة من المتغيرات

[1] – سعد عبد نجم العبدلي وهبه سعد رشيد ، تحليل العلاقة بين تجارة العراق الخارجية والنمو الاقتصادي 1980-2013 ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 22، العدد، 2016، ص348.

أحدها تابع والبقية مستقلة التي تسمح لنا بناء نموذج تفسيري، والجدول الموضح أدناه يتضمن المتغيرات الدراسة المعتمدة.

الجدول رقم (03-01): تعريف المتغيرات المستخدمة في الدراسة:

رمز المتغير	اسم المتغير	تابع / مستقل	الفترة	مصادر بيانات الدراسة
DB	عجز الميزانية العامة	تابع	2022-1993	DGPP
TS	التحويلات الاجتماعية	مستقل	2022-1993	DGPP
RB	الإيرادات العامة	مستقل	2022-1993	DGPP و ONS
PP	أسعار البترول	مستقل	2022-1993	الديوان الوطني للإحصاء ONS
PIB	الناتج الداخلي الخام	مستقل	2022-1993	البنك الدولي BM

المصدر: من إعداد الطالبة.

V.2.1.2. وصف متغيرات الدراسة في الجزائر خلال الفترة 1993-2022:

- **عجز الميزانية العامة (DB)**: هو الرصيد السالب للميزانية العامة والناتج عن ارتفاع النفقات العامة عن الإيرادات العامة. من خلال الشكل البياني الموضح أدناه نلاحظ أنّ الميزانية العامة في الجزائر، قد سجلت عجز خلال الفترة الدراسة الممتدّة من 1993 إلى 2022 باستثناء سنتي 2001 و2002، قد تفاقم عجز الميزانية بشكل كبير ووصل إلى أعلى قيمة له سنة 2012 بقيمة -3245,143 مليار دج. يمكن القول إن الجزائر تعاني من عجز مستمرّ أي عجز هيكلي ويرجع أسبابها بالدرجة الأولى هو الأزمات العالمية، تراجع الإيرادات العامة، اعتماد على الإيرادات النفطية، وانهيار أسعار البترول. تزامن هذا الانخفاض مع تراجع أسعار النفط بداية مع سنة 2014 ليقدر قيمة العجز سنة 2016 ب: -3103,789 مليار دج لينخفض سنة 2017 إلى قيمة -2285,913 مليار دج، وسرعان ما ارتفع للفترة 2019 إلى 2022 بسبب أزمة كوفيد 19.

الشكل البياني رقم (03-16): منحنى تطوّر عجز الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 1993-2022.

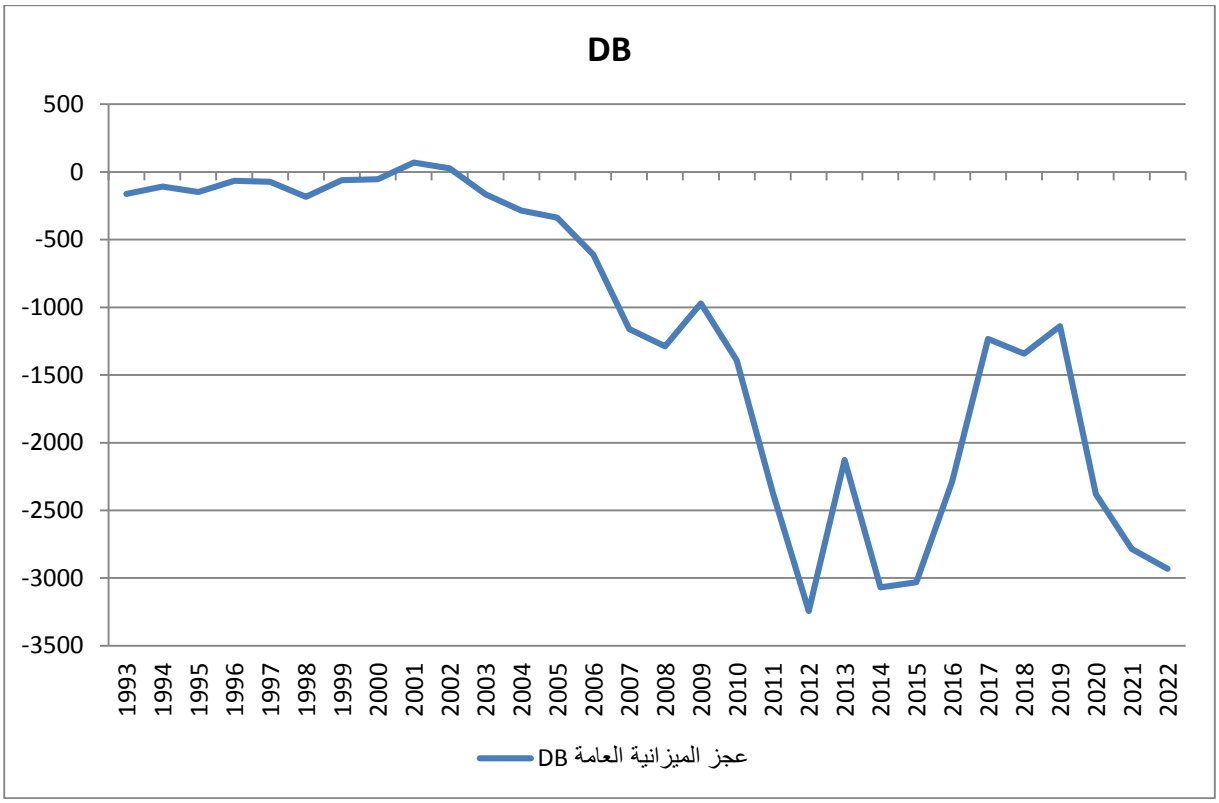

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج eviews 10

- **مجموع التحويلات الاجتماعية (TS)**: مجموعة التحويلات الاجتماعية في الجزائر تعرف تزايد مستمرّ في قيمتها بسبب انتهاجها سياسة إنفاق توسعية، وابتداء من سنة 1995 تبنّت الجزائر الإصلاحات من أهمّ أولوياتها، حيث سجلت أعلى مستوى لها ب: 2065 مليار دينار وترجع أسباب هذه الزيادة الكبيرة لعدّة عوامل أهمّها: الزيادة السكانية وارتفاع معدّلات استهلاك المواد المدعومة، إضافة إلى زيادة مخصصات التحويلات الاجتماعية الأخرى نتيجة البحبوحة المالية التي شهدتها خزينة الدّولة. غير أنه عرفت تذبذبا في مستوياتها نتيجة الظروف الاقتصادية الصعبة حيث قدر الغلاف المالي المخصص للتحويلات الاجتماعية سنة 2018 ب: 7631 مليار دينار مقابل 8301 مليار دينار سنة 2015، كما عرفت سنة 2017 انخفاضا ب12% بالمقارنة مع سنة 2016 وهو ما يفسّر انخفاض مستوى الإنفاق العام. وتجاوزت قيمتها خلال سنة 2019 قيمة 1800 مليار دج تزامنا مع ظهور جائحة العالمية كوفيد 19 في نهاية سنة 2019 وبداية 2022، والذي أدى إلى زيادة مخصصات التحويلات الاجتماعية.

الشكل البياني رقم (03-17): منحى تطور مجموع التحويلات الاجتماعية في الجزائر خلال الفترة 1993-2022

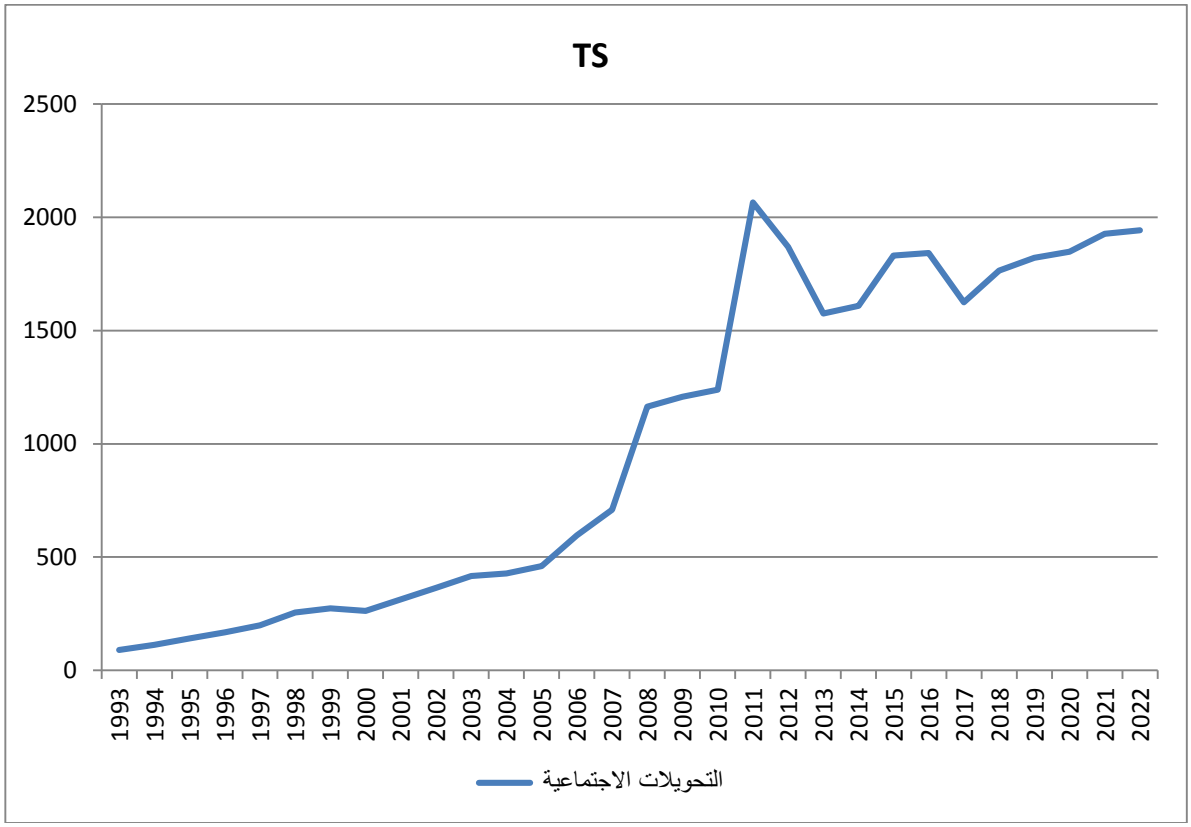

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج eviews10

- **أسعار البترول (PP)**: هو قيمة المادة أو السلعة البترولية معبر عنها بالنقود خلال فترة زمنية، ويتأثر بمجموعة من العوامل الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية. من خلال الشكل البياني الموضح أدناه يظهر تطوّر في تغيرات التي شهدتها أسعار البترول خلال الفترة الممتدة من 1993 إلى 2022، نلاحظ أن هناك تذبذب ما بين الارتفاع والانخفاض نتيجة لتحديد الأسعار على المستوى العالمي تتحكم فيه قوة العرض والطلب. إذ سجّلت أدنى قيمة له سنة 1998 بقيمة 12,28، وسجل أعلى قيمة له بمقدار 109,45 سنة 2012 فكلما كان تراجع في أسعار البترول سببه منظمة الأوبك التي تتحكم فيه من أجل خفض العرض بسبب وجود بدائل كالنفط الصخري، الاكتشافات الحديثة للطاقات البديلة.

الشكل البياني رقم (03-18): منحنى أسعار البترول في الجزائر خلال الفترة 1993-2022

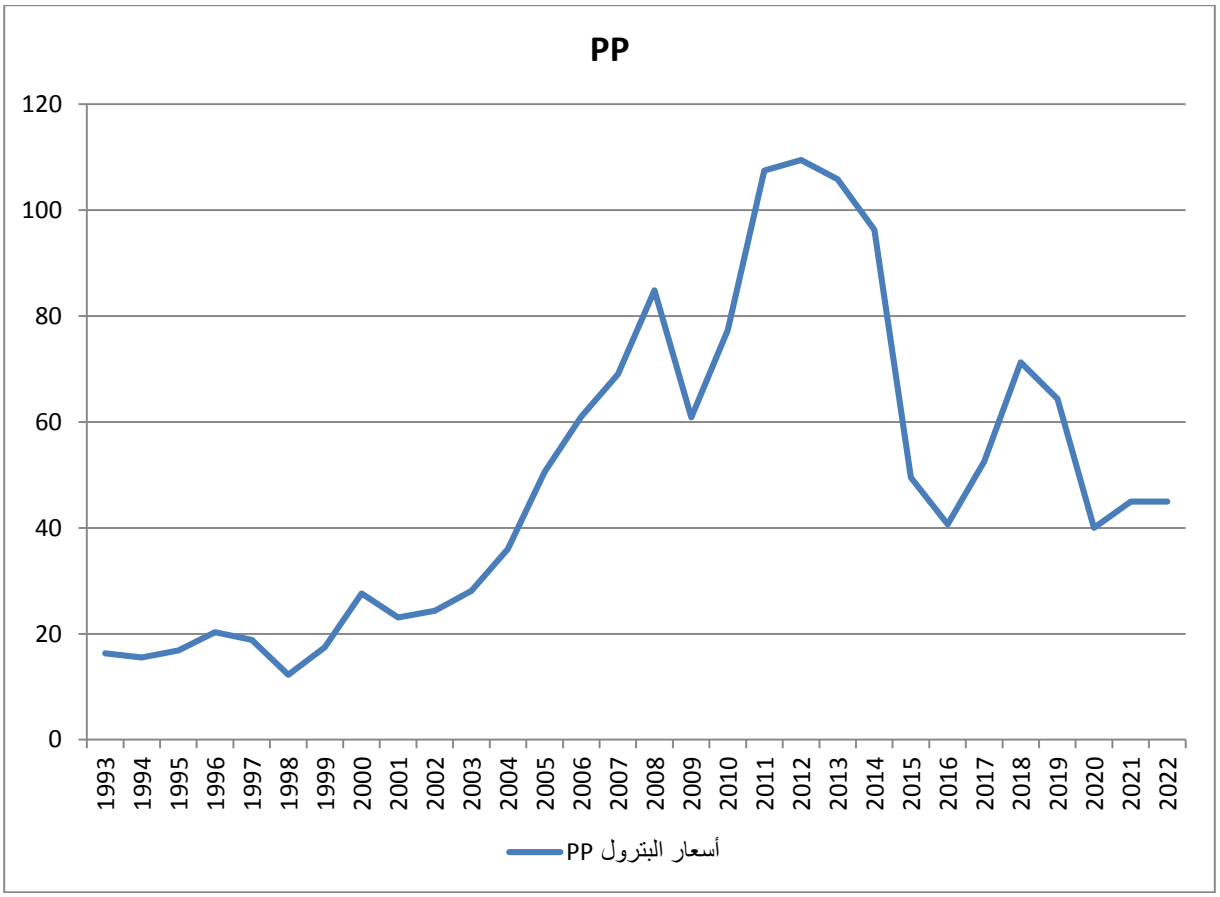

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج eviews 10

- **الناتج الداخلي الخام (PIB)**: هو مؤشر اقتصادي يقيس الثروة التي تحققها الدّولة خلال سنة، في الجزائر من خلال ما هو موضح ضمن الشكل البياني أدناه تزايد قيمته خلال فترة الدراسة الممتدة من 1993 إلى غاية 2022، إذ بلغ متوسط الإجمالي لناتج الداخلي الخام بقيمة 10310,21 مليار دج، وسجل أعلى قيمة له سنة 2022 بقيمة 22109,2 مليا دج، وأدنى قيمة سنة 1993 بقيمة 1189,724 مليار دج. هذا التزايد الملحوظ يعكس هذا على الاقتصاد الجزائري وتجاوزها لأزمات العالمية.

الشكل البياني رقم (03-19): منحنى تطوّر الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة 1993-2022

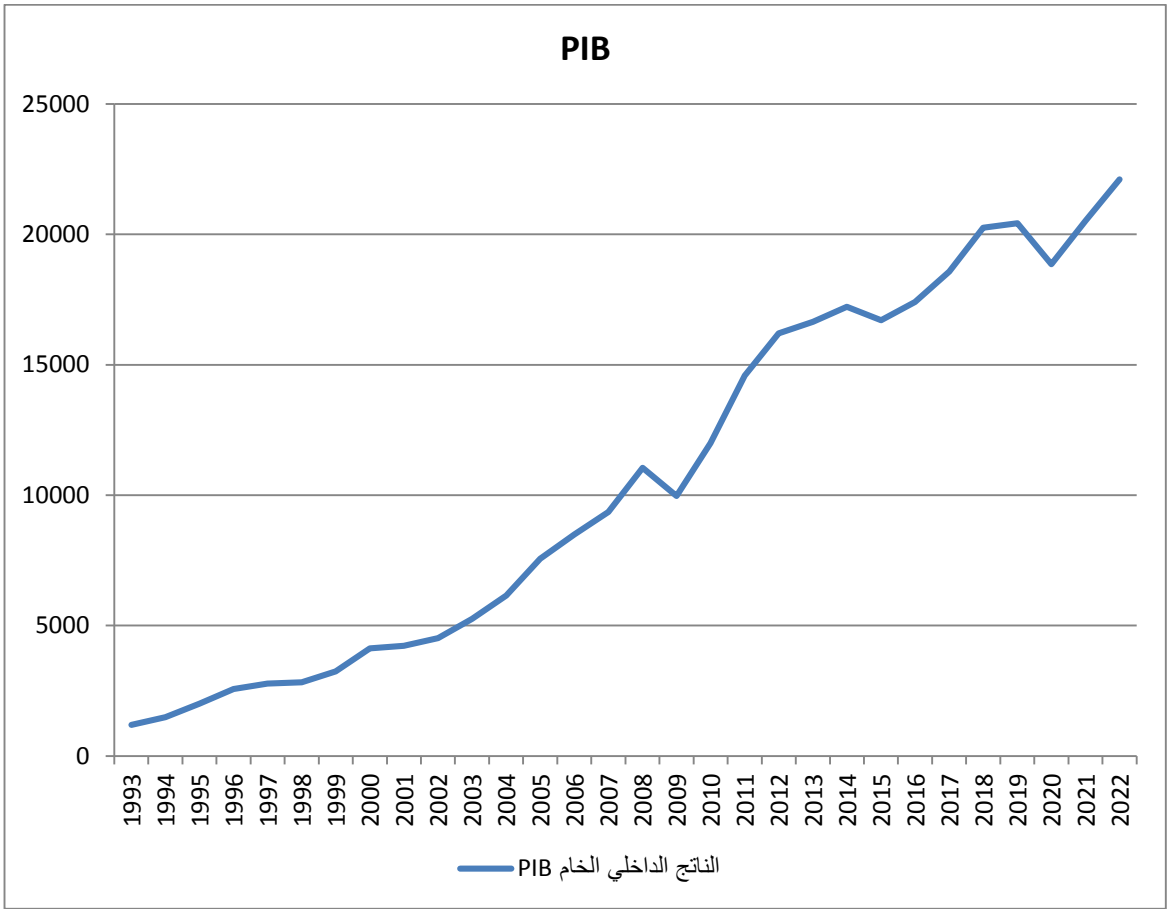

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج eviews10

- **الإيرادات العامة (RB)**: شهدت الإيرادات العامة في الجزائر عدّة تغيرات معتبر خلال الفترة الدراسة الممتدة من 1993 إلى غاية 2022 وهذا التزايد يختلف من سنة إلى أخرى بين الارتفاع والانخفاض وفقا للشكل البياني الموضح أدناه. إذ بلغت متوسط الإجمالي لها بقيمة 3063,26 مليار دج وسجلت أعلى قيمة لها سنة 2019 بقيمة 6567,7 مليار دج، وأدنى قيمة لها سجلت سنة 1993 بقيمة 313,349 مليار دج. لتشهد الحصيلة خلال سنة 1998 تراجعا نتيجة تراجع الإيرادات الجبائية البترولية نتيجة الأزمة النفطية، فهي المصدر الرئيسي للموارد الدولة وعليه قطاع المحروقات يعدّ المحدد الرئيسي لاستقرار واستمرار تنفيذ مختلف السياسات الاقتصادية في الجزائر.

الشكل البياني رقم (03-20): منحنى تطوّر الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 1993-2022

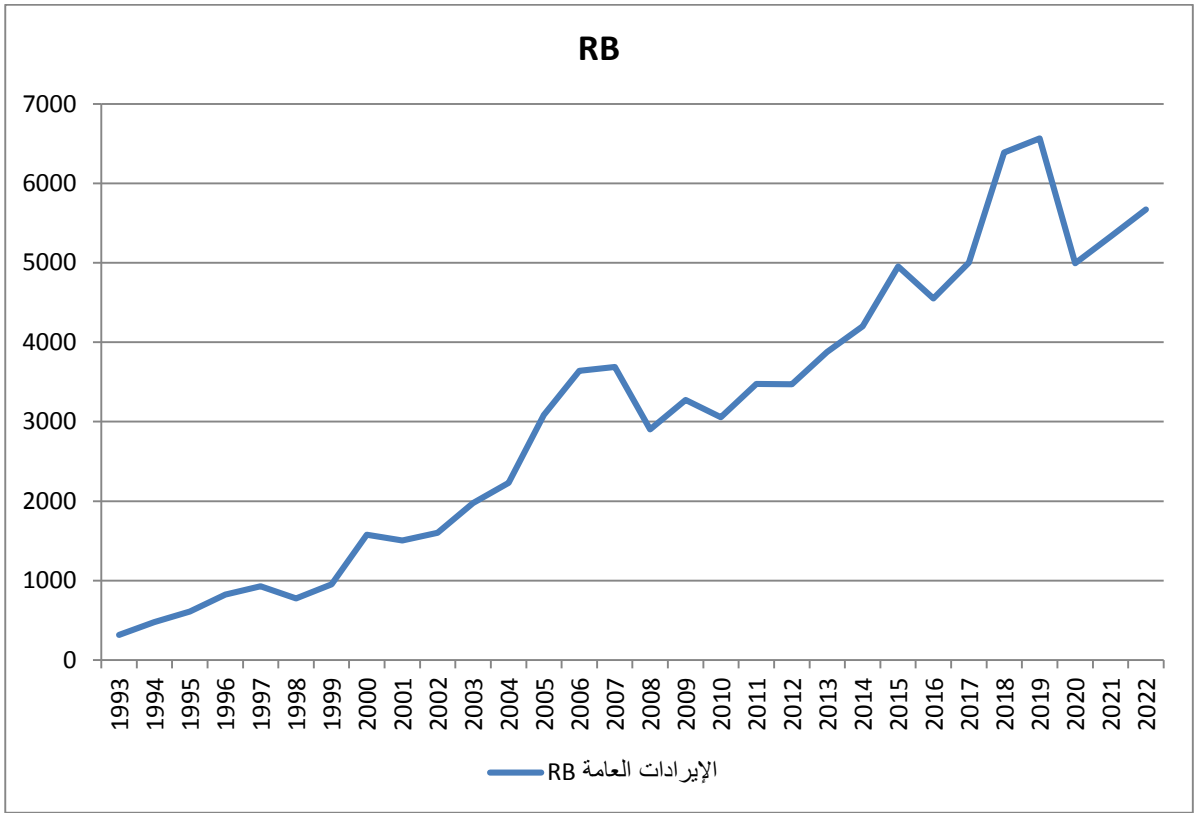

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج eviews12

IV .2.2. صياغة نموذج الدراسة :

من خلال أدبيات الدراسة سوف نحاول بناء نموذج قياسي يسمح لنا بدراسة العلاقة بين مخصصات التحويلات الاجتماعية وعجز الميزانية العامة في الجزائر.

IV .1.2.2. النموذج القياسي :

سوف نقوم بتقدير النموذج المعرف بالعلاقة التالية على الشكل التالي:

النموذج:

$$DB = A + a_1 TS + a_2 PP + a_3 PIB + a_4 RB + \varepsilon$$

حيث:

المتغير التابع: عجز الميزانية العامة (DB).

المتغيرات المستقلة: التحويلات الاجتماعية (TS)، سعر البترول (PP)، الناتج الداخلي الخام (PIB)، الإيرادات العامة (RB).

IV .2.2.2. البيانات المستخدمة في تقدير النموذج :

عملا بطبيعة الاقتصاد الجزائري وإمكانيات الحصول على البيانات الإحصائية للفترة محلّ الدراسة، وعلى هذا الأساس تم الاعتماد على مصادر البيانات متعددة من أجل الإلمام بكافة المعلومات حول المتغيرات الدراسة المستخدمة في الدراسة القياسية الحالية، البيانات المستخدمة في تقدير النموذج القياسي هي بيانات سنوية منشورة خلال الفترة (1993-2022)، والتي تمّ اعتمادها من قاعدة بيانات البنك الدولي(BM)، بنك الجزائري، موقع وزارة المالية من المديرية العامة للتقدير والسياسات (DGPP) والديوان الوطني للإحصائيات (ONS).

IV .3.2.2. الطريقة المستخدمة في تقدير النموذج :

لتقدير العلاقة بين مخصصات التحويلات الاجتماعية ويعرف بالدعم الصريح، من خلال:

النموذج: خصص فيه مجموع التحويلات الاجتماعية على عجز الميزانية العامة في الجزائر. باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL)، حيث يعتبر منهجية حديثة طورها كل من (SHINAND PESARAN, 1998) and SUN، وكل من PESARAN et AL (2001). ويتميز هذا الاختبار بأنه لا يتطلب أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة نفسها. ويرى PESARAN أن اختبار الحدود في إطار ARDL يمكن تطبيقه بغض النظر عن خصائص السلاسل الزمنية، ما إذا كانت مستقرة عند مستوياتها I (0) أو متكاملة من الدرجة الأولى I (1) أو خليط من الاثنين.

الشرط الوحيد لتطبيق هذا الاختبار هو ألا تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية I (2). كما أن طريقة PESARAN تتمتع بخصائص أفضل في حالة السلاسل الزمنية القصيرة مقارنة بالطرق الأخرى المعتادة في اختبار التكامل المشترك مثل طريقة (ENGLE GRANGER, 1987) ذات المرحلتين أو اختبار التكامل المشترك لجوهانسن JOHANSEN COINTEGRATION TESTفي إطار نموذج VAR.

إن النموذج ARDL يأخذ عدد كافي من فترات التخلف الزمني للحصول على أفضل مجموعة من البيانات نموذج الإطار العام (LAURENCESON and CHAI, 2003)، كما أن نموذج ARDL يعطي أفضل النتائج للمعلمات في الأمد الطويل وأن اختبارات التشخيص يمكن الاعتماد عليها بشكل كبير

(GERRARD and GODFREY, 1998) لاختبار مدى تحقق علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات في إطار نموذج (UECM)، يقدم كل من PESARAN et AL (2001) منهجا حديثا لاختبار مدى تحقق العلاقة التوازنية بين المتغيرات في ظل نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد، وتعرف هذه الطريقة ب :

(BOUNDS TESTING APPROACH) أي طريقة اختبار الحدود. ويأخذ النموذج الصيغة التالية:

$$\Delta y_t = \propto_0 + \propto_1 x_{t-1} + \propto_2 y_{t-1} + \sum_{J=0}^{k_1} \beta_1 \Delta x_{t-J} + \sum_{J=1}^{k_2} \beta_2 \Delta y_{t-J}$$

تمثل $\propto_0$، $\propto_1$ معلمات العلاقة طويلة الأجل، بينما تعبر معلمات الفروق الأول (β_1, β_2) معلمات الفترة القصيرة.

4.2.2. IV. تقدير النموذج القياسي باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) :

أ. اختبار استقرارية السلاسل الزمنية:

كمرحلة أولى نقوم باختبار استقرار السلاسل الزمنية وهو شرط من شروط التكامل المشترك، تعدّ اختبارات جذور الوحدة أهمّ طريقة في تحديد مدى استقرارية السلاسل الزمنية، لمعرفة الخصائص الإحصائية ومعرفة خصائص السلاسل الزمنية محلّ الدراسة من حيث تكاملها، على الرغم من تعدد اختبارات جدر الوحدة إلاّ أننا سوف نستخدم اختبارين وهما اختبار Dickey-Fuller Augmented و كذا اختبار PHILIP-PERRON والجدول رقم (02-03) ، يوضح الاختبار :

الجدول رقم (03-02): اختبار استقرارية السلاسل الزمنية PHILLIP-PERRON (PP)

المتغيرات	القرار(الرتبة)		المستوى			الفرق الأول		
			ثابت فقط	ثابت واتجاه عام	بدون ثابت واتجاه عام	ثابت فقط	ثابت واتجاه عام	بدون ثابت واتجاه عام
DB	I (1)	T	-0.973	-2.218	0.052	-4.913	-4.848	-4.850
		P	0.749	0.462	0.672	0.000	0.003	0.000
TS	I (1)	T	-0.642	-2.242	1.284	-5.691	-5.577	-5.577
		P	0.845	0.450	0.945	0.000	0.000	0.000
RB	I (1)	T	-0.523	-2.252	1.875	-10.678	-10.401	-4.852
		P	0.872	0.225	0.983	0.000	0.000	0.000
PP	I (1)	T	-1.252	-2.156	0.175	-4.817	-4.716	-4.777
		P	0.637	0.495	0.729	0.000	0.004	0.000
PIB	I (1)	T	0.738	-2.302	3.386	-4.954	-5.338	-3.091
		P	0.991	0.419	0.999	0.000	0.000	0.003

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews 10 (ملحق رقم 08).

الجدول رقم (03-03) : اختبر استقرارية السلاسل الزمنية Augmentd Dickey – Fuller (ADF)

المتغيرات	القرار(الرتبة)		المستوى			الفرق الأول		
			ثابت فقط	ثابت واتجاه عام	بدون ثابت واتجاه عام	ثابت فقط	ثابت واتجاه عام	بدون ثابت واتجاه عام
DB	I (1)	T	-0.904	-2.218	0.055	-4.924	-4.862	-4.848
		P	0.772	0.462	0.692	0.000	0.002	0.000
TS	I (1)	T	-0.677	-2.242	0.977	-5.260	-5.147	-5.178
		P	0.837	0.449	0.908	0.000	0.001	0.000
RB	I (1)	T	-0.832	-3.229	1.155	-5.358	-5.261	-4.871
		P	0.794	0.098	0.932	0.000	0.001	0.000
PP	I (1)	T	-1.252	-2.026	0.175	-4.836	-4.741	-4.777
		P	0.637	0.562	0.729	0.000	0.003	0.000
PIB	I (1)	T	0.344	-2.400	3.564	-4.775	-4.752	-3.112
		P	0.976	0.371	0.999	0.000	0.003	0.003

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews 10 (ملحق رقم 08).

يتّضح من خلال الجداول الموضحة أعلاه بعد إجراء اختبارين وهما اختبار Augmented Dickey-Fuller وكذا اختبار PHILLIP – PERRON من النموذج، لا يمكن رفض فرضية العدم القائلة بأن المتغيرات بها جذر للوحدة، إلا أنّه يمكن رفض هذه الفرضية بالنسبة للفروق الأولى لها، مما يعني أن المتغيرات متكاملة من الرتبة (1) I.

بعدما قمنا بإجراء جدر الوحدة، والتوصل إلى النتائج التي أكّدت أن النموذج الأمثل لتقدير هذه العلاقة بين السلاسل الزمنية محلّ الدراسة مستقرة ومتكاملة من الرتبة (1) I، وشرط تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) محقق أي لا يوجد أي سلسلة متكامل من الدرجة الثانية سنقوم بتقدير معادلة الانحدار الذاتي الموزعة المتباطئة.

وعليه يمكن إجراء اختبار التكامل المشترك باستعمال طريقة منهج الحدود

(TEST BOUNDING) ، والذي يعبر على نموذج ARDL أكثر النماذج ملائمة مع حجم العينة المستخدمة في هذا البحث للفترة الممتدة من 1993 إلى 2022.

ب. اختبار فترات الإبطاء الزمني المثلى لنموذج:

باستعمال برنامج Eviews 10 تم الحصول على أفضل 20 نموذج والتي تتسم بأقلّ قيمة معيار (Information Criteria Akaike) وبناءا على النتائج المتوصل إليها فإن النموذج الأمثل المناسب هو ARDL (1,2,2,0,2) لنموذج كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (03-21): نتائج فترات الإبطاء الزمني المثلى لنموذج.

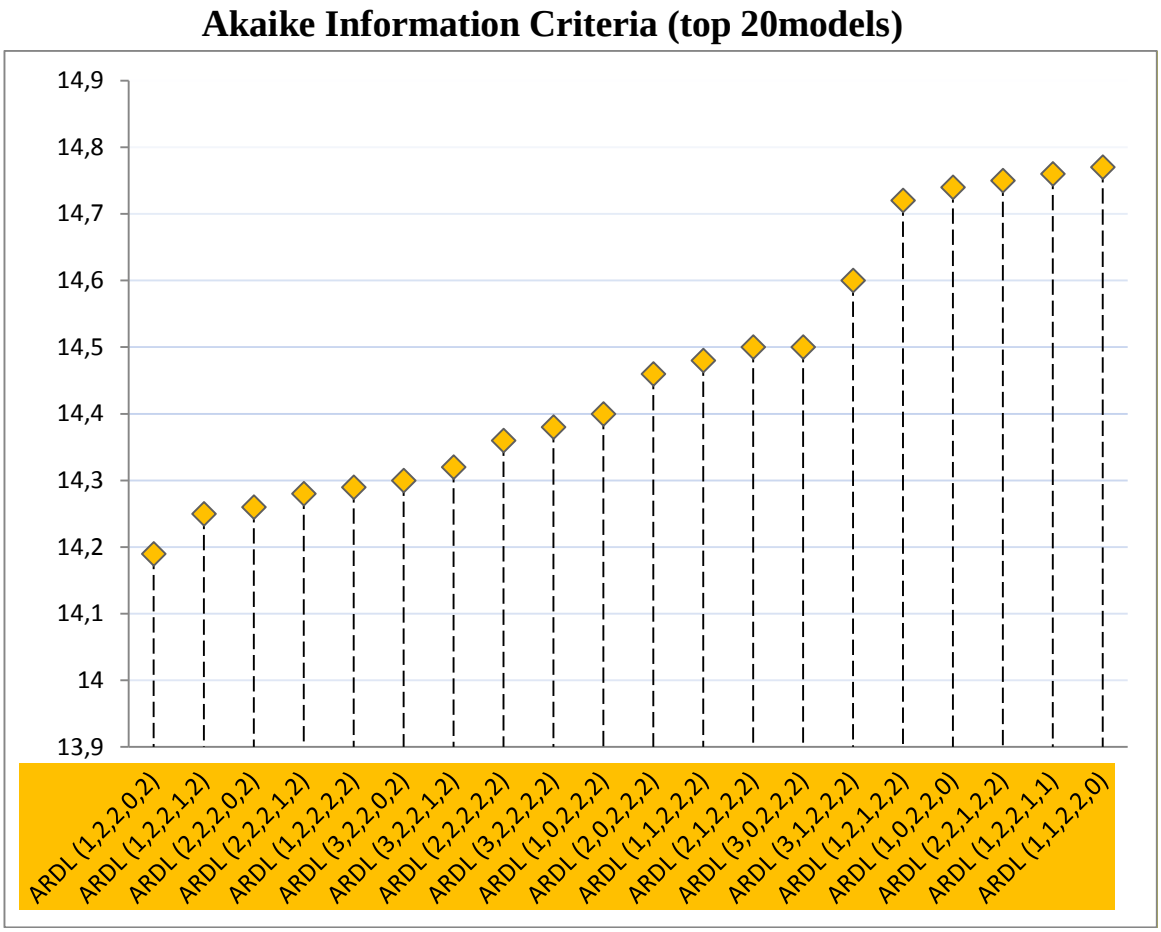

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

ت. منهجية الحدود لاختبار التكامل المشترك:

نقوم باختبار علاقة التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة في إطار نموذج (UECM)، ويأخذ النموذج الصيغة التالية:

$$DB = \propto + B_1 DB_{t-1} + B_2 TS_{t-1} + B_3 PP_{t-1} + B_4 PIB_{t-1} + B_5 RB_{t-1} + \sum_{i=1}^{p} y_1 \Delta DB_{t-p} + \sum_{i=1}^{p} y_2 \Delta TS_{t-p} + \sum_{i=1}^{p} y_3 \Delta PP_{t-p} + \sum_{i=1}^{p} y_4 \Delta PIB_{t-p} + \sum_{i=1}^{p} y_5 \Delta RB_{t-p}$$

لأجل التأكد من وجود العلاقة نقوم بحساب إحصائية (F) من خلال (Wald test) حيث يتمّ اختبار فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج (غياب علاقة توازنية طويل الأجل) أي:

$$H_0: \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = \beta_4 = \beta_5 = 0$$

مقابل الفرض البديل بوجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل بين مستوى متغيرات النموذج:

$$H_1: \beta_1 \neq \beta_2 \neq \beta_3 \neq \beta_4 \neq \beta_5 \neq 0$$

الجدول رقم (03-04) يوضح نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار Wald– إحصاء F لنموذج ARDL وفقا (الملحق 09).

الجدول رقم (03-04): اختبار منهج الحدود لاختبار التكامل المشترك.

الإصدار	F-statistic المحسوبة K=4		النتيجة
النموذج	**12.595**		**وجود علاقة تكامل مشترك**
القيم الحرجة:	الحد الأعلى	الحد الأدنى	
عند مستوى معنوية 10%	3.03	2.2	
عند مستوى معنوية 5%	3.49	2.56	
عن مستوى معنوية 2.5%	3.87	2.88	
عند مستوى معنوية 1%	4.37	3.29	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews 10 (ملحق رقم 09)

بحيث يتمّ مقارنة المحسوبة لإحصائية F مع القيمة الجدولية المناظرة والمحسوبة من قبل (2001) Pesaran et Al في حالة وجود حدّ ثابت وبدون اتجاه عام فقط، حيث k=4 فنجد أنّ القيمة المحسوبة ل **F -statistic** (12.595) أكبر من القيم الحرجة عند الحدّ الأدنى والحدّ الأعلى وعند مستوى معنوية 1%، 2.5%، 5%،10% مما يدلّ على قبول الفرضية البديلة لوجود تكامل مشترك أي هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة (الملحق رقم 09).

ث. تقدير العلاقة في المدى الطويل:

نقوم بقياس العلاقة طويلة المدى في إطار نموذج ARDL، وتتضمن هذه المرحلة الحصول على مقدرات المعلمات في الأجل الطويل ونتائج التوازن في المدى الطويل، كما هو موضح في الجدول التالي، وقد اعتمدنا على فترات التباطؤ وفق معيار (Information Criterion Akaike)، ونتائج التقدير باستخدام برنامج Eviews 10:

النموذج الموضحة في المعادلة التالية:

EC=BD-(3.2672*TS-0.8444*PIB-31.9500*PP+1.8430*RB+500.1810)

الجدول رقم (03-05): مقدرات المعلمات في المدى الطويل

Variable	Coefficient	Std.Error	t-Statistic	Prob.
TS	3.267	1.300	2.511	0.023
PIB	-0.844	0.215	-3.914	0.001
PP	-31.950	6.990	-4.570	0.000
RB	1.842	0.388	4.739	0.000
C	500.1810	194.1232	2.576616	0.0203

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews 10 (ملحق رقم 10).

من خلال الجدول الموضح أعلاه ونتائج معادلة تقدير العلاقة التوازنية طويلة الأجل لنموذج، يتّضح لنا أن المتغيرات الدراسة التي تمّ اختبارهم على أساس الدراسات السابقة والتي تؤثر على عجز الميزانية العامة والتي جاءت إشارة بين السالب والموجب:

- وجود أثر إيجابي ومعنوي لكلّ من التحويلات الاجتماعية والإيرادات العامة على عجز الميزانية العامة، بحيث أن الزيادة في مخصصات التحويلات الاجتماعية بوحدة واحدة تقابلها زيادة في عجز الميزانية العامة ب: 3.267 وحدة، وزيادة في الإيرادات العامة بوحدة واحدة تقابلها زيادة في عجز الميزانية العامة ب: 1.842 وحدة.
- وجود أثر سلبي ومعنوي لكلّ من الناتج الداخلي الخام وأسعار البترول على عجز الميزانية العامة، بحيث أن زيادة في الناتج الداخلي الخام بوحدة واحدة تقابلها انخفاض في عجز الميزانية العامة ب:0.844 وحدة، وزيادة في أسعار البترول بوحدة واحدة تقابلها انخفاض في عجز الميزانية العامة ب: 31,950 وحدة.

ج. تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM-ARDL:

في هذه المرحلة يتم الانتقال الى العلاقة قصيرة الاجل والتي تتمثل في تقدير معلمات توازن الاجل القصير لنموذج تصحيح الخطأ الذي يعتبر من النماذج المهمة اذ يمثل المتغيرات بصيغة الفرق الأول مع إضافة حد تصحيح الخطأ

لمدة تباطؤ واحدة وبقيمة متوقعة سالبة وأصغر من الواحد الصحيح، وتظهر نتائج تقدير أثر مجموع التحويلات الاجتماعية وباقي المتغيرات على عجز الميزانية العامة في الاجل القصير في الجدول التالي:

الجدول رقم (03-06): نتائج تقديرات نموذج تصحيح الخطأ لنموذج ARDL

المتغير التابع(DB)			
المتغيرات التفسيرية	**المعلمات**	**إحصائية**	**الاحتمال**
D (TS)	-0.665	-2.904	0.010
D (PIB)	-2.407	-7.931	0.000
D (RB)	0.127	-1.343	0.197
D (RB(-1))	-0.576	0.105	0.000
EC M(-1)	-0.646	-9.959	0.000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews 10 (ملحق رقم 11).

نلاحظ من خلال الجدول الموضح أعلاه، والذي يظهر من خلاله معلمة تصحيح الخطأ وفقا للملحق رقم 11 أنّ Coin Eq (-1)*=-0.646 سالبة واحتمال معنوي عند حدود 1%، مما يعطي لنا صحة ودقة العلاقة التوازنية طويلة الأجل وأن آلية تصحيح الخطأ موجود بالنموذج، أي أنّ 64.6% أخطاء الأجل القصير يمكن تصحيحها في سنة واحدة من أجل العودة إلى التوازن طويل الأجل. وعليه نلاحظ أن نتائج نموذج تصحيح الخطأ تختلف بصفة جزئية عن نتائج المدى الطويل:

- وجود أثر سلبي ومعنوي لكلّ من التحويلات الاجتماعية والناتج الداخلي الخام على عجز الميزانية العامة، بحيث أن الزيادة في مخصصات التحويلات الاجتماعية بوحدة واحة تقابلها انخفاض في عجز الميزانية العامة ب:0.665 وحدة، وزيادة في الناتج الداخلي الخام بوحدة واحدة تقابلها انخفاض في عجز الميزانية العامة ب 2.407 وحدة.
- وجود أثر معنوي عند (1-) لإيرادات العامة على عجز الميزانية العامة، والإشارة السالبة له أثر عكسي معنوي وزيادة الإيرادات العامة ب 1% يؤدّي إلى خفض عجز الميزانية العامة ب:0.576%.

IV .5.2.2. اختبار استقرار النموذج (Stabilité test)

لكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها لابدّ من استخدام أحد الاختبارات المناسبة لذلك مثل: المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM). ويعدّ هذان الاختباران من أهمّ الاختبارات في هذا المجال لأنّه يوضح أمرين مهمين وهما تبيان وجود أي تغير هيكلي في البيانات، ومدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأمد مع المعلمات قصيرة الأمد، وأظهرت من الدراسات أن مثل هذه الاختبارات دائما نجدها مصاحبة لمنهجية ARDL.

الشكل رقم(03-22): اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة والمجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة.

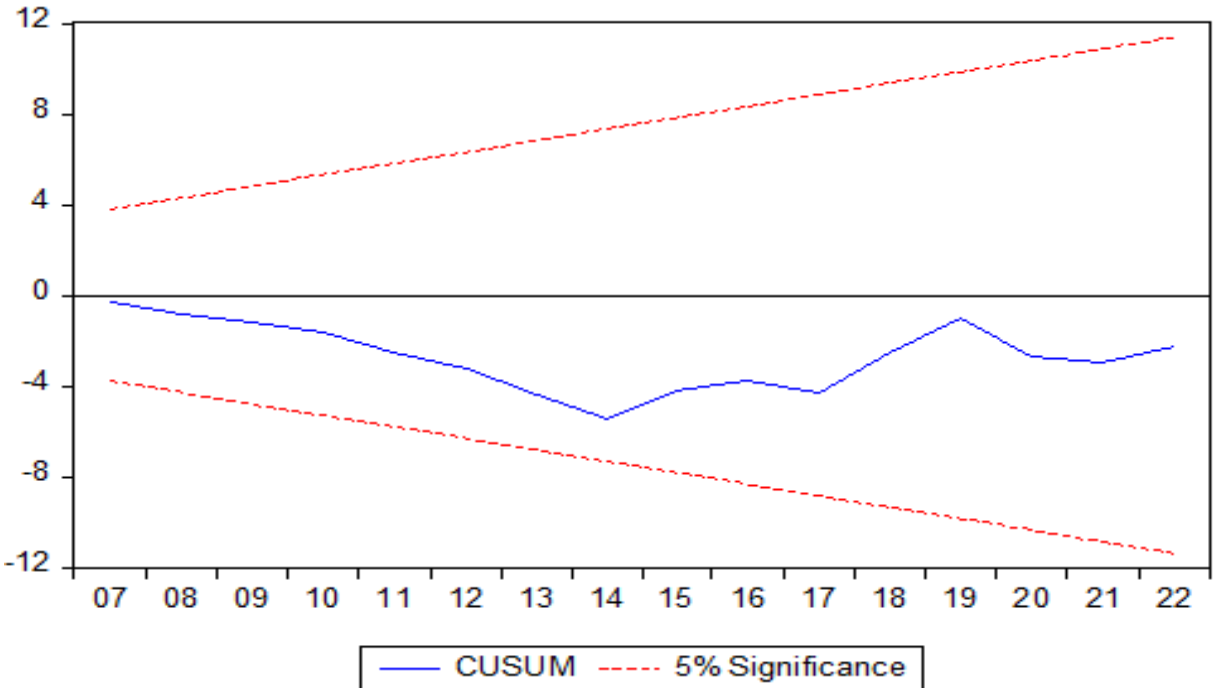

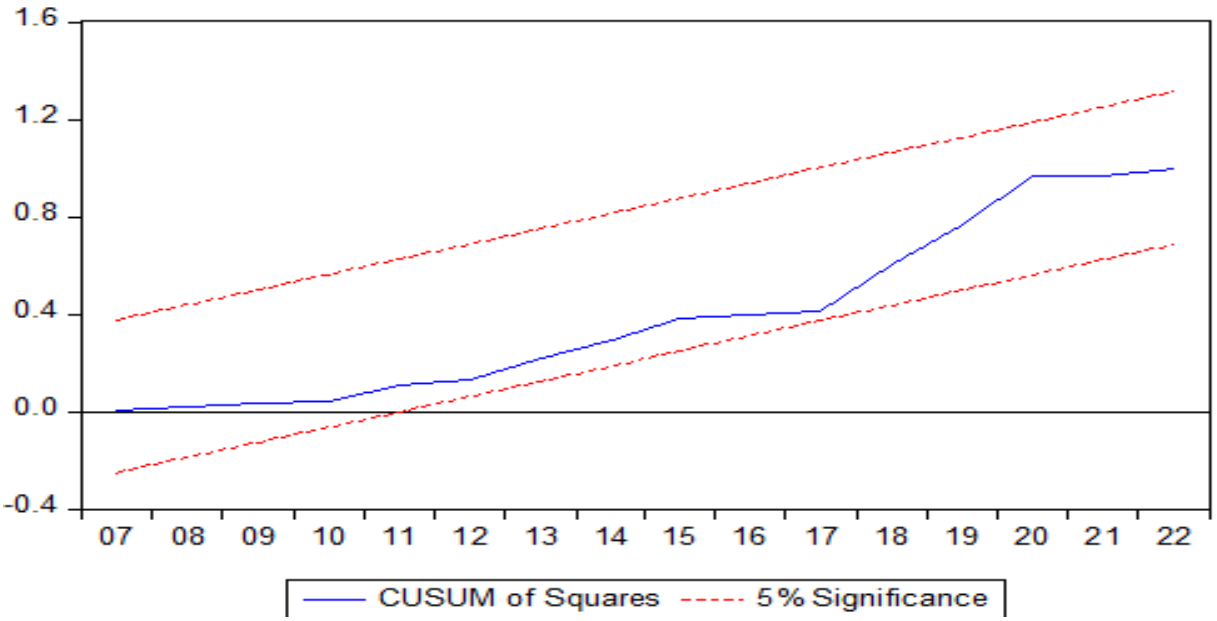

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10.

حيث نلاحظ أن المعاملات المقدرة لنموذج تصحيح الخطأ غير المقيد المستخدم مستقرة هيكليا عبر فترة الدراسة، حيث وقع الشكل البياني لإحصائية الاختبارين CUSUM وCUSUMSQ داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوي 5%، حيث يتّضح من هذين الاختبارين أن هناك استقرار وانسجاما في النموذج بين نتائج المدى الطويل ونتائج المدى القصير.

6.2.2.IV اختبارات تشخيص النموذج :

إنّ جودة النموذج المقدر يتمّ تأكيده من خلال الاعتماد على الاختبارات الأساسية وهي:

- اختبار عدم ثبات التباين حد الخطأ.
- اختبار الكشف عن الارتباط الذاتي بين الأخطاء.
- اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية.

أ. اختبار عدم ثبات التباين حد الخطأ:

من أهم الاختبارات للكشف عن مشكلة عدم ثبات التباين بين حدود الخطأ العشوائي اختبار ARCH واختبار Breusch-Pagan-Godfrey وقد اعتمدنا على إجراء اختبار ARCH على نموذج والنتائج مبينة كما يلي:

الجدول (03-07): نتائج اختبار ARCH

Heteroskedasticity Test ARCH

F-statistic	3.233855	Prob. F(1,25)	0.0842
Obs*R-squared	3.092531	Prob. Chi-Square (1)	0.0787

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

من خلال الجدول يتبين لنا أن قيمة F المحسوبة بلغت 3.233 باحتمال (0.084) وهو أكبر من 5% وتقودنا هذه النتيجة إلى قبول فرضية العدم لثبات تباين سلسلة حد الخطأ.

وطالما أن احتمال Obs*R-squared هو (0.078) وهو أكبر من 5% فإنه لا يمكننا رفض فرضية العدم التي تنص على عدم اختلاف التباين ومنه نستنتج أن البواقي لا تعاني من مشكلة اختلاف التباين.

ب. اختبار الكشف عن الارتباط الذاتي بين الأخطاء:

توجد العديد من الاختبارات للكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي بين حدود الخطأ ومن بين أهمّ هذه الاختبارات نذكر:

- اختبار Durbin Watson.
- اختبار Durbin h test.
- اختبار Breusch-Godfrey Serial correlaton LM. وهو الاختبار الذي قمنا بإجرائه على نموذج.

والسبب في تفضيل إجراء هذا الاختبار كون جودة نموذج ARDL تستوجب خلو الدراسة من مشكلة الارتباط الذاتي والذي قد يعجز معامل DW على كشفه مما يتطلب فحصه استخدام اختبار مضاعف جرانجر (Breusch-Godfrey Serial Correlation LM)

حيث أنّ حدّ العشوائي وهو يرتبط بحدود الخطأ العشوائي للفترات السابقة وإلى غاية الفترة، تتمّ بوضع فرضيتين لهذا الاختبار:

الفرضية العدمية: غياب ارتباط ذاتي بسلسلة بواقي التقدير، أي:

$$H_0: \rho_1 = \cdots \rho_m = 0$$

الفرضية البديلة: وجود ارتباط ذاتي بسلسلة بواقي التقدير، أي:

$$H_1: \rho_1 \neq \cdots \rho_m \neq 0$$

الجدول (03-08): نتائج اختبار Breusch-Godfrey Serial corrélation LM

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	1.571706	Prob. F(11,16)	0.1995
Obs*R-squared	14.54201	Prob. Chi-Square (11)	0.2044
Scaled explained SS	4.180064	Prob. Chi-Square (11)	0.9644

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن إحصائية Fالمحسوبة (1.571) أصغر من الجدولية باحتمال يساوي (0.199) وهو أكبر من (5%) أي عدم معنوية قيمة F المحسوبة وهذا ما يقودنا إلى قبول الفرضية العدمية أي رفض وجود ارتباط ذاتي.

ت. اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية:

تتضمن هذه المرحلة اختبار طبيعة توزيع البواقي فيما إذا كانت تتنوع بشكل طبيعي أم لا مستعينين باختبار Jarque-Beraالذي جاء به كل من Jarque et Beraسنة 1987 والذي يعتمد على معامل التفلطح Kurtosis والتناظر Skewness، حيث يتمّ اختبار فرضية العدم والتي تنصّ على عدم وجود مشكلة التوزيع الطبيعي.

وبالاستعانة بالبرنامج الإحصائي (Eviews 10) تحصلنا مباشرة على قيمة إحصائية Jarque-Bera والاحتمال المرافق لها والنتائج التي تمّ التوصل إليها لنموذج:

الشكل (03-23): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية

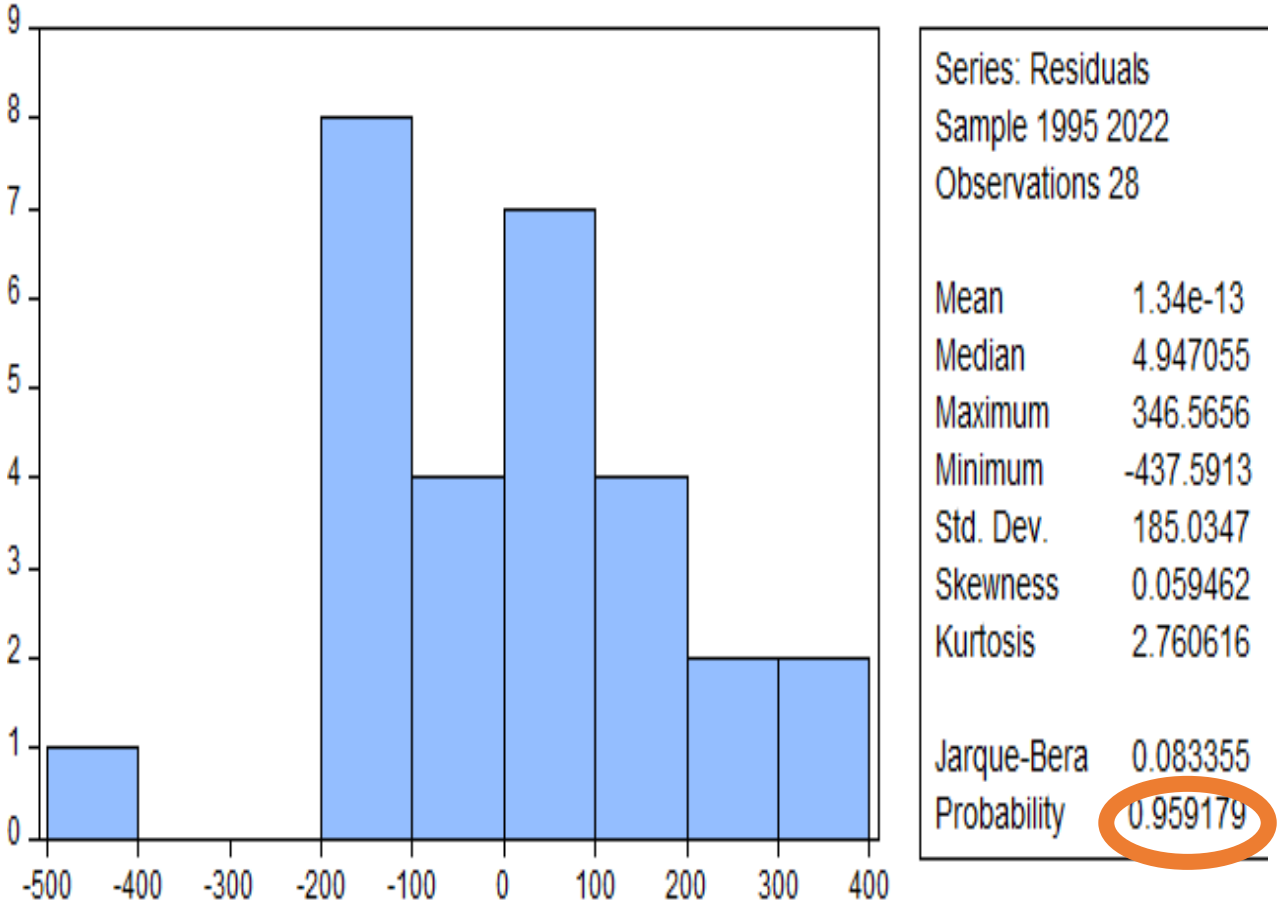

المصدر: مخرجات برنامج Eviews10

من خلال الشكل البياني والنتائج نجد أن القيمة الاحتمالية المقابلة لاختبار Jarque-Bera قد بلغت (0.959179) أي بنسبة 95.917 %وهي أكبر من (5%) ومنه لا يمكننا رفض الفرضية العدم ومنه نستنتج أن البواقي تتنوع بشكل طبيعي.

7.2.2.IV عرض النتائج وتفسيرها :

تحاول الدراسة بناء نموذج لقياس أثر السياسة الاجتماعية لضمن مخصصات التحويلات الاجتماعية على عجز الميزانية العامة في الجزائر، بالاعتماد على النموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطئة (ARDL)، حيث تمّ تركيب النموذج من متغيرات تفسيرية والمتمثلة في: مجموع التحويلات الاجتماعية، الإيرادات العامة، الناتج الداخلي الخام، أسعار البترول.

بناء على نتائج التحليل الإحصائي السابق لمتغيرات الدراسة يمكن تطرّق إلى النتائج المتحصل عليها كما يلي:

1. نلاحظ من خلال النتائج أن النموذج مقبول إحصائيا لأنه يتمتع بالمعنوية الإحصائية وهو ما توضحه إحصائية فيشر التي تظهر معنوية عند المستوى 5%.
2. تتمتع سلاسل البواقي بالاستقرار وهو ما يؤكّد وجود تكامل مشترك.
3. يظهر معامل الإرجاع سالب ومعنوي وهو ما يؤكد الصلاحية الإحصائية للنموذج ECM.
4. يتمتع النموذج بالتوزيع الطبيعي وهو ما يظهر من خلال إحصائية جاك بيرا التي كانت معنوية عند 5%.
5. يخلو النموذج من الارتباطات البينية من خلال ما يظهره جليا اختبار Breusch-Godfrey Serial Corrélation LM الذي يظهر قيمة معنوية تفوق ال5%.
6. يتمتع النموذج المقدر بتجانس التباين من خلال اختبار بقيمة المعنوية تفوق ال5%.

يتمتع النموذج من خلال الاختبارين CUSUM و CUSUMSQداخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%، حيث يتّضح من هذين الاختبارين أن هناك استقرارا وانسجاما في النموذج بين نتائج المدى الطويل ونتائج المدى القصير.

وسيتمّ استعراض أهمّ النتائج المتوصل:

- وجود أثر إيجابي ومعنوي في المدى الطويل لمخصصات التحويلات الاجتماعية على عجز الميزانية العامة، بحيث أن الزيادة في مخصصات التحويلات الاجتماعية بوحدة واحدة تقابلها زيادة في عجز الميزانية العامة ب: 3.267 وحدة. هذه النتيجة تتفق مع النظرية الاقتصادية، لكن هذه النتيجة تتوافق مع بعض الدراسات السابقة كدراسة فطوم حوحو و أخرون (2023)، دراسة Fettouche Fatima (2023) ، دراسة بوحوش أسماء وصيد فاتح (2022)، دراسة بوعقل مصطفى (2022)، دراسة كافية عيدوني (2021)، دراسة طهيري آسيا وعزوز أحمد (2021)، دراسة سي محمد كمال وبن هدى إكرام (2021)، دراسة بولعباس مختار (2019)، دراسة زهير بن دعاس (2019)، دراسة بشار يونس صبيح الخوالدة وإبراهيم البطانية (2018)، دراسة وائل محمود محمد حسين (2015)، دراسة Grodeck (2009)، دراسة البيطاري والحموري (1994). وجود أثر سلبي ومعنوي في المدى القصير لمخصصات التحويلات الاجتماعية على عجز الميزانية العامة، بحيث أن الزيادة في مخصصات التحويلات الاجتماعية بوحدة واحدة تقابلها انخفاض في عجز الميزانية العامة ب: 0.665 وحدة. لكن التحويلات الاجتماعية تأثر سلبيا أو إيجابيا حسب حجم النفقات المصروفة مقارنة بالإيرادات المحصلة، لكن هذه النتيجة تتفق مع كل من بعض

الدراسات السابقة كدراسة كافية عيدوني (2021)، ودراسة أولاد العيد سعيد (2003). والنظرية الاقتصادية كون مخصصات التحويلات الاجتماعية تندرج ضمن نفقات التسيير في تأثير سلبيا أو إيجابيا حسب الإيرادات المحصلة.

- وجود أثر إيجابي ومعنوي للإيرادات العامة على عجز الميزانية العامة، في المدى الطويل هناك الزيادة في الإيرادات العامة بوحدة واحدة تقابلها زيادة في عجز الميزانية العامة ب: 1.842 وحدة.، أما في المدى القصير تأثير يكون عند مستوى (-1) أي بعد سنة واحة وهذه النتيجة تتفق مع النظرية الاقتصادية في حالة تزايد النفقات العامة والتي تقضي أن زيادة في الإيرادات العامة تعطي لدولة توسيع الإنفاق العام مما يزيد عجز الميزانية العامة من سنة إلى أخرى. لكن هذه النتيجة تتوافق مع بعض الدراسات السابقة كدراسة قواوسي عبد المومن (2022)، دراسة بولعباس مختار (2019)، دراسة زهير بن دعاس (2019)، دراسة بولعباس مختار (2019)، دراسة Shu (2019)، دراسة Tung (2018)، دراسة شليحي الطاهر (2016).
- وجود أثر سلبي ومعنوي في المدى الطويل والقصير لناتج الداخلي الخام على عجز الميزانية العامة، في المدى الطويل كل زيادة في الناتج الداخلي الخام بوحدة واحدة تقابلها انخفاض في عجز الميزانية العامة ب: 0.844 وحدة، أما المدى القصير فإنّ زيادة في الناتج الداخلي الخام بوحدة واحدة تقابلها انخفاض في عجز الميزانية العامة ب: 2.407 وحدة. هذه النتيجة تتفق مع النظرية الاقتصادية. لكن هذه النتيجة تتوافق مع بعض الدراسات السابقة كدراسة Shu (2019)، دراسة Tung (2018)، دراسة مروة محمد عباس سعد (2015)، دراسة DOAN & DAO (2014)، دراسة Rehman Waliur Mehboob Ahmed et Goher Fatima (2012).
- وجود أثر سلبي ومعنوي في المدى الطويل لأسعار البترول على عجز الميزانية العامة، بحيث أن زيادة في أسعار البترول بوحدة واحدة تقابلها انخفاض في عجز الميزانية العامة 31.950 وحدة. هذه النتيجة تتفق مع النظرية الاقتصادية، لكن هذه النتيجة تتوافق مع بعض الدراسات السابقة كدراسة بوعلام عيسى و محمد عيسى محمد محمود (2023)، دراسة بومعالي جمال و ابن يامي يوسف (2022)، دراسة قواوسي عبد المومن و بلعباس رابح (2022)، دراسة أبوبكر حنصال و الطيب ميزوري (2022)، دراسة طهيري آسيا و عزوز أحمد (2021)، دراسة شباب سيهام (2019)، دراسة Maswadeh (2016)، و دراسة

Shamon.A.S(2015). كون اقتصاد الجزائري يعتمد على الإيرادات النفطية وبالتالي زيادة في أسعار النفط يؤدّي إلى زيادة الإيرادات العامة مما يؤدّي إلى خفض عجز الميزانية العامة.

خاتمة الفصل الثالث:

حاولنا في هذا الفصل تحليل وقياس أثر السياسة الاجتماعية ضمن مخصصات التحويلات الاجتماعية على عجز الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 1993-2022، وهذا بالاعتماد على البيانات السنوية لمتغيرات والمتمثلة في مجموع التحويلات الاجتماعية وعجز الميزانية العامة، بالإضافة إلى المتغيرات الضابطة الأخرى والمتمثلة في : أسعار النفط، الناتج الداخلي الخام والإيرادات العامة وبرجوع إلى مخصصات التحويلات الاجتماعية تندرج ضمن نفقات التسيير والتي تدلّ على الجهود المبذولة من طرف الجزائر لتحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية، غير أنّ هذه المخصصات الكبرى تذهب إلى غير مستحقيها، وهذا ما يؤثّر سلبا على الميزانية العامة ويزيد في نسبة الفوارق الاجتماعية بين أفراد المجتمع. وعلى الرغم من الأزمات المتكرر تحاول الجزائر باستمرار الحفاظ على هذه المخصصات وبالتالي حفاظ على نفس سياساتها الاجتماعية.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

السياسة الاجتماعية في الجزائر هي العنصر الأساسي لتحقيق التنمية وتحسين المستوى المعيشي لأفراد المجتمع من خلال توفير الخدمات الأساسية في مختلف المجالات كالصحة، التعليم، السكن ..... إلخ، مما تسمح لتقليل الفجوات الاجتماعية وزيادة فرص النمو لجميع شرائح المجتمع. لا شك أن تحقيق التوازن بين تلبية الاحتياجات الاجتماعية وضمان المواد اللازمة يمثل تحديا في حد ذاته، فالسياسة الاجتماعية في الأصل ما هي سوى خطط وبرامج تنفيذها الدولة ضمن ميزانيتها العامة، والتي تتطلب موارد مالية والجزائر تعتمد على الإيرادات النفطية كممول رئيسي لها. تهدف دارستنا لهذا الموضوع هو ابراز أثر السياسة الاجتماعية ضمن مخصصات التحويلات الاجتماعية على عجز الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 1993-2022.

تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول، حيث تضمن **الفصل الأول** الإطار النظري للدراسة بدءا بالتطرق لماهية السياسة الاجتماعية التي تضمنت تطور التاريخي لها وأهم التعاريف، يليها تناول مختلف النظريات المفسر لها، مع تقديم أهم الخصائص وإبراز العناصر والمبررات المبنية عليها، بعدها تم عرض أهم مداخل ونماذج صنع السياسة الاجتماعية لا سيما توضيح فواعل صنعها الرسمية والغير الرسمية. ليتم التطرق لماهية الميزانية العامة من خلال سرد أهم مفاهيمها، نشأتها، أهمية وأهداف المرجوة منها، وأهم المبادئ المبنية عليها. كما تم الإحاطة بها الفصل الى هيكلة الميزانية العامة بعرض كل من النفقات العامة والإيرادات العامة، من خلال تفصيل النفقات العامة من مفهومها إلى مختلف التقسيمات التي تعرفها والاثار الناجمة عنها، لتليها تفصيل الإيرادات العامة من مفهومها إلى مختلف التقسيمات. في آخر هذا الفصل تم إعطاء الإطار النظري لعجز الميزانية العامة من مفاهيم عامة، أنواع، تطوره عبر المدارس الاقتصادية، وتطرق إلى أهم النظريات المفسر له، لتختتم بالأسباب وآثار الناجمة عنه وطرق تمويله.

أما **الفصل الثاني** فقد تم فيه عرض مجموعة من الدراسات السابقة التي عالجت موضوع الدراسة، والتي سمحت نتائجها بتقسيم هذا الفصل إلى عرض الدراسات حسب الدرجة العلمية من عربية وأخرى أجنبية، لتحديد بعدها أوجه التشابه والاختلاف بينهم، لتختتم في الأخير لتحديد الفجوة العلمية التي تعالجها الدراسة الحالية.

أما **الفصل الثالث** فتضمن دراسة تحليلية قياسية لاختبار أثر السياسة الاجتماعية على عجز الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (1993-2022)، والتي تقسيمها إلى أربعة أجزاء.

تم التركيز في الجزء الأول على الجانب التحليلي بتطرق إلى تطور كل من السياسة الاجتماعية ضمن هيكل مخصصات التحويلات الاجتماعية، وعجز الميزانية العامة في الجزائر خلال فترة الدراسة، وتمثلت أهم النتائج فيما يلي:

- ✓ تتجه الجزائر نحو سياسة إنفاق توسعية الموجهة نحو مخصصات التحويلات الاجتماعية.
- ✓ التحويلات الاجتماعية هي نفقات جارية وتتميز بالشمول والتعميم لكافة أفراد المجتمع الفقراء منهم والأغنياء بدون استثناء، وهذا ما يتعارض مع مبدأ العدالة الاجتماعية.
- ✓ تعطي الجزائر الأولوية في مخصصات التحويلات الاجتماعية لدعم السكن، دعم العائلي، ودعم الصحة.

أما الجزء الثاني فتم تطرق إلى واقع العلاقة بين السياسة الاجتماعية ضمن مخصصات التحويلات الاجتماعية وعجز الميزانية العامة في الجزائر، باعتبار هذه المخصصات نسبة من نفقات التسيير ونسبة من عجز الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (1993-2022)، وتمثلت النتائج فيما يلي:

- تزايد مخصصات التحويلات الاجتماعية التي تندرج ضمن نفقات التسيير تسبب ضغوطات كبيرة على الميزانية العامة في الجزائر سنويا بسبب تراجع الإيرادات العامة.
- يلاحظ أن هناك علاقة طردية في المدى الطويل بين مخصصات التحويلات الاجتماعية وعجز الميزانية العامة في الجزائر خلال فترة الدراسة.

أما الجزء الثالث تم تناول فيه الاطار النظري لنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ، و الجزء الرابع والأخير من الفصل الثالث تم فيه التركيز على اختبار أثر السياسة الاجتماعية ضمن مخصصات التحويلات الاجتماعية على عجز الميزانية العامة في الجزائر ، بالتطرق إلى المتغيرات المعتمدة لدراسة من خلال التعريف بهم و مصادر الحصول عليها و المتمثل في عجز الميزانية العامة كمتغير تابع ، و مجموعة من المتغيرات المستقلة و المتمثلة في مجموع التحويلات الاجتماعية ، سعر البترول ، الناتج الداخلي الخام ، و الإيرادات العامة خلال الفترة (1993-2022) بالاعتماد على طرق الاقتصاد القياسي في إطار منهجية نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)، وقد أعطيت الدراسة القياسية النتائج التالية:

1. أن النموذج مقبول احصائيا لأنه يتمتع بالمعنوية الإحصائية وهو ما توضحه إحصائية فيشر التي تظهر معنوية عند المستوى 5%.
2. تتمتع سلاسل البواقي بالاستقرار وهو ما يؤكد وجود تكامل مشترك.
3. يظهر معامل الارجاع سالب ومعنوي وهو ما يؤكد الصلاحية الإحصائية للنموذج ECM.

4. يتمتع النموذج بالتوزيع الطبيعي وهو ما يظهر من خلال إحصائية جاك بيرا التي كانت معنوية عند 5%.
5. يخلو النموذج من الارتباطات البينية من خلال ما يظهره جليا اختبار Breusch-Godfrey Serial corrélation LM الذي يظهر قيمة معنوية تفوق 5%.
6. يتمتع النموذج المقدر بتجانس التباين من خلال اختبار بقيمة معنوية تفوق 5%.

يتمتع النموذج من خلال الاختبارين CUSUM و CUSMSQداخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%، حيث يتضح من هذين الاختبارين أن هناك استقرارا وانسجاما في النموذج بين نتائج المدى الطويل والمدى القصير. أهم النتائج المتوصل نجد:

- وجود أثر إيجابي ومعنوي في المدى الطويل لمخصصات التحويلات الاجتماعية على عجز الميزانية العامة، بحيث أن الزيادة في مخصصات التحويلات الاجتماعية بوحدة واحدة تقابلها زيادة في عجز الميزانية العامة ب 3.267 وحدة. هذه النتيجة تتفق مع النظرية الاقتصادية، وبعض الدراسات السابقة كدراسة فطوم حوحو وآخرون (2023)، Fettouche Fatma (2023)، بوحوش أسماء وصيد فاتح (2022)، دراسة بوعقل مصطفى (2022) ، دراسة طهير آسيا و عزوز أحمد (2021)، دراسة سي محمد كمال و بن هدى إكرام (2021)، دراسة بولعباس مختار (2019) ، دراسة زهير بن دعاس (2019) ، دراسة بشار يونس صبيح الخوالدة و إبراهيم البطانية (2018)، دراسة وائل محمود محمد حسين (2015) ، Grodeck(2009) ، دراسة البيطاري و الحموري (1994).و جود أثر سلبي و معنوي في المدى القصير لمخصصات التحويلات الاجتماعية على عجز الميزانية العامة ، بحيث أن الزيادة في مخصصات التحويلات الاجتماعية بوحدة واحدة تقابلها انخفاض في عجز الميزانية العامة ب 665.0 وحدة .هذه النتيجة تتفق مع النظرية الاقتصادية في حالة تزايد النفقات العامة وبرجوع أن هذه المخصصات تندرج ضمن نفقات التسيير ،فهي تأثر سلبيا أو إيجابيا برجوع إلى حجم النفقات المدفوعة مقارنة بحجم الإيرادات المحصلة . وتتفق هذه النتيجة مع بعض الدراسات السابقة كدراسة كافية عيدوني (2021)، دراسة أولاد العيد سعيد (2003).
- وجود أثر إيجابي للإيرادات العامة على العجز الميزانية العامة، في المدى الطويل هناك زيادة في الإيرادات العامة بوحدة واحدة تقابلها زيادة في عجز الميزانية العامة ب 1.842 وحدة، أما في المدى القصير تأثير يكون عند مستوى (-1) أي بعد سنة نسجل تأثير أي زيادة للإرادات العامة بوحدة واحدة تقابلها زيادة في عجز الميزانية العامة ب 0.576 وحدة، هذه النتيجة تتفق مع النظرية الاقتصادية في حالة تزايد النفقات العامة و

التي تقضي أن زيادة في الإيرادات العامة تعطي لدولة توسيع الانفاق العام مما يزيد عجز الميزانية العامة من سنة إلى أخرى .لكن هذه النتيجة تتوافق مع بض الدراسات السابقة كدراسة قواومي عبد المومن (2022) ، دراسة بولعباس مختار (2019)، دراسة زهير بن دعاس (2019)، دراسة بولعباس مختار (2019)، دراسة Shu (2019)، دراسة Tung (2018)، دراسة شليحي الطاهر (2016).

- وجود أثر سلبي ومعنوي في المدى الطويل والقصير لناتج الداخلي الخام على عجز الميزانية العامة، في المدى الطويل كل زيادة في الناتج الداخلي الخام بوحدة واحدة تقابلها انخفاض في عجز الميزانية العامة ب 0.844 وحدة، أما المدى القصير فإن زيادة في الناتج الداخلي الخام بوحدة واحدة تقابلها انخفاض في عجز الميزانية العامة ب 2.407 وحدة. هذه النتيجة تتفق مع النظرية الاقتصادية و تتوافق مع بعض الدراسات السابقة كدراسة Shu (2019)، دراسة Tung(2018)، دراسة مروة محمد عباس سعد (2015) ، دراسة DOAN &DAO (2014) ، دراسة Rehman Waliur Mehboob Ahmed et Goher Fatima (2012).
- وجود أثر سلبي ومعنوي في المدى الطويل لأسعار البترول على عجز الميزانية العامة، بحيث أن زيادة في أسعار البترول بوحدة واحدة تقابلها انخفاض في عجز الميزانية العامة ب 31.950 وحدة. هذه النتيجة تتفق مع النظرية الاقتصادية، وتتفق مع بعض الدراسات السابقة كدراسة بوعلام عيسى و محمد عيسى محمد محمود (2023)، دراسة بومعالي جمال و ابن يامي يوسف (2022)، دراسة قواوسي عبد المومن و بلعباس رابح (2021)، دراسة شباب سيهام (2019)، دراسةMaswadeh(2016)، دراسة Shamon A .S,(2015)، كون الاقتصاد الجزائري يعتمد على الإيرادات النفطية و بتالي زيادة في أسعار البترول يأدي إلى زيادة الإيرادات العامة مما يأدي إلى خفض عجز الميزانية العامة.

على ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج، يمكن تأكيد نتائج الفرضيات التي انطلقنا منها:

بالنسبة للفرضية الأولى فهي محققة في الشرط الأول: " **مخصصات التحويلات الاجتماعية المطبقة بالشكل الحالي في الجزائر تتميز بالشمولها ويترتب عنها زيادة الكلفة الاقتصادية وتحقق العدالة الاجتماعية**".

فاستمرار الجزائر في رصيد سنويا مخصصات التحويلات المالية موجهة لتحويلات الاجتماعية جد معتبرة لصالحها خلال فترة الدراسة الممتدة 1993-2022، والتي تتكون من ستة أنواع من الدعم المدرجة ضمن نفقات التسيير، ومواجهة لصالح الأفراد بدون تفريق بين الأغنياء والفقراء في الحصول على الحماية الاجتماعية، الخدمات

الصحية، التعليم لجميع ورعاية الفئات المعوزة .....إلخ. هذا ما أدى إلى استنزاف إيرادات العامة دون تحقيق العدالة الاجتماعية، لأنه دعم معمم يستفيد منه الجميع بدون استثناء. مما سجلت نسبة عجز الميزانية العامة خلال السنوات الأخيرة من الدراسة بين 120% و159% على أن استحواذ التحويلات الاجتماعية على نسبة مرتفعة من نفقات العامة للدولة يترتب عنها اختلالات هيكلية في توازن الميزانية العامة.

بالنسبة للفرضية الثانية فهي محققة:" **توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين السياسة الاجتماعية ضمن مخصصات التحويلات الاجتماعية وعجز الميزانية العامة** ".

قد اتضح من خلال التحليل القياسي لأثر السياسة الاجتماعية ضمن مخصصات التحويلات الاجتماعية على عجز الميزانية العامة في الجزائر، النموذج مقبول احصائيا لأنه يتمتع بالمعنوية الإحصائية وهو ما توضحه إحصائية فيشر التي تظهر معنوية عند المستوى 5%.

وجود أثر إيجابي معنوية بين مجموع مخصصات التحويلات الاجتماعية وعجز الميزانية العامة في الأجل الطويل، فالزيادة في مخصصات التحويلات الاجتماعية بوحدة واحدة تقابله الزيادة في عجز الميزانية العامة ب 3.267 وحدة وهذا ما يؤكد وجود علاقة توازنية بينهم في الأجل الطويل. على عكس المدى القصير هناك تأثير سلبي أي زيادة في مخصصات التحويلات الاجتماعية بوحدة واحدة تقابلها انخفاض في عجز الميزانية العامة ب 0.665 وحدة. هذه النتيجة تتفق مع النظرية الاقتصادية في حالة تزايد النفقات العامة وبرجوع أن هذه المخصصات تندرج ضمن نفقات التسيير.

توصيات الدراسة:

بعد تحليل معظم الجوانب المتعلقة بأثار المترتبة عن مخصصات التحويلات الاجتماعية ضمن السياسة الاجتماعية على عجز الميزانية العامة في الجزائر ومحاولة تقييمها، وعليه سنطرح مجموعة من التوصيات لتخفيف هذه الآثار وهي كالتالي:

- تعتبر إعادة هيكلة منظومة الدعم في الجزائر من الأولويات التي يجب مناقشتها، فهذه المنظومة تتسم بالتعميم دون تمييز بين المستحقين وهو الأمر الذي يجعلها لا يخضع لمعايير العدالة الاجتماعية.
- يجب على الدولة إيجاد مصادر تمويل بديلة خارج المحروقات من أجل تغطية العجز الميزانية العامة والخروج من دائرة التمويل الغير تقليدي.
- إيجاد بدائل عن الدعم في المدى القصير لتخفيف آثار المترتبة عن التخلي على السياسة الدعم المعمم.

- تعزيز الشفافية إدارة الانفاق على مخصصات التحويلات الاجتماعية وتعزيز آليات الرقابة عليها.

آفاق الدراسة:

في هذه الدراسة لم تستوفي العديد الجوانب والتي تشكل في حد ذاتها مواضيع تستحق الدراسة في المستقبل، بالإضافة أن موضوع السياسة الاجتماعية يعد من مواضيع واسعة البحث. وعليه يمكن اقتراح ما يلي:

- السياسة الاجتماعية في الجزائر بين الاعتبارات العدالة الاجتماعية والكفاءة الاقتصادية.
- إشكالية إصلاح سياسة الاجتماعية خارج قطاع المحروقات في الجزائر: دراسة مقاربة التحليلية.
- تحسين كفاءة الانفاق الحكومي في الجزائر: دراسة مخصصات التحويلات الاجتماعية.
- التركيبة السكانية وأثرها على برامج الدعم الاجتماعي في الجزائر.
- إصلاح سياسة دعم الأسعار على الاقتصاد الجزائري.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

1. أحمد إبراهيم حمزة، السياسة الاجتماعية، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن ،2014.
2. احمد أحمد كمال، السياسة الاجتماعية، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، مصر، 1970.
3. أحمد شفيق السكري وآخرون، التخطيط الاجتماعي والسياسة الاجتماعية، المطبعة جامعة طنطا، مصر، 2004.
4. أحمد كمال وصلاح القوال، الخدمة الاجتماعية والميثاق، مكتبة القاهر، مصر، 1963.
5. باخويا دريس، المالية العامة، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2018.
6. باهر محمد عتلم وسامي السيد، المالية العامة ومبادئ الاقتصاد المالي، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1973.
7. جمال لعمارة، أساسيات الموازنة العامة، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2004.
8. حامد عبد الحميد دراز، مبادئ المالية العامة، دار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1988.
9. حامد عبد المجيد درز، مبادئ الاقتصاد العام، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 2001.
10. حسن العمر، مبادئ المالية العامة، الطبعة الأولى، مكتبة الفلاح لنشر والتوزيع، الكويت، 2002.
11. حسن خلف فليح، المالية العامة، عالم الكتاب الحديث، الأردن، 2008.
12. حسن محمد القاضي، الإدارة المالية العامة، الطبعة الأولى، الأكاديميون لنشر والتوزيع، الأردن، 2014.
13. حسين الصغير، دروس في المالية العامة والمحاسبة العمومية، دار المحمدية، الجزائر، 1996.
14. حسين أنور جمعة وعبد العبود محمد عبد الرسول، السياسات الاجتماعية: الأسس النظرية والقضايا المعاصرة، دار التيسير للطباعة، الطبعة الأولى، ألمانيا، 2008.
15. حسين راتب ويوسف ريان، عجز وعلاجه في الفقه الإسلامي، دار النفائس، الأردن ،1999.
16. حسين مصطفى حسين، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الخامسة، عنابة، الجزائر، 2006
17. درية السيد حافظ، السياسة الاجتماعية ومتغيرات المجتمع المعاصر، كلية الآداب، جامعة طنطا، دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2007.
18. رمزي زكي، التضخم المستورد، دار المستقبل العربي، بيروت، لبنان، 1986.

19. رمزي زكي، الصراع الفكري والاجتماعي حول عجز الموازنة العامة في العالم الثالث، سيناء للنشر، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 1992.

20. رمزي زكي، انفجار العجز: علاج عجز الموازنة العامة للدولة في ضوء المنهج الانكماش والمنهج التنموي، دار الهدى للثقافة والنشر، سوريا، 2000.

21. زرواتي رشيد، مدخل للخدمات الاجتماعية، مطبعة الهومة، الجزائر، 2000.

22. سعيد عبد العزيز عثمان، المالية العامة: مدخل تحليلي معاصر، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008.

23. سعيد على العبيد، اقتصاديات المالية العامة، دار دجلة، الطبعة الأولى، الأردن، 2011.

24. سوزي عدلي ناشد، المالية العامة: النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة، منشورات الحلبية الحقوقية، الطبعة الأولى، بيروت، 2006.

25. السيد عبد المولى، المالية العامة: دراسة للاقتصاد العام المصري، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1993.

26. شيخي محمد، طرق الاقتصاد القياسي: محاضرات وتطبيقات، دار الحامد لنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2012.

27. طلعت مصطفة السروجي وآخرون، السياسة الاجتماعية، دار الفكر، عمان، الأردن، 2015.

28. طلعت مصطفى السروجي، السياسة الاجتماعية في إطار المتغيرات العالمية الجديدة، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر ،2004.

29. عادل فليح العلى، المالية الدولية، دار زهران لنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.

30. عبد الباسط علي جاسم الزبيدي، المالية العامة والموازنة العامة للدولة والرقابة على تنفيذها، المكتب الجامعي الحديث، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 2015.

31. عبد الحليم رضا عبد العال، السياسة الاجتماعية أيديولوجية وتطبيقات عالمية ومحلية، دار الثقافية المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1999.

32. عبد الرزاق الفارس، الحكومة والفقراء والانفاق العام، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، لبنان، 2001.

33. عبد العزيز مختار ورياض حمزاوي، التخطيط الاجتماعي من وجهة نظر الخدمة الاجتماعية، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1984.

34. عبد المجيد عبد المطلب، السياسات الاقتصاد القومي، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2003.

35. عبد المجيد قدري، مدخل إلى السياسات الاقتصادية للكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

36. عبد المحي محمد صالح، الرعاية الاجتماعية: قضاياها وتطورها، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، مصر، 2003.

37. عبد الهادي النجار، مبادئ الاقتصاد المالي، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر ،1988.

38. على زغدود، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

39. علي خليل وسليمان أحمد اللوزي، المالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000.

40. عنابة غازي، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار البيارق، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 1998.

41. غواصة حسن، المالية العامة، دار النهضة العربية، بيروت، 1978.

42. فاروق صالح الخطيب، المالية العامة في المملكة السعودية، مكتبة دار جدة، المملكة العربية السعودية، 2000.

43. فهمي محمود شكري، الموازنة العامة ماضيها حاضرها مستقبلها، المؤسسة الجامعية للدراسات والتوزيع، الطبعة الأولى، لبنان، 1990.

44. القبندي سهام، السياسة الاجتماعية والممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية، المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2013.

45. ماهر أبو المعاطي على، السياسة الاجتماعية، مطبعة زهراء الشرق، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2003.

46. مجدي محمد شهاب، الاقتصاد المالي، دار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 1999.

47. محرزي محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، طبعة الخامسة، الجزائر، 2012.

48. محروس محمود، السياسة الاجتماعية والتخطيط في العالم الثالث، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2003.

49. محمد أحمد بيومي، علم الاجتماع وقضايا السياسة الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1999.

50. محمد ادريوش، سلسلة محاضرات في مقياس الاقتصاد القياسي، جامعة جيلالي ليابس، 2012-2013.

51. محمد الطاقة وهدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الثانية، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2010.

52. محمد بعلي الصغير ويسرى أبو العلاء، المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر،2003.

53. محمد حسين الوادي وزكريا أحمد العزام، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2008.

54. محمد حسين الوادي وزكريا أحمد غرام، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2007.

55. محمد رفعت قاسم وآخرون، الرعاية الاجتماعية في الخدمة الاجتماعية، دار النشر والتوزيع الكتاب الجامعي، حلوان، مصر، 2005.

56. محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن،2014.

57. محمد طه بدوي، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1986.

58. محمد علي الهاشمي، شخصية المسلم، مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر، الرياض، 2004.

59. محمد مروان السمان وآخرون، مبادئ التحليل الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار الثقافة، الأردن، 2008.

60. محمود الطنطاوي الباز، أدوات المالية العامة، مطبعة النسر الذهبي، القاهرة، مصر، 1987.

61. محمود عبد الرزاق، الاقتصاد المالي، دار الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 2011.

62. مصطفى أبوزيد فهمي وحسن عثمان، الإدارة العامة، دار الجامعة الجديد، الإسكندرية، مصر، 2003.

63. مصطفى الفار، الإدارة المالية العامة، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.

64. مصطفى عبد العظيم القرماوي، السياسة الاجتماعية وإدارة المؤسسات، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، 2005.

65. منى عويس وعبلة الأفندي، التخطيط الاجتماعي والسياسة الاجتماعية بين النظرية والتطبيق، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 2005.

66. نوازد عبد الرحمان الهيتي ومنجد عبد اللطيف الخشالي، المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.

67. وليد خالد الشايجي، مدخل إلى المالية العامة الإسلامية، دار النفاس، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2005.

68. يلس شاوش بشير، المالية العامة: المبادئ العامة وتطبيقاتها في القانون الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، المطبعة الجهوية بوهران، الجزائر، 2008.

الرسائل:

1. أحمد نعيمي، الوظيفة الاجتماعية للنفقات في الميزانية العامة: حالة الجزائر للفترة 1963-2007، أطروحة الدكتوراه، تخصص تسيير، جامعة الجزائر، 2008.

2. أو معمر أبوبكر نسيم، الدور الرقابي للبرلمان على الميزانية الدولة، مذكرة الماجستير في الحقوق، تخصص القانون الدستوري، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2015.

3. أولاد العيد سعيد، دراسة اقتصادية للعلاقة بين هيكل النفقات العامة والعجز الموازنة المالية للدولة –حالة الجزائر، مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد الكمي، جامعة الجزائر، 2003.

4. بسمة بلعباس عز الدين، ترشيد الانفاق العام كآلية للحد من عجز الميزانية العامة: دراسة حالة الجزائر، أطروحة الدكتوراه، قسم علوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي ومالي، المركز الجامعي مرسلي عبد الله، تيبازة، الجزائر، 2023.

5. بن زوزورة صليحة، السياسة الاجتماعية للدولة: دراسة حالة السكن الاجتماعي، مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد الاجتماعي والتنمية الاقتصادية، 2014.

6. بن فراقي منى، فعالية السياسة المالية في ظل عجز الميزانية العامة: دراسة حالة الجزائر (1990-2011)، مذكرة الماجستير، قسم علوم التسيير، تخصص محاسبة وجباية، جامعة عمار ثليجي بالأغواط، الجزائر، 2015.

7. بوشنب موسى، نحو تنسيق السياسات الاقتصادية الكلية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي: حالة الجزائر، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر ،2015.

8. بوفنغور خديجة، تقييم بدائل عجز الميزانية العامة للدولة: دراسة تحليلية مقارنة، أطروحة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف، ميلة، الجزائر، 2021.

9. تلمساني حنان، أثر سعر الصرف الحقيقي على النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية خلال الفترة (1990-2016)، أطروحة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادي وعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد نقدي ومالي، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2018.

10. حنصال أبو بكر، سياسة دعم أسعار: أسبابها وانعكاساتها على الوضع الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر –دراسة تحليلية قياسية، أطروحة الدكتوراه كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة طاهري محمد، بشار، الجزائر، 2020.

11. خلاصي عبد الاله، العلاقة بين نفقات الصحة ومصادر التمويل في الجزائر: دراسة تحليلية قياسية للفترة (1990-2018)، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد المالية العامة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2020.

12. خليل زغدي، دور الدولة في تفعيل السياسة الاجتماعية: دراسة مقارنة في البناء المؤسساتي بين الجزائر والأردن بعد عام 2014، أطروحة الدكتوراه في العلوم السياسية، تخصص السياسات العامة والخدمة العمومية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 2020.

13. دندن فتحي، سياسات الدعم الحكومي وأثرها على اقتصاد الجزائري، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل الاقتصادي والاستشراف، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2023.

14. زهير غالمي، تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بين البدائل الإسلامية: عرض تجارب دولية، أطروحة الدكتوراه في علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، الجزائر، 2017.

15. شباب سيهام، تأثير تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة للدولة: دراسة قياسية للموازنة العامة في الجزائر للفترة (1980-2016)، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2019.

16. عبد الرحيم بلباقي، الجباية وتغطية عجز الميزانية، شهادة الدراسات العليا في المالية، المعهد الوطني للمالية، الجزائر، 1990.

17. العربي مليكة، السياسات الاجتماعية ونوعية الحياة في الجزائر: مقاربة كمية، أطروحة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد وتسيير عمومي، جامعة مصطفى اسطنبولي، معسكر، الجزائر، 2016.

18. عمر بن سليمان، أثر الانفاق العام على السياسات الاجتماعية: دراسة حالة السياسة الصحية في الجزائر، أطروحة الدكتوراه، تخصص سياسة العامة، المدرسة العليا للعلوم السياسية، الجزائر، 2019.

19. العوفي حكيمة، السياسات الاجتماعية، الإعانات، والنمو الاقتصادي في الجزائر: محاولة تقييم، أطروحة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد وتسيير عمومي، جامعة مصطفى اسطنبولي، معسكر، الجزائر، 2016.

20. عياد زينة، عجز الميزانية العامة للدولة وسبيل علاجها: دراسة تطبيقية لحالة الجزائر خلال الفترة 2000-2017، أطروحة الدكتوراه في العلوم التجارية، تخصص مالية المؤسسة، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، 2020.

21. قدور مدقن، دور المنظمات الدولية في عملية رسم السياسات الاجتماعية بالدول المغاربية: دراسة قطاع الضمان الاجتماعي في الجزائر كنموذج، رسالة الماجستير في العلوم السياسة والعلاقات الدولية، قسم الدراسات الدولية، تخصص دراسات مغاربية، جامعة الجزائر 3، 2013.

22. كردودي صبرينة، ترشيد الانفاق العام ودوره في علاج الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014.

23. لحسن دردوري، سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة: دراسة مقارنة الجزائر –تونس، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014.

24. لعيسوف سمير، سياسة دعم الطاقة في الجزائر، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد المالية العامة /مالية المحلية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2021.

25. محمد أمين قمبور ، فعالية الجباية العادية في تمويل عجز الميزانية العامة على ضوء تراجع أسعار النفط في الجزائر : دراسة تحليلية قياسية للفترة 1992-2019، أطروحة الدكتوراه في العلوم التسيير ، تخصص إدارة مالية، المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف ، ميلة ، الجزائر، 2022.

26. مروة محمد عباس سعد، العوامل المؤثرة في العجز الموازنة العامة في السودان 1992-2014(نموذج قياسي)، مذكرة الماجستير في الاقتصاد القياسي، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة العلوم والتكنولوجيا، السودان، 2015.

27. مزراشي فتيحة، أثر السياسة النقدية على المستوى المعيشة: دراسة حالة الجزائر، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف -01-، الجزائر، 2018.

28. مسعود البلي، واقع السياسات الاجتماعية في الجزائر ومدى ارتباطها بالتنمية المستدامة، مذكرة الماجستير في العلوم السياسة، تخصص السياسات العامة والحكومات المقارنة، جامعة باتنة، الجزائر، 2010.

29. مسعود دراوسي، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي: حالة الجزائر (1999-2004)، أطروحة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006.

30. نجار مليكة، تقييم السياسات الاجتماعية في قطاع الصحة والتعليم: دراسة قياسية باستعمال بيانات البانال، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص العلوم الاقتصادية، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2021.

31. نسرين محمد الكوفي عرفة، دراسة تقييمية لسياسات الدعم السلمي في ليبيا واستبداله بالدعم النقدي، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، جامعة الزاوية، ليبيا، 2021.

32. نصر الدين بدي، التحويلات الاجتماعية والفعالية الاقتصادية، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2004.

33. نوار رفاعي محمود عبد الحافظ، العلاقة بين النمو الدعم وتطور السياسة المالية والموازنة العامة للدولة، مذكرة الماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، 2010.

34. وائل محمود محمد حسين، أثر إصلاح منظومة الدعم على عجز الموازنة العامة للدولة مصر، مذكرة الماجستير، معهد التخطيط القومي، تخصص التخطيط والتنمية، مصر، 2015.

المجلات والدوريات الوطنية والدولية المحكمة:

1. أبوبكر حنصال والطيب ميزوري، العلاقة المتبادلة بين صدمات أسعار النفط في الأسواق العالمية وارتداداتها على الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 1973-2020: دراسة تحليلية قياسية، مجلة إليزي للبحوث والدراسات، المجلد 07، العدد 01، 2022.

2. بشار يونس صبيح الخوالدة وإبراهيم البطانية، أثر دعم الحكومة للقمح على عجز الموازنة، المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال، مجلد 04، العدد 02، 2018.

3. بلعباس مختار، هيكل الإيرادات والنفقات العامة وأثرها على عجز الميزانية العامة للجزائر: دراسة قياسية تحليلية للفترة 1993-2017، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 05، العدد 02، 2019.

4. بن دقفل كمال، الاتجاهات السياسة الانفاقية وأثرها على الموازنة العامة في الجزائر: دراسة تقييمية وتحليلية، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 02، العدد 03، 2017.

5. بن مريم محمد، دور الاستقرار السياسي كعامل أساسي إلى جانب المتغيرات الاقتصادية الكلية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة (ARDL) خلال الفترة 1987-2016، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 20، 2018.

6. بوحوش أسماء وصيد فاتح، أثر الدعم الحكومي على عجز الموازنة العامة للدولة في الجزائر: دراسة قياسية للفترة 2000-2020، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 10، العدد 02، 2022.

7. بودير ايمان ومختار فيصل، المؤشرات الاجتماعية لتقييم السياسات الاجتماعية في الجزائر: مؤشر التعليم، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، المجلد 8، العدد 2، 2017.

8. بوسالم أبوبكر وآخرون، دراسة قياسية لأثر تقلبات أسعار النفط على الميزانية العامة في الجزائر للفترة 1990-2018 باستخدام ECM، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، المجلد 05، العدد 01، 2022.

9. بوعقل مصطفى، أثر سياسة الدعم الاجتماعي على عجز الموازنة العامة في الجزائر: دراسة قياسية للفترة 2003-2022، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد 08، العدد 01، 2022.

10. بوعلام عيسى ومحمد عيسى محمد محمود، قياس أثر تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الجزائر للفترة 1970-2021، مجلة المالية والأسواق، المجلد 10، العدد 01، 2023.

11. بومعالي جمال وابن يامي يوسف، تقلبات أسعار البترول وعلاقتها في الأجلين القصير والطويل برصيد الميزانية العامة في الجزائر للفترة الممتدة مابين 1980-2021، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد 08، العدد 03، 2022.

12. جلولي صفية وبوقناديل محمد، التحويلات الاجتماعية وأثرها على عجز الميزانية العامة في الجزائر: دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL خلال الفترة 1990-2020، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 08، العدد 03، 2022.

13. جلولي صفية وقديد ياقوت، واقع السياسة الاجتماعية بين الكلفة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية في الجزائر: مقاربة تحليلية خلال الفترة 2000-2020، مجلة المالية العامة، المجلد 12، العدد 02، 2022.

14. حسينة جواني وسليم العمراوي، أثر التحويلات الاجتماعية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة ما بين (2000-2020) باستخدام نموذج ARDL، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد 08، العدد 01، 2023.

15. حكيمة حليمي ونوال باهي، عجز الموازنة العامة في الجزائر وخيارات التمويل بعد الازمة البترولية للفترة (2001-2017)، مجلة الاقتصادية المتقدمة، المجلد 03، العدد 01، 2018.

16. حنصال أبوبكر وبن أحمد سعدية، استراتيجية الدعم الحكومي المطبقة في الجزائر من منظور الفعالة الاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، المجلد 03، العدد 01، 2018.

17. حيدر نعمه وظاهر عمران موسى، التحويلات الاجتماعية ودورها في إعادة توزيع الدخل في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 09، العدد 32، 2015.

18. دندن فتحي حسن وقدال زين الدين، تقييم سياسة الدعم الحكومي بالجزائر في الفترة (2000-2020): مقاربة اجتماعية، مجلة الجزائرية للتسيير والاقتصاد، المجلد 16، العدد 02، 2022.

19. زروقي فاطمة الزهراء: دراسة تحليلية لتطور سياسة الدعم الحكومي في الجزائر خلال الفترة 2010-2020، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 06، العدد 01، 2022.

20. زريوح سامية، مضامين السياسة الاجتماعية، مجلة التراث، المجلد الأول، الجزء الثاني، العدد 29، 2018.

21. زغواني ليلى وبودخدخ كريم، إصلاح الدعم الحكومي كإجراء للضبط المالي، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، المجلد 04، العدد 02، 2021.

22. سليم مجلخ وكمال حمانة، تفاقم عجز الموازنة العامة في الجزائر في ظل آثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية: دراسة تحليلية للفترة 2004-2013، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد الاربعون (1)، كانون الأول، 2016.

23. سي محمد كمال وبن هدية إكرام، تأثير الدعم الحكومي على الاستهلاك، الموازنة والنمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة التنويع الاقتصادي، جامعة بلحاج بوشعيب، عين تموشنت، الجزائر، المجلد 02، العدد 01، 2021.

24. صلاح مهدي البيرماني و م.نوي داود، أثر الانفاق الاستهلاكي الحكومي على وضع ميزان الحساب الجاري في العراق للمدة (1990-2014) باستخدام نموذجARDL، مجلة العلوم الاقتصادية و الإدارية ، المجلد 23، العدد 98، 2017.

25. عبد الصمد سعودي، دور صندوق ضبط الموارد في تمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر (2000-2018)، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 06، العدد 02، 2019.

26. عثماني الهادي وهيشر أحمد تيجاني وبن الضب عبد الله، اختبار الارتباط في المدى الطويل بين متغيرات حساب الإنتاج وحساب الاستغلال لقطاع الزراعة في الجزائر (أسلوب المشترك ونموذج تصحيح الخطأ خلال الفترة 1974-2012)، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، المجلد 01، العدد 01، 2015.

27. على بودلال، العجز الموازني في الجزائر (الأسباب، النتائج والحلول)، مجلة اقتصاديات الاعمال والتجار، المجلد 03، العدد 02، 2018.

28. علي عبد القادر، العدالة الاجتماعية وسياسات الانفاق العام في دول الثورات العربية، مجلة عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد الثالث، العدد 09، 2014.

29. فتحي حسن دندن وزين الدين قدال، واقع توظيف سياسة الدعم الحكومي بالجزائر للرفع من الأداء الاقتصادي والاجتماعي، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 13، العدد 01، 2022.

30. فطوم حوحو وآخرون، مستقبل التحويلات الاجتماعية في الجزائر في ظل تفاقم عجز الموازنة العامة خلال الفترة 2009-2018 محاولة اصلاح سياسة الدعم الحكومي، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 23، العدد 01، 2023.

31. قدار مريم وعيدوني فاطمة الزهرة، دراسة تحليلية للتحويلات الاجتماعية في الجزائر خلال الفترة (2000-2018): التحليل إلى المركبات الأساسية ACP، مجلة البشائر الاقتصادية المجلد 05، العدد 02، 2019.

32. قواوسي عبد المومن وبلعباس رابح، تأثير تقلبات أسعار النفط على مؤشرات الميزانية العامة: دراسة قياسية لحالة الجزائر باستخدام نموذج ARDL، مجلة المنهل الاقتصادي، جامعة شهيد حمه لخضر بالواد، الجزائر، المجلد 05، العدد 01، 2022.

33. كافية عيدوني، أثر الدعم الاجتماعي على الميزانية العامة للدولة في الجزائر: دراسة قياسية للفترة 1993-2018 باستخدام نموذج ARDL، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 04، العدد 02، 2021.

34. كمال قويدري، دراسة قياسية لأثر التحويلات الاجتماعية على ظاهرة الفقر في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، العدد 12، 2015.

35. ماريو بليجير وأروتشيش، كيف يقاس العجز المالي، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، سبتمبر 1992.

36. محمد زيدان وغالمي زهيرة، تفعيل دور الوقف في دعم الموازنة للدولة مع الإشارة في دور الأوقاف في الجزائر، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، المجلد 07، العدد 02، 2016.

37. مصطفى رجب البلعزي وسالم عطية بن سليم، العلاقة بين النقود والتضخم في الاقتصاد الليبي للفترة (1981-2016)، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، العدد 12، 2018.

38. مكاوي هجيرة و بوبكر محمد، أثر عجز الموازنة العامة على سعر الصرف في الجزائر: دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL خلال الفترة (2003-2018)، مجلة الاستراتيجية و التنمية، المجلد 01، العدد 05، أ 2020.

39. ناصر بوجلال وكمال ديب، التسيير الكمي كآلية لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة: حالة الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 12، العدد 01، 2009.

40. يونس مراد، واقع الدعم الحكومي المعمم في الجزائر وضرورة الانتقال إلى الدعم الموجه، مجلة الأفاق للدراسات الاقتصادية، المجلد 02، العدد 06، 2021.

الملتقيات الوطنية والدولية:

1. عبد العزيز عبد الله مختار، السياسات الرعاية الاجتماعية وارتباطها ببرامج الإصلاح الاقتصادي الهيكلي، جامعة حلون، كلية الخدمات الاجتماعية، المؤتمر العلمي السابع خلال الأيام 07-09 ديسمبر 1993.
2. محمد عبد الحليم عمر، الأدوات المالية الإسلامية للتمويل الحكومي، ورقة مقدمة إلى ندوة الصناعية المالية الإسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، الإسكندرية، مصر، خلال الأيام 15-18 أكتوبر 2000.

التقارير والأبحاث الوطنية والدولية:

1. تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي، المؤتمر العربي في دورته 18، القاهرة، مصر،06-13 مارس 1990.
2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، سبتمبر 2012.
3. صندوق النقد العربي، نافذة على طريق الإصلاحات: إصلاحات شبكات الأمان الاجتماعي في الدول العربية، أبو ظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، 2019.
4. اللجاني سعد بن حمدان، الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، المملكة العربية السعودية، 1998.

5. وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، السياسات الحكومية في مجال التضامن الاجتماعي، أوت 2015.

الجرائد الرسمية والقوانين:

1. قانون رقم 84-17 المؤرخ في 07 جويلية 1984 المتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 28، الصادرة بتاريخ 10 جويلية 1984.
2. قانون رقم 90-21 المؤرخ في 15 أوت 1990 المتعلق بالمحاسبة العمومية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 35، الصادرة بتاريخ 15 أوت 1990.
3. المرسوم التنفيذي رقم 13-431 المؤرخ في 18 ديسمبر 2013، يحدد نموذجي عقد حفظ وعقد البيع على التصاميم للأملاك العقارية وكذا حدود تسديد سعر الملك موضوع عقد البيع على التصاميم ومبلغ عقوبة التأخير وآجالها وكيفيات دفعها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 66، الصادرة بتاريخ 25 ديسمبر 2013.
4. المرسوم التنفيذي رقم 08-142 المؤرخ في 11 مايو 2008، يحدد قواعد منح السكن العمومي الايجاري، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 24، الصادرة بتاريخ 11 مايو 2008.
5. المرسوم التنفيذي رقم 10-235 المؤرخة في 05أكتوبر 2010، يحدد مستويات المساعدة المباشرة الممنوحة من الدولة لاقتناء سكن جماعي أو بناء سكن ريفي ومستويات دخل طالبي هذه السكنات وكذا كيفيات منح هذه المساعدة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 58، الصادرة بتاريخ 07 أكتوبر 2010.
6. المرسوم التنفيذي رقم 97-330 المؤرخ في 10 سبتمبر 1997، يتمم المرسوم التنفيذي رقم 96-298 المؤرخ في 08 سبتمبر 1997 والمتضمن رفع مبلغ المنحة العائلية.
7. المرسوم التنفيذي رقم 19-239 المؤرخ في 04 سبتمبر 2019، المتضمن تحديد مبلغ علاوة الدراسة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 53، الصادرة بتاريخ 04 سبتمبر 2019.
8. المرسوم التنفيذي رقم 21-61 المؤرخ في 08 فبراير 2021، المتضمن إحداث منحة المدرسية خاصة وتحديد شروط وكيفيات منحها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 11، الصادرة بتاريخ 15 فبراير 2021.
9. المرسوم التنفيذي رقم 90-170 المؤرخ في 02 جوان 1990و المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 09-351 المؤرخ في 26 أكتوبر 2009، المحدد شروط الاستفادة من المنحة الجامعة ومبلغها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 62، الصادرة بتاريخ 28 أكتوبر 2009.

المراجع باللغة الأجنبية:

1. Alvin Finkel, Wilfrid laurier, Sociale policy and practice in canada ahastory , University press , canada , 2006, p 03.
2. Andreas Georganto poulos ,Anastasion Tsamis ,The Macroecomic effects of Budget deficits in Grece , AVAR-VECEM Approach , International Research journal of Finance and Economics, Issue 79,2011,pp 156-157.
3. Anthonyhall and james medgley, Social policy for development, sage publication, London, thousand okas, new delhi ,2004, p25.
4. Appolinaire. A, politique sociales et développement le cas du congo, université de québec à montréal Canada, mai 2006.
5. Banque Mondiale, Rapport de suivi de la situation Economique de l'Algérie, Washington, Group banque Mondiale, Printemps ,2017, p14.
6. Banque Mondiale, Rapports de suivi de la situation Economique de l'Algérie, Washington, Groupe banque Mondiale, printemps, 2017, p14.
7. Bash, M.H, impact of fluctuation in crule o il prices on the Jordanian public budget for the period of 1995-2013, European scientific journal, Vol 11, No 09, 2015.
8. D.Gaidstone et M.Robert , Revisiting the welfare state , introducing social policy series , open university press , Megraw-hill Education, New York Ny 10121-2289 , USA, 2007.
9. DAO, T-Bef DOAN, H, H, The relationship between budget deficit and economic growth in Vietnam, Hanoi lecteur conference, 2014, pp 01-16.
10. De Laubier Patrick, la politique Social dans les Sociétés industrielles 1800 à nos jours, Economica, France, 1984, P62.
11. Dickey D.A, Fuller W.A, Likelihood ratio tests for autoregressive time series with a unit root, Econometrica, Vol 49, 1981, pp 1057-1072.
12. Elisdding Rahma , Noel perera , Kain Tan , impact of oil price shochs on sud an's government budget , International journal of energy economics and policy , Vol 06, Issue , Mersin, Turkey , 2016.
13. Emmanuel Onvio duokit, Christopher nyong, budget deficit and economic gowth in sierra leone: An empirical Re Exammination, J Bus hum Resour Manag, Vol 02, Isssue 01, Mar 03, 2016, pp 01-17.
14. Ethan B.kapstein et branko milanovic income and influence : social policy in emerging market economies, W.E.Upjohn institutes for employment Research 300, West edge Avenue Kalamazoo , Michignan 4686-49007, 2003, p15.

15. Fettouche Fatma, The effect of government subridies on Algeri's general budget deficit during (2000-2020)-analytical measurement study -, International journal of economic performance, Vol 06, Issue 01, year 2023, pp21-36.
16. Goitsemodimo , Khamfula , cheteni , budget deficit investment and economic growth: a panal cointegration approach, Investment Management and Financial Innovations, Vol 15, Issue 03, 2018.
17. Gouvernement Algérienne, Objectifs du Millénaire pour la Développement : Rapport National 2000-2015, op. cit, p26.
18. Gouvernement Algérienne, Objectifs du Millénaire pour le Développement, Rapport National 2000-2015, Juin 2016, p27.
19. Gouvernement Algérienne, Objectifs du millénaire pour le développement : Rapport National 2000-2015, Op, Cit, p27.
20. Groneck, Agolden rule of public Finance or Fixed déficit regim , growth and welfare effect of budget rules , N°27, centre for public Economics , university of cologne , germany , 2009, pp 523-534.
21. H.Jack et R.Isabelle , Règlementations et politiques Sociales nationales , Legrand écart, pouvoirs, 2014 / N°149, pp 101-120.
22. Karem K.kirst-Ashman , Introduction to Social Work and Social Welfare-critical thinking perspective, Op,cit,2007,p179.
23. M. Chaiab Baghdad & M. Menaguer Nouredine, La Question Des Transferts Sociaux En Algérie : Entre Le Maintien De La paix Sociale et les contraintes financières, revue algérienne de prospective et d'études stratégiques, numéro 01, mars 2016.
24. Maswadeh, structure of public revenue and expenditures and their effect on the deficit of Jordanian public budget, International Review of Management and Business Research, Vol 05, Issue 03, September 2016, pp 951-960.
25. Michael, S, Van Niekerk, I & Marc Quene, K, Designing and Implementing Social transfer programmers (First Edition ed), Cape Town Economic Policy Research Institute, 2006, p02.
26. Ministère de l'énergie, Bilan des Réalisations du secteur de l'énergie, Année 2017, Edition, 2018, p 46.
27. Ministère des finances d'Algérie ; Rapport de présentation du projet de loi de finances pour 2018, septembre 2017, p26.
28. Ministère Des Finances d'Algérie, Rapports de présentation du projet de loi de finances pour 2016, septembre 2015, p 34.

29. Ministère du travail, de l'emploi et de la sécurité et de la Social, CNAS, Allocations Familiales, 2018, p01.
30. Mohamed Aslam, Budget deficit and economic growth in srilanka: an econometric dynamic analysis, world scientific new, 46, 2016, pp 176-188.
31. Peter C.B.phillips , and Pierre Perron , Testing for a unit root in time series regression , biometrika , 75, 2, printed in great Britain , 1988, pp 46-335.
32. Régis bourbonnais, Econométrie cours et exercices corrigés, 9 édition, 2015p ,249.
33. Ronald Dear, Social Welfare policy, Encyclopedia of social Work, Vol 03, New 28, York N.A.S.W, 1995.
34. Rook, J, Msoma, P & Frye, I, Atransfer out of poverty, equality and growth: the role of social transfers, Britain: poverty and inequality institute, 2010, p09.
35. Sandrine Lardic, valérie mignon, Econométrie des series temporelles macroéconomiques et financières Economica, paris, 2002, p148.
36. Shamon, A.S, The impact of o il price swings on the public in Saudi Arabia: An Empirical study by using the johansen co-integration and error correction model for the period 1981-2014, International jornal of research, Vol 07, No 05, mai 2015.
37. Shu-hui Su, Jung-juchou, Hstu ling lee and votran Anh huy, The effect of budget structure on the deficit of public budget and economic growth evidence from Vietnam and Taiwan, international journal of business management and Economic Review, Vol 02, No 02, 2019, pp 17-29.
38. Svilena Mihorylova and Silviya Bratocva Manoleva, Social Transfers and Inequality in Bulgaria, south East European journal of economic, Vol 12, Issue 01, 2017, pp 38-49.
39. Tung. L.T, The effect of fiscal deficit on economic growth in an emerging economy: Evidence from Vietnam, Journal of international studies, Vol 11, No 03, 2018, pp191-203.

الملاحق

الملحق رقم 01: تطوّر مخصصات دعم السكن لمختلف الصيغ في الجزائر خلال الفترة 2000-2020

الوحدة: مليار دج

السنوات	السكن العمومي الإيجاري LPL	السكن الريفي HR	السكن الترقوي المدعم LPA	سكن البيع بالإيجار	مجموع السكن المدعم
2000	60484	34493	23535	0	118512
2001	48941	29933	17099	0	95973
2002	54310	22283	19048	0	95641
2003	37208	13068	15090	0	65366
2004	24668	24045	17285	5885	71883
2005	25834	42907	15787	12350	96878
2006	43527	76287	23769	7128	150711
2007	44079	88336	19325	8491	160231
2008	57657	104968	37123	1827	201575
2009	55550	91492	37924	9043	194009
2010	56501	76239	28889	7777	169406
2011	71932	66521	28114	6816	173383
2012	64465	85562	24732	2422	177181
2013	76851	152668	17915	3016	250450
2014	32387	208730	23401	1623	326141
2015	118472	151353	27630	3204	300659

2016	115275	142388	24871	17120	299654
2017	95159	112308	20371	49908	277746
2018	105934	63900	18633	64048	252515
2019	64275	83752	14868	49353	212248
2020	52918	49292	11051	57497	170456
المجموع	1366427	1720525	466460	307508	3860918
نسبة %	35.39	44.56	12.08	7.97	100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على دراسة دندن فتحي حسن وقدال زين الدين، تقييم سياسة الدّعم الحكومي بالجزائر في الفترة (2000–2020): مقاربة اجتماعية، مجلة الجزائرية للتسيير والاقتصاد، المجلد 16، العدد 02، 2022، ص87.

الملحق رقم 02: مخصصات التحويلات الاجتماعية الممنوحة لقطاعات التعليم لسنة 2015.

التحويلات الاجتماعية موزعة كما يلي:	قطاع التعليم الأساسي	قطاع التعليم العالي	قطاع التكوين	جميع قطاعات التعليم
المنح والمساعدات المباشرة	9.766	22.043	7.630	39.439
الإطعام	25.490	38.128	2.660	66.278
المبيت	18.349	–	–	18.349
النقل	–	19.064	–	19.064
الكتاب المدرسي	6.500	–	–	6.500
مجموع مخصصات التحويلات الاجتماعية	41.756	97.584	10.29	149.63
مجموع النفقات الجارية	746.644	300.333	50.802	1097.779
نسبة التحويلات الاجتماعية / مجموع النفقات الجاري %	27.91	65.22	6.87	100
نسبة التحويلات الاجتماعية / الإنفاق التعليم الحالي%	5.6	32.5	20.3	13.6
نسبة التحويلات الاجتماعية / الإنفاق الحكومي %	0.9	2.1	0.2	3.2

Source : Banque Mondiale, « Rapport De Suivi De La Situation Economique De l'Algérie », Washington, Groupe banque Mondiale, Printemps 2017, p14.

الملحق رقم 03: حجم استهلاك الأفراد للسلع المدعمة حسب فئات المجتمع.

الوحدة: مليار دج

فئات الدخل / المواد المدعمة	فئة الخمسية الأولى	فئة الخمسية الثانية	فئة الخمسية الثالثة	فئة الخمسية الرابعة	فئة الخمسية الخامسة	مجموع
الحبوب	45.627	58.320	65.857	73.599	84.039	327.442
	%13.93	%17.81	%20.11	%22.48	%25.67	%100
الحليب ومشتقاته	18.117	26.502	31.264	36.671	45.481	158.035
	%11.46	%16.77	%19.78	%23.21	%28.78	%100
السكر	9.075	11.982	14.433	17.461	21.980	74.931
	%12.11	%15.99	%19.26	%23.30	%29.34	%100
الزيت الغذائي	15.573	21.794	26.735	30.930	38.406	133.438
	%11.67	%16.33	%20.04	%23.18	%28.78	%100
مجموع لكلّ فئة	88.392	118.598	138.289	158.661	189.906	693.846
	%12.74	%17.09	%19.93	%22.87	%27.37	%100

Sources : ONS,"Enquête Nationale sur les dépenses de Consommation et Niveau de Vie des Ménages 2011, Dépenses de Transport et Communication", N°717. 2015, P29.

الملحق رقم 04: تطوّر هيكل التحويلات الاجتماعية في الجزائر خلال الفترة من 1993 إلى 1999

وحدة: مليار دينار

السنوات	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	مجموع حسب كل نوع	نسبة %
دعم التعليم والثقافة	5,822	6,570	7,376	8,394	9,514	11,816	13,823	63,315	5,11
نفقات المساعدة الاجتماعية والتضامن	47,105	61,417	64,084	69,671	80,578	90,068	86,746	499,669	40,32
دعم الحصول على الرعاية الصحية	15,246	18,418	21,278	25,537	27,983	28,781	31,445	168,688	13,61
دعم السكن	4,421	6,560	8,692	21,143	23,217	57,800	59,919	181,752	14,66
دعم كهرباء الريف والتوزيع العمومي بالغاز	3,350	4,000	5,430	4,800	5,900	6,000	6,310	35,790	2,89
تكلفة الميزانية الخاصة بالإعفاءات من الضريبة على القيمة المضافة للمواد الأساسية والأدوية.	3,180	5,460	7,329	5,213	8,086	8,189	13,900	51,357	4,14
دعم المجاهدين	10,816	10,749	27,245	32,622	43,092	52,462	61,701	238,687	19,27
المجموع التحويلات	89,940	113,174	141,434	167,380	198,370	255,116	273,844	1239,258	100

Source : Ministère des Finances, Rapport de présentation du projet de loi de finance 2002, p : 38.

الملحق رقم 05: تطوّر هيكل التحويلات الاجتماعية في الجزائر خلال الفترة من 2000-2022

وحدة: مليار دينار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005
دعم السكن	67,758	74,614	76,686	99,220	81,031	114,645
دعم العائلات	47,333	66,573	76,934	81,444	84,803	96,123
دع معاشات المتقاعدين	19,450	38,360	41,560	56,923	76,697	62,880
دعم الصحة	33,296	42,167	49,167	60,023	63,402	60,442
دعم المجاهدين	60,428	56,833	78,064	63,355	75,669	75,782
دعم المعوزين وذوي الاحتياجات الخاصة وأصحاب الدخول الضعيفة	34,165	34,464	41,540	55,363	46,427	50,612
مجموع التحويلات الاجتماعية	262,430	313,011	364,773	416,328	428,029	460,484
السنوات	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**
دعم السكن	147,25	204,350	285,784	195,620	324,517	754,145
دعم العائلات	136,900	175,340	402,000	459,342	318,630	492,365
دع معاشات المتقاعدين	71,250	90,268	115,745	149,247	144,030	139,519
دعم الصحة	67,411	79,621	151,732	176,948	199,275	367,823
دعم المجاهدين	81,687	82,087	108,284	111,284	124,050	125,695

دعم المعوزين وذوي الاحتياجات الخاصة وأصحاب الدخول الضعيفة	91,415	75,930	100,517	115,414	128,758	185,527
مجموع التحويلات الاجتماعية	596,388	708,596	1164,062	1207,855	1239,260	2065,074
السنوات	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**
دعم السكن	461,709	250,631	255,192	403,275	471,294	304,930
دعم العائلات	423,243	405,579	422,140	479,635	444,480	405,542
دع معاشات المتقاعدين	249,950	257,936	252,097	251,308	243,513	236,780
دعم الصحة	364,852	263,708	320,478	325,204	321,343	330,190
دعم المجاهدين	156,925	171,938	180,557	198,219	197,719	197,860
دعم المعوزين وذوي الاحتياجات الخاصة وأصحاب الدخول الضعيفة	211,821	224,569	178,659	172,673	163,221	149,630
مجموع التحويلات الاجتماعية	1868,500	1574,361	1609,123	1830,314	1841,570	1624,932
السنوات	**2018**	**2019**	**2020**	**2021**	**2022**	**نسبة%**
دعم السكن	396,069	396,987	384,333	420,947	247,000	22,23
دعم العائلات	427,593	453,047	453,359	468,987	597,700	25,70
دع معاشات المتقاعدين	256,205	281,974	288,379	290,752	332,500	13,67
دعم الصحة	330,212	336,873	354,678	340,645	361,100	17,32

دعم المجاهدين	200,446	198,895	198,395	196,600	196,000	10,86
دعم المعوزين وذوي الاحتياجات الخاصة وأصحاب الدخول الضعيفة	153,292	153,000	168,372	209,568	207,600	10,22
مجموع التحويلات الاجتماعية	1763,817	1820,767	1847,516	1927,499	1941,9	100

Source : ANNUAIRE DES STATISTIQUES SOCIALES 1962-2011, Secrétaire d'Etat auprès du Premier Ministre Chargé de la Prospective et des Statistiques, 2012, p : 46-51 ; Ministère des finances, Rapport de présentation du projet de loi de finance (2002, p :38), (2015, p :39), (2016, p :34), (2017, p :46) (2018, p :48), (2020, p :31,34), (2021, p :21,22)

الملحق رقم 06: تطوّر التحويلات الاجتماعية باعتبارها نسبة من عجز الميزانية العامة ونسبة ضمن النفقات التسيير في الجزائر خلال الفترة 1993-2022

السنوات	التحويلات الاجتماعية مليار دينار	عجز الميزانية العامة مليار دينار	النفقات التسيير مليار دينار	نسبة التحويلات الاجتماعية / النفقات التسيير %	نسبة التحويلات الاجتماعية / عجز الميزانية العامة %
1993	89,940	162,678-	291,417	30,86	55,28-
1994	113,174	107,103-	330,403	34,25	105,67-
1995	141,434	147,886-	473,694	29,86	95,64-
1996	167,380	64,300-	550,596	30,40	260,31-
1997	198,370	73,000-	643,555	30,82	271,74-
1998	255,116	184,400-	663,855	38,30	138,35-
1999	273,844	61,600-	774,695	35,35	444,55-
2000	262,430	53,198-	856,193	30,65	493,31-
2001	313,011	68,709+	963,633	32,48	455,56
2002	364,773	26,038+	1097,716	33,23	1400,92
2003	416,328	164,624-	1122,761	37,08	252,89-
2004	428,029	285,372-	1250,894	34,22	149,99-

2005	460,484	338,045-	1245,132	36,98	136,22-
2006	596,388	611,089-	1437,870	41,48	97,59-
2007	708,596	1159,519-	1674,031	42,33	61,11-
2008	1164,062	1288,603-	2217,775	52,49	90,34-
2009	1207,855	970,972-	2300,023	52,52	124,39-
2010	1239,260	1392,296-	2659,078	46,60	89,01-
2011	2065,074	2363,759-	3879,206	53,23	87,36-
2012	1868,500	3245,143-	4782,634	39,07	57,58-
2013	1574,361	2128,816-	4131,536	38,11	73,95-
2014	1609,123	3068,026-	4494,327	35,80	52,45-
2015	1830,314	3031,789-	4617,009	39,64	60,37-
2016	1841,570	2285,913-	4585,564	40,16	80,56-
2017	1624,932	1234,745-	4677,182	34,74	131,60-
2018	1763,817	1342,601-	4813,683	36,64	131,37-
2019	1820,767	1138,977-	4879,1	37,32	159,86-
2020	1847,516	1533,400-	4752,4	38,88	120,48-
2021 م ق م	1927,499	2784,800-	5314,5	36,27	69,21-

66,23-	36,24	5358,9	2932,1-	1941,90	**2022 ت**

Source : ANNUAIRE DES STATISTIQUES SOCIALES 1962-2011, Secrétaire d'Etat auprès du Premier Ministre Chargé de la Prospective et des Statistiques, 2012, p : 46-51 ; Ministère des finances, Rapport de présentation du projet de loi de finance (2002, p :38), (2015, p :39), (2016, p :34), (2017, p :46) (2018, p :48), (2020, p :31,34),(2021, p :21,22). Et Office National des statistiques l'Algérie.

الملحق رقم 07: تطوّر كل من عجز الميزانية العامة، الناتج الداخلي الخام، الإيرادات العامة وأسعار البترول في الجزائر خلال الفترة 1993-2022.

السنوات	أسعار البترول PP	الناتج الداخلي الخام PIB	الإيرادات العامة RB	عجز الميزانية العامة DB
1993	16,33	1189,724	313,949	162,678-
1994	15,53	1487,403	477,181	107,103-
1995	16,86	2004,994	611,731	147,886-
1996	20,29	2570,028	825,157	64,300-
1997	18,85	2780,168	926,668	73,000-
1998	12,28	2830,490	774,511	184,400-
1999	17,44	3238,197	950,496	61,600-
2000	27,6	4123,510	1578,161	53,198-
2001	23,12	4227,110	1505,526	68,709+
2002	24,36	4522,770	1603,188	26,038+
2003	28,1	5252,320	1974,466	164,624-
2004	36,05	6149,120	2229,899	285,372-
2005	50,59	7561,980	3082,828	338,045-

611,089-	3639,925	8501,640	61	**2006**
1159,519-	3687,9	9352,890	69,04	**2007**
1288,603-	2902,448	11043,700	84,86	**2008**
970,972-	3275,4	9968,030	60,86	**2009**
1392,296-	3056,7	11991,560	77,38	**2010**
2363,759-	3473,8	14588,530	107,46	**2011**
3245,143-	3469,1	16209,600	109,45	**2012**
2128,816-	3878,7	16647,920	105,87	**2013**
3068,026-	4199,5	17228,600	96,29	**2014**
3031,789-	4952,7	16702,120	49,49	**2015**
2285,913-	4552,5	17406,830	40,68	**2016**
1234,745-	5002,4	18575,800	52,51	**2017**
1342,601-	6389,5	20259,000	71,3	**2018**
1138,977-	6567,7	20428,300	64,4	**2019**
2381,5-	4994,2	18856,000	40	**2020**
2784,800-	5328,2	20525,900	45	**2021**
2932,1-	5673,3	22109,2	45	**2022**

Source : ANNUAIRE DES STATISTIQUES SOCIALES 1962-2011, Secrétaire d'Etat auprès du Premier Ministre Chargé de la Prospective et des Statistiques, 2012, p : 46-51 ; Ministère des finances, Rapport de présentation du projet de loi de finance (2002, p :38), (2015, p :39), (2016, p :34), (2017, p :46), (2018, p :48), (2020, p :31,34), (2021, p :21,22). Et Office National des statistiques.

الملحق رقم 08: نتائج استقرارية السلاسل الزمنية PHILLIP-PERRON

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)

At Level

		DB	TS	PIB	PP	RB
With Cons...	t-Statistic	-0.9730	-0.6423	0.7384	-1.2521	-0.5233
	Prob.	***0.7493***	***0.8458***	***0.9910***	***0.6377***	***0.8726***
		n0	n0	n0	n0	n0
With Cons...	t-Statistic	-2.2187	-2.2420	-2.3023	-2.1567	-2.7496
	Prob.	***0.4622***	***0.4502***	***0.4196***	***0.4945***	***0.2258***
		n0	n0	n0	n0	n0
Without C...	t-Statistic	-0.0052	1.2849	3.3860	0.1753	1.8752
	Prob.	***0.6727***	***0.9459***	***0.9996***	***0.7298***	***0.9830***
		n0	n0	n0	n0	n0

At First Difference

		d(DB)	d(TS)	d(PIB)	d(PP)	d(RB)
With Cons...	t-Statistic	-4.9132	-5.6916	-4.9547	-4.8178	-10.6787
	Prob.	***0.0005***	***0.0001***	***0.0004***	***0.0006***	***0.0000***
		***	***	***	***	***
With Cons...	t-Statistic	-4.8484	-5.5770	-5.3383	-4.7160	-10.4014
	Prob.	***0.0030***	***0.0005***	***0.0009***	***0.0040***	***0.0000***
		***	***	***	***	***
Without C...	t-Statistic	-4.8506	-5.1777	-3.0916	-4.7773	-4.8527
	Prob.	***0.0000***	***0.0000***	***0.0032***	***0.0000***	***0.0000***
		***	***	***	***	***

UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)

At Level

		DB	TS	PIB	PP	RB
With Cons...	t-Statistic	-0.9049	-0.6771	0.3441	-1.2521	-0.8321
	Prob.	***0.7722***	***0.8372***	***0.9767***	***0.6377***	***0.7948***
		n0	n0	n0	n0	n0
With Cons...	t-Statistic	-2.2187	-2.2427	-2.4004	-2.0267	-3.2299
	Prob.	***0.4622***	***0.4499***	***0.3717***	***0.5629***	***0.0985***
		n0	n0	n0	n0	*
Without C...	t-Statistic	0.0554	0.9771	3.5643	0.1753	1.1552
	Prob.	***0.6925***	***0.9087***	***0.9997***	***0.7298***	***0.9321***
		n0	n0	n0	n0	n0

At First Difference

		d(DB)	d(TS)	d(PIB)	d(PP)	d(RB)
With Cons...	t-Statistic	-4.9241	-5.2603	-4.7754	-4.8363	-5.3582
	Prob.	***0.0005***	***0.0002***	***0.0007***	***0.0006***	***0.0002***
		***	***	***	***	***
With Cons...	t-Statistic	-4.8620	-5.1472	-4.7526	-4.7410	-5.2612
	Prob.	***0.0029***	***0.0016***	***0.0037***	***0.0038***	***0.0012***
		***	***	***	***	***
Without C...	t-Statistic	-4.8489	-5.1788	-3.1126	-4.7773	-4.8715
	Prob.	***0.0000***	***0.0000***	***0.0031***	***0.0000***	***0.0000***
		***	***	***	***	***

Notes: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: مخرجات eviews 10.

الملحق رقم 09: نتائج اختبار منهج الحدود لاختبار التكامل المشترك.

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
		Asymptotic: n=1000		
F-statistic	12.59598	10%	2.2	3.09
k	4	5%	2.56	3.49
		2.5%	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37
Actual Sample Size	28	Finite Sample: n=35		
		10%	2.46	3.46
		5%	2.947	4.088
		1%	4.093	5.532

المصدر مخرجات eviews10.

الملحق رقم 10: تقدير العلاقة التوازنية طويلة الأجل.

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(DB)
Selected Model: ARDL(1, 2, 2, 0, 2)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 08/29/23 Time: 23:01
Sample: 1993 2022
Included observations: 28

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	323.4305	114.4374	2.826265	0.0122
DB(-1)*	-0.646627	0.111046	-5.823033	0.0000
TS(-1)	2.112648	0.684364	3.087025	0.0071
PIB(-1)	-0.546029	0.115825	-4.714270	0.0002
PP**	-20.65976	3.337582	-6.190038	0.0000
RB(-1)	1.191732	0.219140	5.438221	0.0001
D(TS)	-0.665218	0.318883	-2.086090	0.0533
D(TS(-1))	-2.407974	0.449103	-5.361736	0.0001
D(PIB)	-0.013662	0.091770	-0.148870	0.8835
D(PIB(-1))	0.517241	0.089466	5.781414	0.0000
D(RB)	0.127196	0.149097	0.853106	0.4062
D(RB(-1))	-0.576560	0.132380	-4.355328	0.0005

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.
** Variable interpreted as Z = Z(-1) + D(Z).

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TS	3.267183	1.300641	2.511979	0.0231
PIB	-0.844426	0.215717	-3.914515	0.0012
PP	-31.95005	6.990404	-4.570558	0.0003
RB	1.842998	0.388869	4.739385	0.0002
C	500.1810	194.1232	2.576616	0.0203

EC = DB - (3.2672*TS -0.8444*PIB -31.9500*PP + 1.8430*RB + 500.1810)

المصدر: مخرجات eviews10 .

الملحق رقم 11: تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل لنموذج ARDL.

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(DB)
Selected Model: ARDL(1, 2, 2, 0, 2)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 08/05/23 Time: 16:50
Sample: 1993 2022
Included observations: 28

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(TS)	-0.665218	0.229030	-2.904507	0.0103
D(TS(-1))	-2.407974	0.303579	-7.931943	0.0000
D(PIB)	-0.013662	0.046679	-0.292673	0.7735
D(PIB(-1))	0.517241	0.067787	7.630408	0.0000
D(RB)	0.127196	0.094687	1.343324	0.1979
D(RB(-1))	-0.576560	0.105396	-5.470396	0.0001
CointEq(-1)*	-0.646627	0.064925	-9.959586	0.0000

R-squared	0.881483	Mean dependent var	-100.8928
Adjusted R-squared	0.847621	S.D. dependent var	537.4800
S.E. of regression	209.8097	Akaike info criterion	13.74260
Sum squared resid	924422.1	Schwarz criterion	14.07565
Log likelihood	-185.3964	Hannan-Quinn criter.	13.84441
Durbin-Watson stat	2.044421		

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

المصدر: مخرجات eviews 10.

ملخص:

تهدف الدراسة إلى تحليل وقياس أثر السياسة الاجتماعية على عجز الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1993إلى 2022، باستخدام منهج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزع (ARDL)، من خلال الاستعانة بالمتغيرات المستقلة والمتمثلة في: مجموع التحويلات الاجتماعية، الإيرادات العامة، والناتج الداخلي الخام، بالإضافة إلى المتغير التابع المتمثل في عجز الميزانية العامة.

تم تسليط الضوء على واقع السياسة الاجتماعية ضمن مخصصات التحويلات الاجتماعية والتي تندرج ضمن نفقات التسيير وتعتبر إحدى أهم أدواتها المتبعة من طرف الجزائر وتعرف بالدعم الصريح، في الدراسة تم لاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي للمعطيات الإحصائية. توصلت الدراسة بعد استخدام نموذج (ARDL) باستعمال برنامج Eviews 10، أين أشار اختبار الحدود للتكامل المشترك من خلال statistique-F لوجود تكامل مشترك بين مخصصات التحويلات الاجتماعية وعجز الميزانية العامة من خلال قيمة إحصائية F المحسوبة أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى المعنوي 1%، 2.5%، 5%، 10%. والتحويلات الاجتماعية تؤثر إيجابا وسلبا على عجز الميزانية العامة على حسب مخصصاتها التي تتأثر بتقلبات في أسعار البترول.

الكلمات المفتاحية: السياسة الاجتماعية، التحويلات الاجتماعية، عجز الميزانية العامة، نموذج ARDL.

Résumé :

Cette étude a pour objet d'analyser et mesurer l'impact de la politique sociale sur le déficit budgétaire public en Algérie entre 1993 à 2022, en utilisant l'approche « Autorégressive Distributed Lag/ARDL » Lag distribué autorégressif/ARDL, en utilisant les variables indépendantes, savoir : Le total des transferts sociaux, les recettes publiques et le produit intérieur brut, aussi bien que de la variable dépendante, soit le déficit budgétaire général.

La réalité de la politique sociale a été mise en évidence dans les allocations pour les transferts sociaux, qui relèvent des dépenses de gestion et sont considérés comme l'un des outils les plus importants utilisés par l'Algérie et sont connus sous le nom de l'aide explicite. Dans cette étude il a été basé sur l'approche analytique descriptive des données statistiques. L'étude a été conclue après avoir utilisé le modèle ARDL à l'aide du programme Eviews10, Où le test des limites de cointégration via la statistique-F a indiqué la présence d'une cointégration entre les allocations de transferts sociaux et le déficit budgétaire public à travers la valeur de la statistique F calculée supérieure à la valeur critique au niveau de la signification de 1%, 2,5%, 5%, et 10 %. Les transferts sociaux affectent positivement et négativement le déficit budgétaire public en fonction de leurs allocations, qui sont affectées par les fluctuations des prix du pétrole.

Mots clés : Politique sociale, Transferts Sociaux, Déficit Budgétaire Public, Modèle ARDL.

Abstract:

The study aims to analyze and measure the impact of social policy on the deficit of the public budget in Algeria during the periods from1993 to 2022, using the self-slope curriculum for the distributed periods (ARDL), through the use of Independent variables represented in: the total of Social Transfers, Public Revenue, and raw internal output in addition to the dependent variable of the general budget deficit.

The reality of social policy was highlighted within the social transfers, which fall within the management expenses and is considered one of its most important tools followed by Algeria and is known for explicit support, in the study, it was based on the descriptive analytical approach to statistical data. The study reached after the use of the ARDL model the EVIEWS 10 program, where the border test for joint integration indicated through the F-Statistic because there is a joint integration between the allocations for social transfers and the deficit of the general budget through the value calculated statistical F greater than the critical value at the moral level 1%, 2.5 %, 5%, 10%. And social transfers affect positively and negatively on the deficit of the public budget, according to its allocations, which are affected by fluctuations in oil prices.

Key Words: Social Policy, Social Transfers, Public Budget Deficit, ARDL Model.